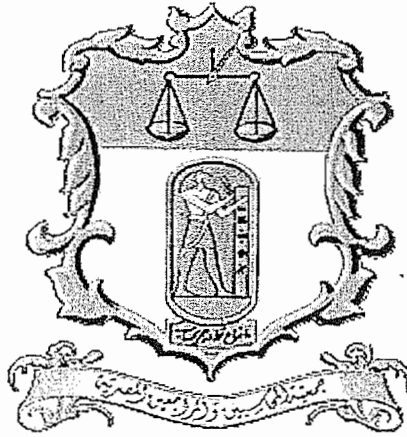


المحاسبة المالية

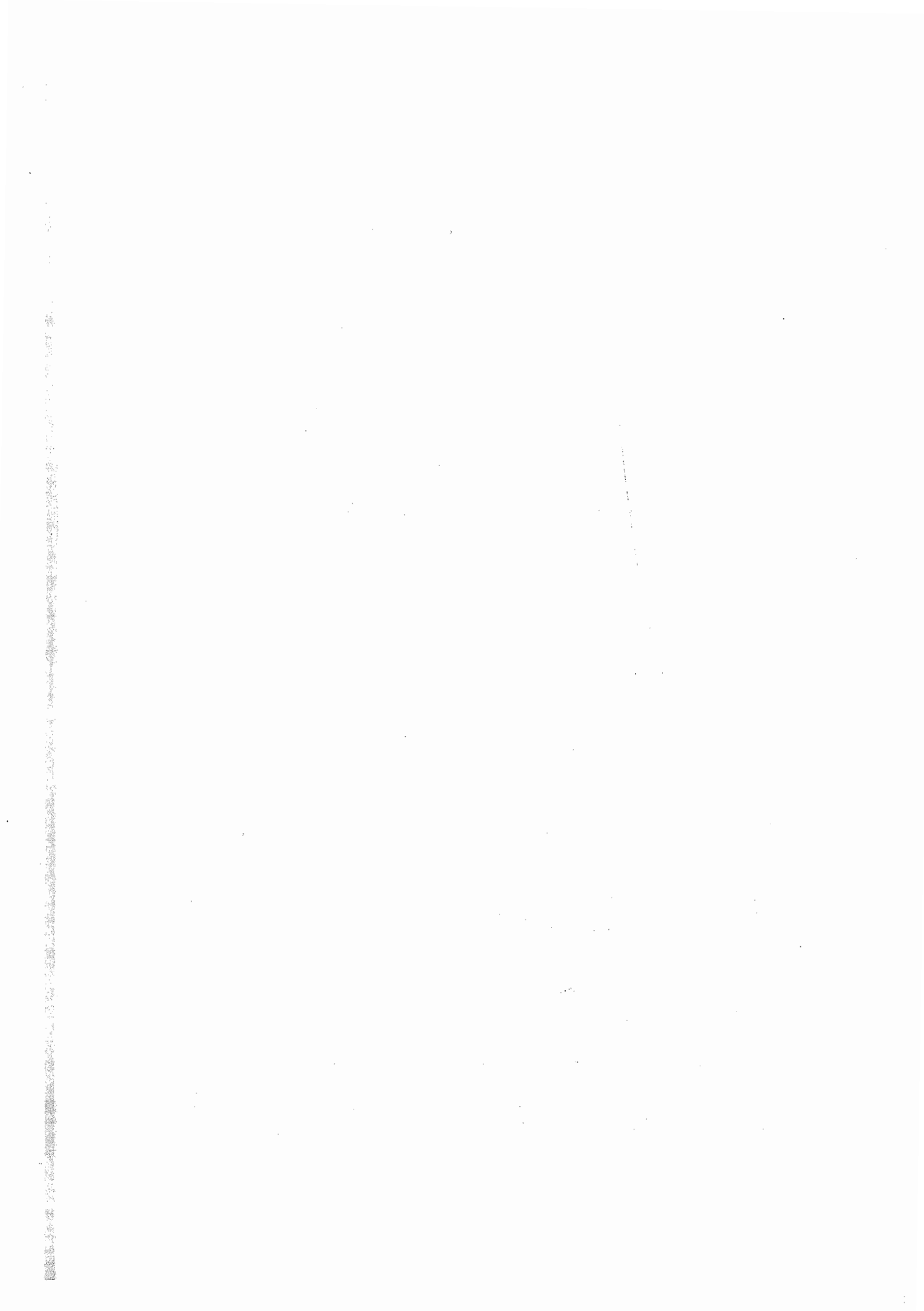
إعداد وعرض التقارير المالية

المستوي المتوسط



جميع الحقوق محفوظة لجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

ولا يسمح بنقله أو الاقتباس منه أو استخدامه أو إعادة طباعته أو تصويره أو تخزينه أو عرضه كمعلومات بأية صورة كانت سواء كلية أو جزئية أو بأية وسيلة من الوسائل المعروفة حاليا أو التي تجد مستقبلا إلا بإذن كتابي مسبق من الجمعية



مُقَدِّمَةٌ

تعمل جمعية المحاسبين والمراجعين المصريين دائماً على مواكبة التطورات العالمية الحديثة في مجال المحاسبة والمراجعة وما يصاحب ذلك من تنفيذ لآليات معقدة ومتطورة .

ولما كانت معايير المحاسبة من أهم هذه الآليات فقد أصبح تطبيق معايير محاسبة مصرية حديثة تتفق مع المعايير الدولية أمراً ملحاً وضرورياً ، حيث شهدت العقود الثلاثة الأخيرة إهتماماً ملحوظاً بمعايير المحاسبة الدولية لتضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية وزيادة حجم المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية خلال الفترات السابقة وتوقع استمرار ذلك في الفترات اللاحقة .

بالإضافة إلى أن كثير من الشركات المصرية هي شركات تابعة لشركات قابضة أجنبية وغالباً ما يُطلب منها إعداد القوائم المالية طبقاً للمعايير الدولية لتستخدم بواسطة الشركة الأم أو المستثمر الأجنبي ، فضلاً عن ظهور العديد من المنظمات والجمعيات المهنية الدولية .

ومما لا شك فيه أن تحديث المعايير المصرية لتواكب المعايير الدولية يعتبر من أهم الآليات التي سوف تؤدي إلى تشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار في مصر وفتح للشركات المصرية قيد وتداول أوراقها المالية في البورصات العالمية بمزيد من الإفصاح والشفافية والمصداقية .

واستكمالاً لمسيرة الجمعية التي بدأت منذ نشأتها وحتى الآن وقد أخذت على عاتقها دائماً التطوير الدائم لمناهجها للمستويين (المتوسط والنهائي) بحيث تواكب أحدث المناهج المعمول بها في الجمعيات والمعاهد الدولية المثيلة .

غير انه نتيجة للمتغيرات والمستجدات التي طرأت في الآونة الأخيرة على معايير المحاسبة الدولية والتي كان من الضروري معها التحديث والتقارب بينها وبين المعايير المصرية لتتواكب مع هذه المستجدات فقد دأبت الجمعية على إعداد وتطوير المعايير المصرية لتواكب المعايير الدولية منذ عام ١٩٩٧ وحتى الآن إيماناً منها بأن هذا التنسيق سوف يؤدي إلى سهولة المقارنة والتعاون بين الشركات في ظل معايير متفق عليها .

وعليه فقد تم إعداد هذا الكتاب للمساعدة في تفهم أهم جوانب معايير المحاسبة المصرية التي تدخل في نطاق اختبار مادة المحاسبة المالية للمستوى المتوسط ، مع مراعاة أن هذا الإصدار ليس بديلاً أو تكميلاً للمعايير المصرية وأنه لا يغطي جميع الفروق بين المعايير المصرية والدولية إنما يتناول فقط الفروق الواردة في الأجزاء التي تم تناولها من المعايير المصرية .

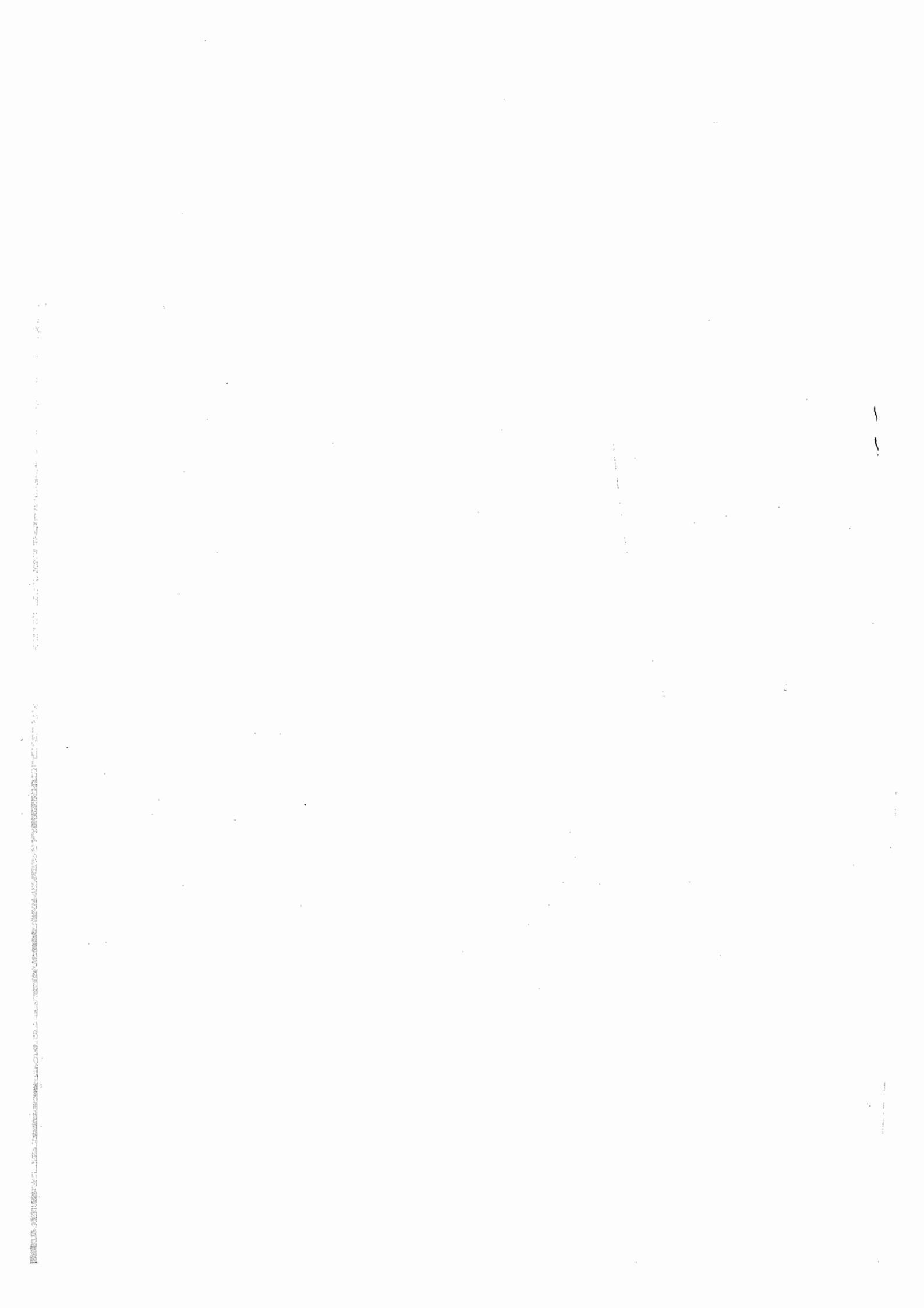
وفي النهاية نرجو من الله أن نكون قد وفقنا في تحقيق الهدف الذي نسعى جميعاً من أجله ،

كما نتوجه بالشكر لكل من شارك بفكره وجهده في إنجاز وإصدار هذا الكتاب .

والله الموفق ،،



حازم حسن
رئيس الجمعية



الفصل الأول

الإطار العام

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية :

١. الإطار العام و مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً.
٢. الإطار العام.
٣. أهداف القوائم المالية.
٤. الافتراضات الأساسية.
٥. الخصائص النوعية للقوائم المالية.
٦. عناصر القوائم المالية.
٧. الإعراف بعناصر القوائم المالية.
٨. قياس عناصر القوائم المالية.
٩. سلامة وعدالة العرض والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية.

١. الإطار العام ومبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً :

• هناك مزايا وعيوب للإطار العام :

١,١ البحث عن إطار عام

• الإطار العام في المجال الذي نهتم به هو المبادئ العامة النظرية المقبولة قبولاً عاماً والتي تكون الإطار المرجعي لإعداد التقارير المالية .

• هذه المبادئ النظرية تعطى الأساس الذي يستخدم في تطوير معايير محاسبة جديدة و تقييم تلك المعايير الموجودة أصلاً .

• تهتم عملية إعداد التقارير المالية بإعطاء معلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرار في النشاط الاقتصادي، و بالتالي يكون الإطار العام الأساس النظري لتحديد أي أحداث يجب المحاسبة عنها و كيف يتم قياسها و كيف يتم توصيلها للمستخدمين . بالرغم من أن الإطار العام ذو طبيعة نظرية لكن له أهداف نهائية عالية من الناحية العلمية .

• الخطر من عدم وجود إطار عام يتضح من طريقة إعداد المعايير الجديدة في بعض الدول، حيث يتم إعدادها بطريقة عشوائية أو بطريقة سريعة لإطفاء نيران مشاكل معينة . عندما يكون هناك إطار عام يعمل مجلس إعداد المعايير كمهندس أو مصمم بدلاً من كونه رجل إطفاء حيث يتم بناء المعايير على قواعد صلبة متفق عليها من المبادئ .

• عدم وجود إطار عام أيضاً يعنى أنه سوف يتم تغطية مبادئ أساسية و بدائية أكثر من مره في معايير مختلفة، و بالتالي احتمالية وجود تعارض في المفاهيم و المبادئ الأساسية مثل مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات و مبدأ الحيطة و الحذر، و هذا يؤدي إلى الغموض و يؤثر على مصداقية و عدالة التقارير المالية .

• وجود الإطار العام يمكن أن يحمى واضعي المعايير من الضغط السياسي من بعض الجماعات أو الأطراف المستفيدة لإصدار معيار معين . حيث قد ينجح هذا الضغط فقط إذا كانت هذه المعالجة مقبولة طبقاً للإطار العام.

١,٢ مزايا و عيوب الإطار العام :

• المزايا

(أ) تفادي الحالات التي يتم فيها ترقيع المعايير، و التي تحدث عندما تظهر مشكلة محاسبية معينة و يتم توجيه المصادر لإيجاد معيار محاسبي لهذه المشكلة دون النظر إلى ما إذا كانت تلك المشكلة هي أهم مشكلة موجودة حالياً و تحتاج إلى معيار أم لا .

(ب) كما ذكر سابقاً، فإن إصدار بعض المعايير قد يتعرض إلى تدخلات سياسية من أطراف مستفيدة. عندما يكون هناك تضارب في المصالح بين مجموعة من مستخدمي المعايير على اختيار سياسة معينة، تكون السياسة المشتقة من الإطار العام أقل تعرضاً للنقد.

(ج) بعض المعايير قد تركز على قائمة الدخل في حين معايير أخرى تركز على تقييم صافي الأصول (قائمة المركز المالي).

• العيوب

(أ) تعد القوائم المالية لمستخدمين مختلفين، و من غير المؤكد أن إطاراً عاماً واحداً يناسب جميع المستخدمين.

(ب) بالأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتنوعة للمستخدمين، قد يكون هناك احتياج إلى مجموعة متنوعة من المعايير يتم إعدادها لأغراض مختلفة و بالتالي بناء على مفاهيم مختلفة كأساس.

(ج) ليس من الواضح ما إذا كان الإطار العام يجعل عملية إعداد و تطبيق المعايير أسهل بدون وجود الإطار.

٢ الإطار العام:

• الإطار العام يقدم إطار المفاهيم والمبادئ لإعداد المعايير

• يتكون الإطار العام من عدة أقسام بعد تمهيد و مقدمة، هذه الأقسام كما يلي :

- أهداف القوائم المالية.
- الافتراضات التي قامت عليها القوائم المالية.
- الخصائص النوعية التي تحدد مدى الفائدة من المعلومات في القوائم المالية.
- الاعتراف بعناصر القوائم المالية.
- قياس عناصر القوائم المالية.
- مفاهيم رأس المال و كيفية الحفاظ عليه.

٢،١ تمهيد:

• يركز التمهيد على الطريقة التي تستخدم بها القوائم المالية لإتخاذ القرارات الاقتصادية، و بالتالي يجب إعداد

القوائم المالية لتوصلنا إلى ذلك الهدف. أنواع القرارات الاقتصادية التي تستخدم فيها القوائم المالية تشمل التالي:

- اتخاذ قرارات الشراء، الإحتفاظ أو البيع للإستثمارات.
- تقييم مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها.
- تقييم قدرة المنشأة على الدفع للموظفين.

- تقييم قدرة المنشأة على سداد القروض.
- تحديد السياسات الضريبية.
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع و توزيعات الأرباح.
- إستخدامها فى إحصائيات الدولة.
- تنظيم أنشطة المنشآت.

٢,٢ مقدمة:

- المقدمة الخاصة بالإطار العام تعرض الغرض، الحالة، و نطاق الإطار. ثم تنظر بعد ذلك إلى مستخدمى القوائم المالية المختلفين و احتياجاتهم للمعلومات.

٢,٢,١ الغرض والحالة:

• تعطى المقدمة قائمة بأغراض الإطار العام:

- (أ) مساعدة لجنة وضع المعايير فى تطوير معايير محاسبية مصرية مستقبلية و فى إعادة النظر فى معايير المحاسبة المصرية الموجودة.
 - (ب) مساعدة لجنة وضع المعايير فى تحقيق التوافق بين الأنظمة و المعايير المحاسبية و الإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية من خلال وضع أساس لتقليل عدد طرق المعالجة البديلة المسموح بها فى معايير المحاسبة المصرية.
 - (ج) مساعدة معدى القوائم المالية فى تطبيق معايير المحاسبة المصرية و فى التعامل مع رؤوس موضوعات ستكون موضوعاً لإصدار معيار محاسبى مصرى.
 - (د) مساعدة مراجعى الحسابات فى تشكيل رأى حول ما إذا كانت القوائم المالية متوافقة مع معايير المحاسبة المصرية.
 - (هـ) مساعدة مستخدمى القوائم المالية على تفسير المعلومات المحتواه فى القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- لا يمثل هذا الإطار معياراً محاسبياً مصرياً ، وليس فى هذا الإطار ما يجعله يرجح على أى معيار محاسبى مصرى محدد. فى حالات محدودة قد يكون هناك تعارض بين هذا الإطار وبين معيار محاسبى مصرى ما ، و فى مثل هذه الحالات عندما يكون هناك تعارض ، فإن متطلبات المعيار المحاسبى المصرى ترجح على هذا الإطار . وعلى كل حال ، طالما أن لجنة المعايير سوف تستتير بهذا الإطار عند وضع معايير مستقبلية و عند مراجعتها للمعايير الموجودة ، فإن عدد حالات التعارض بين الإطار و معايير المحاسبة المصرية ستقل مع مرور الزمن.

٢,٢,٢ النطاق:

يتناول الإطار العام ما يلي:

▪ أهداف القوائم المالية.

▪ الخصائص النوعية التي تحدد مدى الفائدة من المعلومات فى القوائم المالية.

▪ التعريف و القياس و الاعتراف بالعناصر التي تُعد منها القوائم المالية.

▪ مفاهيم رأس المال وكيفية الحفاظ عليه.

يهتم هذا الإطار بالقوائم المالية ذات الاستخدام العام . إن مثل هذه القوائم تعد وتقدم على الأقل مرة سنويًا . وهى موجهة لخدمة الحاجات العامة من المعلومات لمدى واسع من المستخدمين . وتشتمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية عادة على : .

➤ الميزانية .

➤ قائمة الدخل .

➤ قائمة التغير فى حقوق الملكية .

➤ قائمة التدفقات النقدية .

➤ الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

- كما يمكن أن تشتمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية على جداول إضافية ، ومعلومات مبنية على ، أو مشتقة من تلك القوائم ، ومن المتوقع أن نقرأ معها وهذه الجداول و المعلومات الإضافية يمكن أن نتناول ، على سبيل المثال ، المعلومات المالية للقطاعات الصناعية أو الجغرافية أو إيضاحات حول آثار تغيرات الأسعار .

- إلا أن القوائم المالية لا تحتوى على بنود مثل تقارير المديرين ، و تصريحات رئيس مجلس الإدارة ، والتحليل و النقاش الذى تطرحه الإدارة ، و أية بنود أخرى مماثلة يمكن أن يحويها التقرير المالى أو السنوى .

- يطبق هذا الإطار على القوائم المالية لكافة المنشآت التجارية و الصناعية و منشآت الأعمال المصدرة للتقارير سواء أكانت فى القطاع العام أم الخاص .

• تعريفات :

المنشأة المصدرة للتقارير: هى أية منشأة لها مستخدمين يعتمدون على قوائمها المالية كمصدر رئيسى للمعلومات المالية حولها.

٢,٢,٣ المستخدمون وحاجاتهم من المعلومات:

• يشمل مستخدمى القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين ، الموظفين ، المقرضين ، الموردين ، الدائنين التجاريين الآخرين ، العملاء والحكومات ووكالاتها ، والجمهور . و يستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات ، والتي تشمل ما يلي :

المستثمرون: يهتم مقدمى رأس المال بالمخاطرة المصاحبة لإستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها. إنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على إتخاذ قرار الشراء أو الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع، كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التى تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

الموظفون: يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة بإستقرار وربحية أرباح الأعمال، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التى تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التى تساعدهم على تحديد ما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تُدفع لهم عند الإستحقاق.

الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التى تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. ويهتم الدائنون التجاريون على الألب بالمنشأة على مدى أقصر من إهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على إستمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المنشأة، خصوصًا عندما يكون لهم إرتباط طويل المدى معها أو إعتياد عليها.

الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المنشآت. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

الجمهور: تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الإتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها.

- بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطى كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات فإن هناك حاجات عامة لهم جميعًا. وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمى رأس المال المخاطر للمنشأة، فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التى يمكن أن تغطيها القوائم المالية.
- يركز الإطار العام على أنه يقع على عاتق الإدارة المسئولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمنشأة، و تهتم الإدارة كذلك بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية.

٢,٣ معيار المحاسبة المصرى (١) عرض القوائم المالية:

- كثير مما يتناوله معيار المحاسبة المصرى (١) عرض القوائم المالية فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية و شكل القوائم المالية هو إعادة لمحتويات الإطار العام.

٣ أهداف القوائم المالية:

- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي ، الأداء، والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.
- تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ، ولكن القوائم المالية لا توفر دائماً كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الاقتصادية، لأن:
(أ) هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة و ليس توقعاً بالأحداث المستقبلية.
(ب) هذه القوائم لا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.
- تُظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها.

٣,١ المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي:

- من المهم لمستخدمي القوائم المالية تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها لتحديد قدرة المنشأة على الدفع للموظفين والموردين.
- يتأثر المركز المالي للمنشأة بالعوامل التالية ، كما أن المعلومات عن كل مما يلي مفيد لمستخدمي القوائم المالية:

- (أ) المعلومات حول الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها المنشأة، و قدرة المنشأة على استغلال هذه الموارد في الماضي، مفيدة في التنبؤ بقدرتها على توليد نقدية وما في حكمها في المستقبل.
- (ب) المعلومات حول الهيكل المالي مفيدة في التنبؤ بحاجات الاقتراض المستقبلية وعن الكيفية التي سيجرى بها توزيع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية لهؤلاء الذين لهم مصلحة في المنشأة .وهي كذلك مفيدة في التنبؤ بقدرة المنشأة على النجاح في تأمين التمويل الإضافي.
- (ج) المعلومات حول السيولة والقدرة على السداد مفيدة في التنبؤ بقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها المالية عندما تستحق.

• تعريفات:

(أ) **السيولة** : تشير السيولة إلى توافر النقدية في المستقبل القريب بعد الأخذ في الاعتبار الإلتزامات

المالية خلال هذه الفترة.

(ب) **القدرة على السداد** : تشير القدرة على السداد إلى توافر النقدية في المدى الطويل لمواجهة

الإلتزامات المالية عندما تحل.

• **أداء المنشأة :** المعلومات حول أداء المنشأة (قائمة الدخل) و بشكل خاص الربحية، مطلوبة من اجل تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي من الممكن أن تسيطر عليها المنشأة في المستقبل. إن المعلومات حول الأداء مهمة في التنبؤ في تقييم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من مواردها الموجودة ، كما أنها مفيدة كذلك في الحكم على فعالية المنشأة في توظيف الموارد الأخرى.

• **التغيرات في المركز المالي:** المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي للمنشأة (قائمة التدفقات النقدية) مهمة في تقييم أنشطتها الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية أثناء الفترة التي تُعد عنها القوائم . وهي مفيدة في تزويد المستخدمين بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها وحاجات المنشأة لإستخدام هذه التدفقات النقدية.

• إن العناصر المكونة للقوائم المالية مترابطة لأنها تعكس جوانب مختلفة لنفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى. فمع أن كل قائمة تحتوى معلومات مختلفة عن الأخرى، إلا أنه لا يمكن لأي منها أن تخدم غرضاً واحداً أو أن توفر كافة المعلومات الضرورية لحاجات محددة للمستخدمين.

٤ الافتراضات الأساسية :

• أساس الإستحقاق و الإستمرارية هما الافتراضان الأساسيان في إعداد القوائم المالية.

٤,١ أساس الإستحقاق:

- يتم إثبات العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث (وليس عندما تقبض أو تُدفع النقدية أو ما في حكمها) و يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية وتضمينها القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيها.
- إن القوائم المالية المُعدة على أساس الإستحقاق تزود المستخدمين بالمعلومات ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل وتعلمهم كذلك عن الإلتزامات بدفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التي تمثل نقدية سيُجرى إستلامها في المستقبل.

٤,٢ الإستمرارية:

- يجرى إعداد القوائم المالية عادة بإفتراض أن المنشأة مستمرة وستبقي عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يُفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص كبير في حجم عملياتها.
- يُفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص كبير في حجم عملياتها ولكن أن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة ، فإن القوائم المالية قد يُستوجب إعدادها على أساس مختلف، وفي مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم.

٥ الخصائص النوعية للقوائم المالية:

- الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين.
- الخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي القابلية للفهم، الملائمة، المصدقية و القابلية للمقارنة.

٥,١ القابلية للفهم:

- يجب أن تكون القوائم المالية قابلة للفهم المباشر من قِبل المستخدمين، لهذا الغرض ، فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والانشطة الاقتصادية والمحاسبية. يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة انه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

٥,٢ الملائمة:

- إن الدورين: سواء الدور التنبؤي أو الدور التأكيدي للمعلومات متداخلان.

• تعريفات:

- **الملائمة:** تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وذلك بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.
- غالبًا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء في السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجر وتحركات أسعار الأوراق المالية، وتعزز القدرة على عمل تنبؤات من القوائم المالية من خلال الأسلوب الذي تعرض به المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية، فعلي سبيل المثال، ستزداد القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح فيها بشكل منفصل عن البنود غير العادية والشاذة وغير المتكررة من الإيرادات أو المصروفات.

٥,٢,١ الأهمية النسبية:

- تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية.

• تعريفات:

- **الأهمية النسبية:** تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادًا على القوائم المالية .
- في بعض الحالات تكون طبيعة المعلومات بمفردها كافية لتحديد ملاءمتها وفي حالات أخرى يكون لطبيعة المعلومات و أهميتها النسبية أهمية لتحديد ملاءمتها.

• إن مفهوم الأهمية النسبية يزودنا بنقطة قطع أو مؤشر بدلاً من اعتباره تعبيراً أساسياً عن جودة المعلومات يجب أن تتصف بها لكي تكون مفيدة.

٥,٣ المصادقية:

• لتكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقاً فيها ويعتمد عليها.

• تعريفات:

- **المصادقية:** تتسم المعلومات بالمصادقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.

• يمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق بها أو بطبيعتها أو طريقة تمثيلها، لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللاً . فعلى سبيل المثال، إذا كانت مشروعية ومبلغ التعويضات المطالب بها موضع نزاع قانوني ، فإن إقرار المنشأة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية يعد غير مناسب، في حين أنه قد يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة.

٥,٣,١ التعبير الصادق:

• لكي تتصف المعلومات بالمصادقية يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تصورها أو من المتوقع أن تعبر عنها بصوره معقولة.

• تتعرض غالبية المعلومات المالية إلى بعض المخاطر في كونها لا ترقى إلى التعبير الصادق الذي يفهم أنها تصوره . وهذا ليس بسبب التحيز فيها، ولكن إلى الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو في تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض المعلومات التي تتسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث. و في حالات معينة، تعتبر عملية قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة لدرجة أن المنشأة " عموماً " لا تعترف بها في القوائم المالية مثل الشهرة المتولدة داخليا.

٥,٣,٢ الجوهر قبل الشكل:

• لكي تعبر المعلومات تعبيراً صادقاً عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تعبر عنها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني.

• تعريفات:

- **الجوهر قبل الشكل:** أن تكون قد تمت المحاسبة عن المعاملة وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني.

• فعلى سبيل المثال، يمكن أن تبيع المنشأة أصل ما إلى طرف آخر بطريقة يفهم من مستنداتنا أنها نقل ملكية الأصل إلى الطرف الآخر، إلا أن هناك اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المنشأة بالفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل، وفي مثل هذه الظروف، فإن اعتبار العملية عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تمت أن كان هناك عملية حقاً.

٥,٣,٣ الحياد:

• يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد و الخلو من التحيز حتى تتصف بالمصادقية . ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة إختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً.

٥,٣,٤ الحيطة والحذر:

• من المتوقع أن يواجه معدّي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف التي لا يمكن تجنبها ، مثل الديون المشكوك في تحصيلها، وتقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية.

• لا تعنى ممارسة الحيطة والحذر، خلق احتياطات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات.

٥,٣,٥ الاكتمال:

• من أجل أن تتصف بالمصادقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ولكن يتم ذلك في حدود الأهمية النسبية والتكلفة.

٥,٤ القابلية للمقارنة:

• يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة:

(أ) عبر الفترات من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء .

(ب) مع القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية و أدائها والتغيرات في مركزها المالي

• وعليه يعتبر الثبات في المعالجة مهماً ،و يعنى أن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المنشأة، وعبر الزمن لتلك المنشأة ،وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة.

- ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، و أية تغييرات في هذه السياسات وأثار هذه التغييرات. ويجب أن يكون المستخدمين قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت المختلفة.
- يجب ألا تختلط الحاجة إلى القابلية للمقارنة مع مفهوم التوحيد، حيث يجب تغيير السياسة المحاسبية متى أصبحت غير ملائمة.
- بما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة عبر الزمن، فإن من المهم أن تظهر القوائم المالية المعلومات المقارنة للفرات السابقة.

٥,٥ القيود على المعلومات الملائمة والموثوق فيها

٥,٥,١ التوقيت المناسب

- إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم القوائم المالية فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها، لذا هناك حاجة إلى الموازنة بين جدوى تقديم القوائم في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق بها.
- فلكي تقدم المعلومات في الوقت المناسب ربما يجب تقديم القوائم دون أن تكون كافة أوجه العمليات المالية أو الأحداث الأخرى معروفة ، وهذا قد يضعف المصدقية. لو تم الانتظار حتى تعرف كافة التفاصيل قد يكون تم التأخير في تقديم القوائم حتى أصبحت غير ملائمة و ذات فائدة قليلة للمستخدمين. لذلك فعند محاولة تحقيق توازن بين الملاءمة و المصدقية ، فان الاعتبار المسيطر يجب أن يكون خدمة حاجات صانعي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل.

٥,٥,٢ الموازنة بين التكلفة والمنفعة:

- لا تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة خاصية نوعية بقدر كونها قيد في إعداد القوائم المالية. فالمنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في إعداد هذه المعلومات. هذه عملية تقديرية و هناك صعوبات أخرى . فان التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أعدت من اجلهم المعلومات. لهذه الأسباب فان من الصعب إجراء اختبار التكلفة و المنفعة لحالة معينة، ومع هذا، فان معدي ومستخدمي القوائم المالية يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد.

٥,٥,٣ الموازنة بين الخصائص النوعية:

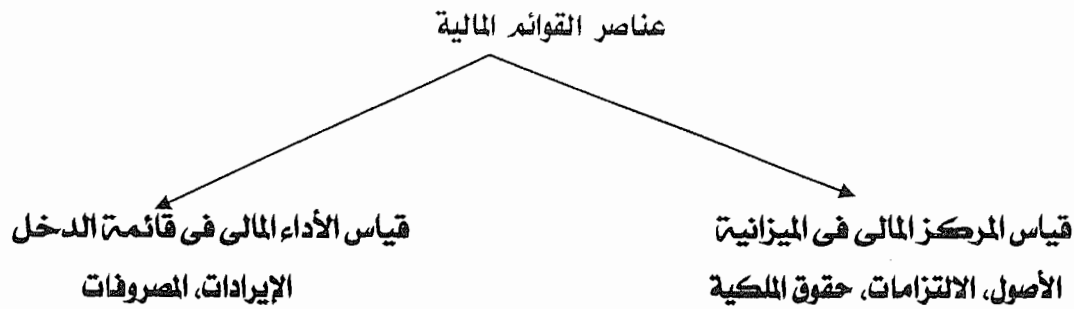
- غالبًا ما يكون التوازن بين الخصائص النوعية ضرورياً. وبشكل عام، فان الهدف هو تحقيق توازن مناسب بين الخصائص من اجل تحقيق هدف القوائم المالية . أما الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني.

٥,٦ الصورة الصادقة والعادلة / التعبير العادل:

- الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية و معايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم مالية تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات.

٦ عناصر القوائم المالية:

- تعرض القوائم المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى، وتعمل على تجميعها وتوزيعها على تصنيفات واسعة تبعاً لخصائصها الاقتصادية. وتعرف هذه التصنيفات الواسعة بعناصر القوائم المالية.
- يذكر الإطار العام هذه العناصر كما يلي



- تنطوي عملية عرض هذه العناصر في الميزانية وقائمة الدخل على تصنيفات فرعية ، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تصنف الأصول والالتزامات حسب طبيعتها أو وظيفتها في المنشأة من أجل إظهار المعلومات بالصورة الأكثر فائدة للمستخدمين لأغراض صنع القرارات الاقتصادية.

٦,١ المركز المالي:

• تعريفات:

- **الأصل** : هو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.
- **الالتزام** : هو تعهد حالي على المنشأة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المنشأة والتي تنطوي على منافع اقتصادية.
- **حق الملكية** : هو حق أصحاب المنشأة المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات

- تحدد تعريفات الأصول والالتزامات الصفات الأساسية لها ولكن لا تحدد معايير الاعتراف بها و الواجبة التحقق قبل إظهارها في الميزانية. وهكذا تشمل التعريفات عناصر لا يعترف بها كأصول أو التزامات في الميزانية لأنها لا تتفق مع معايير الاعتراف التي سيتم مناقشتها لاحقاً وبشكل خاص يجب أن يكون التدفق المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية الداخل أو الخارج من المنشأة مؤكداً بشكل كافٍ لتحقيق معيار التوقعية " قبل الاعتراف بأصل أو التزام.

- وعند النظر فيما إذا كان العنصر يحقق تعريف الأصل أو الالتزام أو حق أصحاب المنشأة فإن الانتباه يجب أن يعطى إلى الجوهر الأساسي والحقيقة الاقتصادية للعنصر وليس فقط لشكله القانوني.

٦,٢ الأصول:

• تعريفات:

- **المنافع الاقتصادية المستقبلية** : تتمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل في إمكانية المساهمة - بشكل مباشر أو غير مباشر - في تحقيق تدفقات نقدية وما في حكمها إلى المنشأة يمكن أن تكون كذلك لمشاركتها في العملية الإنتاجية كجزء من الأنشطة التشغيلية للمنشأة . كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحويل إلى نقدية أو ما في حكمها أو القدرة على تخفيض التدفقات النقدية الخارجة ، مثلما تؤدي طريقة تصنيع بديلة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.
- تستخدم المنشأة أصولها عادة لإنتاج سلعاً أو خدمات قادرة على إشباع رغبات أو حاجات العملاء .ولأن هذه السلع والخدمات قادرة على إشباع هذه الرغبات أو الحاجات فإن العملاء مستعدون للدفع مقابل ذلك، وعليه فهم يساهمون في التدفقات النقدية للمنشأة .ويقدم النقد نفسه خدمه للمنشأة لأنه يسيطر على الموارد الأخرى.
- **وجود أصل ما و بالأخص من حيث السيطرة، لا يعتمد على:**

- الوجود المادى (مثل براءة الاختراع وحقوق النشر)

- الملكية القانونية (مثل حق المعرفة الفنية التي يتم الحصول عليها من نشاط التطوير)

- تنشأ أصول المنشأة عن عمليات مالية وأحداث أخرى سابقة ففي العادة تحصل المنشآت على الأصول من خلال شرائها أو إنتاجها، إلا أن العمليات أو الأحداث التي من المتوقع أن تحدث مستقبلاً لا ينشأ عنها في حد ذاتها أصول، وعليه فإن وجود نية لشراء مخزون لا يحقق بحد ذاته تعريف الأصل.

٦,٣ الالتزامات:

- إن الخاصية الأساسية للالتزام هو انه يمثل تعهداً حالياً على المنشأة.

• تعريفات:

- **الالتزام** : الالتزام يمثل واجباً أو مسئولية للعمل والوفاء بطريقة محددة .و يمكن للالتزامات أن تكون ملزمة قانوناً كنتيجة لعقد ملزم أو متطلب تشريعي .كما تنشأ الالتزامات كذلك عن ممارسة الأعمال العادية والرغبة في الحفاظ على علاقات أعمال جيدة أو التصرف بطريقة عادلة.
- يجب التفرقة بين الالتزام الحالي والتعهد المستقبلي .فاتخاذ قرار من قبل إدارة المنشأة بالحصول على أصول في المستقبل لا يؤدي بحد ذاته إلى التزام حالي.
- إن تسديد الالتزام الحالي يتضمن عادة قيام المنشأة بالتخلي عن موارد تحتوى على منافع اقتصادية من اجل مواجهة مطالبة الجهة الأخرى، ويمكن أن يتم تسديد الالتزام الحالي بعدة طرق ، وليس فقط عن طريق الدفع نقدًا.

- تنتج الالتزامات عن عمليات مالية سابقة أو أحداث أخرى ماضية ، فمثلا يمكن أن تعترف المنشأة بالخصومات التي تمنح للعملاء مستقبلا على أساس مشترياتهم السنوية كالتزامات، وفي هذه الحالة، فان بيع السلع في الماضي يمثل العملية المالية التي أدت إلى نشوء الالتزام.

٦,٣,١ المخصصات:

- هل المخصص هو التزام؟

• تعريفات:

- **المخصص:** هو التزام حالي و يستوفى باقى تعريف الالتزام، حتى و إن كانت قيمة الالتزام يجب تقديرها.

سؤال:

ادرس الحالات التالية ، فى كل حالة حدد إذا كان لدينا أصل أو التزام طبقا للتعريفات الواردة بالإطار العام، اذكر الأسباب لإجابتك.

- اشترت الشركة (ب) حق معرفة فنية بمبلغ ٢٠,٠٠٠ جنية مصرى. و يعطى حق المعرفة الفنية الحق فى استخدام عملية إنتاجية و التى ستوفر مبلغ ٣,٠٠٠ جنية سنويا لمدة الخمس سنوات التالية.
- دفعت الشركة (ا) للشركة (ب) مبلغ ١٠,٠٠٠ جنية لإنشاء ورشة إصلاح سيارات على شرط حصول سيارات الشركة (ا) على أولوية و خدمة مميزة.
- تعطى الشركة (ج) ضمان على كل سيارة مباعه.

الحل:

- يعتبر ذلك أصل غير ملموس ، هناك حدث ماضى ، سيطرة و منافع اقتصادية مستقبلية.
- لا يعتبر هناك أصل بالنسبة للشركة (ا) حيث لا يوجد للشركة (ا) سيطرة أو توقع بمنفعة مستقبلية.
- يعتبر الضمان التزام ، حيث تحملت الشركة التزام. يتم الاعتراف بالضمان عند إصداره وليس عند وجود مطالبة من العملاء.

٦,٤ حقوق الملكية:

- يعرف حق الملكية على أنه الرصيد المتبقي، إلا أنه يمكن أن يشتمل على تصنيفات فرعية في الميزانية. ففي الشركات المساهمة مثلا قد تظهر فى بنود منفصلة كل من الأموال التي يقدمها المساهمون ،الأرباح المحتجزة والاحتياطيات التي تمثل توزيعات للأرباح المحتجزة، حيث أنها توضح القيود القانونية أو القيود الأخرى على قدرة المنشأة على توزيع أو استعمال ملكيتها. أن مبلغ حقوق الملكية الذي يظهر في الميزانية يعتمد على قياس الأصول والالتزامات وفى العادة لا تتفق إلا بالمصادفة القيمة الإجمالية لحقوق الملكية مع القيمة السوقية لأسهم المنشأة.

٦,٥ الأداء:

- يستخدم الربح غالبًا كمقياس للأداء وكأساس لمقاييس أخرى مثل العائد على الاستثمار أو نصيب السهم من الأرباح، إن العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الربح هي الدخل والمصروفات وان الاعتراف بالدخل والمصروفات وقياسهما وبالتالي الربح، يعتمد جزئيًا على مفهومي رأس المال والحفاظ على رأس المال المستخدمان من قبل المنشأة لإعداد قوائمها المالية.

تعريفات:

- **الدخل** هو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلة أو زيادات في الأصول أو نقصان في الالتزامات مما ينشأ عنها زيادة في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات أصحاب المنشأة.
- **المصروفات** : هي نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو نقص في الأصول أو تكبد التزامات مما ينشأ عنه نقصان في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بتوزيعات أرباح المنشأة .
- يمكن أن يعرض الدخل والمصروفات في قائمة الدخل بطرق مختلفة من أجل توفير معلومات ملائمة لصنع القرارات الاقتصادية ، فقد جرت العادة مثلاً على التمييز بين بنود الدخل والمصروفات التي تنشأ عن الأنشطة المستمرة للمنشأة وتلك التي لا تنشأ عنها .
- إن التمييز بين بنود الدخل والمصروف أو دمجها بطرق مختلفة يسمح بعرض مقاييس متعددة لأداء المنشأة.

٦,٦ الدخل:

يتضمن تعريف الدخل كل من الإيرادات والمكاسب .ويتحقق الإيراد في سياق الأنشطة العادية للمنشأة

تعريفات:

- **المكاسب** : تمثل بنود أخرى تتفق مع تعريف الدخل وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة وتمثل زيادات في المنافع الاقتصادية .وعلى هذا فإنها ليست مختلفة عن الإيراد من حيث الطبيعة.
- تشمل المكاسب، على سبيل المثال، تلك الناشئة عن التخلص من الأصول غير المتداولة . ويشمل تعريف الدخل أيضا المكاسب غير المحققة ، مثل تلك الناشئة عن إعادة تقييم الأوراق المالية بغرض المتاجرة.

٦,٧ المصروفات:

يتضمن تعريف المصروفات كل من الخسائر و المصروفات الأخرى التي تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة.

• تعريفات:

- **الخسائر**: تمثل بنود أخرى ينطبق عليها تعريف المصروفات. وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة. و تمثل الخسائر نقصان في المنافع الاقتصادية ولا تختلف في طبيعتها عن المصروفات

• تشمل الخسائر، على سبيل المثال، تلك التي تنشأ عن التخلص من الأصول غير المتداولة. ويشمل تعريف المصروفات كذلك الخسائر غير المحققة، مثل تلك التي تنشأ عن آثار الزيادات في سعر الصرف بالعملة الأجنبية بخصوص اقتراض المنشأة بتلك العملة.

٦,٨ تسويات الحفاظ على رأس المال:

• أن إعادة تقييم الأصول والالتزامات يؤدي إلى زيادات أو نقصان في حقوق الملكية.
• وبينما تحقق هذه الزيادات أو النقصان تعريف الدخل والمصروفات، فإنها لا تدخل في قائمة الدخل استناداً إلى مفاهيم محددة من الحفاظ على رأس المال، وبدلاً من ذلك فإن هذه البنود تدخل ضمن حقوق الملكية كتعديلات للحفاظ على رأس المال أو احتياطات إعادة تقييم.

٧ الاعتراف بعناصر القوائم المالية:

• يمكن تلخيص متطلبات الاعتراف بالأصول، الالتزامات، الإيرادات و المصروفات طبقاً للتعريفات الواردة أعلاه:

البند	يتم الاعتراف بها في	عندما:
الأصول	قائمة المركز المالي	يتم الاعتراف بالأصل في الميزانية عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى المنشأة و أن للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بدرجة من الثقة
الالتزامات	قائمة المركز المالي	عندما يكون من المتوقع حدوث تدفق خارج من الموارد المتضمنة منافع اقتصادية سوف ينتج عن تسديد تعهد حالي و أن مبلغ التسديد يمكن قياسه بدرجة من الثقة في الواقع العملي.
الأرباح	قائمة الدخل	قد نشأت زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بزيادة في الأصول أو نقصان في الالتزامات التي يمكن قياسها بشكل موثوق.
الخسائر	قائمة الدخل	نشأت انخفاض في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بانخفاض في الأصول أو زيادة للالتزامات التي يمكن قياسها بشكل موثوق.

٨ قياس عناصر القوائم المالية:

- هناك عدد من أسس القياس التي تستخدم في القوائم المالية، و تشمل:
 - التكلفة التاريخية.
 - التكلفة الجارية.
 - القيمة الاستردادية.
 - القيمة الحالية.
- **تعريفات:**
 - **القياس** : هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي يعترف بها في القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية وقائمة الدخل.
 - ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس يستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس وبدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية وهذه الأسس تشمل:
 - **التكلفة التاريخية** : تسجل الأصول بالمبلغ النقدي أو ما في حكمه الذي دفع أو بالقيمة العادلة لما أعطى بالمقابل في تاريخ الحصول عليها . وتسجل الالتزامات بقيمة ما تم استلامه مقابل الالتزام أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن النشاط العادي للمنشأة.
 - **التكلفة الجارية** : تسجل الأصول بمبلغ النقدية أو ما حكم النقدية والذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقدية أو ما في حكمها المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر.
 - **القيمة الاستردادية (التسوية)**
 - القيمة الاستردادية**: تسجل الأصول بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بالطريقة العادية.
 - قيمة التسوية** : تسجل الالتزامات بقيم السداد أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما في حكمها التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادي للمنشأة.
 - القيمة الحالية** : تسجل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن النشاط العادي للمنشأة.
 - تسجل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن تطلب لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادي للمنشأة .

- تعتبر التكلفة التاريخية هي أكثر الأسس استخداماً لدى المنشآت عند إعداد قوائمها المالية وتستخدم عادة مدمجة مع أسس قياس أخرى. فعلى سبيل المثال، تدرج البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما اقل.

٩ سلامة وعدالة العرض والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية:

- يجب أن تعبر القوائم المالية بوضوح عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة. يفترض أن إذا ما تم تطبيق معايير المحاسبة المصرية تطبيقاً سليماً سوف يتحقق العرض السليم للقوائم.
- النقاط التالية وردت بمعيار (١) و ركزت على هذا المفهوم:
 - (أ) ينبغي على المنشأة التي تعد قوائمها المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية أن تفصح عن التزامها بهذه المعايير.
 - (ب) إذا تم ذلك الإفصاح يجب أن يتم الوفاء بالمتطلبات الواردة في كل معايير المحاسبة المصرية
 - (ج) استخدام معالجات محاسبية خاطئة أو غير مناسبة في القوائم المالية لا يمكن تصحيحه بالإفصاح في السياسات المحاسبية أو بالإيضاحات المتممة.
- قد يكون هناك بعض الحالات النادرة جداً تقرر الإدارة أن الالتزام بمطلب ورد في معيار من معايير المحاسبة المصرية قد يؤدي إلى عرض مضلل و أن عدم الالتزام بهذا المطلب هو أمر ضروري ليتحقق العرض السليم. في مثل هذه الحالة يجب الإفصاح عما يلي:
 - (أ) أن الإدارة ترى أن القوائم المالية تعبر بوضوح عن المركز المالي وموقف الأداء المالي وكذا التدفقات النقدية.
 - (ب) أن القوائم المالية معدة طبقاً للمعايير باستثناء ما تم الخروج عنه من أجل تحقيق العرض السليم
 - (ج) بيان المعيار أو التفسير الذي تم الخروج عنه وكذا طبيعة الخروج والسبب في كون تطبيق هذا المعيار مضللاً في مثل هذه الظروف.
 - (د) أثر عدم تطبيق المعيار على كل فترة من الفترات المعروضة.
- هذا عادة يطلق عليه الخروج الصحيح و العادل عن المعايير.

الفصل الثانى

عرض القوائم المالية

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية :

١. عرض القوائم المالية.
٢. الميزانية (قائمة المركز المالى).
٣. الفصل بين الأصول والالتزامات المتداولة و غير المتداولة.
٤. قائمة الدخل الشامل (طبقا للمعيار الدولى رقم ١).
٥. قائمة الدخل.
٦. مراجعة على بعض المفاهيم والحسابات الأساسية.
٧. قائمة التغير فى حقوق الملكية.
٨. الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

١ معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية:

يغطي معيار المحاسبة المصري رقم (١) شكل ومحتوى القوائم المالية، وتتضمن القوائم المالية الكاملة المكونات التالية:

- الميزانية / قائمة المركز المالي.
 - قائمة الدخل.
 - قائمة التغير في حقوق الملكية.
 - قائمة التدفقات النقدية.
 - الإيضاحات المتممة للقوائم المالية متضمنة ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية.
- يوفر معيار المحاسبة المصري رقم (١) إرشادا لشكل و محتوى القوائم المالية ، ويغطي المعيار قائمة المركز المالي و قائمة الدخل (ويغطي معيار المحاسبة المصري رقم (٤) قائمة التدفقات النقدية) .
- يجب التعرف أولاً على بعض النقاط العامة عن القوائم المالية:

١,١ أرباح أو خسائر الفترة:

تعتبر قائمة الدخل المؤشر الجوهري للأداء المالي للشركة ، ولذلك يجب التأكد من أنها غير مضللة. ويوضح معيار المحاسبة المصري رقم (١) أن كل مكونات الإيرادات و المصروفات المحققة خلال الفترة يجب إدراجها ضمن الأرباح أو الخسائر إلا إذا تطلب خلاف ذلك معياراً محاسبياً آخر. يغطي معيار المحاسبة المصري رقم (٥) الحالات التي يمكن أن يتم استبعاد بعض البنود من الأرباح والخسائر عن العام الجاري مثل تصحيح الأخطاء وأثر التغيير في السياسات المحاسبية .

١,٢ كيفية عرض البنود:

- يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (١) طريقة الإفصاح لبعض البنود والتي يجب عرضها كما يتطلب المعيار :
- بعض البنود يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل.
 - البنود الأخرى يمكن أن تعرض في الإيضاحات المتممة الأخرى للقوائم المالية.
 - يعطى المعيار شكل مقترح للقوائم المالية ولكن في بعض الحالات و الظروف قد لا تتبع المنشآت شكل القوائم المالية المقترح بالمعيار .

بالطبع يجب أيضا عمل الإيضاحات والإفصاحات المطلوبة بواسطة المعايير الأخرى. وسوف يتم ذكر الإفصاحات اللازمة عند تغطية كل قائمة دورها. ويجب أن يتم عرض الإفصاح المطلوب في كل من معيار المحاسبة المصري رقم (١) والمعايير الأخرى إما في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة لها ، ما لم ينص على خلاف ذلك، أي لا يمكن أن يتم الإفصاح في تقرير أو تعليق منفصل .

١,٣ . تحديد القوائم المالية :

ونتيجة للنقطة السابقة ، يجب تحديد القوائم المالية وفصلها بشكل واضح عن المعلومات الأخرى الواردة في ذات التقارير المنشورة ، ويقتصر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على القوائم المالية فقط دون المعلومات الأخرى المعروضة في التقرير السنوي للمنشأة أو أى تقرير آخر ، وعلى ذلك ، فمن الضروري أن يكون لدى مستخدمى القوائم والتقارير المالية القدرة على تمييز المعلومات التى تم إعدادها باستخدام معايير المحاسبة المصرية عن المعلومات الأخرى التى قد يكون لها فائدة للمستخدمين ولكن لا تتناولها المعايير المحاسبية.

يجب تحديد كل قائمة من القوائم المالية تحديداً واضحاً. وبالإضافة إلى ذلك ، يجب عرض المعلومات الآتية بشكل بارز ويتم تكرارها كلما دعت الضرورة إلى ذلك حتى يتم فهم المعلومات المعروضة بشكل سليم:

(أ) اسم المنشأة أو أي وسيلة أخرى لتعريفها .

(ب) تحديد ما إذا كانت القوائم المالية تغطى منشأة بمفردها أو مجموعة من المنشآت .

(ج) تحديد تاريخ الميزانية أو الفترة التى تغطيها القوائم المالية الأخرى.

(د) عملة العرض كما هى معرفة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) .

(هـ) مستوى الدقة (التقريب) الذى روعي عند عرض الأرقام فى القوائم المالية .

ويعتمد تحديد أفضل سبل عرض المعلومات على الحكم الشخصي . فعلى سبيل المثال ، فى حالة قراءة القوائم المالية إلكترونياً يجوز عدم استخدام الصفحات المنفصلة ويتم حينئذ عرض البنود المذكورة أعلاه بشكل متكرر على نحو كاف يكفل الفهم السليم للمعلومات المعروضة.

فى بعض الأحيان قد تصبح القوائم المالية أكثر وضوحاً من خلال عرضها بآلاف أو ملايين الوحدات من عملة العرض. و يعتبر هذا أمراً مقبولاً طالما يتم الإفصاح عن مستوى الدقة (التقريب) فى العرض و عدم تجاهل المعلومات الهامة.

١,٤ . فترة إصدار القوائم المالية :

يجب إصدار القوائم المالية مرة فى السنة على الأقل أو خلال الفترات الدورية المحددة بقانون أو بقرارات من الجهة الإدارية المختصة ، ويتعين على المنشأة التى تضطر إلى إصدار قوائمها المالية عن فترة أطول أو أقل من سنة أن تفصح عما يلى بالإضافة إلى الإفصاح عن الفترة التى تغطيها القوائم المالية:

(أ) السبب الذى من أجله تغطى القوائم المالية فترة أطول أو أقل من سنة.

(ب) حقيقة أن مبالغ المقارنة فى قوائم الدخل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية والإيضاحات المتعلقة بها غير قابلة للمقارنة.

فى بعض الحالات ، تفضل المنشآت استخدام فترات تقارب العام ، على سبيل المثال ٥٢ أسبوع ، ويسمح معيار المحاسبة المصرى بذلك ، إذا كانت تلك القوائم لا تختلف بصورة جوهرية عن تلك التى يتم إعدادها عن عام كامل.

١,٥ . التوقيت المناسب:

إذا تأخر إصدار القوائم المالية لفترة طويلة بعد تاريخ انتهاء الفترة المالية ، سوف تتضاءل بشدة فائدة القوائم المالية. يشير المعيار الى أنه على المنشآت أن تصدر قوائمها المالية خلال ستة أشهر من تاريخ نهاية الفترة المالية. لا يمكن للمنشآت ذات العمليات المعقدة أن تستخدم هذا سببا لفشلها في التقرير في الوقت المناسب. بعض القوانين واللوائح تفرض موعداً نهائياً لبعض المنشآت.

يعطى معيار المحاسبة المصرى رقم (١) نموذج لقائمة المركز المالى و قائمة الدخل.

٢ الميزانية (قائمة المركز المالى):

يقترح معيار المحاسبة المصرى رقم (١) شكل قائمة المركز المالى و البنود التي يجب عرضها فى صلب القوائم المالية.

ويفسر معيار المحاسبة المصرى الفرق بين البنود قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، كما سيتم توضيحه فيما يلى ، و فى البداية يمكن التعرف على شكل القائمة (كما هو موضح بملحق المعيار) وبعد ذلك سوف نتعرف على الإيضاحات المتممة الواجب عرضها.

٢,١ شكل قائمة المركز المالى:

شركة أ ب ج

الميزانية المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	
		الأصول
		الأصول طويلة الأجل
×	×	الأصول الثابتة
×	×	مشروعات تحت التنفيذ
×	×	الشهرة
×	×	استثمارات فى شركات شقيقة وتابعة
×	×	الأصول الأخرى
×	×	مجموع الأصول طويلة الأجل
		الأصول المتداولة
×	×	المخزون
×	×	عملاء و مدينون و أوراق قبض
×	×	حسابات مدينة لدى الشركات القابضة و التابعة والشقيقة

×	×	دفعات مقدمة
×	×	استثمارات متداولة
×	×	النقدية وما في حكمها
×	×	مجموع الأصول المتداولة
		الالتزامات المتداولة
×	×	مخصصات
×	×	بنوك سحب على المكشوف
×	×	الموردون و أرصدة دائنة أخرى
×	×	حسابات دائنة مستحقة للشركات القابضة و التابعة و الشقيقة
×	×	قروض قصيرة الأجل
×	×	الجزء المستحق خلال سنة من القروض طويلة الأجل
×	×	مجموع الالتزامات المتداولة
×	×	رأس المال العامل (صافى الأصول أو الالتزامات المتداولة)
xx	xx	إجمالي الاستثمار
2010/12/31	2011/12/31	
		يتم تمويله على النحو التالي
		حقوق المساهمين
×	×	رأس المال المدفوع
×	×	الاحتياطيات
×	×	أرباح أو (خسائر) مرحلة
×	×	أرباح أو (خسائر) العام قبل التوزيع
×	×	إجمالي حقوق المساهمين
		الالتزامات طويلة الأجل
×	×	قروض من البنوك
×	×	قروض من شركات قابضة وتابعة و شقيقة
×	×	أخرى
xx	xx	

يجب أن تعرض البنود التالية منفصلة في صلب الميزانية كحد أدنى :

(أ) الأصول الثابتة.

و (ب) الاستثمارات العقارية.

و (ج) الأصول غير الملموسة .

و (د) الأصول المالية (بخلاف المبالغ الموضحة تحت (هـ) ، (ح) ، (ط)) .

و (هـ) الاستثمارات التي تمت المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية .

و (و) الأصول البيولوجية.

و (ز) المخزون.

و (ح) العملاء والمدينون المتنوعون.

و (ط) النقدية وما فى حكمها.

و (ى) الموردون والدائنون المتنوعون.

و (ك) الأصول والالتزامات الضريبية.

و (ل) المخصصات.

و (م) الالتزامات المالية (بخلاف المبالغ الموضحة تحت (ى) ، (ل)) .

و (ن) الضرائب المؤجلة.

و (س) حقوق الأقلية المدرجة ضمن حقوق الملكية.

و (ع) رأس المال المصدر والإحتياطيات المتعلقة بمساهمة الشركة الأم.

يجب عرض البنود الإضافية و العناوين و المجاميع الفرعية فى بنود منفصلة فى صلب الميزانية ، إذا كان

العرض على هذا النحو أمراً ضرورياً لضمان العرض السليم للمركز المالى للمنشأة.

لا يتطلب هذا المعيار ترتيب أو شكلاً معيناً يتم عرض البنود بموجبه . ولكن يذكر المعيار أن هذه البنود التى

تختلف عن بعضها فى طبيعتها ووظيفتها وتستحق العرض بشكل منفصل فى صلب الميزانية .

يعتمد تقدير مدى ضرورة عرض بنود إضافية بشكل منفصل من عدمه على تقييم ما يلى :

(أ) **طبيعة وسيولة الأصول وأهميتها النسبية.** وبالتالي فإن الشهرة و الأصول الناتجة عن مصروفات التطوير

سوف يتم عرضهم بصورة منفصلة. وكذلك (الأصل المالى/غير المالى) و (المتداول / غير المتداول).

(ب) **وظيفة كل أصل فى المنشأة.** الأصول التشغيلية والمالية مثل المخزون و العملاء والنقدية وما فى حكمها

يجب أن يتم عرضهم بصورة منفصلة.

(ج) **مبالغ وطبيعة وتوقيت الالتزامات .** الالتزامات المحملة بفوائد أو الالتزامات غير المحملة بفوائد

والمخصصات سوف يتم عرضهم بصورة منفصلة، سواء متداولة أو غير متداولة.

يتطلب المعيار أيضاً العرض المنفصل عند اختلاف أسس القياس المستخدمة فى الأصول والالتزامات التى تختلف

فى طبيعتها أو وظيفتها.

٢,٢ المعلومات التي قد يتم عرضها إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات

يجب على المنشأة أن تعرض في صلب الميزانية أو في الإيضاحات المتممة تبويبات أخرى فرعية للبنود التي تم عرضها منفصلة في صلب الميزانية. يعتمد التبويب على طبيعة نشاط المنشأة. وبالإضافة إلى البنود التي سوف يتم تبويبها تبويبات فرعية وفقاً للطبيعة أو الوظيفة ، فإنه يجب الإفصاح بصورة منفصلة عن المبالغ المستحقة إلى أو المستحقة من شركات المجموعة أو أطراف ذات علاقة أخرى يجب الإفصاح عنها بصورة منفصلة. تتوقف درجة تفصيل البيانات إلى تبويبات فرعية في صلب الميزانية أو في الإيضاحات على متطلبات معايير المحاسبة المصرية وحجم وطبيعة ووظيفة البند ، وتستخدم العوامل الواردة في الفقرات السابقة لتحديد الأسس التي يتم بموجبها التبويب الفرعي ، ويختلف الإفصاح حسب كل بند ، فعلى سبيل المثال:

- (أ) يتم تبويب الأصول الملموسة في مجموعات كما هو موضح في معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة و اهلاكتها.
- (ب) يتم تحليل المدينون إلى مبالغ مستحقة على العملاء ، ومبالغ مستحقة على شركات المجموعة ، ومبالغ مستحقة على أطراف ذات علاقة ، ومبالغ مدفوعة مقدماً، ومبالغ مدينة أخرى .
- (ج) يتم تبويب المخزون تبويماً فرعياً طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) ، إلى بضائع و خامات ومستلزمات و أعمال تحت التشغيل وإنتاج تام.
- (د) يتم تحليل المخصصات بحيث تعرض المخصصات الخاصة بتكاليف مزايا العاملين بشكل منفصل ويتم تبويب المخصصات الأخرى بشكل يتلاءم مع عمليات المنشأة .
- (هـ) يتم تحليل رأس المال والاحتياطيات بحيث تعرض بشكل منفصل فئات رأس المال المدفوع ، والاحتياطيات بأنواعها.
- حدد المعيار إفصاحات معينة يجب على المنشأة أن تفصح عنها إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات المتممة لها كما يلي:

(أ) إفصاحات رأس المال (فيما يتعلق بكل فئة من أسهم رأس المال).

(١) عدد الأسهم المرخص بها .

و (٢) عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل والمصدرة ولم يتم دفعها بالكامل .

و (٣) القيمة الاسمية للسهم.

و (٤) تسوية عدد الأسهم في بداية السنة مع عدد الأسهم في نهاية السنة .

و (٥) الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود المفروضة على توزيع أرباح

الأسهم ورد رأس المال .

و (٦) الحصة التي تحتفظ بها المنشأة ذاتها في أسهم رأسمالها أو التي تحتفظ بها الشركات الشقيقة أو

التابعة لها .

و (٧) الأسهم المحفوظ بها للإصدار بموجب عقود الخيارات وعقود البيع متضمنة شروط الإصدار وقيمتها (أسهم خزينة) .

(ب) وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية .

يجب على المنشأة التي ليس لها رأس مال أسهم ، مثل شركات الأشخاص أن تفصح عن المعلومات المعادلة لتلك المعلومات المطلوب إعدادها ، هذا يعنى الإفصاح عن الحركات خلال الفترة فى كل فئة من فئات حصص الملكية والحقوق والامتيازات والقيود المرتبطة بكل فئة من فئات حصص الملكية .

٣ الفصل بين الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة :

يجب التعرف على كيفية التفرقة بين الأصول و الالتزامات المتداولة وغير المتداولة وكذلك التعرف على المعالجات المختلفة لهم.

٣,١ الفصل بين البنود المتداولة وغير المتداولة :

يجب على كل منشأة أن تقوم بعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة و الالتزامات المتداولة وغير المتداولة فى تبويبات منفصلة فى صلب الميزانية ، إلا إذا كان عرض القوائم المالية بترتيب درجة السيولة يعطى معلومات موثوق فيها و أكثر ملائمة. وعند تطبيق هذا الاستثناء يتم عرض جميع الأصول و الالتزامات طبقاً لترتيب درجة السيولة.

تلتزم المنشأة أن تفصح عن ذلك الجزء من الأصل أو الالتزام المتوقع استرداده أو سداده بعد فترة تتجاوز اثنى عشر شهراً أياً كانت طريقة العرض المتبعة.

ويركز معيار المحاسبة المصرى رقم (١) على أنه عند قيام أى منشأة بتوريد سلع أو خدمات خلال دورة تشغيل محددة ، فإنه من الأفضل أن يكون هناك تبويب منفصل للأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة فى صلب الميزانية ، حيث إن ذلك يوفر قدرأً من المعلومات ذات فائدة للمستخدمين من خلال تمييز صافى الأصول التى يتم تداولها كرأس مال عامل عن تلك المستخدمة فى العمليات طويلة الأجل للمنشأة. كما يتعين على المنشأة توضيح الأصول التى من المتوقع تحققها خلال الدورة التشغيلية الحالية وكذلك الالتزامات مستحقة السداد خلال تلك الدورة.

تعتبر المعلومات المتعلقة بتاريخ استحقاق الأصول والالتزامات ذات أهمية فى تقييم سيولة المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها. ويتطلب معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥) الخاص بالأدوات المالية الإفصاح عن تواريخ الاستحقاق لكل من الأصول المالية والالتزامات المالية. وتشمل الأصول المالية العملاء وأوراق القبض والأرصدة المدينة المالية الأخرى ، بينما تشمل الالتزامات المالية الموردين وأوراق الدفع والأرصدة الدائنة المالية الأخرى.

٣,٢ الأصول المتداولة :

يبوب الأصل على أنه أصل متداول عندما يتوفر فيه واحد من الشروط التالية :

(أ) عندما يكون من المتوقع تحقق قيمته أو يكون محتفظاً به بغرض البيع أو الاستخدام خلال دورة

التشغيل المعتادة للمنشأة .

أو (ب) عندما يحتفظ به أساساً لغرض الاتجار أو يتوقع تحقق قيمته خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية .

- أو (ج) إذا كان الأصل يتمثل في نقدية أو ما في حكمها ، ما لم يكن هناك قيود تمنع تبادله أو استخدامه.
- وبخلاف ذلك يتعين تبويب كافة الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة.
- تشمل الأصول غير المتداولة الأصول الملموسة ، غير الملموسة والأصول المالية والتشغيلية ذات طبيعة طويلة الأجل . ويمكن استخدام مصطلحات أخرى بنفس المعنى (على سبيل المثال: أصل ثابت ، طويل الأجل) .
- تمثل دورة التشغيل للمنشأة الفترة بين اقتناء المواد والأصول التي تدخل في التشغيل وبين تحققها نقداً أو في شكل أداة يمكن تحويلها إلى نقدية أو ما في حكمها .
- وتشمل الأصول المتداولة المخزون المعد للبيع أو للاستخدام والذي يتوقع تحقق قيمته خلال دورة التشغيل المعتادة ، وكذلك العملاء حتى عندما لا يكون متوقعاً تحصيل أرصدها خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.

ويتم تبويب الأوراق المالية على أنها أصول متداولة إذا كان متوقعاً التصرف فيها خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية. وفيما عدا ذلك يجب أن تبوب كأصول غير متداولة.

٢,٣ الالتزامات المتداولة

يبوب الالتزام على أنه التزام متداول عندما :

- (أ) يكون من المتوقع تسويته خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة .
- أو (ب) يكون بغرض المتاجرة .
- أو (ج) يكون الالتزام مستحق التسوية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.
- أو (د) ليس لدى المنشأة حق غير مشروط في تأجيل سداد الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية .

- ويتعين تبويب كافة الالتزامات الأخرى بخلاف ذلك كالتزامات غير متداولة .
- أن تصنيف الالتزامات المتداولة يتشابه بشكل كبير مع تصنيف الأصول المتداولة. وبالتالي ، تمثل بعض الالتزامات المتداولة مثل الدائنون التجاريون و مستحقات العاملين وتكاليف التشغيل المستحقة الأخرى جزءاً من رأس المال العامل المستخدم خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة. و تبوب تلك البنود التشغيلية كالتزامات متداولة حتى ولو كانت تستحق السداد أو التسوية بعد اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.
- البعض الآخر من الالتزامات المتداولة لا يتم تسويتها كجزء من دورة التشغيل الجارية ، وإنما يستحق سدادها خلال فترة اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية أو تكون بغرض المتاجرة . مثل الجزء الجارى من أدوات الدين ذات الفائدة والسحب على المكشوف من البنوك و دائنو التوزيعات و ضرائب الدخل المستحقة والأرصدة الدائنة

الأخرى غير التجارية ، ولا تعتبر من الالتزامات المتداولة تلك الالتزامات ذات الفائدة والتي تستخدم على المدى الطويل في تمويل الأصول المتداولة والتي تعتبر غير مستحقة السداد خلال اثني عشر شهراً. يجب أن يتم تبويب الالتزامات المالية طويلة الأجل على أنها متداولة إذا كان سدادها مستحقاً خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية حتى إذا تم الاتفاق على إعادة تمويل أو جدولة الالتزامات على فترة طويلة الأجل بعد تاريخ الميزانية وقبل اعتماد القوائم المالية للنشر .

نهاية الفترة المالية	اتفاق على إعادة تمويل مدة طويلة الأجل	تاريخ اعتماد القوائم المالية	إذا كان سدادها مستحقاً خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية تبويب كالتزام متداول
إذا خالفت المنشأة شروط عقد قرض طويل الأجل في أو قبل تاريخ الميزانية مما يجعل الالتزام مستحق السداد عند الطلب فيتم تبويب الالتزام على أنه متداول حتى لو أن المقرض وافق بعد تاريخ الميزانية و قبل اعتماد القوائم المالية للإصدار على عدم طلب السداد كنتيجة للمخالفة.			

مخالفة شروط العقد أصبح التزام غير متداول مستحق عند الطلب وبالتالي متداول	تاريخ اعتماد القوائم المالية	المقرض وافق على عدم طلب السداد كنتيجة للمخالفة	تاريخ اعتماد القوائم المالية. يعرض المقرض على أنه التزام متداول
و مع هذا يتم تبويب الالتزام على أنه غير متداول لو أن المقرض وافق في تاريخ الميزانية على إعطاء فترة مهلة تنتهي على الأقل بعد اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية حيث تستطيع المنشأة تصحيح المخالفة خلال فترة عدم طلب المقرض إعادة السداد فوراً.			

٤ قائمة الدخل الشامل :

ما سيتم مناقشته في الجزء التالي هو طبقاً للمعيار الدولي يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (١) عرض كل بنود الإيرادات والمصروفات ضمن قائمة الدخل الشامل.

٤,١ شكل القائمة :

يسمح معيار المحاسبة الدولي (١) بأن تعرض بنود الإيرادات والمصروفات على أي من النحو التالي:

(أ) كقائمة دخل شامل مجمعة واحدة.

(ب) في شكل قائمتين : قائمة دخل مستقلة و قائمة دخل شامل

وفيما يلي شكل قائمة الدخل الشامل المجمعة كما هو موضح بالمعيار . ويمكن عرض الجزء المعروض أعلي "أرباح العام" كجزء منفصل يسمى "قائمة الدخل" وعرض قائمة إضافية تسمى "قائمة الدخل الشامل الأخرى" تبدأ بأرباح العام وتشمل علي الجزء المعروض أسفل أرباح العام .

قائمة الدخل الشامل

شركة أ ب ج

قائمة الدخل الشامل المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م

٢٠١٠	٢٠١١	
×	×	المبيعات / الإيرادات
(×)	(×)	تكلفة المبيعات / الحصول على الإيراد
×	×	مجمول الربح
×	×	إيرادات تشغيل أخرى
(×)	(×)	مصروفات التوزيع
(×)	(×)	مصروفات إدارية وعمومية
(×)	(×)	مصروفات تشغيل أخرى
×	×	الأرباح الناتجة من التشغيل
(×)	(×)	مصاريف تمويلية
×	×	إيرادات استثمارات في شركات شقيقة
×	×	الأرباح قبل الضرائب
(×)	(×)	ضريبة الدخل
×	×	أرباح العام من العمليات المستمرة
(×)	×	أرباح (خسائر) عمليات غير مستمرة
×	×	أرباح العام
		بنود الدخل الشامل الأخرى:
×	×	فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية
(×)	×	أصول مالية متاحة للبيع
×	×	عقود تغطية مخاطر
×	×	أرباح تقييم الأصول
(×)	×	الربح (الخسارة) الأكتوارية الناتجة عن نظم المزايا المحدد
×	×	نصيب الشركة من بنود الدخل الشامل الأخرى للشركات الشقيقة
(×)	×	ضريبة الدخل المتعلقة ببنود الدخل الشامل الأخرى
×	×	بنود الدخل الشامل الأخرى بعد الضرائب
×	×	إجمالي الدخل الشامل للعام

نصيب حقوق الملكية

الأرباح توزع على النحو التالي:

×	×	أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم
×	×	حقوق الأقلية
×	×	

إجمالي الدخل الشامل موزع على النحو التالي:

×	×	أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم
×	×	حقوق الأقلية
×	×	
×	×	نصيب السهم في الأرباح

و للمنشأة الحق في عرض المعلومات في شكل قائمتين على النحو التالي:

قائمة الدخل

شركة أب ج

قائمة الدخل المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٠١٠	٢٠١١	
×	×	المبيعات / الإيرادات
(×)	(×)	تكلفة المبيعات / الحصول على الإيراد
×	×	مجمّل الربح
×	×	إيرادات تشغيل أخرى
(×)	(×)	مصروفات التوزيع
(×)	(×)	مصروفات إدارية وعمومية
(×)	(×)	مصروفات تشغيل أخرى
×	×	الأرباح الناتجة من التشغيل
(×)	(×)	مصاريف تمويلية
×	×	إيرادات استثمارات في شركات شقيقة
×	×	الأرباح قبل الضرائب
(×)	(×)	ضريبة الدخل
×	×	أرباح العام من العمليات المستمرة
(×)	×	أرباح (خسائر) عمليات غير مستمرة
×	×	أرباح العام
×	×	موزع على النحو التالي:
×	×	أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم
×	×	حقوق الأقلية
×	×	

قائمة الدخل الشامل

شركة أ ب ج

قائمة الدخل الشامل المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م

٢٠١٠	٢٠١١	
x	x	أرباح العام
		بنود الدخل الشامل الأخرى:
x	x	فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية
(x)	x	أصول مالية متاحة للبيع
x	x	عقود تغطية مخاطر
x	x	أرباح تقييم الأصول
(x)	x	الريح (الخسارة) الاكتوارية الناتجة عن نظم المزايا المحدد
x	x	نصيب الشركة من بنود الدخل الشامل الأخرى للشركات الشقيقة
(x)	x	ضريبة الدخل المتعلقة ببنود الدخل الشامل الأخرى
x	x	بنود الدخل الشامل الأخرى بعد الضرائب
x	x	إجمالي الدخل الشامل للعام
x	x	إجمالي الدخل الشامل موزع على النحو التالي:
x	x	أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم
x	x	حقوق الأقلية

٥ قائمة الدخل:

سمح معيار المحاسبة المصري (١) بعرض بنود قائمة الدخل وفقاً لوظيفة المصرف أو طبيعة المصرف وبعد عرض قائمة الدخل وفقاً لنموذج وظيفة المصرف هو الأكثر استخداماً.

٥,١ أشكال قائمة الدخل:

يوضح النموذج التالي شكل قائمة الدخل وفقاً لوظيفة المصرف:

قائمة الدخل

شركة أ ب ج

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م

٢٠١٠	٢٠١١	
x	x	المبيعات / الإيرادات
(x)	(x)	تكلفة المبيعات / الحصول على الإيراد
x	x	مجمل الربح
x	x	إيرادات تشغيل أخرى
(x)	(x)	مصروفات التوزيع
(x)	(x)	مصروفات إدارية وعمومية
(x)	(x)	مصروفات تشغيل أخرى
x	x	الأرباح الناتجة من التشغيل:
(x)	(x)	مصاريف تمويلية
x	x	إيرادات استثمارات في شركات شقيقة أو تابعة
x	x	الأرباح قبل الضرائب:
(x)	(x)	ضريبة الدخل
x	x	ربح العام:
		موزع على النحو التالي:
x	x	أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم
x	x	حقوق الأقلية
x	x	

يوضح النموذج التالي شكل قائمة الدخل وفقاً لطبيعة المصروف:

٢٠١٠	٢٠١١	
×	×	المبيعات / الإيرادات
×	×	إيرادات تشغيل أخرى
×	(×)	التغيرات في مخزون إنتاج تام وتحت التشغيل
×	×	أعمال مؤداه بواسطة المنشأة وتم رسملتها
(×)	(×)	مواد خام مستخدمة
(×)	(×)	تكلفة مزايا عاملين
(×)	(×)	أهلاك واستهلاك
(×)	(×)	الاضمحلال في قيمة الأصول الثابتة
(×)	(×)	مصروفات تشغيل أخرى
(×)	(×)	مصاريف تمويلية
×	×	إيرادات استثمارات في شركات شقيقة أو تابعة
×	×	الأرباح قبل الضرائب
(×)	(×)	ضريبة الدخل
×	×	ربح العام
		موزع على النحو التالي:
×	×	أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم
×	×	حقوق الأقلية
×	×	

٥,٢ البيانات الواجب عرضها في صلب قائمة الدخل :

يجب أن تعرض مبالغ البنود التالية منفصلة في صلب قائمة الدخل كحد أدنى:

- (أ) الإيرادات.
- (ب) تكلفة التمويل.
- (ج) نصيب المنشأة في أرباح وخسائر الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- (د) الأرباح أو الخسائر قبل الضرائب الناتجة عن عدم استمرار نشاط معين.
- (هـ) الضرائب الدخل.
- (و) الأرباح أو الخسائر.

يتم الإفصاح عن البنود التالية في صلب قائمة الدخل المجمعة كتوزيع لأرباح أو خسائر الفترة على:

(أ) نصيب الأقلية.

(ب) نصيب مساهمي الشركة الأم.

يمكن إجراء مقاصة بين الإيرادات والمصروفات عند وعند فقط :

(أ) كان مسموحاً أو مطلوباً ذلك بواسطة معيار محاسبي آخر.

(ب) الأرباح و الخسائر و المصروفات المتعلقة بهم و ناتجة عن نفس المعاملات أو معاملات مشابهة

والأحداث وتكون غير هامة نسبياً بالتالي يمكن تجميعها.

٥,٣ المعلومات التي قد يتم عرضها إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات :

يجب عرض تحليل المصروفات إما في قائمة الدخل (كما ذكر سابقاً وهو المرجح بالمعيار) أو بالإيضاحات على المنشأة أن تعرض تحليلاً لمصروفاتها باستخدام تبويب يعتمد إما على طبيعة المصروفات أو على وظيفتها داخل المنشأة بالطريقة التي توفر معلومات موثوق بها و أكثر ملائمة .

٥,٣,١ طريقة طبيعة المصروف :

يتم عرض المصروفات في قائمة الدخل وفقاً لطبيعتها (مثال ذلك إهلاكات ، مشتريات مواد خام ، مصروفات نقل ، مزايا عاملين و مصروفات إعلان) ولا يتم إعادة توزيعها على الوظائف المختلفة داخل المنشأة . هذه الطريقة ربما تكون سهلة في تطبيقها لأنها لا تحتاج إلى إعادة تبويب المصروفات طبقاً لوظيفتها.

٥,٣,٢ طريقة وظيفة المصروف (طريقة تكلفة المبيعات) :

طبقاً لطريقة وظيفة المصروف (طريقة تكلفة المبيعات) يتم تبويب المصروفات حسب وظيفتها إما كجزء من تكلفة المبيعات أو تكلفة أنشطة البيع والتوزيع أو الأنشطة الإدارية . على سبيل المثال ، لابد أن تفصح الشركة على الأقل عن تكلفة المبيعات في هذه الطريقة منفصلة عن باقي المصروفات .

هذه الطريقة تستطيع إمداد مستخدمى القوائم المالية بمعلومات أكثر إفادة ، ولكن تبويب المصروفات تبعاً لوظيفتها يحتاج إلى حكم شخصي بدرجة كبيرة .

ولذلك يجب على المنشأة التي تبويب مصروفاتها طبقاً لوظيفة المصروف أن تعرض إفصاحاً إضافياً عن المعلومات التي تبين طبيعة المصروف بما في ذلك مصروف الإهلاك و الاستهلاك و مصروفات العاملين بالإضافة إلى التبويب الوظيفي .

٥,٤ التوزيعات :

يجب على المنشأة أن تفصح سواء في صلب قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات عن التوزيعات التي تمت خلال الفترة المالية إلى أصحاب حقوق الملكية ونصيب السهم منها.

(أ) أن كل متطلبات العرض الواردة في المعايير الأخرى لبنود المركز المالى وكذلك قائمة الدخل أصبحت الآن موجودة بالمعيار المحاسبى المصرى (١) هنا بالتفصيل. هذه البنود : الأصول البيولوجية ، أصول والتزامات ضريبة الدخل الجارية و الضريبة المؤجلة ، الأرباح والخسائر قبل الضرائب الناتجة من استبعاد الأصول أو تسوية الالتزامات المتعلقة بالعمليات غير المستمرة.

(ب) أن الجزء الخاص بمتطلبات الإفصاح لصادف الأرباح أو خسائر الفترة الواردة بمعيار المحاسبة المصرى (٥) السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء تم إدراجه الآن ضمن معيار المحاسبة المصرى (١).

(ج) الإيضاحات التالية لم تصبح الآن ملزمة:

(١) نتائج عمليات التشغيل كبنود منفصل فى قائمة الدخل. "عمليات التشغيل" لم يتم تعريفها فى معيار المحاسبة

المصرى (١) .

(٢) البنود غير العادية كبنود مستقل فى قائمة الدخل (لاحظ أن إيضاح البنود غير العادية أصبح ممنوعاً) .

(٣) عدد العاملين بالمنشأة.

(د) يجب أن تفصح المنشأة عن ملخص لأهم السياسات المحاسبية ضمن الإيضاحات المتممة ، وكذلك التقديرات بواسطة الإدارة فى تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها تأثير هام على المبالغ المدرجة بالقوائم المالية.

(هـ) يجب على المنشأة أن تفصح فى الإيضاحات عن المعلومات الخاصة بالافتراضات الأساسية المستقبلية و أسس التقديرات غير المؤكدة فى تاريخ الميزانية التى لها مخاطر هامة ربما تسبب تسويات هامة لقيم الأصول و الالتزامات خلال العام المالى التالى .

٦ **مراجعة على بعض المفاهيم والحسابات الأساسية:**

فى هذا الجزء يجب عليك إعداد المجموعة الأساسية من القوائم المالية باستخدام ميزان المراجعة.

فى الجزء التالى من هذا الفصل سوف نتعرف على كيفية إعداد القوائم المالية. ومن المفيد فى هذه المرحلة

هى تنشيط ذاكرتك لبعض المفاهيم والحسابات الأساسية ، والتي قد تكون تم ذكرها من قبل.

(١) قائمة المركز المالى:

هى قائمة تشمل الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ويجب أن تظهر القائمة أن إجمالى الأصول يساوى إجمالى الالتزامات و حقوق الملكية أو بمعنى آخر صافى الأصول تعادل حقوق الملكية. يمكن أن تظهر القائمة بأشكال أخرى ولكن فى النهاية يجب أن يتساوى إجمالى كل من النصف الأعلى من القائمة (أو الجزء الأيسر) مع النصف الأسفل (أو الجزء الأيمن) .

(٢) الأصل :

هو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة و ويتوقع الحصول منه على منافع مستقبلية للمنشأة.

ومن أمثلة الأصول:

(أ) الأصول الثابتة والأصول الأخرى طويلة الأجل.

(ب) الأصول المتداولة مثل المخزون ، النقدية والديون لصالح المنشأة مع وجود تأكيد مناسب باستردادها .

(٣) الالتزام :

هو التزام حال على المنشأة ناتج من أحداث حدثت في الماضي والذي يتطلب تسويته حدوث تدفقات خارجة لموارد متضمنة منافع اقتصادية و من أمثلة ذلك :-

(أ) المبالغ المستحقة للحكومة (ضريبة المبيعات أو الضرائب الأخرى).

(ب) المبالغ المستحقة للموردين.

(ج) بنك سحب على المكشوف.

(د) القروض طويلة الأجل من البنوك أو المستثمرين.

ومن الطبيعي التفرقة بين الالتزامات المتداولة وغير المتداولة. و الأولى هي التي تستحق خلال عام من نهاية تاريخ الميزانية.

(٤) رأس المال :

هو الاستثمار الدائم في النشاط بواسطة الملاك. وفي حالة الشركات المساهمة فإنها تأخذ شكل أسهم والتي يقوم المستثمر بالاكتتاب فيها عند نشأة الشركة. ولكل سهم قيمة اسمية (وليكن ١ جنية مصرى). ويظهر رأس المال في قائمة المركز المالى بقيمته الاسمية.

(٥) وإذا أصدرت المنشأة أسهمها بقيمة أعلى من قيمتها الاسمية (علاوة إصدار) وبالتالي وطبقا للقانون يتم إثبات هذه العلاوة كبنء منفصل عن القيمة الاسمية للأسهم وذلك فى حساب "علاوة إصدار أسهم" . وهذا مثال للاحتياطي. حيث أنه يخص المساهمين ولكن لا يمكن التوزيع منه لصالحهم ، وذلك كونه احتياطي رأس المال. الاحتياطيات الرأسمالية الأخرى تشمل احتياطي إعادة التقييم ، والتي تعكس الزيادة الناتجة عن إعادة تقييم بعض الأصول والتي لازالت بحوزة المنشأة.

لا يتم توزيع رأس المال أو احتياطيات راس المال إلا فى حالة تصفية الشركة وذلك كضمان لدائتى الشركة بأن الشركة تملك أصول كافية لسداد ديونها. وذلك ضرورى لأن مسؤولية المساهمين فى الشركات ذات المسؤولية المحدودة هي "مسئولية محدودة" ، وبمجرد دفعهم للشركة حصة رأس المال، لا يكون عليهم التزامات مستقبلية إذا قامت الشركة بالإفلاس. وعلى العكس فأن الملاك فى الأنشطة الأخرى مثل شركات الاشخاص يقع عليهم التزامات شخصية نتيجة ديون الشركة.

الأرباح المرحلة : تمثل الأرباح المجمعة (ناقصاً منها الخسائر) المحققة بواسطة المنشأة ويمكن توزيعها من موارد المنشأة على المساهمين في شكل توزيعات.

(٦) **نظرية القيد المزدوج :** وتعنى أن كل عملية يتم تسجيلها لها تأثير مزدوج. ودائماً ما تتساوى الأصول مع

الالتزامات بالإضافة إلى حقوق الملكية وأيضاً حقوق الملكية تساوى الأصول ناقصاً

الالتزامات. وهذا منطقي حيث أن ملاك النشاط لهم الحق في صافي أصول النشاط وهو

ما يمثل رأس المال بالإضافة إلى الأرباح المرحلة (أو ناقصاً منها الخسائر المتراكمة).

(٧) إن قائمة المركز المالي لا تهدف إلى استخدامها كقائمة لمستحقات النشاط في وقت معين. وذلك لأن وفيما

عدا بعض المعالجات التي تتطلب استخدام القيمة العادلة ، فإن الأصول والالتزامات يتم إثباتها بالتكلفة التاريخية

وفقاً لمبدأ الحيطة والحذر. فعلى سبيل المثال فإذا كان هناك شك في تحصيل الديون فإنه يجب تخفيض القيمة

في الحسابات إلى القيمة الإسترادية . بالإضافة إلى ذلك ، عندما يكون للأصول طويلة الأجل عمر إنتاجي

محدد يتم تخفيض تكلفتها تدريجياً على مدار الفترات المالية لتعكس استخدام تلك الأصول.

وفي بعض الأحيان يتم إعادة تقييم الأصول إلى قيمتها العادلة ، ولكن يجب إعادة تقييم تلك الأصول في وقت

إعداد القوائم المالية.

وبالتالي فإن مبلغ رأس المال والاحتياطيات الظاهر في قائمة المركز المالي لا يمت بصلة إلى قيمتها السوقية.

القيمة السوقية هي ناتج لعدد كبير من العوامل ، بما في ذلك الظروف الاقتصادية العامة ، العوائد على

الاستثمارات (على سبيل المثال أسعار الفائدة)، الأرباح المستقبلية والتوزيعات المحتملة وليس ذلك فقط ولكن

أيضاً ظروف السوق.

٧ قائمة التغير في حقوق الملكية:

يتطلب معيار المحاسبة المصري (١) عرض قائمة التغير في حقوق الملكية. تعطى القائمة التغيرات في قطاع

حقوق الملكية في الميزانية. وتعتبر هذه القائمة جزء من المجموعة الكاملة للقوائم المالية.

٧,١ شكل القائمة:

فيما يلي شكل قائمة التغيرات في حقوق الملكية كما ورد بالمعيار المصري رقم (١)

قائمة التغير في حقوق الملكية

شركة أب

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

الإجمالي	الأرباح المرحلة	إحتياطي إعادة التقييم	الاحتياطيات (تذكر تفصيلاً)	الاحتياطي القانوني	رأس المال	
×	×	(×)	×		×	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
(×)	(×)					التغيرات في السياسات المحاسبية
×	×	(×)	×	×	×	الرصيد المعدل
×		×				الفائض من إعادة تقييم الأصول
×		(×)				العجز من إعادة تقييم الاستثمارات
×	×					صافي ربح العام
	(×)			×		المحول للإحتياطي القانوني
(×)	(×)					توزيعات الأرباح
×					×	إصدار أسهم نقدية
×	×	(×)	×		×	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠
(×)		(×)				العجز من إعادة تقييم الأصول
×		×				الفائض من إعادة تقييم الاستثمارات
×	×					صافي ربح العام
	(×)			×		المحول للإحتياطي القانوني
(×)	(×)					توزيعات الأرباح
	(×)		×		×	إصدار أسهم من الاحتياطيات
×	×	(×)	×	×	×	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

لاحظ أنه عندما يكون هناك تغيير في السياسة المحاسبية ، فإنه يستوجب التعديل بأثر رجعي. ويتم الإفصاح عن تلك التسويات في كل فترة معروضة. ومثال على ذلك فإنه عند تعديل عام ٢٠٠٩ فإنه يتم عمل تسوية على رصيد ١ يناير ٢٠١٠ .

٨ الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

بعض البنود تحتاج الى الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

٨,١ محتوى الإيضاحات

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية تعطى توضيحاً للمعلومات المعروضة في قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية ، وكما سبق توضيحه فهناك معلومات سمح المعيار المحاسبي المصرى أن يتم عرضها ضمن الإيضاحات المتممة بدلاً من عرضها في صلب القوائم المالية. وعلى ذلك فان محتوى الإيضاحات المتممة سوف يتحدد بناءً على مستوى التفاصيل المعروضة في صلب القوائم المالية.

٨,٢ الهيكل:

يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ما يلى :

(أ) عرض أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة والمطبقة على المعاملات والأحداث الهامة .

(ب) الإفصاح عن البيانات الواجب الإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والتي لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية .

(ج) بيانات إضافية وخاصة تلك التي لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية إلا أنها قد تكون لازمة لفهم أى من هذه القوائم .

يجب أن تعرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية كلما كان ذلك ممكناً على نحو منتظم بحيث تكون مرتبة بصورة متسلسلة ، ويجب الإشارة أمام كل بند من بنود الميزانية و قائمة الدخل و قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية الى الفقرة الخاصة بها في الإيضاحات.

لكى يتسنى للمستخدم أن يفهم القوائم المالية ويتمكن من مقارنتها بالمنشآت الأخرى فإنه عادة ما يتم عرض الإيضاحات بالترتيب التالى:

(أ) عبارة تؤكد التوافق مع معايير المحاسبة المصرية.

(ب) عبارة تؤكد أسس القياس والسياسات المحاسبية المتبعة.

(ج) المعلومات المؤيدة للبنود الظاهرة في كل قائمة مالية بترتيب كل بند في القوائم المالية وبترتيب عرض كل قائمة.

(د) الإيضاحات الأخرى والتي تتضمن:

- الالتزامات المحتملة والارتباطات التعاقدية الأخرى غير المدرجة بالقوائم المالية

- الإفصاحات غير المالية مثل أهداف وسياسات المنشأة في إدارة المخاطر المالية.

قد يكون من الضروري أو المفضل أن يختلف ترتيب بعض البنود في الإيضاحات ، وعلى الرغم من ذلك يجب الالتزام بنمط منتظم للإيضاحات كلما كان ذلك ممكناً.

٨,٣ عرض السياسات المحاسبية:

يجب أن تشمل السياسات المحاسبية ما يلي:

(أ) أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية .

(ب) السياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة ، والضرورية لفهم القوائم المالية .

ويمكن عرض تلك البيانات في الإيضاحات المتممة ، وفي بعض الأحيان كمكون منفصل للقوائم المالية. من الضروري على مستخدم القوائم المالية أن يكون على دراية بأسس التقييم المستخدمة ، لأنها تمثل الأسس التي أعدت القوائم المالية عليها . وعند استخدام أكثر من أساس في القوائم المالية ، يجب الإشارة إلى نوع الأصل أو الالتزام الذي طبق عليه أساس التقييم.

٨,٤ إيضاحات أخرى:

يجب أن تفصح المنشأة عما يلي:

(أ) قيمة توزيعات الأرباح المقترحة أو المعلن عنها قبل تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية والتي لم يتم إثباتها كتوزيعات أرباح للمساهمين خلال الفترة و القيمة المتعلقة بقيمة السهم.

(ب) قيمة أية توزيعات متراكمة للأسهم الممتازة لم يتم إثباتها .

يجب على المنشأة أن تفصح عن البنود التالية إلا إذا كان قد أفصح عنها في مكان آخر بالقوائم المالية :

(أ) موطن المنشأة وشكلها القانوني وبلد التأسيس وعنوانها (محل النشاط إذا اختلف عن بلد التأسيس).

(ب) شرح ووصف لطبيعة نشاط المنشأة.

(ج) اسم الشركة الأم واسم الشركة المؤسسة للمجموعة.

مثال: حرم

يقوم محاسب شركة أ ب ج بإعداد الحسابات الختامية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١:

بالألف جنية مصرى

٤٥٠	رأس المال أسهم عادية ٥٠ قرش للسهم (مدفوعة بالكامل)
٢٠٠	قروض ١٠% (مضمونة)
٢٤٢	أرباح مرحلة في ١ يناير ٢٠١١
١٧١	أحتياطي عام في ١ يناير ٢٠١١

٤٣٠	تكلفة مبانى فى ١ يناير ٢٠١١ (شاملة الأراضى)
٨٣٠	تكلفة آلات المصنع فى ١ يناير ٢٠١١
	مجمع الإهلاك
٢٠	مبانى فى ١ يناير ٢٠١١
٢٢٢	آلات المصنع فى ١ يناير ٢٠١١
١٩٠	المخزون فى ١ يناير ٢٠١١
٢,٦٩٥	مبيعات
٢,١٥٢	مشتريات
١٥	توزيعات عادية
١٠	فوائد قروض
٢٥٤	أجور ومرتبآت
٣١	مصروفات كهرباء
١١٣	مصروفات عمومية متنوعة
١٣٥	حساب معلق
١٧٩	عملاء
١٩٥	موردون
١٢٦	نقدية

ملاحظات:

(أ) تشمل المصروفات العمومية المتنوعة مبلغ ٩,٠٠٠ جنية مصرى مدفوعة كتأمين لمدة عام تنتهى فى ١ سبتمبر ٢٠١٢. لا تشمل مصروفات الكهرباء فاتورة بمبلغ ٣,٠٠٠ جنية مصرى عن استهلاك كهرباء ثلاثة أشهر تنتهى ٢ يناير ٢٠١٢ ، والتي تم دفعها فى فبراير ٢٠١٢ وتشمل أيضاً مصروفات الكهرباء مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنية مصرى خاصة بعمولات رجال البيع.

(ب) يتمثل الحساب المعلق فيما يلى:

١٢٠	مقبوضات من إصدار ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي
٣٠٠	مقبوضات من بيع أصول
٤٢٠	
٢٨٥	يخصم: المقابل المدفوع لاقتناء الشركة (س)
١٣٥	

(ج) تتمثل صافى أصول المنشأة (س) المكتناة فى ٣ مارس ٢٠١١ فى أصول تم تقييمها على النحو التالى:

بالألف جنية مصرى	
أصول مالية متاحة للبيع	٢٣١
مخزون	٣٤
	<hr/>
	٢٦٥

كل المخزون الذى تم اقتناؤه تم بيعه خلال عام ٢٠١١ ، الأصول المالية المتاحة للبيع لازالت بحوزة الشركة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ . لا يوجد اضمحلال فى قيمة الشهرة.

(د) تم اقتناء المباني والأراضى فى الأعوام السابقة . تقدر تكلفة الجزء الخاص بالمباني بمبلغ ١٠٠٠,٠٠٠ جنية مصرى والعمر الانتاجى ٥٠ عام فى وقت الاقتناء. تم إعادة تقييم المباني والأراضى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنية مصرى.

(هـ) تم بيع بعض آلات المصنع والتي تبلغ تكلفتها ٣٥٠,٠٠٠ جنية مصرى وصافى قيمة دفترية بمبلغ ٢٧٤,٠٠٠ جنية مصرى فى ١ يناير ٢٠١١ . يجب تسجيل أهلاك بمبلغ ٣٦,٠٠٠ جنية مصرى على المصنع لعام ٢٠١١ .

(و) ترغب الإدارة فى إثبات استحقاق :

(١) فوائد القروض المستحقة.

(٢) تحويل إلى الاحتياطي العام بمبلغ ١٦,٠٠٠ جنية مصرى.

(٣) أتعاب المراجعة بمبلغ ٤,٠٠٠ جنية مصرى.

(ز) تم تقييم المخزون فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ بمبلغ ٢٢٠,٠٠٠ جنية مصرى (التكلفة) .

(هـ) تم تجاهل أثر الضرائب

المطلوب:

أعداد القوائم المالية لشركة أ ب ج فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ . غير مطلوب عمل إيضاحات للقوائم المالية.

الإجابة:

(أ) يجب إجراء بعض التسويات العادية للمستحقات والمدفوعات المقدمة (التأمين ، الكهرباء ، فوائد القروض وأتعاب المراجعة). تم احتساب فوائد القروض المستحقة على النحو التالى:

ألف جنية مصرى	
٢٠	المصرف المطلوب فى قائمة الدخل (١٠% * ٢٠٠,٠٠٠ جنية مصرى)
١٠	المبلغ المدفوع حتى تاريخه كما هو موضح بالمعطيات
<hr/>	
١٠	المستحق : عن ستة أشهر مستحقة الدفع الآن
<hr/>	
	المصروفات المستحقة كما تظهر بقائمة المركز المالى . على النحو التالى:

ألف جنية مصرى

١٠	فوائد القروض
٣	كهرباء
٤	أتعاب مراجعة
<hr/>	
١٧	
<hr/>	

(ب) تم تسوية المبلغ المسجل بالخطأ بمبلغ ٢٠,٠٠٠ جنية مصرى ضمن بند الكهرباء. وذلك عن طريق تخفيض مصروفات الكهرباء وتسجيل مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنية مصرى كعمولات رجال بيع.

(ج) تم احتساب أهلاك المباني كما يلي: ١٠٠,٠٠٠ ج م - ٥٠ سنة = ٢,٠٠٠ ج م للعام

صافى القيمة الدفترية للأراضى والمباني ٤٣٠,٠٠٠ ج م - ٢٠,٠٠٠ ج م - ٢,٠٠٠ ج م = ٤٠٨,٠٠٠ ج م فى نهاية العام.

وعند إعادة تقييم الأصول تم تكوين احتياطي بمبلغ ٨٠٠,٠٠٠ ج م - ٤٠٨,٠٠٠ ج م = ٣٩٢,٠٠٠ ج م

(د) تم احتساب أرباح استبعاد الأصول كما يلي: مقبوضات بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج م (وفقاً للحساب المعلق) ناقصاً صافى القيمة الدفترية ٢٧٤,٠٠٠ ج م = ٢٦,٠٠٠ ج م.

تم احتساب باقى تكلفة المصنع كما يلي: ٨٣٠,٠٠٠ ج م - ٣٥٠,٠٠٠ ج م = ٤٨٠,٠٠٠ ج م. ويتمثل مجمع الإهلاك فى نهاية العام على النحو التالى:

ألف جنية مصرى

٢٢٢	الرصيد فى ١ يناير ٢٠١١
٣٦	أهلاك عام ٢٠١١
(٧٦)	ناقصاً : أهلاك الاستبعادات (٣٥٠,٠٠٠ - ٢٧٤,٠٠٠)
<hr/>	
١٨٢	
<hr/>	

(هـ) الشهرة الناتجة عن اقتناء الشركة (س) كما يلي:

ألف جنية مصرى

٢٨٥	المقابل المدفوع (وفقاً للحساب المعلق)
٢٦٥	صافى الأصول المقتناة
<hr/>	
٢٠	الشهرة
<hr/>	

تظهر الشهرة كأصل فى قائمة المركز المالى. الأصول المالىة المملوكة بواسطة المنشأة أيضاً تظهر بقائمة المركز المالى ، وأيضاً المخزون الذى تم اقتناؤه وبيعه تم إضافته لمشتريات العام.
(و) تم معاملة البنود الخاصة بالحساب المعلق على النحو التالى:

ألف جنية مصرى	
١٢٠	مقبوضات من إصدار ١٠٠,٠٠٠ سهم عادي
٥٠	ناقصاً : القيمة الاسمية ١٠٠,٠٠٠ × ٥٠ قرش للسهم
٧٠	الزيادة فى المقابل على القيمة الاسمية (= علاوة الإصدار)

(ز) تم زيادة المحول الى الاحتياطي العام ١٧١,٠٠٠ ج م + ١٦,٠٠٠ ج م = ١٨٧,٠٠٠ ج م.

شركة أ ب ج

قائمة الدخل الشامل

عن العام المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

بالألف جنية مصرى	
٢,٦٩٥	إيرادات مبيعات
(٢,١٥٦)	تكلفة المبيعات (ملحوظة ١)
٥٣٩	مجمل ربح
٢٦	إيرادات أخرى (أرباح استبعاد أصول)
(٤٣٧)	مصروفات عمومية وإدارية (ملحوظة ٢)
(٢٠)	مصروفات تمويلية
١٠٨	أرباح العام
٣٩٢	أرباح إعادة تقييم أصول
٥٠٠	أجمالي الدخل الشامل

لاحظ:

أن البند الوحيد من بنود الدخل الشامل الأخرى للعام هو أرباح إعادة التقييم. فإذا لم يكن هناك أرباح إعادة التقييم فأنه يمكن أعداد قائمة الدخل فقط.

ملاحظات على الحل:

بالألف جنية مصرى	ملحوظة ١:
	تكلفة المبيعات
١٩٠	مخزون أول المدة
٢,١٨٦	مشتريات (٢,١٥٢ + ٣٤)
(٢٢٠)	مخزون آخر المدة
<u>٢,١٥٦</u>	

بالألف جنية مصرى	ملحوظة ٢:
	مصروفات عمومية وإدارية
٢٧٤	أجور ومرتبات وعمولات (٢٠ + ٢٥٤)
١٠٧	مصروفات عمومية متنوعة (٦ - ١١٣)
١٤	مصروفات كهرباء (٣ + ٢٠ - ٣١)
٢	أهلاك : مباني
٣٦	مصنع
٤	أتعاب المراجعة
<u>٤٣٧</u>	

شركة أب ج

الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

بالألف جنية مصرى	بالألف جنية مصرى	
		الأصول
		الأصول طويلة الأجل
		الأصول الثابتة
٨٠٠		أصول مقيمة (أراضي ومباني)
	٤٨٠	مصنع: تكلفة
	<u>(١٨٢)</u>	مجمع اهلاك
٢٩٨		
٢٠		الشهرة
٢٣١		أصول مالية متاحة للبيع
		الأصول المتداولة
	٢٢٠	المخزون
	١٧٩	عملاء
	٦	مصروفات مدفوعة مقدماً (تأمين)
	<u>١٢٦</u>	نقدية
٥٣١		
<u>١,٨٨٠</u>		مجموع الأصول
١,٨٨٠		

	٥٠٠
	٧٠
	٣٩٢
	١٨٧
	٣١٩
١,٤٦٨	
٢٠٠	
	١٩٥
	١٧
٢١٢	
١,٨٨٠	

حقوق الملكية والالتزامات
حقوق الملكية

رأس المال (٥٠ قرش للسهم)
علاوة إصدار
فائض إعادة تقييم
احتياطي عام
أرباح مرحلة

التزامات غير متداولة

١% قرض (مضمون)
التزامات متداولة
موردون
مصروفات مستحقة

مجموع حقوق الملكية والالتزامات

شركة أ ب ج

قائمة التغير في حقوق الملكية

عن العام المنتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

أجمالي	فائض إعادة تقييم	احتياطي عام	أرباح مرحلة	علاوة إصدار	رأس المال	
بالألف جنية	بالألف جنية	بالألف جنية	بالألف جنية	بالألف جنية	بالألف جنية	
٨٦٣	-	١٧١	٢٤٢	-	٤٥٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠١١
١٢٠	-	-	-	٧٠	٥٠	إصدار رأس المال
(١٥)	-	-	(١٥)	-	-	توزيعات
٥٠٠	٣٩٢	-	١٠٨	-	-	أجمالي الدخل الشامل عن العام
-	-	١٦	(١٦)	-	-	محول إلى احتياطيات
١,٤٦٨	٣٩٢	١٨٧	٣١٩	٧٠	٥٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

الفصل الثالث

الأصول طويلة الأجل

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية :

١. معيار المحاسبة المصري (١٠) الأصول الثابتة .
٢. محاسبة الإهلاك .
٣. معيار المحاسبة المصري (١٢) المنح الحكومية .
٤. معيار المحاسبة المصري (٣٤) الاستثمار العقاري .
٥. معيار المحاسبة المصري (١٤) تكلفة الاقتراض .

١ معيار المحاسبة المصري (١٠) الأصول الثابتة:

يغطي معيار المحاسبة المصري (١٠) جميع نواحي المحاسبة عن الأصول الثابتة. و التي تمثل مجموعة من الأصول "الملموسة" طويلة الأجل.

١.١ نطاق المعيار:

يطبق هذا المعيار فى المحاسبة عن الأصول الثابتة ما لم يكن هناك معيار محاسبى مصرى آخر يتطلب أو يسمح بمعالجة محاسبية مختلفة .

لا يطبق هذا المعيار على :

(أ) الأصول الحيوية (البيولوجية) التى تخص النشاط الزراعي .

(ب) حقوق التعدين والتقيب واستخراج المعادن والبتترول والغازات الطبيعية وما يماثلها من

الموارد غير المتجددة.

ومع ذلك ، يطبق هذا المعيار على الأصول الثابتة المستخدمة لتطوير أو الحفاظ على الأنشطة أو الأصول الواردة فى (أ) أو (ب) أعلاه.

١.٢ تعريفات :

الأصول الثابتة : هى الأصول الملموسة التى :

(أ) تحتفظ بها المنشأة لاستخدامها فى إنتاج أو توفير السلع أو الخدمات ، أو لتأجيرها للغير ، أو لأغراضها الإدارية .

(ب) من المتوقع استخدامها لمدة تزيد عن فترة محاسبية واحدة .

التكلفة : هى مبلغ النقدية أو ما فى حكمها المدفوعة أو التى تم تكبدها أو القيمة العادلة للمقابل الذى قدم من أجل الحصول على الأصل الثابت عند اقتنائه أو إنشائه .

القيمة التخريديه (المتبقية) : هى صافى القيمة المتوقع الحصول عليها حالياً نتيجة التخلص من الأصل لو كان بحالته المتوقع أن يكون عليها فى نهاية عمره الإنتاجي المقدر بعد خصم تكاليف التخلص منه.

القيمة التى تحددها المنشأة للأصل : هى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الاستخدام المستمر للأصل ومن تخريده فى نهاية عمره الإنتاجي المقدر أو من المتوقع أن تتكبده عند تسويه التزام.

القيمة العادلة : هى القيمة التبادلية لأصل معين بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة .

القيمة الدفترية : هى القيمة التى يظهر بها الأصل الثابت فى الميزانية بعد خصم مجمع الإهلاك الخاص به ومجمع خسائر الاضمحلال فى قيمته.

اضمحلال القيمة : هي مقدار النقص في القيمة الاستردادية للأصل الثابت عن قيمته الدفترية .

١,٣ الاعتراف بالأصول الثابتة :

يتمثل مفهوم الاعتراف ببساطة في نشأة البند في دفاتر المنشأة ، وتجدر الإشارة أنه يتم الاعتراف بأى بند من بنود الأصول الثابتة كأصل فقط عندما:

(أ) يكون من المتوقع أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.

(ب) يمكن للمنشأة قياس تكلفة اقتناء البند بدرجة عالية من الدقة.

وتطبق أيضا متطلبات الاعتراف على النفقات اللاحقة كما تنطبق على التكاليف الأولية المتكبدة، ولا يوجد متطلبات مستقلة للاعتراف بالنفقات اللاحقة.

الأصول الثابتة قد تكون مبلغ جوهري في القوائم المالية، وتؤثر على عرض الميزانية وأرباح المنشأة، وذلك من خلال الإهلاك أو بالخطأ في تبويب الأصول الثابتة على أنها مصروف وإدراجها في الأرباح والخسائر.

١,٣,١ الشرط الأول : المنافع الاقتصادية المستقبلية:

يجب تقييم إمكانية أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة للمنشأة، ويتم تقدير ذلك بناء على الأدلة المتاحة في تاريخ الاعتراف الأولى (عادة تاريخ الشراء)، وفي ذلك الوقت يجب أن يتوافر لدى المنشأة توقع كاف من أنها سوف تحصل على منافع من استخدام ذلك الأصل وسوف تتحمل المخاطر المصاحبة له أيضا. ولا يجب الاعتراف بالأصل إلا فقط في حالة انتقال المنافع والمخاطر المرتبطة بالأصل إلى المنشأة.

١,٣,٢ الشرط الثاني : قياس التكلفة بطريقة يمكن الاعتماد عليها :

بصفة عامة من السهل قياس تكلفة الأصل على أنه المبلغ المدفوع لشرائه، ويمكن بسهولة أيضا تحديد تكلفة الأصول التي يتم إنشائها ذاتياً بتجميع المبالغ المدفوعة لشراء الأجزاء المكونة له (العمالة، المواد الخام .. الخ) والمدفوعة لأطراف خارجية.

١,٤ البنود ضئيلة القيمة وقطع الغيار :

في معظم الأحوال يتم تحديد والاعتراف بكل أصل على حدى. ولكن هذه ليست القاعدة مع البنود ضئيلة القيمة، فقد يكون من الملائم تجميع البنود ضئيلة القيمة في مفردة واحدة مثل العدد والأدوات ، أو يتم تصنيفها كمخزون و اعتبارها كمصروف بالأرباح والخسائر عند استخدامها . بالنسبة للأجزاء الأساسية وقطع الغيار ذات الأهمية النسبية وكذا المعدات الاحتياطية فيتم الاعتراف بهم كأصول ثابتة.

أما بالنسبة للأصول الضخمة وذات الطبيعة المتخصصة، يجب تقسيمها إلى الأجزاء المكونة لها. ويحدث ذلك عندما تكون تلك الأجزاء لها أعمار إنتاجية مختلفة وكذلك وجود معدلات إهلاك مختلفة لكل جزء من تلك الأجزاء وعلى سبيل المثال، فإنه يتم الاعتراف بموتور الطائرة بصورة منفصلة عن جسم الطائرة نفسها، حيث أن الأعمار الإنتاجية لكل منهما مختلفة.

١,٥ معدات تحقيق الأمان والمحافظة على البيئة :

يتم الاعتراف بمثل هذا النوع من الأصول عندما يحقق وجودها المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصول الأخرى بقدر يزيد عما كان يمكن تحقيقه لو لم يتم اقتناء هذه الأصول الثابتة. ويتم الاعتراف فقط إلي المدى الذى تكون فيه تكلفة الأصول والأصول المرتبطة بها لا تزيد عن قيمتها الاستردادية الاجمالية.

١,٦ القياس الأولي للأصول الثابتة :

يتم قياس أى بند من بنود الأصول الثابتة عند الاعتراف به كأصل ثابت على أساس التكلفة.

١,٦,١ عناصر التكلفة :

وضع معيار المحاسبة المصرى العناصر التى يمكن أن تتضمنها تكلفة الأصل الثابت :

- (أ) سعر شرائه بعد استئزال أى خصم تجارى أو تخفيض فى القيمة للوصول إلي سعر شرائه .
- (ب) أى تكلفة مباشرة أخرى تستلزمها عملية تجهيز الأصل إلي الحالة التى يتم تشغيله بها فى موقعه وفى الغرض الذى اقتنى من أجله كما حددته الإدارة.
- (ج) التكلفة المقدرة لفك وإزالة أصل وإعادة تسوية الموقع الذى يوجد به الأصل إلي ما كان عليه بداية وذلك فى حالة التزام المنشأة بذلك إما عند اقتناء البند أو فيما بعد استخدامه خلال فترة معينة لأغراض غير متعلقة بإنتاج المخزون خلال تلك الفترة.

مثال للتكاليف المباشرة المتعلقة بالأصل :

- (أ) تكاليف مزايا العاملين والمتعلقة مباشرة بإنشاء أو اقتناء الأصل .
- و(ب) تكلفة إعداد الموقع .
- و(ج) تكاليف المناولة والتسليم .
- و(د) تكلفة التجميع والتركيب .
- و(هـ) تكلفة اختبار ما إذا كان الأصل يعمل كما يجب ، وذلك بعد خصم صافى العائد من بيع أية وحدات أنتجت لجعل الأصل فى المكان والحالة اللازمة لبدء تشغيله (على سبيل المثال: العينات المنتجة عند اختبار المعدات) .
- و(و) الأتعاب المهنية .

• لايجب تخفيض الإيرادات العرضية والتي لم تنشأ نتيجة عملية تجهيز الأصل من تكلفة الأصل ولكن يتم

الاعتراف بها بقائمة الدخل مباشرة مع المصروفات التى تتعلق بها .

• لايجب إضافة التكاليف التالية كجزء من تكلفة الأصول الثابتة ولكن يتم تحميلها علي قائمة الدخل

كمصروفات :

(أ) المصروفات الادارية والتكاليف غير المباشرة العامة .

(ب) تكاليف بدء التشغيل والتكاليف السابقة علي بدء التشغيل والتي لا تتعلق بتجهيز الأصل الثابت

(ج) خسائر التشغيل الأولية والتي تحدث قبل أن يصل الأصل إلي أداؤه المخطط .

• نفس القواعد المطبقة على الأصول المشتراه تنطبق على الأصول المنشأ ذاتياً .
لو كانت المنشأة تصنع أصول مثيلة لغرض البيع ضمن نشاطها العادى ، فإن تكلفة الأصل الثابت المصنوع هى نفس التكلفة لإنتاج المخزون كما وردت بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون .
هذا يعنى أيضاً انه لايجوز رسمله الفاقد غير الطبيعي من المادة الخام أو العمالة كما لا يجب إضافة أي أرباح داخلية على تكلفة الأصل الثابت .

١,٦,٢ تبادل الأصول / استبدال اجزاء من الأصل

ينص معيار المحاسبة المصري (١٠) على أن تبادل الأصول الثابته ، بغض النظر عن ما إذا كانت أصول متشابهة، يتم قياسها بالقيمة العادلة، إلا إذا كانت صفقة التبادل تفتقر إلى المضمون التجاري أو أن القيمة العادلة للأصول المتبادلة لا يمكن قياسها بطريقة موثوق بها. إذا كان البند المقتنى لن يتم قياسه بالقيمة العادلة لأحد الأسباب السابقة ، فإن تكلفته تقاس بالقيمة الدفترية للأصل المستبدل به .
لا بد من الاعتراف بالنفقات المتكبدة في استبدال أو تجديد أي مكون من بنود الأصول الثابته في القيمة الدفترية لهذه البنود. ويجب استبعاد القيمة الدفترية للعنصر المستبدل أو العنصر الذي تم تجديده. كما يتم تطبيق نهج مماثل عندما يخضع احد بنود الأصول الثابته إلى عمره جسيمه .

١,٧ تحديد قيمة الأصول بعد القياس الأولي:

تختار المنشأة ما بين أسلوب التكلفة أو إعادة التقييم كسياسة محاسبية .

(أ) أسلوب التكلفة

على أساس تكلفة الأصل مطروحاً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسارة المجمعة الناتجة عن الاضمحلال في قيمته .

(ب) أسلوب إعادة التقييم

تعكس القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي مجمع إهلاك لاحق وأية خسارة مجمعة لاحقة ناتجة عن الاضمحلال في القيمة. معيار المحاسبة المصري (١٠) يجعل من الواضح أن نموذج إعادة التقييم يستخدم فقط إذا كان يمكن قياس القيمة العادلة لهذا البند بشكل موثوق به وعندما تسمح القوانين بذلك . لاحظ ان معيار المحاسبة الدولي (١٦) و الخاص بالأصول الثابته لا يشترط أي اعتبارات قانونية و لكن ينص فقط على أن نموذج إعادة التقييم يستخدم فقط إذا كان يمكن قياس القيمة العادلة لهذا البند بشكل موثوق به .

١,٧,١ إعادة التقييم:

تتمثل القيمة العادلة للأراضي والمباني عادة في القيمة السوقية ، ويتم تحديد هذه القيمة عادة عن طريق التقدير الذي يتم عادة بمعرفة خبراء متخصصين في التقييم والتأمين .
تحدد القيمة العادلة لبنود الأصول الثابته بالقيمة السوقية التي يحددها المثلثون . وعندما لا يمكن تحديد القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للأصل أو بسبب ندرة تداول مثل هذه الأصول إلا كجزء من نشاط مستمر ، فإنه يتم تقييمها على أساس العائد أو التكلفة الاستبدالية بعد خصم مجمع الإهلاك .

تكرار إعادة التقييم عندما تسمح القوانين واللوائح بذلك ، يعتمد على التغير فى القيمة العادلة لبند الأصول الثابتة المعاد تقييمها، وعندما تكون القيمة العادلة للأصول المعاد تقييمها تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية سوف يتطلب الأمر إعادة تقييمها مرة أخرى . وبعض بنود الأصول الثابتة تتغير قيمتها العادلة تغيراً هاماً و تغيراً سريعاً بسبب طبيعتها وهذا سيستدعى إعادة تقييمها سنوياً عندما تسمح القوانين بذلك .

بنود الأصول الثابتة التى لا تتغير قيمتها العادلة تغيراً هاماً فتكرار إعادة تقييمها يكون غير ضروري وقد يكون من المناسب إعادة التقييم كل ٣ أو ٥ سنوات .

عندما يعاد تقييم أحد بنود الأصول الثابتة فيجب إعادة تقييم كل بنود مجموعة الأصول الثابتة التى ينتمى إليها هذا البند .

يجب إعادة تقييم كل بنود الأصول التى تشكل مجموعة من الأصول الثابتة فى نفس الوقت حتى يمكن تجنب التقييم الاختياري وما يترتب عليه من أن تحتوى القوائم المالية على بنود متعددة تابعة لمجموعة واحدة مقومة بأسس مختلفة . ويسمح بالأساس الدوري فى التقييم إذا كانت إعادة التقييم تبقى محدثة ويتم إعادة تقييم كل بنود المجموعة خلال فترة قصيرة من الزمن .

كيف ينبغي أن تعامل الزيادة فى القيمة عند حدوث إعادة التقييم ؟ سوف يكون الطرف المدين هو الزيادة فى قيمة الأصل فى قائمة المركز المالي، ولكن ماذا عن الطرف الدائن؟ المعيار المحاسبي المصري رقم (١٠) يتطلب إضافة قيمة الزيادة إلى حقوق المساهمين تحت مسمى "فائض إعادة التقييم" ، ومع هذا فإن فائض إعادة التقييم يتم إدراجه بقائمة الدخل إلى المدى الذى يعكس الانخفاض السابق لنفس الأصل و الذى سبق إدراجه بقائمة الدخل . ويتم تحويل فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة عند تحققه .

مثال: فائض إعادة التقييم:

١,٨

لدى شركة (س) أرض مسجلة بالدفاتر بمبلغ ١٣,٠٠٠ جنيه مصري ، منذ عامين كانت قد قامت الشركة بخفض القيمة الدفترية للأرض من مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه مصري نتيجة ركود فى أسعار الأراضى . و تم تحميل قائمة الدخل بالفارق حينها . هناك ارتفاع فى أسعار الأراضى فى العام الحالى، و تبلغ قيمة الأرض الآن ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري ، قم بالمحاسبة عن إعادة التقييم للعام الحالى .

الحل:

القيد المزدوج :

مدين	قيمة الأصل (قائمة المركز المالي)	٧,٠٠٠
دائن	قائمة الدخل	٢,٠٠٠
دائن	فائض إعادة التقييم	٥,٠٠٠

صحة / الإجابة
الأسئلة
١٥ / فائض إعادة التقييم

المعالجة متشابهة في حالة الانخفاض في القيمة نتيجة إعادة التقييم ، يجب الاعتراف بأى انخفاض في الدخل كمصروف، فيما عدا عندما يكون الانخفاض هو انعكاس لزيادة سابقة تم الاعتراف بها بحقوق الملكية. أى انخفاض أكثر من الارتفاع السابق يتم الاعتراف به في قائمة الدخل.

١,٩ مثال: نقص إعادة التقييم:

دعونا ببساطة نعكس المثال السابق، بلغت التكلفة الأصلية ١٥,٠٠٠ جنية تم إعادة تقييمها صعوداً إلى ٢٠,٠٠٠ جنية قبل عامين. و انخفضت القيمة الآن إلى ١٣,٠٠٠ جنية ، قم بالمحاسبة عن إعادة التقييم للعام الحالي.

الحل:

القيد المزدوج :

مدین	فائض إعادة التقييم	٥,٠٠٠
مدین	قائمة الدخل	٢,٠٠٠
دائن	قيمة الأصل (قائمة المركز المالي)	٧,٠٠٠

• هناك المزيد من التعقيد عندما يعاد تقييم الأصول ويجري استهلاكها. كما رأينا، إعادة تقييم تصاعدي يعني أن تكلفة الإهلاك سترتفع. يمكن أن يحول فائض إعادة التقييم إلى حساب الأرباح المرحلة عندما يتم تحقق هذا الفائض، ويتحقق إجمالي الفائض نتيجة للاستغناء عن أو التخلص من الأصل ، وقد يتحقق بعض من هذا الفائض تدريجياً نتيجة لاستخدام المنشأة لهذا الأصل ، وفي هذه الحالة فإن قيمة الفائض المحققة تساوى الفرق بين الإهلاك المحسوب على القيمة الدفترية للأصل بعد إعادة التقييم وبين الإهلاك المحسوب على التكلفة الأصلية لنفس الأصل علماً بأن التحويل من حساب فائض إعادة التقييم إلى حساب الأرباح المرحلة لا يتم من خلال قائمة الدخل.

١,١٠ مثال: إعادة التقييم والإهلاك:

اشترت شركة (س) أصل بمبلغ ١٠,٠٠٠ في بداية عام ٢٠٠٦. العمر الإنتاجي للأصل خمس سنوات. في ١ يناير ٢٠٠٨ م ، تم زيادة قيمة الأصل إلى ١٢,٠٠٠. ظل العمر الإنتاجي دون تغيير. (لا تزال ثلاث سنوات باقية). قم بحساب إعادة التقييم و الإهلاك للعام الحالي.

الحل:

في ١ يناير ٢٠٠٨ ، القيمة الدفترية $١٠,٠٠٠ - (٢ / ١٠,٠٠٠ \times ٥) = ٦,٠٠٠$.

إعادة التقييم:

مدین	قيمة الأصل (قائمة المركز المالي)	٦,٠٠٠
دائن	فائض إعادة التقييم	٦,٠٠٠
	الإهلاك للثلاث المتبقية $٤,٠٠٠ = ٣ / ١٢,٠٠٠$ مقارنة	
	مع إهلاك التكلفة الأصلية $٢,٠٠٠ = ٥ / ١٠,٠٠٠$	

فكل عام يعامل الفرق في الإهلاك (٢,٠٠٠) كفائض تحقق :

مدين فائض إعادة التقييم (حقوق الملكية) ٢,٠٠٠

دائن الارياح المرحلة ٢,٠٠٠

التحويل من حساب فائض إعادة التقييم إلي حساب الارياح المرحلة لا يتم من خلال قائمة الدخل.

١,١١ الإهلاك :

يجب أن تحمل القيمة القابلة للإهلاك لأي أصل من الأصول الثابتة بطريقة منتظمة على مدار العمر الإنتاجي المقدر للأصل الثابت.

يجب أن تعكس طريقة الإهلاك الأسلوب الذى من المتوقع أن تستفيد به المنشأة من المنافع الاقتصادية للأصل. يحمل إهلاك الفترة على قائمة الدخل ما لم يكن قد أدرج ضمن القيمة الدفترية لأصل آخر.

تعتبر الاراضى والمباني أصولاً منفصلة ويتم التعامل معهما منفصلين للأغراض المحاسبية حتى لو تم اقتناؤهما معاً . ومع بعض الاستثناءات مثل المحاجر و المواقع المستخدمة لمقالب النفايات فإن الأرض ليس لها عمر افتراضى محدد ولذلك فهى لا تهلك . أما المباني فلها عمر إنتاجى مقدر محدد ولذلك فهى أصول قابلة للإهلاك . ولا تؤثر أى زيادة فى قيمة الأرض التى عليها المبنى على تحديد العمر الافتراضى لإهلاك هذا المبنى .

تحمل قيمة الإهلاك كمصروف للفترة ، وقد تلجأ المنشأة إلي استخدام المنافع الاقتصادية للأصل فى إنتاج أصول أخرى . فى مثل هذه الحالة ، يشكل الإهلاك جزءاً من تكلفة الأصول الأخرى ويدرج ضمن القيمة الدفترية لهذه الأصول، ومثال ذلك حالة إضافة إهلاك المصنع والمعدات الصناعية ضمن تكلفة المخزون (معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) - المخزون).

١,١١,١ مراجعة العمر الإنتاجي:

يجب إعادة النظر فى العمر الإنتاجي المقدر والقيمة التخريدية (المتبقية) لكل أصل من الأصول الثابتة بصفة دورية ، على الأقل عند نهاية كل سنة مالية . وفى حالة وجود تغيير للتوقعات عن التقديرات السابقة فيجب معالجتها كـتغيير فى تقدير محاسبى طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) الخاص بالسياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء .

١,١١,٢ مثال: مراجعة العمر الإنتاجي:

قامت شركة (س) باقتناء أصل بمبلغ ٨٠,٠٠٠ جنيه مصري في ١ يناير ٢٠٠٢ م ، العمر الإنتاجي ١٠ سنوات. في ١ يناير ٢٠٠٥ م تم مراجعة و تعديل العمر الإنتاجي لسبع سنوات. قم بحساب الإهلاك لعام ٢٠٠٥ م.

الحل:

التكلفة الأصلية	٨٠,٠٠٠
إهلاك ٢٠٠٢-٢٠٠٤ $(١٠/٣ \times ٨٠,٠٠٠)$	(٢٤,٠٠٠)
القيمة الدفترية في ١ ديسمبر ٢٠٠٥	٥٦,٠٠٠
العمر المتبقي (٣-٧)	٤ سنوات
إهلاك العام من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ $(٤ / ٥٦,٠٠٠)$	١٤,٠٠٠

١,١١,٣ مراجعة الإهلاك:

يجب إعادة النظر في طرق الإهلاك المطبقة على الأصول الثابتة على الأقل في نهاية كل سنة مالية ، وفي حالة وجود تغيير جوهري في أسلوب الحصول على المنافع الاقتصادية من تلك الأصول فيجب تغيير طريقة الإهلاك لتعكس هذا التغيير ، ويتم المحاسبة عن هذا التغيير " تغيير في تقدير محاسبي " وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥).

١,١١,٤ الاضمحلال في قيمة الأصل:

يجب معاملة خسارة الاضمحلال بنفس طريقة معالجة الانخفاض في إعادة التقييم، أي ينبغي الاعتراف بالانخفاض كمصروف في قائمة الدخل. ومع ذلك، ينبغي خصم الانخفاض في إعادة التقييم (الاضمحلال) مباشرة من أي فائض في إعادة التقييم بحيث لا يتجاوز هذا الانخفاض المخصوم المبلغ المحتفظ به في فائض إعادة التقييم فيما يتعلق بهذا الأصل نفسه.

ينبغي أن يعالج رد خسارة اضمحلال القيمة بنفس طريقة معالجة الزيادة في إعادة التقييم، ينبغي الاعتراف بالزيادة في إعادة التقييم في قائمة الدخل إلى الحد الذي يرد الانخفاض في إعادة التقييم أو خسائر اضمحلال الأصول بنفس القيمة التي سبق الاعتراف بها كمصروف ولكن رد الاضمحلال يكون بحد أقصى مبلغ الخسارة المعترف بها ولا يجب أن تزيد قيمة الأصل بعد رد الاضمحلال عن صافي القيمة الدفترية التي كان سيكون عليها لو لم يتم الاعتراف بالاضمحلال أساساً.

١,١٢ التقاعد والاستبعاد :

يتم استبعاد القيمة الدفترية لبند من بنود الأصول الثابتة من الدفاتر عند استبعاده أو في حالة عدم توقع أية منافع اقتصادية مستقبلية منه سواء من الاستخدام أو البيع .
الارياح والخسائر الناتجة عن استبعاد بند من بنود الأصول الثابتة يتم تحديدها على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد (إن وجد) والقيمة الدفترية للبند. و يتم إدراجها كأرباح أو خسائر بقائمة الدخل.

١,١٣ الاستبعاد من الدفاتر :

تقوم المنشأة باستبعاد القيمة الدفترية لبند من بنود الأصول الثابتة في تاريخ استيفاء متطلبات الاعتراف الخاصة ببيع السلع كما في المعيار المحاسبي المصري رقم (١١) الإيراد.
لا يجوز للمنشأة أن تقوم بتصنيف الربح من استبعاد بند من الأصول الثابتة كإيراد.

يجب أن تفصح القوائم المالية عما يلي لكل مجموعة من مجموعات الأصول الثابتة :

- (أ) أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي القيمة الدفترية .
- (ب) طرق الإهلاك المستخدمة .
- (ج) الأعمار الإنتاجية المقدرة أو معدلات الإهلاك المستخدمة .
- (د) إجمالي القيمة الدفترية ومجمع الإهلاك مضافاً إليه مجمع الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل في بداية ونهاية الفترة .
- (هـ) كشف تسوية يوضح القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة يظهر ما يلي :

- (١) الإضافات
- (٢) الاستيعادات
- (٣) الأصول المقتناة نتيجة عمليات التجميع
- (٤) الزيادات والتخفيضات الناتجة عن إعادة التقييم وكذلك الخسارة المدرجة الناتجة عن اضمحلال القيمة.
- (٥) الخسارة الناشئة عن اضمحلال القيمة و المدرجة في قائمة الدخل
- (٦) رد الخسارة الناشئة عن اضمحلال القيمة و السابق تحميلها على قوائم الدخل.
- (٧) الإهلاك .
- (٨) صافي فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لمنشأة أجنبية.
- (٩) أية تأثيرات أخرى

يجب أن تفصح القوائم المالية عما يلي أيضاً:

- (أ) مدى وجود أية قيود على ملكية الأصول الثابتة وقيمة هذه القيود-إن وجدت- وكذا الإفصاح عن الأصول الثابتة المرهونة كضمان لأية التزامات .
- (ب) قيمة الإنفاق على الأصول الثابتة خلال فترة تكوينها .
- (ج) قيمة الارتباطات التعاقدية لاقتناء أصول ثابتة مستقبلاً .
- (د) قيمة التعويض من طرف ثالث لبنود الأصول الثابتة التي حدث اضمحلال في قيمتها أو التي فقدت أو استبعدت ما لم يكن قد أدرجت كبنود مستقل في قائمة الدخل.

عند إثبات أي أصل من الأصول الثابتة بقيمة إعادة التقييم يكون من الواجب الإفصاح عما يلي:

- (أ) تاريخ سريان إعادة التقييم .
- (ب) ما إذا كان قد تم الاستعانة بخبير مستقل لإعادة التقييم .
- (ج) الطرق والافتراضات الأساسية المستخدمة لتقدير القيمة العادلة للأصل .
- (د) ما إذا كان الأساس الذي تم الاعتماد عليه لتحديد القيمة العادلة للأصل هو الاعتماد على الأسعار الموجودة بالسوق عن معاملات حديثة مستقلة وعادلة تحدث بالسوق وفقاً لإرادة حرة، أو يتم تقديرها بناء على أساليب تقييم أخرى .

(هـ) القيمة الدفترية لكل مجموعة من مجموعات الأصول الثابتة لو ظلت هذه المجموعة مدرجة بالقوائم المالية بالتكلفة وفقاً لأسلوب التكلفة .

(و) فائض إعادة التقييم مع توضيح الحركة خلال الفترة وهل هناك أية قيود على توزيع رصيده على المساهمين.

تعتبر المعلومات التالية ذات فائدة لمتطلبات مستخدمي القوائم المالية لذا فإنه من المفضل قيام المنشآت بالإفصاح عن مبالغها :

(أ) القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعطلة مؤقتاً .

(ب) إجمالي القيمة الدفترية للأصول التي تم إهلاكها بالكامل ولا زالت تستخدم .

(ج) صافي القيمة الدفترية للأصول المتوقفة عن الاستخدام والمحتفظ بها لحين التصرف فيها .

(د) القيمة العادلة للأصول الثابتة التي تختلف اختلافاً جوهرياً عن القيمة الدفترية لهذه الأصول وذلك في حالة استخدام أسلوب التكلفة.

يستخدم عادة الشكل التالي (أرقام افتراضية) للإفصاح عن حركات الأصول غير المتداولة.

التكلفة أو تقييمها	إجمالي	أراضي ومباني	آلات ومعدات	
في ١ يناير ٢٠٠٤	٥٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	
فائض التقييم	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	-	
إضافات خلال العام	٤,٠٠٠	-	٤,٠٠٠	
استبعادات خلال العام	(١,٠٠٠)	-	(١,٠٠٠)	
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤	٦٥,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	١٣,٠٠٠	
الإهلاك				
في ١ يناير ٢٠٠٤	١٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٦,٠٠٠	
إهلاك العام	٤,٠٠٠	١,٠٠٠	٣,٠٠٠	
استبعادات	(٥٠٠)	-	(٥٠٠)	
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤	١٩,٥٠٠	١١,٠٠٠	٨,٥٠٠	
صافي القيمة الدفترية				
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤	٤٥,٥٠٠	٤١,٠٠٠	٤,٥٠٠	
في ١ يناير ٢٠٠٤	٣٤,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٤,٠٠٠	

٢ محاسبة الإهلاك :

حيث أن الأصول المملوكة لدى المنشأة لها عمر إنتاجي محدد، فإنه من الضروري توزيع قيمة الأصل على عمرة الافتراضي.

٢,١ الأصول طويلة الأجل :

إذا كان عمر الأصل يمتد لأكثر من فترة محاسبية، فإن ذلك الأصل يحقق أرباح على مدار أكثر من فترة. هذا الأصل طويل الأجل.

باستثناء الأراضي، كل أصل طويل الأجل يفنى بمرور الزمن. الآلات، السيارات، التركيبات و حتى المباني لن تبقى للأبد. عندما تقتني شركة أصل طويل الأجل فإن لديها تصور لطول العمر الإنتاجي للأصل و ماذا ستفعل به.

(أ) ستظل تستخدم الأصل إلي أن يصبح مستهلك تماماً و غير ذا نفع أو قيمة.

(ب) بيع الأصل طويل الأجل في نهاية عمره الإنتاجي سواء كأصل مستخدم أو كخردة.

بما أن الأصل الثابت له تكلفة و له عمر إنتاجي محدد فبالتالي قيمته تنخفض و بالتالي يجب تحميل تلك التكلفة على الأرباح والخسائر لتعبر عن استخدام ذلك الأصل في النشاط. هذه التكلفة التي ستحمل على الأرباح والخسائر تسمى إهلاك.

٢,٢ النطاق :

فيما يلي بعض التعريفات التي وردت في معيار المحاسبة المصري (١٠) الأصول الثابتة:

الإهلاك : هو التحميل المنتظم للقيمة القابلة للإهلاك من الأصل الثابت على العمر الإنتاجي المقدر له .

العمر الإنتاجي المقدر: هو إما أن يكون :

(أ) الفترة التي تتوقع المنشأة أن تنتفع خلالها بالأصل الثابت .

(ب) عدد وحدات الإنتاج أو عدد وحدات مماثلة تتوقع المنشأة الحصول عليها من ذلك الأصل الثابت .

القيمة القابلة للإهلاك : هي تكلفة الأصل الثابت أو أى قيمة أخرى بديلة للتكلفة فى القوائم المالية ناقصاً

القيمة التخريدية له أو القيمة المتبقية له في نهاية عمره الإنتاجي المقدر.

٣,٢ الإهلاك :

يتطلب المعيار المصري رقم (١٠) أن يتم توزيع القيمة القابلة للإهلاك للأصول المستهلكة بأساس منتظم على الفترات المحاسبية التي يستخدم فيها هذا الأصل. يتم إهلاك كل جزء من الأصل الثابت و الذي له تكلفة هامة نسبياً لإجمالي تكلفة الأصل بصورة منفصلة.

احد الطرق لتعريف الإهلاك هي انه طريقة لتوزيع تكلفة الأصل طويل الأجل على العمر الإنتاجي للأصل و بالتالي مقابلة التكلفة بالإيراد الذي يتحقق على مدى عمر الأصل. يعد الإهلاك احد أمثلة تطبيق أساس الاستحقاق لاحتساب الأرباح .

هناك حالات تزيد فيها قيمة الأصل، أي تصبح قيمته الحالية اكبر من تكلفته الدفترية بالقوائم المالية. قد تفكر أن في مثل هذه الحالات لا يكون من الضروري احتساب إهلاك لذلك الأصل. ينص المعيار أن مثل هذه الحالات ليست ذات صلة باحتساب الإهلاك ، و بالتالي يجب أن يستمر احتساب الإهلاك عن كل فترة محاسبية بناءً على القيمة القابلة للإهلاك بغض النظر عن ارتفاع القيمة الحالية للأصل. يجب على الشركة البدء في حساب الإهلاك للأصل الثابت عندما يكون متاحاً للاستخدام، و تستمر في احتساب الإهلاك حتى يتم استبعاد الأصل من الدفاتر حتى وأن كان الأصل معطلاً ولا يستخدم .

٢,٤ العمر الإنتاجي :

يؤخذ في الاعتبار العوامل التالية عند تقدير العمر الإنتاجي للأصل القابل للإهلاك.

• التآكل المادي للأصل.

• التقادم الفني.

• القيود القانونية و ما في حكمها على استخدام الأصل.

بعد تحديد العمر الإنتاجي، يتم مراجعة هذا التقدير على الأقل في نهاية كل سنة مالية و يتم تعديل معدلات الإهلاك للفترة الحالية و الفترات القادمة اذا كانت التوقعات الحالية تختلف جوهرياً عن التقديرات الأصلية. ويجب الإفصاح عن أثر التغيير في الفترة التي حدث فيها التغيير . (تغيير في تقدير محاسبي) أن تقدير العمر الإنتاجي يحتاج إلي تقدير مهني بناء على الخبرة السابقة مع الأصول المثلثة أو المجموعة من الأصول. وعندما يتم اقتناء أصل جديد تماماً فإنه يجب تقدير عمر إنتاجي له حتى و أن كان ذلك يعتبر أمراً أكثر صعوبة.

يشير المعيار أن العمر المادي للأصل قد يكون اكبر من العمر الإنتاجي للأصل . احد أهم العوامل التي تؤخذ في الاعتبار لتحديد العمر الانتاجي هي التآكل المادي الذي من المتوقع أن يحدث للأصل. وهذا يعتمد علي عدد من العوامل منها عدد الورديات التي سوف يستخدم فيها الأصل و برنامج الشركة الخاص بالصيانة والإصلاح. العوامل الأخرى التي تؤخذ في الاعتبار هي التقادم التكنولوجي و المحددات القانونية.

٢,٥ القيمة المتبقية:

في معظم الحالات تكون القيمة المتبقية للأصل غير ذات أهمية نسبية. و إذا كانت من المرجح أن تكون لها أهمية النسبية كبيرة، يجب أن يتم تقدير تلك القيمة في تاريخ الشراء و يتم مراجعة تقديرها في الفترات اللاحقة.

يجب تقدير القيمة المتبقية بناءً على الحالة الحالية لأصول مثيلة تستخدم بنفس الطريقة و تكون قد اقتربت من نهاية عمرها الإنتاجي. و يجب أن يتم تخفيض القيمة المتبقية بأي تكلفة متوقعة لإزالة الأصل.

٢,٦ طرق الإهلاك:

الاثبات مهم، طريقة الإهلاك التي تم اختيارها يجب أن يتم تطبيقها بثبات من فترة لأخرى إلا إذا كانت الظروف تبرر التغيير. عند تغيير الطريقة المستخدمة، يجب تحديد قيمة اثر التغيير و يجب الإفصاح عنه بالإضافة إلي أسباب التغيير. ويتم التغيير بأثر لاحق وليس بأثر رجعي .

هناك عدة طرق متاحة لتوزيع الإهلاك على الفترات المحاسبية، و بغض النظر عن الطريقة المختارة يجب تطبيقها بثبات من فترة لأخرى. و لا يعد التغيير بسبب موقف ربحية الشركة سبباً مقبولاً لتغيير السياسة.

٢,٧ الإفصاح:

يجب أن تفصح السياسة المحاسبية عن أساس التقييم المستخدم في تحديد القيم للأصول القابلة للإهلاك. يتطلب معيار (١٠) أيضاً الإفصاح عن التالي لكل مجموعة هامه من الأصول القابلة للإهلاك:

- طريقة الإهلاك المستخدمة.
- العمر الإنتاجي أو معدلات الإهلاك المستخدمة.
- إجمالي الإهلاك المحمل على الفترة.
- القيمة الإجمالية للأصول القابلة للإهلاك و مجمع الإهلاك الخاص بها.

سؤال:

تم شراء سيارة نقل للاستخدام في النشاط بمبلغ ١٧,٠٠٠ جنية و من المتوقع أن تستخدم لمدة ٥ سنوات بعدها يتم بيعها كخردة بمبلغ ٢,٠٠٠ جنية. الاستخدام المتوقع للسيارة خلال الخمس سنوات كالتالي:

٢٠٠ يوم	السنة الأولى
١٠٠ يوم	السنة الثانية
١٠٠ يوم	السنة الثالثة
١٥٠ يوم	السنة الرابعة
٤٠ يوماً	السنة الخامسة

المطلوب:

حساب الإهلاك لكل سنة باستخدام:

منتج و إنتاج
خلال
٢

(أ) طريقة القسط الثابت

(ب) طريقة القسط المتناقص (٣٥%)

(ج) طريقة عدد الساعات

(د) طريقة مجموع أرقام السنوات

الحل:

(أ) طريقة القسط الثابت: يكون الإهلاك لكل سنة من السنوات الخمس كما يلي:

$$\text{الإهلاك السنوي} = (17,000 - 2,000) / 5 = 3,000 \text{ جنية}$$

(ب) طريقة القسط المتناقص يكون الإهلاك لكل سنة من السنوات الخمس كما يلي:

السنة	الإهلاك	المتبقي لتخفيض قيمة الأصل ليصبح ٢,٠٠٠
١	$17,000 \times 35\% = 5,950$	
٢	$(17,000 - 5,950) \times 35\% = 3,868$	
٣	$(17,000 - 5,950 - 3,868) \times 35\% = 2,514$	
٤	$(17,000 - 5,950 - 3,868 - 2,514) \times 35\% = 1,634$	
٥		$2,000 - 1,634 - 4,668 = 2,000$

(ج) طبقاً لطريقة عدد ساعات العمل: يكون الإهلاك لكل سنة من السنوات الخمس كما يلي:

$$\text{إجمالي عدد أيام الاستخدام} = 200 + 100 + 100 + 100 + 40 = 540$$

$$\text{الإهلاك باليوم} = (17,000 - 2,000) / 540 = 25,42 \text{ جنية لليوم}$$

السنة	الاستخدام	الإهلاك
١	٢٠٠	$5,084$
٢	١٠٠	$2,542$
٣	١٠٠	$2,542$
٤	١٥٠	$3,813$
٥	٤٠	$1,016,80$
		<hr/>
		$14,997$

(د) طبقاً لطريقة مجموع أرقام السنوات: يكون الإهلاك لكل سنة من السنوات الخمسة كما يلي:

مجموع أرقام السنوات = ١٥ = ١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥

الإهلاك	السنة	
٥٠٠٠	$(١٥/٥) \times ١٥,٠٠٠$	١
٤٠٠٠	$(١٥/٤) \times ١٥,٠٠٠$	٢
٣٠٠٠	$(١٥/٣) \times ١٥,٠٠٠$	٣
٢٠٠٠	$(١٥/٢) \times ١٥,٠٠٠$	٤
١٠٠٠	$(١٥/١) \times ١٥,٠٠٠$	٥

سؤال:

(أ) ما هو الغرض من احتساب الإهلاك
(ب) في أي حالة من الحالات يكون استخدام طريقة القسط المتناقص أفضل من طريقة القسط الثابت

الحل:

(أ) تحاول حسابات الشركة أن تعترف باستخدام تكلفة الأصل طويل الأجل بطريقة تدرجية باستهلاك الأصل. يتم ذلك بطريقة تدرجية بتخفيض قيمة الأصل و تحميلها على قائمة الدخل على عدة فترات محاسبية. وتعرف هذه العملية بالإهلاك أو تعد من احد أمثلة أساس الاستحقاق. يتطلب معيار (١٠) أن يتم توزيع الإهلاك بطريقة منتظمة على الفترات المحاسبية التي يستخدم فيها الأصل.

- من ناحية أساس الاستحقاق، يعد من العدل أن يتم تخفيض الارباح بقيمة مصروف الإهلاك. و لا يعد الإهلاك كما يظن البعض هو محاولة لتجنب مبالغ لشراء أصول طويلة الأجل جديدة عند الحاجة. لا يتم احتساب إهلاك للأراضي (إلا إذا كانت مستخدمة في نشاط التعدين).

(ب) يستخدم القسط المتناقص بدلاً من القسط الثابت في الحالات التي يعتبر فيها من العدل تحميل السنوات الأولى من عمر الأصل بإهلاك أكبر و إهلاك اقل في السنوات اللاحقة و ذلك بافتراض أن المنافع التي تحصل عليها المنشأة من استخدام الأصل تقل بمرور الزمن.

- و من الجدول في صالح تلك الطريقة هو ربط تكلفة الإهلاك بتكلفة الصيانة و تشغيل الأصل. في السنوات الأولى تكون تلك التكاليف اقل و يكون الإهلاك أعلى و يتم عكس ذلك في الفترات اللاحقة.

سؤال:

اشترت شركة ألتين في يناير ٢٠٠٥ م بتكلفة ١٥,٠٠٠ جنية لكل آلة لإنتاج منتج معين. العمر الإنتاجي لكل آلة ٥ سنوات و القيمة المتبقية المتوقعة صفر. يتم استخدام طريقة القسط الثابت لاحتساب الإهلاك. بسبب

الانخفاض غير المتوقع في الطلب على المنتجات، قررت الشركة تخفيض إنتاجها من ذلك المنتج و إنتاج منتجات أخرى. في ٣١ مارس ٢٠٠٧ م تم بيع إحدى الآلاتين بمبلغ ٨,٠٠٠ جنية على الحساب. و خلال العام قررت الشركة وقف إنتاج ذلك المنتج نهائياً و تم بيع الآلة الثانية في ١ ديسمبر ٢٠٠٧ بمبلغ ٢,٥٠٠ جنية نقداً.

المطلوب:

قم بإعداد حساب الآلات و مجمع الإهلاك و استبعاد الآلات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

الحل:

حساب الآلات

٢٠٠٧/١/١	رصيد	٣٠,٠٠٠	٢٠٠٧/٣/٣١	بيع آله على الحساب	١٥,٠٠٠
			٢٠٠٧/١٢/١	بيع آله نقداً	١٥,٠٠٠
		<u>٣٠,٠٠٠</u>			<u>٣٠,٠٠٠</u>

حساب مجمع الإهلاك

٢٠٠٧/٣/٣١	استبعاد آله *	٦,٧٥٠	٢٠٠٧/١/١	رصيد	١٢,٠٠٠
٢٠٠٧/١٢/١	استبعاد آله **	٨,٧٥٠	٢٠٠٧/١٢/٣١	قائمة الدخل ***	٣,٥٠٠
		<u>١٥,٥٠٠</u>			<u>١٥,٥٠٠</u>

* الإهلاك في تاريخ الاستبعاد = ٦,٠٠٠ + ٧٥٠ = ٦,٧٥٠ جنية

** الإهلاك في تاريخ الاستبعاد = ٦,٠٠٠ + ٢,٧٥٠ = ٨,٧٥٠ جنية

*** مصروف الإهلاك عن العام = ٢,٧٥٠ + ٧٥٠ = ٣,٥٠٠ جنية

استبعاد الآلة

٢٠٠٧/٣/٣١	حساب الآلة	١٥,٠٠٠	٢٠٠٧/٣/٣١	حساب العملاء	٨,٠٠٠
٢٠٠٧/١٢/١	حساب الآلة	١٥,٠٠٠	٢٠٠٧/٣/٣١	مجمع الإهلاك	٦,٧٥٠
			٢٠٠٧/١٢/١	النقدية	٢,٥٠٠
			٢٠٠٧/١٢/١	مجمع الإهلاك	٨,٧٥٠
			٢٠٠٧/١٢/٣١	قائمة الدخل خسائر الاستبعاد	٤,٠٠٠
		<u>٣٠,٠٠٠</u>			<u>٣٠,٠٠٠</u>

٣ معيار المحاسبة المصري (١٢) المنح الحكومية:

٣,١ نطاق المعيار:

لا يتناول هذا المعيار ما يلي:

- (أ) المشاكل الخاصة التي تنشأ عن المنح الحكومية في القوائم المالية التي تعكس أثر التغيير في مستويات الأسعار أو في المعلومات المتممة للقوائم ذات الطبيعة المشابهة.
- (ب) المساعدات الحكومية المقدمة إلى منشأة في شكل مزايا في تحديد الربح الخاضع للضريبة أو في تحديد الالتزام الضريبي (مثل الإعفاءات الضريبية و الإهلاك المعجل و تخفيض معدلات الضريبة).
- (ج) مساهمة الحكومة في ملكية المنشأة.
- (د) المنح الحكومية الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) الخاص بالزراعة

٣,٢ تعريفات:

الحكومة : يقصد بها الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية و الجهات المماثلة المحلية أو الدولية .
المساعدات الحكومية : هي كل إجراء حكومي يهدف إلى منح مزايا اقتصادية معينة إلى منشأة أو مجموعة من المنشآت طبقاً لمعايير معينة.

ولأغراض هذا المعيار لا تشمل المساعدات الحكومية المزايا التي يتم توفيرها من خلال إجراءات غير مباشرة للتأثير على الظروف التجارية العامة مثل توفير البنية الأساسية في المناطق التي يتم تنميتها أو فرض قيود تجارية على المنافسين .

المنح الحكومية : هي مساعدات حكومية في صورة تحويل موارد اقتصادية لمنشأة معينة في مقابل التزام تلك المنشأة بتنفيذ شروط معينة تتعلق بالأنشطة التي تمارسها سواء كان ذلك الالتزام يرتبط بفترة مستقبلية أو يكون قد تم الالتزام به في فترة سابقة ، ويستثنى من ذلك المساعدات الحكومية التي لا يمكن تحديد قيمة لها ، وكذلك المعاملات مع الحكومة التي لا يمكن تمييزها عن المعاملات التجارية العادية للمنشأة ، و قد تكون المنح الحكومية مرتبطة بأصول وقد تكون مرتبطة بالدخل .

المنح المرتبطة بأصول : تشمل المنح الحكومية التي يكون شرطها الأساسي قيام المنشأة بشراء أو إنشاء أو اقتناء أصول طويلة الأجل بهذه المنحة ، وقد تتضمن الشروط الإضافية الملحق بالمنحة تحديد موقع هذه الأصول أو الفترة الزمنية التي تحصل خلالها على الأصل أو التي تحتفظ خلالها بذلك الأصل .

المنح المرتبطة بالدخل : وتشمل ما تقدمه الدولة من منح خلاف المرتبطة بأصول .
القروض القابلة للتنازل عنها : هي القروض التي يتعهد فيها المقرض بالتنازل عن استردادها تحت ظروف معينة.

القيمة العادلة : هي القيمة التبادلية لأصل معين بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة .

تتخذ المساعدات الحكومية صوراً متعددة تختلف من حيث طبيعتها ومن حيث الشروط المرتبطة بها، فقد يكون الغرض من المساعدة تشجيع المنشأة على الشروع في تنفيذ خطة عمل معينة ما كانت لتقدم عليها لولا حصولها على تلك المساعدة .

كيف يؤثر حصول المنشأة على مساعدات حكومية على كيفية إعداد قوائمها المالية ؟

(أ) إذا كانت المساعدة الحكومية تنطوي على نقل بعض الموارد الاقتصادية إلي المنشأة فإن ذلك يستلزم إيجاد طريقة ملائمة للمحاسبة عن هذه الموارد .

(ب) الإفصاح عن مدى استفادة المنشأة من مثل هذه المساعدات الحكومية خلال الفترة التي تعد عنها تلك القوائم .

٢,٢ المنح الحكومية:

لا تثبت المنح الحكومية بما في ذلك المنح غير النقدية بقيمتها العادلة ، إلا إذا تم التأكد المناسب من الأتي :

(أ) مقدرة المنشأة على الوفاء بالشروط المصاحبة للمنح.

(ب) أن المنشأة سوف تتسلم المنح فعلاً.

أن مجرد حصول المنشأة على منحة معينة لا يعتبر في حد ذاته دليل على أنه سيتم الوفاء بالشروط المرتبطة بها. لا تتأثر طريقة المحاسبة عن المنح الحكومية بالأسلوب الذي تحصل به المنشأة على تلك المنح ، ومن ثم يتم المحاسبة عن المنحة بنفس الطريقة سواء تم استلامها نقداً أو كتخفيض للالتزام مستحق للحكومة . يجب معالجة الالتزامات المحتملة المرتبطة بالمنح الحكومية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) الخاص بالمخصصات و الأصول و الالتزامات المحتملة .

يجب معالجة القروض الحكومية القابلة للتنازل عنها (كما تم تعريفها بالتعريفات السابقة) كمنح حكومية ، إذا توافرت تأكيدات مناسبة على أن المنشأة ستفي بشروط التنازل عن القرض .

٢,٢,١ المعالجة المحاسبية للمنح الحكومية:

هناك أسلوبان رئيسيان للمعالجة المحاسبية للمنح الحكومية، ومبررات كل منهما :

- **مدخل رأس المال :** وبموجبه تضاف قيمة المنحة مباشرة إلي حقوق المساهمين.
- **مدخل الإيراد :** و بموجبه تعتبر المنحة إيراداً للمنشأة خلال فترة محاسبية واحدة أو أكثر .

يعطى المعيار المبررات التالية والتي تدعم كل مدخل:

مدخل رأس المال

(أ) إن المنح الحكومية وسيلة من **وسائل التمويل** ، وبالتالي تعامل كذلك فى الميزانية وليس من خلال قائمة الدخل لمقابلة بنود المصروفات التي تمولها هذه المنحة ، وطالما أن هذه المنح لا ترد فيجب أن تضاف مباشرة إلى حقوق المساهمين .

(ب) أن المنح الحكومية **لا تعتبر إيرادات تكتسبها** المنشأة و بالتالي فليس من المناسب إظهارها فى قائمة الدخل حيث إنها تمثل حافزاً تقدمه الحكومة دون أن يقابلها تكلفة تتحملها المنشأة.

مدخل الإيراد

(أ) إن المنح الحكومية **ليست تمويلًا** من المساهمين ، وبالتالي يجب ألا تضاف إلى حقوق الملكية ، و إنما يجب معالجتها فى قائمة الدخل فى الفترات المحاسبية المناسبة .

(ب) **من النادر** أن تكون المنح الحكومية **بلا مقابل** و إنما تحصل عليها المنشأة نتيجة التزامها بتنفيذ إجراءات معينة تحددها الجهة التي تقدم المنحة وبالتالي يجب معالجتها فى قائمة الدخل لمقابلة النفقات التي تتعلق بتنفيذ تلك الإجراءات .

(ج) إن ضرائب الدخل و الضرائب الأخرى تحمل على قائمة الدخل و بالتالي فمن المنطقى معالجة المنح الحكومية أيضاً فى قائمة الدخل حيث إنها امتدادا للسياسات المالية للحكومة .

يتطلب معيار المحاسبة المصري (١٢) أن تثبت المنح **وفقاً لمدخل الإيراد**، أى يتم إثبات المنح الحكومية كإيراد على مدار الفترات المالية وفقاً لأساس منهجى منتظم خلال الفترات المالية التي يتم فيها إثبات التكاليف المتعلقة بتلك المنح، ولا يجب إضافة المنحة مباشرة إلى قائمة حقوق الملكية.

لا يتفق إثبات المنح كإيراد فى تاريخ الحصول عليها مع مبدأ الاستحقاق، و على ذلك ، فإنه لا يجوز إثبات المنحة بهذه الطريقة إلا إذا تعذر وجود أساس لتخصيص المنحة لفترات مالية غير الفترة التي تم استلام المنحة خلالها.

من الممكن فى معظم الحالات تحديد الفترات المالية التي يتم خلالها إثبات التكاليف أو النفقات التي ترتبط بمنحة حكومية بحيث يمكن توزيع هذه المنحة كإيراد على تلك الفترات ، و ينطبق ذلك على المنح التي تتخذ صورة أصل قابل للإهلاك حيث يمكن توزيع قيمة هذه المنح كإيراد على الفترات المالية التي تمثل العمر الإنتاجي المقدر للأصل و بنفس النسب التي يحمل بها الإهلاك على تلك الفترات.

سؤال: الاعتراف:

قامت شركة باستلام منحة حكومية تمثل نسبة ٥٠% من تكلفة أصل قابل للإهلاك والذي يبلغ تكلفته ٤٠,٠٠٠ جنية مصرى. ما قيمة المنحة إذا قامت الشركة بالاعتراف بالأصل القابل للإهلاك:

(أ) على أربعة أعوام باستخدام طريقة القسط الثابت.

(ب) ٤٠% باستخدام القسط المتناقص.

مع العلم أن القيمة المتبقية فى نهاية عمر الأصل صفر، والعمر الإنتاجي للأصل هو أربع أعوام.

الإجابة:

يجب الاعتراف بالمنحة بنفس النسبة والتناسب مع الإهلاك.

(أ) القسط الثابت:

إيراد المنحة	الإهلاك	سنوات
جنية مصرى	جنية مصرى	
٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١
٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٢
٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٣
٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٤

(ب) القسط المتناقص:

إيراد المنحة	الإهلاك	سنوات
جنية مصرى	جنية مصرى	
٨,٠٠٠	١٦,٠٠٠	١
٤,٨٠٠	٩,٦٠٠	٢
٢,٨٨٠	٥,٧٦٠	٣
٤,٣٢٠	٨,٦٤٠ (الباقى)	٤

قد تستلزم المنح التي تتخذ صورة أصول غير قابلة للإهلاك الوفاء بالتزامات معينة وعلى ذلك يتم إثباتها كإيراد خلال الفترات المالية التي تتحمل فيها المنشأة بتكاليف تنفيذ تلك الالتزامات ، فمثلاً إذا كانت المنحة الحكومية التي تحصل عليها المنشأة هي قطعة أرض ، وكان شرط المنحة التزام المنشأة بأن تقيم مبنياً على هذه الأرض فمن المنطقى توزيع قيمة هذه المنحة على الفترات المحاسبية التي تمثل العمر الإنتاجي المقدر لذلك المبنى .
قد تحصل المنشأة أحياناً على المنحة كجزء من مساعدة إجمالية مرتبط بها مجموعة من الشروط . وفى مثل هذه الحالات يجب تحديد التكاليف و النفقات التي ستحملها المنشأة للوفاء بكل من هذه الشروط خلال الفترات المالية التي تحصل خلالها على المنحة وقد يكون من المناسب تخصيص جزء من المنحة على أساس معين وتخصيص جزء آخر على أساس مختلف .

تعتبر المنح الحكومية التي تحصل عليها المنشأة تعويضاً عن نفقات أو خسائر حدثت فعلاً بمطابقة دعم مالي لا تقابله أية نفقات في المستقبل و بالتالي يتعين إثباتها كإيراد في قائمة الدخل في الفترة المالية التي يتم فيها الحصول على تلك المنح.

٣,٣,٢ المنح الحكومية غير النقدية:

قد تتخذ المنحة الحكومية صورة أصل غير نقدي كالأراضي أو غيرها من الأصول الاقتصادية التي تستخدمها المنشأة، ومن المعتاد في هذه الحالات تقدير القيمة العادلة للأصول غير النقدية و إثبات المنحة و الأصل بهذه القيمة العادلة، ويتبع أحياناً كبديل آخر إثبات قيمة المنحة و الأصل بقيمة رمزية .

٣,٣,٣ عرض المنح المرتبطة بأصول:

سمح المعيار بالاختيار من بين بديلين للمنح المرتبطة بأصول (بما في ذلك المنح الحكومية غير النقدية بالقيمة العادلة)، فيجب عرضها في قائمة المركز المالي اما :

- ١- أن تعتبر المنحة إيراداً مؤجلاً .
- ٢- أن تخفض قيمة الأصل بمقدار المنحة للوصول إلي قيمة الأصل.

ويعتبر البديلان مقبولين بواسطة المعيار، ويوضح المثال التالي كيفية استخدام البديلين.

مثال: المحاسبة عن المنح المرتبطة بأصول:

قامت منشأة باستلام ٢٠% منحة من تكلفة بند جديد من الآلات، والذي تبلغ تكلفته ١٠٠,٠٠٠ جنية مصرى. ويقدر العمر الافتراضى للآلات (بأربعة أعوام) والقيمة المتبقية في نهاية عمر الأصل هي صفر جنية مصرى. بلغت الأرباح المتوقعة للمنشأة قبل المحاسبة عن إهلاك الآلة الجديدة أو المنحة مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنية مصرى لكل عام على مدار عمر الآلة الافتراضى.

الحل:

تتمثل نتائج المنشأة على مدار الأربعة أعوام وهي العمر الافتراضى للآلة على النحو التالي:

(أ) تخفيض تكلفة الأصل:

إجمالي	العام الرابع	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	
جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	
٢٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	الأرباح قبل الإهلاك
٨٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	الإهلاك *
١٢٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	الأرباح

٥٠/٥٠

* تم الإهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت. لكل عام من الأربعة أعوام كما يلي

$$\text{الإهلاك السنوي} = (100,000 - 20,000 \text{ جنية مصرى}) / 4 = 20,000 \text{ جنية مصرى}.$$

وتظهر قائمة المركز المالي على النحو التالي:

العام الرابع	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	
جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	
٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	الأصول غير المتداولة بالتكلفة
٨٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	الإهلاك (مجمع الإهلاك)
-	٢٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	صافي القيمة الدفترية

(ب) معاملة المنحة كأيراد مؤجل:

إجمالي	العام الرابع	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	
جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	
٢٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	الأرباح قبل الإهلاك
(١٠٠,٠٠٠)	(٢٥,٠٠٠)	(٢٥,٠٠٠)	(٢٥,٠٠٠)	(٢٥,٠٠٠)	الإهلاك
٢٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	المنحة
١٢٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	الأرباح

وتظهر قائمة المركز المالي على النحو التالي:

العام الرابع	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	
جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	الأصول غير المتداولة بالتكلفة
(١٠٠,٠٠٠)	(٧٥,٠٠٠)	(٥٠,٠٠٠)	(٢٥,٠٠٠)	الإهلاك (مجمع الإهلاك)
-	٢٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	القيمة الدفترية

الإيراد مؤجل

منح حكومية

أيراد مؤجل / مبر

١٥٠٠٠
(٥٠٠٠)

١٥٠٠٠
(٥٠٠٠)

١٠٠٠٠
(٥٠٠٠)

٥٠٠٠٠

٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠
-------	--------	--------

أياً كانت الطريقة المستخدمة، فإن التدفقات النقدية المتعلقة بشراء الأصل واستلام المنحة يجب أن يتم الإفصاح عنهم بصورة منفصلة وذلك لما لهم من تحركات ذات أهمية نسبية كبيرة على التدفقات النقدية.

٣,٣,٤ عرض المنح المرتبطة بالإيراد:

تعرض أحياناً المنح المرتبطة بالإيراد في الجانب الدائن من قائمة الدخل، ولكن سمح المعيار بالاختيار من بين طريقتين للإفصاح :

(أ) إما في بند مستقل أو تحت عنوان رئيسي مثل "إيرادات أخرى"

(ب) وكبديل لذلك يمكن أن تظهر المنح مخصومة من المصروفات المرتبطة بها .

وقد يحدث جدل لدى البعض حيث أنه من غير الملائم أن تحدث مقاصة بين مفردات الإيراد و المصروف في قائمة الدخل. أما البعض الآخر فيرى، أن المنشأة ما كانت لتتحمل هذه المصروفات لو أنها لم تحصل على تلك المنحة. ولذلك تعد الطريقتين مقبولتين لعرض المنح المرتبطة بالإيراد ، وقد يكون الإفصاح عن مقدار المنحة ضرورياً لفهم القوائم المالية بصورة أفضل ، كما يعتبر الإفصاح عن تأثير المنح على أى من بنود الإيراد أو المصروفات المطلوب الإفصاح عنها بصورة منفصلة إجراء سليماً.

٣,٣,٥ رد المنح الحكومية:

تتم المحاسبة عن المنحة الحكومية التي تصبح واجبة الرد باعتبارها تعديلاً للتقديرات المحاسبية (أنظر معيار المحاسبة المصرى رقم (٥) الخاص بالسياسات المحاسبية و تغييرات التقديرات المحاسبية و الأخطاء).

(أ) عند رد المنحة المرتبطة بالإيراد يجب أن تخصم من الرصيد الدائن للإيراد المؤجل لهذه المنحة ، فإذا لم يكن ذلك الرصيد كافياً أو لم يكن هناك رصيد أصلاً تعين تحميل القيمة التي يتم ردها مباشرة كمصروف على قائمة الدخل.

(ب) عند رد المنح المرتبطة بالأصول فيتم تسجيلها بتعليق القيمة الدفترية للأصل أو تخفيض رصيد حساب الإيراد المؤجل بالقيمة واجبة الرد ، مع تحميل المصروفات مباشرة بقيمة مجمع الإهلاك الإضافي الذي كان يجب أن تتحمله المنشأة لو لم تكن قد حصلت على تلك المنحة .

قد تستوجب الظروف التي تؤدي إلى رد المنحة المرتبطة بأحد الأصول دراسة احتمال اضمحلال قيمة الأصل الجديدة.

٣,٤ المساعدات الحكومية:

يوجد بعض الأشكال من المساعدات الحكومية قد تم استثناءها من تعريف المنح الحكومية.

١- يوجد مساعدات لا يمكن تحديد قيمتها على أساس مقبول مثل الاستشارات الفنية أو التسويقية المجانية وتقديم الضمانات.

٢- توجد صور من المعاملات التي تجريها المنشأة مع الهيئات الحكومية لا يمكن تمييزها عن المعاملات العادية للمنشأة ، ومن أمثلة المعاملات الحكومية التي لا يمكن تمييزها عن المعاملات التجارية العادية للمنشأة سياسة الحكومة الشرائية التي تمثل حصة معينة من مبيعات المنشأة.

قد تكون المنفعة التي تعود على المنشأة من مثل هذه المساعدات ذات أهمية كبيرة بحيث يجب الإفصاح عن طبيعة ومدى ومدة سريان المساعدات الحكومية. تعتبر القروض المعفاة من الفوائد أو ذات الفائدة

المنخفضة صورة من صور المساعدات الحكومية والقوائد الضمنية المعفاه لا تعتبر قياساً كمياً،^{١١} فى التى حصلت عليها المنشأة.

٣,٥ الإفصاح:

يجب الإفصاح عن الأمور التالية :

(أ) السياسة المحاسبية التى تتبعها المنشأة فى شأن المنح الحكومية بما فى ذلك طرق عرض هذه المنح فى القوائم المالية .

(ب) طبيعة ومقدار كل المنح الحكومية التى تم إثباتها بالقوائم المالية مع الإشارة إلى أية أشكال أخرى من المساعدات الحكومية تكون المنشأة قد استفادت منها بطريق مباشر .

(ج) الشروط أو الالتزامات التى لم تتمكن المنشأة من الوفاء بها وأية ظروف محتملة أخرى بخصوص المساعدات الحكومية التى تم إثباتها محاسبياً.

٤ معيار المحاسبة المصري (٣٤) الاستثمار العقارى:

قد تقوم المنشأة بامتلاك قطعة أرض أو مبنى بغرض الاستثمار بدلاً من استخدامه فى النشاط، وبالتالي يمكن أن تحقق منه تدفقات نقدية بصورة مستقلة عن باقى الأصول التى تملكها المنشأة. ويغضى معيار المحاسبة المصري (٣٤) المعالجة المحاسبية للاستثمار العقارى.

٤,١ تعريفات:

الاستثمارات العقارية: هى عقارات (أراضى أو مباني - أو جزء من مبنى - أو كليهما) محتفظ بها من المالك

لتحقيق إيجار أو ارتفاع فى قيمتها أو كليهما و ليست :

(أ) للاستخدام فى الإنتاج أو توريد البضائع أو الخدمات أو للأغراض الإدارية .

أو (ب) للبيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة .

العقارات المشغولة بمعرفة المالك: هى عقارات محتفظ بها من المالك للاستخدام فى الإنتاج أو توريد البضائع والخدمات

أو للأغراض الإدارية.

القيمة العادلة: هى القيمة التبادلية لأصل بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل وعلى بينة من الحقائق

ويتعاملان بإرادة حرة .

التكلفة: هى مبلغ النقدية أو ما فى حكمها المدفوعة أو القيمة العادلة لمدفوعات أخرى قدمت من أجل الحصول

على الأصل من أجل اقتنائه أو إنشائه أو القيمة التى تنسب لهذا الأصل عند الاعتراف الأولى سواء

بالاقتناء أو الإنشاء.

القيمة الدفترية: هى القيمة التى يظهر بها الأصل فى الميزانية.

ومن أمثلة الاستثمارات العقارية ما يلى :

(أ) الأرض المحتفظ بها بهدف تحقيق ارتفاع فى قيمتها على المدى البعيد و ليس بغرض البيع فى المدى

القريب ضمن النشاط المعتاد للمنشأة.

(ب) مبنى تملكه المنشأة و يتم تأجيره بموجب عقد إيجار تشغيلي واحد أو أكثر .

(ج) مبنى مملوك للشركة الام و تؤجره لشركة تابعة ولا يعد هذا العقار استثماراً عقارياً فى القوائم المالية المجمعة التى تشمل الشركتين ، وذلك لأن العقار مشغول من مالكة (من وجهة نظر المجموعة ككل) ويتم معالجته وفقاً لمعيار المحاسبة المصري (١٠). ومع ذلك من وجهة نظر المنشأة الفردية التى تملكه يعد هذا العقار استثماراً عقارياً فى القوائم المالية الخاصة بها .

سؤال :

تملك إحدى المنشآت قطعة أرض ولم يقرر مجلس الإدارة حتى الآن سواء أن يتم بناء عليها مصنع للاستخدام فى النشاط أو يتم الاحتفاظ بها لبيعها عند ارتفاع قيمتها.

هل يتم تبويب قطعة الأرض على أنها استثمار عقارى وفقاً لمعيار المحاسبة المصري (٣٤) ؟

الإجابة :

نعم، إذا لم تكن المنشأة قد قررت أنها سوف تستخدم الأرض إما على هيئة عقارات مشغولة بمعرفة المالك (أصول ثابتة) و إما لغرض البيع فى المدى القريب ضمن النشاط المعتاد للمنشأة (مخزون). يتم اعتبار أن الأرض محتفظ بها للارتفاع فى قيمتها (استثمار عقارى)

٤,٢ معيار المحاسبة المصري (٣٤):

يهدف معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) إلى وصف المعالجة المحاسبية للاستثمار العقارى ومتطلبات الإفصاح عنه.

لا يتطرق المعيار للحالات المغطاة بمعيار المحاسبة المصري (٢٠) للإيجارات.

أنت الآن تعرف ما هو الاستثمار العقارى طبقاً لمعيار المحاسبة المصري (٣٤)، وفيما يلى أمثلة على البنود التى لا تعتبر استثمار عقارى:

نوع الأصل الذى لا يعتبر استثماراً عقارى	الاستثمار المسموح به
عقارات محتفظ بها بغرض البيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة	معيار المحاسبة المصري (٢) المخزون
عقارات تنشأ أو تطور نيابة عن الغير	معيار المحاسبة المصري (٨) عقود الإنشاءات
العقارات المشغولة بمعرفة المالك	معيار المحاسبة المصري (١٠) الأصول الثابتة
عقار ينشأ لاستخدام مستقبلي كاستثمارات عقارية	معيار المحاسبة المصري (١٠) حتى يتم إنشاء العقار، فيعامل بعد ذلك كاستثمار عقارى

٤,٢ الاعتراف:

يجب أن يتم الاعتراف بالاستثمار العقارى كأصل فقط إذا توافر الشرطان التاليان :

(أ) عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالاستثمار العقارى إلى المنشأة.

(ب) عندما يمكن قياس تكلفته بصورة يعتمد عليها.

٤,٤ القياس عند الاعتراف الأولي :

يقاس الاستثمار العقاري أولاً بتكلفته و يجب أن يتضمن القياس الأولى تكاليف المعاملات. (كما الحال في الأصول الثابتة).

٤,٥ القياس بعد الاعتراف الأولي :

يتطلب معيار المحاسبة المصري (٣٤) أن للمنشأة أن تختاره ما يلي :

(أ) نموذج القيمة العادلة

(ب) نموذج التكلفة.

يجب تطبيق هذه السياسة على جميع الاستثمارات العقارية .

٤,٥,١ نموذج القيمة العادلة :

(أ) بعد الاعتراف الأولي، على المنشأة التي تختار نموذج القيمة العادلة أن تقيس كل استثماراتها العقارية بالقيمة العادلة، وذلك باستثناء الحالات النادرة والتي لا يمكن قياسها بصورة يعتمد عليها، وفي هذه الحالات يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري (١٠) نموذج التكلفة.

(ب) الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمار العقاري يجب الاعتراف بها في الأرباح والخسائر للفترة التي حدثت فيها.

(ج) يجب أن تعكس القيمة العادلة للاستثمار العقاري الظروف السوقية في نهاية الفترة المعروضة. هذه هي المرة الأولى التي سمحت فيها لجنة المعايير باستخدام نموذج القيمة العادلة مع الأصول غير المالية. هذا لا يتشابه مع نموذج إعادة التقييم (الخاص بالأصول الثابتة) . حيث أن الزيادة في القيمة عن القياس على أساس التكلفة يتم أدرجة على أنه فائض إعادة تقييم بحقوق الملكية. وطبقاً لنموذج القيمة العادلة (الخاص بالاستثمار العقاري) فإن كل التغيرات في القيمة العادلة يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر.

حدد المعيار الاعتبارات المتعلقة بالقيمة العادلة:

(أ) تفترض القيمة العادلة ان المعاملات في النشاط العادي تتم بين أطراف "على بينة بالحقائق ولديهم الرغبة" يعنى أن كل من المشتري و البائع على علم بشكل معقول بطبيعة الظروف وخصائص الاستثمارات العقارية.

(ب) وكذلك البائع الراغب في البيع لا هو شديد الرغبة في البيع ولا مضطر إليه ، ولا هو مستعد للبيع بأى سعر، و لا هو مستعد لأن يتمسك بسعر لا يعتبر معقولاً في ظروف السوق السائدة.

(ج) تختلف القيمة الاستخداميه عن القيمة العادلة (كما عرفت في معيار المحاسبة المصري (٣١) - الاضمحلال في قيمة الأصول) حيث تعكس القيمة العادلة العلم والتقدير للبائعين والمشتريين الراغبين في إتمام الصفقة والذين هم على دراية بالظروف وعوامل السوق- بينما تأخذ القيمة الاستخداميه في الاعتبار

ظروف المنشأة والذي يتضمن تأثير عوامل معينة قد تكون خاصة بالمنشأة و التي قد لا تكون قابلة للتطبيق على المنشآت كلها بشكل عام .

(د) عند تحديد القيمة العادلة، يجب ألا تقوم المنشأة بازواج حساب الأصول. على سبيل المثال، المصاعد أو أجهزة التكييف عادة تعتبر جزء من المبنى ويجب أن تتضمن في الاستثمار العقاري، ولا يتم الاعتراف بها منفصلة.

(هـ) في بعض الحالات الاستثنائية لا يكون للمنشأة القدرة على تحديد القيمة العادلة للاستثمار العقاري بشكل يعتمد عليه. وفي هذه الحالات تقيس المنشأة ذلك الاستثمار العقاري باستخدام نموذج التكلفة الوارد بمعيار المحاسبة المصري (١٠). وعلى ذلك فإنه يجب افتراض أن القيمة التخريدية للاستثمار العقاري تساوى صفراً حتى التخلص من ذلك الاستثمار العقاري.

٤.٥.٢ نموذج التكلفة:

نموذج التكلفة هو نموذج التكلفة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري (١٠). ويجب قياس الاستثمار العقاري بالتكلفة المهلكة ناقصاً أى مجمع لخسائر الاضمحلال. وعلى المنشأة التي اختارت نموذج التكلفة الإفصاح عن القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية.

٤.٥.٣ تغيير النماذج:

بمجرد أن اختارت المنشأة نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة، فيجب على المنشأة تطبيقها على الاستثمارات العقارية كلها، ولا يجب التغيير من نموذج إلي آخر إلا إذا كان تطبيقه سوف يؤدي إلى معلومات أكثر ملائمة. وينص معيار المحاسبة المصري (٣٤) على أنه من المستبعد أن التغيير من نموذج القيمة العادلة إلي نموذج التكلفة سوف يسفر عن عرض أكثر ملائمة.

٤.٦ التحويلات:

يجب أن يتم التحويل من وإلي الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام. وعلى سبيل المثال عند البدء في استخدام العقار يتم معالجة الاستثمار العقاري طبقاً لمعيار المحاسبة المصري (١٠) كعقار مشغول بمعرفة المالك.

بالنسبة للتحويلات من الاستثمار العقاري المدرج بقيمته العادلة إلي العقار المشغول بمعرفة المالك أو إلي المخزون، فإن تكلفة ذلك العقار هي القيمة العادلة في تاريخ التغيير في الاستعمال، وذلك لأغراض المعالجة المحاسبية اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري (١٠) أو معيار المحاسبة المصري (٢).

وعلى العكس، عندما يتحول العقار المشغول بمعرفة المالك إلي استثمار عقاري يدرج بالقيمة العادلة، وعلى المنشأة تطبيق معيار المحاسبة المصري (١٠) وذلك حتى تاريخ التغيير في الاستعمال، وعلى ذلك فإنه على المنشأة أن تعالج أى فرق بين القيمة الدفترية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري (١٠) والقيمة العادلة في ذلك التاريخ بنفس طريقة إعادة التقييم الواردة بمعيار المحاسبة المصري (١٠).

٤,٧ الاستبعادات:

يتم استبعاد الاستثمار العقاري من الدفاتر (يستبعد من الميزانية) وذلك عند التصرف فيه أو عندما يتم سحبه نهائيا من الاستخدام ولا توجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من التصرف فيه. تتحدد الارباح والخسائر الناتجة عن توقف استخدام العقار أو الاستبعاد بالفرق بين صافى متحصلات التصرف في العقار وصافى القيمة الدفترية له ويتم الاعتراف بها كإيراد أو مصروف في الارباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بالتعويضات التي يتم الحصول عليها من الغير مقابل اضمحلال قيمة الاستثمارات العقارية أو فقدانها أو التنازل عنها ، في الارباح أو الخسائر ، وذلك عندما تصبح هذه التعويضات مستحقة.

٤,٨ متطلبات الإفصاح:

على المنشأة الإفصاح عما يلي:

- (أ) إذا ما كانت تطبق نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة.
- (ب) معايير تبويب الاستثمار العقاري.
- (ج) الطرق و الافتراضات الهامة المطبقة في تحديد القيمة العادلة.
- (د) مدى اعتماد تقييم الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة على تقييم تم إعداده بواسطة مئتم مستقل (يفضل وليس إلزاميا).
- (هـ) إيراد الإيجار ومصروفاته
- (و) أى قيود أو التزامات.

٤,٨,١ نموذج القيمة العادلة - إيضاحات إضافية:

على المنشأة التي تطبق نموذج القيمة العادلة ، أن تفصح عن التسوية ما بين الرصيد الخاص بالاستثمارات العقارية في بداية و نهاية الفترة.

٤,٨,٢ نموذج التكلفة - إيضاحات إضافية:

ويتعلق هذا بصفة أساسية بطرق الإهلاك. بالإضافة إلى أن المنشأة التي تطبق نموذج التكلفة يجب أن تفصح عن القيمة العادلة للاستثمار العقاري.

٥ معيار المحاسبة المصري (١٤) تكلفة الاقتراض:

ينطبق معيار المحاسبة المصري (١٤) إلى معالجة تكاليف الاقتراض، وخصوصاً عندما يكون الاقتراض بهدف إنشاء أصل معين. وعادة ما يطلق عليه "الأصول المنشأة داخليا"، وذلك عندما تقوم المنشأة بإنشاء المخزون الخاص بها أو أصولها طويلة الأجل على فترات طويلة من الوقت.

٥,١ تعريفات:

نص المعيار على تعريفين فقط:

تكلفة الاقتراض: هي الفوائد و التكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشأة نتيجة لاقتراض الأموال.

الأصل المؤهل لتعمل تكلفة الاقتراض: هو ذلك الأصل الذي يتطلب بالضرورة فترة زمنية طويلة لتجهيزه

للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه.

نص المعيار على ما قد تشمله تكاليف الاقتراض:

- (أ) الفوائد أو الأعباء البنكية على كل من حسابات السحب على المكشوف و الاقتراض القصير و الطويل الأجل.
- (ب) استهلاك الخصم أو العلاوة المتعلقة بالاقتراض.
- (ج) استهلاك التكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشأة من أجل الاقتراض.

ومن أمثلة الأصول المؤهلة لتحمل تكلفة الاقتراض:

- بنود المخزون التي يتطلب تجهيزها فترة زمنية طويلة لتكون في صورة قابلة للبيع
- المصانع
- محطات توليد الطاقة
- الاستثمارات العقارية

ولا تعتبر من الأصول المؤهلة لتحمل تكلفة الاقتراض بنود المخزون التي تصنع بصفة روتينية أو بصفة متكررة في فترة زمنية قصيرة . كذلك لا تعتبر من الأصول المؤهلة لتحمل تكلفة الاقتراض تلك الأصول التي تكون جاهزة للاستخدام في الأغراض المحددة لها أو البيع في نفس تاريخ اقتنائها.

٥,٢ المعالجة القياسية والمعالجة البديلة (المعيار المصري):

تكلفة الاقتراض - المعالجة القياسية تثبت تكلفة الاقتراض كمصروفات تحمل على الفترة التي تكبدت فيها المنشأة هذه التكلفة.
تكلفة الاقتراض - المعالجة البديلة المسموح بها تثبت تكلفة الاقتراض كمصروفات تحمل على الفترة التي تكبدت فيها المنشأة هذه التكلفة إلا إذا تم " الرسمه طبقاً لما سيتم مناقشته فيما يلي.

٥,٢,١ المعالجة القياسية والمعالجة البديلة (المعيار الدولي):

قبل تعديل معيار المحاسبة الدولي (٢٣) كانت المعالجة القياسية لتكلفة الاقتراض هي إثباتها كمصروف. هذه المعالجة قد تم حذفها و تم الإبقاء على معالجة واحدة و هي وجوب رسملة كل تكاليف الاقتراض التي يتوافر بها شروط الرسملة.

٥,٣ المعالجة البديلة المسموح بها:

وفقاً للمعيار المصري فان المعالجة البديلة المسموح بها ، هي أن يتم رسملة تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل و تحميلها كجزء من تكلفة هذا الأصل. ويضع المعيار معايير تحديد التكاليف المؤهلة للرسملة.

٥,٣,١ تكلفة الاقتراض المؤهلة للرسملة:

تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض هي تكلفة الاقتراض التي كان يمكن تجنبها إذا لم يتم الإنفاق على هذا الأصل. فإذا قامت المنشأة باقتراض أموال خصيصاً بغرض الحصول على أصل بعينه مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض فإن تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة بهذا الأصل يمكن تحديدها بسهولة.

تظهر الصعوبة أيضاً عندما تقوم المنشأة باستخدام **مجموعة من أدوات الدين** لتمويل مجموعة من الأصول، والتي لا يكون فيها علاقة مباشرة بين دين معين وأصل معين. على سبيل المثال عندما يكون نشاط التمويل في المنشأة منسق مركزياً ثم يوزع على أجزاء مختلفة من المجموعة. في هذه الحالة يجب استخدام التقديرات. خصوصاً أنه هناك حالات أكثر صعوبة (مثل القروض بالعملة الأجنبية).

عندما يتم اقتراض الأموال بغرض اقتناء أصل مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض ، فإنه يجب تحديد قيمة تكلفة الاقتراض التي يتم رسملتها على هذا الأصل و التي تتمثل في تكلفة الاقتراض **الفعلية** التي تتكبدها المنشأة خلال الفترة بسبب عملية الاقتراض **مطروحاً منها أي إيراد** تحقق من الاستثمار المؤقت للأموال المقترضة. أنه ليس من المستبعد استثمار بعض أو كل من الأموال المقترضة قبل أن يتم استخدامها بالفعل على الأصل المؤهل للرسملة.

مثال : الرسملة:

في ١ يناير ٢٠٠٦ قامت شركة (س) باقتراض ١,٥ مليون جنية مصرى لتمويل إنتاج أصليين و الذى من المتوقع أن يستغرق إنشائهم عام. تم البدء فى العمل خلال عام ٢٠٠٦. تم سحب تسهيل القرض فى ١ يناير ٢٠٠٦، وتم استخدامه على النحو التالي على ان يتم استثمار باقى التمويل بصورة مؤقتة.

أصل (أ) أصل (ب)
الف جنية مصرى الف جنية مصرى

٢٥٠ ٥٠٠ ١ يناير ٢٠٠٦ م

٢٥٠ ٥٠٠ ١ يوليو ٢٠٠٦ م

بلغ معدل القرض ٩% ويمكن للمنشأة استثمار فائض الأموال بمعدل ٧%.

المطلوب:

تجاهل الفائدة المركبة، قم باحتساب تكاليف التمويل والتي يجب رسملتها على كل أصل، وبالتالي تكلفة كل أصل فى ٣١

ديسمبر ٢٠٠٦ ؟

الحل:

أصل (أ)	أصل (ب)	
جنية مصرى	جنية مصرى	
٤٥,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	تكاليف التمويل حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ ٥٠٠,٠٠٠ جم / ١,٠٠٠,٠٠٠ جم × ٩% =
(٨,٧٥٠)	(١٧,٥٠٠)	ناقصا إيراد الاستثمار حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٦ ٢٥٠,٠٠٠ جم / ٥٠٠,٠٠٠ جم × ٧% × ١٢/٦ =
٣٦,٢٥٠	٧٢,٥٠٠	
٥٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	تكلفة الأصول
٣٦,٢٥٠	٧٢,٥٠٠	النفقات المحملة
٥٣٦,٢٥٠	١,٠٧٢,٥٠٠	تكاليف التمويل

عندما يتم الاقتراض بصفة عامة و تستخدم الأموال المقترضة فى اقتناء أصل مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض ، فإنه يجب تحديد قيمة تكلفة الاقتراض التى يمكن رسملتها باستخدام **معدل الرسملة** على الإنفاق الخاص بهذا الأصل .
معدل الرسملة هو المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض للمنشأة عن القروض القائمة خلال المدة وذلك بعد استبعاد القروض التى تم إبرامها تحديداً بغرض اقتناء أصل بذاته مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض . ويجب **الزيادة** قيمة تكلفة الاقتراض المرسملة خلال فترة ما عن قيمة **تكلفة الاقتراض** التى تم تكبدها خلال تلك الفترة .
فى بعض الحالات يتم استخدام متوسط مرجح عام يتم احتسابه للمجموعة أو المنشأة، و فى حالات أخرى يكون من المناسب أن تستخدم كل شركة تابعة متوسطها المرجح لتكلفة الاقتراض للقروض الخاصة بها .

مثال :

تم استخراج البيانات التالية من دفاتر إحدى المنشأة فى بداية ونهاية عام ٢٠٠٦ والمتعلقة بالقروض:

التاريخ	مليون جنية مصرى	معدل الفائدة
١ يناير ٢٠٠٦	١٢٠	١٠%
٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	٨٠	٩,٥%
١ يناير ٢٠٠٧	١٥٠	٨,٩%

معدل الفائدة + معدل الاقتراض
معدل الفائدة + معدل الاقتراض
معدل الفائدة + معدل الاقتراض

تم إصدار السندات المالية ٨,٩% لتمويل إنشاء أصل مؤهل (آلة تعدين) وتم بدء الإنشاء فى ١ يوليو ٢٠٠٦ م.
فى ١ يناير ٢٠٠٦ م قامت المنشأة بإنشاء أصل مؤهل، والمتمثل فى آلة كهرومائية للمصنع عن طريق الاقتراض. تم الاتفاق للإنشاء (٣٠ مليون جنية مصرى فى ١ يناير ٢٠٠٦ م ، ٢٠ مليون جنية مصرى فى ١ أكتوبر ٢٠٠٦ م .

المطلوب:

قم باحتساب تكاليف التمويل التى يجب رسملتها على الآلة الكهرومائية ؟

الحل:

$$\text{معدل الرسملة} = \text{معدل المتوسط المرجح} = \frac{(١٢٠ \times ١٠\%) + (٨٠ \times ٩,٥\%)}{١٢٠ + ٨٠} = ٩,٨\%$$

$$\text{تكاليف التمويل} = (٣٠ \text{ مليون} \times ٩,٨\%) + (٢٠ \text{ مليون} \times ٩,٨\% \times \frac{١٢}{٣}) = ٣,٤٣ \text{ مليون جنية مصرى}$$

٥,٣,٢ الزيادة فى القيمة الدفترية للأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض عن قيمته الاستردادية :

عندما تزيد القيمة الدفترية أو التكلفة الإجمالية المتوقعة للأصل المؤهل عن قيمته الاستردادية أو عن صافى قيمته البيعية فإنه يتم **تخفيض** أو **استبعاد** تلك الزيادة من القيمة الدفترية طبقاً لمتطلبات المعايير الأخرى و تحت ظروف معينة فإن قيمة التخفيض أو الاستبعاد يتم تعليلها مرة أخرى طبقاً لتلك المعايير الأخرى .

٥,٣,٣ بدء الرسملة:

تبدأ رسملة تكلفة الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض عندما :

(أ) يتم الإنفاق على الأصل.

(ب) تكبد المنشأة تكلفة اقتراض .

(ج) تكون الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل للاستخدام فى الأغراض المحددة له أو بيعه للغير محل تنفيذ فى الوقت الحالى .

يتضمن الإنفاق على الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض تلك النفقات التى نتجت عن سداد نقدى أو تحويل أصول أخرى أو التعهد بالتزامات ينتج عنها تحمل فوائد (أعباء تمويل) و يتم تخفيض قيمة تلك النفقات بقيمة الدفعات المدفوعة أو المنح المستلمة عن هذا الأصل .ويسمح معيار المحاسبة المصري (١٤) باستخدام متوسط القيمة الدفترية للأصل خلال الفترة - **متضمناً تكلفة الاقتراض** التى سبق رسملتها خلال الفترات السابقة - كقياساً تقريبياً معقولاً للنفقات التى يتم تطبيق معدل الرسملة عليها خلال تلك الفترة. ويفترض أنه يمكن استخدام حسابات أكثر دقة.

لا تقتصر الأنشطة اللازمة لإعداد أصل للاستخدام فى الأغراض المحددة أو بيعه للغير على أنشطة الإنشاء الفعلى للأصل ، و إنما تشمل أيضاً الأعمال الفنية و الإدارية السابقة على أعمال الإنشاء الفعلى ، مثل الأنشطة المتعلقة بالحصول على الموافقات من الجهات المعنية قبل البدء فى أعمال الإنشاء الفعلى . ومع ذلك فإن هذه الأنشطة لا تتضمن فترات الاحتفاظ بأصل لا يتم فيها عملية إنشاء أو تطوير يغير من الحالة التى عليها الأصل ، فعلى سبيل المثال: الأرض المحتفظ بها دون وجود أنشطة متعلقة بتحسينات عليها.

٥,٣,٤ تعليق الرسملة:

يجب التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض خلال الفترات التى **تتعطل** فيها أعمال الإنشاء الفعالة للأصل لفترة **طويلة نسبياً**.

لا يتم تعليق رسملة تكلفة الاقتراض عندما يكون التوقف مؤقت أو خلال الفترات التى يتم فيها **عمال فنية** أو إدارية جوهرية.

٥,٣,٥ التوقف عن الرسملة:

يجب الانتهاء من عملية رسملة تكلفة الاقتراض عندما يتم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض للاستخدام فى الأغراض المحددة له أو لبيعه للغير . يعتبر الأصل عادة معداً للاستخدام فى الأغراض المحددة له أو لبيعه للغير عندما يتم الانتهاء من الإنشاء الفعلى له حتى لو كانت هناك بعض الأعمال الصغيرة أو الديكورات ما زالت مستمرة.

عندما يتم الانتهاء من إنشاء أجزاء من الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض و يكون من الممكن استخدام كل جزء من هذه الأجزاء أثناء استمرار عملية إنشاء باقى الأجزاء الأخرى ، فإنه يتعين التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض على الأجزاء المنتهية طالما تم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد هذه الأجزاء للاستخدام فى الأغراض المحددة أو لبيعها للغير. و يتمثل المثال المذكور فى المعيار فى المجمع التجارى المكون من عدد من المباني.

٥,٣,٦ إلفصاح:

يجب أن تفصح القوائم المالية عما يلى :

(أ) مبلغ تكلفة الاقتراض المرسملة خلال الفترة .

(ب) معدل الرسملة المستخدم لتحديد قيمة تكلفة الاقتراض المرسملة .

الفصل الرابع

الأصول غير الملموسة

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. المعيار المصرى رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة.

٢. تكاليف البحث و التطوير.

٣. الشهرة.

الأصول غير الملموسة

١. المعيار المصرى رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة:

الأصل غير الملموس : هو أصل ذو طبيعة غير نقدية يمكن تحديده وليس له وجود مادي.

١,١ هدف المعيار:

- (أ) وضع الأسس اللازمة لكي تقوم المنشأة بالاعتراف بالأصل غير الملموس.
- (ب) تحديد كيفية قياس القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة.
- (ج) تحديد الإفصاحات المطلوبة عن الأصول غير الملموسة .

١,٢ نطاق المعيار:

يطبق هذا المعيار على كافة المنشآت عند المحاسبة عن الأصول غير الملموسة فيما عدا :

- الأصول المالية.
- النفقات المتعلقة بالتنقيب عن أو تطوير و استخراج الثروات المعدنية والزيوت و الغاز الطبيعي والموارد غير المتجددة المتشابهة وحقوق التعدين الخاصة بها .
- الأصول غير الملموسة المقتناة بغرض البيع فى سياق النشاط المعتاد .
- الأصول الضريبية المؤجلة.
- الأصول الناتجة عن مزايا العاملين.
- الشهرة الناشئة عن تجميع الأعمال.

١,٣ تعريف الأصول غير الملموسة:

هو أصل ذا طبيعة غير نقدية **يمكن تحديده** وليس له وجود مادي ، ويعد أصلا عندما:

- **تتحكم** فيه المنشأة كنتيجة لأحداث سابقة .
 - **يتوقع** أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة .
- ومن الأمثلة الشائعة للبند التي تعتبر أصول غير ملموسة ، برمجيات الكمبيوتر ، براءات الاختراع ، حقوق الطبع ، أفلام الصور المتحركة ، قوائم العملاء ، تراخيص صيد الأسماك ، و الامتيازات.
- لا يتم الاعتراف بالبند كأصل غير ملموس إذا لم ينطبق تعريف الأصل غير الملموس الذى يشملته هذا المعيار على البند.

١,٤ قابلية الأصل غير الملموس للتحديد:

يتطلب تعريف الأصل غير الملموس أن يكون قابلاً للتحديد ومن الممكن تمييزه بوضوح عن الشهرة . بالنسبة إلى البنود التي ليس لها وجود مادي ، ربما يكون هناك صعوبة في "التحديد" .

يكون الأصل قابل للتحديد :

(أ) إذا نشأ عن حقوق تعاقدية أو غيرها من **الحقوق القانونية** بغض النظر عن مدى إمكانية التنازل عن هذه الحقوق أو فصلها عن المنشأة أو عن أى حقوق أو التزامات أخرى إذا كان الأصل غير الملموس قد تم اقتناؤه بصوره مستقلة عن طريق الشراء ، فمن الممكن أن يكون هناك نقل للحق القانوني والذي قد يساعد في جعل الأصل قابل للتحديد .

(ب) إذا كان الأصل غير الملموس **قابلاً للفصل** أى يمكن تأجيله أو بيعه بشكل منفرد . ومع ذلك فان "القابلية للفصل" ليست من الصفات الأساسية للأصول غير الملموسة .

١,٥ التحكم في الأصل غير الملموس:

عنصر آخر من تعريف الأصل غير الملموس هو قدرة المنشأة على التحكم في الأصل غير الملموس كنتيجة لحدث سابق .

وتتحكم المنشأة في أصل إذا كان لديها قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية تتدفق منه . كما تعتبر متحكممة في الأصل إذا كانت تستطيع أيضاً أن تحد من قدرة حصول الآخرين على هذه المنافع . وتنشأ عادة قدرة المنشأة على التحكم في المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصل غير الملموس بموجب الحقوق القانونية التي يمكن تنفيذها بحكم القانون . ومع ذلك ، لا تعتبر إمكانية تنفيذ الحقوق القانونية شرطاً ضرورياً للتحكم .

(أ) قد تنشأ المنافع الاقتصادية المستقبلية نتيجة المعرفة الفنية والمعرفة بظروف السوق و تتحكم المنشأة في هذه المنافع إذا كانت تلك المعارف يمكن حمايتها بواسطة الحقوق القانونية .

(ب) مهارات العاملين ، والتي يمكن اكتسابها عن طريق التدريب والتي يترتب عليها منافع اقتصادية مستقبلية عادة ما تكون قدرة المنشأة محدودة على التحكم في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة والناجمة عن فريق ماهر من العاملين أو عن التدريب ، مما يترتب عليه عدم اتفاق طبيعة هذه البنود مع تعريف الأصل غير الملموس .

(ج) بالمثل ، ربما يكون للمنشأة عملائها الدائمين أو حصة في السوق ، في غيبة الحقوق القانونية للحماية أو أى أساليب أخرى للتحكم في العلاقات مع العملاء أو اكتساب ولائهم تكون المنشأة غير قادرة على التحكم في المنافع الاقتصادية الناتجة عن علاقة العملاء وولائهم مما يجعل هذه البنود لا تتفق مع تعريف الأصول غير الملموسة .

١,٦ المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة:

يمكن الاعتراف بالأصل غير الملموس فقط عندما يكون هناك منافع اقتصادية متوقع تدفقها في المستقبل من ملكية هذا الأصل.

قد تتضمن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتدفقة من الأصل غير الملموس إيرادات من بيع منتجات أو خدمات ، أو تخفيض التكاليف ، أو منافع أخرى ناتجة من استخدام المنشأة للأصل .

يقاس الأصل غير الملموس أولاً بالتكلفة :

يعترف بالأصل غير الملموس إذا :

(أ) كان من المتوقع أن تتدفق إلى المنشأة منافع اقتصادية مستقبلية يمكن أن تنسب إلى الأصل.

و (ب) كان من الممكن قياس تكلفة الأصل بصورة موثوق بها .

تلجأ المنشأة إلى حكمها لتقييم درجة الثقة في تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة باستخدام الأصل على أساس الأدلة المتاحة وقت الاعتراف الأولى مع ترجيح الأدلة الخارجية .

(أ) إذا تم اقتناء الأصل بشكل منفرد ، يمكن قياس تكلفة الأصل بطريقة موثوقة على أنها سعر الشراء

متضمناً التكاليف المباشرة المتعلقة بالشراء مثل الأتعاب القانونية و أى تكاليف تم تكبدها لإعداد

الأصل للاستخدام في الغرض الذي أقتنى من أجله .

(ب) في حالة اقتناء أى أصل غير ملموس ضمن تجميع أعمال فإن تكلفة هذا الأصل هي قيمته العادلة

في تاريخ الاقتناء .

طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٩) الخاص بتجميع الأعمال فإن القيمة العادلة للأصل غير الملموس في حالة اقتنائه ضمن تجميع أعمال يمكن قياسها بشكل موثوق به وبالتالي فإن تكلفة هذا الأصل هي قيمته العادلة في تاريخ الاقتناء و يعترف به بشكل منفصل عن الشهرة.

تعتبر الأسعار المعلنة في السوق النشط ممثلة للقيمة العادلة الموثوق بها للأصل غير الملموس. إذا لم تتواجد سوق نشطة للأصل فإن قيمته العادلة تعكس المبلغ الذى كانت المنشأة على استعداد لدفعه في تاريخ اقتناء الأصل لو أن المعاملة تمت بين أطراف مستقلة لديها الرغبة في إتمام المعاملة و تتصرف بإرادة حرة مبنية على أفضل المعلومات المتاحة. وفي سبيل تحديد هذا المبلغ ، تدرس المنشأة ناتج المعاملات التجارية التى تمت مؤخراً على الأصول المتشابهة .

١,٧ تبادل الأصول:

إذا تم تبادل أحد الأصول غير الملموسة بأصل آخر فإنه يتم قياس تكلفة هذا الأصل غير الملموس بالقيمة

العادلة ما لم :

(أ) تكون معاملة التبادل ليست ذات جوهر تجارى.

أو (ب) تكون القيمة العادلة غير قابلة للقياس إما للأصل المقتنى أو بالأصل المتنازل عنه في حالة عدم

قياس الأصل المقتنى بالقيمة العادلة تقاس تكلفته بالقيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه.

١,٨ الشهرة المتولدة داخليا:

لا يعترف بالشهرة المتولدة داخليا ضمن الأصول .
يحول المعيار دون الاعتراف بالشهرة المتولدة داخليا ،حيث يتطلب المعيار من أجل الاعتراف الأولي، قياس تكلفة الأصول وليس القيمة العادلة بشكل موثوق به، وأنه ينبغي أن يكون الأصل قابل للتحديد و تسيطر عليه المنشأة. و بالتالي لا يعترف بالأصول الذاتية و التي لا يمكن قياسها بشكل موثوق به.

٢. تكاليف البحث والتطوير:

٢,١ مرحلة البحث:

يتبنى هذا المعيار رأياً مفاده أن المنشأة ، لا تستطيع أن تعترف بوجود الأصل غير الملموس في مرحلة البحث المتعلقة بالمشروع ، و لأنه من غير المؤكد انه سينتج منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة . ولذلك ، يتم دائماً الاعتراف بهذه النفقات كمصروفات فور إنفاقها.

من أمثلة الأنشطة التي عادة ما تكون ضمن أعمال البحوث ما يلي :

(أ) الأنشطة التي تهدف إلى الحصول على معرفة جديدة.

و(ب) البحث عن تطبيقات للاكتشافات الناتجة عن بحوث ومعارف أخرى.

و(ج) البحث عن بديل لمنتج أو عملية معينة.

و(د) تشكيل أو تصميم لمنتج محتمل جديد أو محسن أو لبدائل عمليات التشغيل.

٢,٢ مرحلة التطوير:

يعترف بالأصل غير الملموس الناتج عن التطوير إذا توافرت لدى المنشأة كل ما يلي :

(أ) دراسة جدوى فنية لاستكمال الأصل غير الملموس بما يجعله متاحاً للبيع أو للاستخدام.

و(ب) توافر النية لدى المنشأة لاستكمال الأصل غير الملموس لاستخدامه أو لبيعه.

و(ج) قدرة المنشأة على استخدام أو بيع الأصل غير الملموس .

و(د) معرفة ما إذا كان الأصل غير الملموس سوف يكون قادراً على تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة

ويمكن للمنشأة أن توضح مدى توافر سوق لما ينتجه هذا الأصل غير الملموس ، أو للأصل غير

الملموس نفسه أو إذا كان سوف يتم استخدام هذا الأصل داخليا فيكون لدى المنشأة القدرة على تحديد

منفعة استخدام هذا الأصل غير الملموس .

و(هـ) قدرة المنشأة على قياس النفقات المنسوبة للأصل غير الملموس خلال فترة التطوير بدرجة موثوق فيها .

قد تستطيع المنشأة خلال مرحلة تطوير المشروع ، أن تحدد الأصل غير الملموس وتبرهن على إنه

سوف ينتج منافع اقتصادية مستقبلية متوقع حدوثها . ويرجع ذلك لأن مرحلة تطوير مشروع تعتبر

أكثر تقدماً من مرحلة البحث.

من أمثلة الأنشطة التي عادة ما تكون ضمن أعمال التطوير ما يلي :

(أ) تصميم وإنشاء واختبار نماذج واسطمبات ما قبل التشغيل.

و(ب) تصميم عدد أدوات و اسطمبات متعلقة بتقنية جديدة.

و(ج) تصميم وإنشاء وتشغيل مصنع تجريبي ليس على نطاق مجدي اقتصاديا للتشغيل التجاري.

و(د) تصميم وإنشاء واختبار بديل مختار لمواد أو أدوات أو منتجات أو مراحل أو نظم أو خدمات جديدة أو مطورة .

٢,٣ الأصول غير الملموسة الأخرى المنتجة داخليا :

يتبنى هذا المعيار وجهة النظر التي تفيد بأن النفقات المتعلقة بالعلامات التجارية و الأسماء التجارية بالصحف و المجلات وحقوق النشر وقوائم العملاء والبنود المشابهة في الجوهر والتي تم إنتاجها داخليا لا يمكن تمييزها عن تكلفة تطوير النشاط بوجه عام . ولذلك لا يتم الاعتراف بهذه البنود كأصول غير ملموسة .

٢,٤ تكلفة الأصول غير الملموسة المنتجة داخليا :

تقاس الأصول غير الملموسة **أولياً بالتكلفة** ، لكن لاحقاً يتم قياسها بالتكلفة أو إعادة التقييم .

تتكون تكلفة الأصل غير الملموس المنتج داخليا من كافة النفقات التي يمكن أن تتسبب أو تخصص بشكل مباشر أو التي يمكن تحميلها طبقاً لأساس مقبول وثابت من أجل تكوين الأصل أو إنتاجه و إعداده للاستخدام في الغرض المعد له . المبادئ الأساسية لإدراج أو عدم إدراج هذه التكاليف تعتبر مماثلة لتلك التي تطبق على الأصول غير المتداولة الأخرى والمخزون .

تتكون تكلفة الأصل غير الملموس المتولد داخليا من مجموع النفقات التي تم تكبدها من تاريخ مطابقة الأصل غير الملموس لمعايير الاعتراف . أما إذا، (كما يحدث في كثير من الأحيان)، تم بالفعل الاعتراف بالنفقات كمصاريف و ذلك قبل ان تستطيع الإدارة أن تثبت أنها استوفت معايير الاعتراف، لا ينبغي أن يتم الاعتراف بهذه النفقات بأثر رجعي في تاريخ لاحق كجزء من تكلفة الأصل غير الملموس .

سؤال:

قامت منشأة بتطوير عملية إنتاجية جديدة. خلال عام ٢٠٠٣ ، بلغت النفقات التي تكبدها المنشأة ١٠٠,٠٠٠ جنيه ، منها مبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه تم تحملها قبل ١ ديسمبر ٢٠٠٣ و مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه ما بين ١ ديسمبر و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ . تستطيع إدارة المنشأة ، في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ أن تثبت أن العملية الإنتاجية استوفت معايير الاعتراف كأصل غير ملموس منتج داخليا. وتقدر القيمة الاستردادية لحق المعرفة الخاص بالعملية مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه . كيف يتم معالجة هذه النفقات؟

الإجابة:

فى نهاية ٢٠٠٣ تم الاعتراف بالعملية كأصل غير ملموس بتكلفة تبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه (النفقات التى تم تكبدها منذ تاريخ الوفاء بمعايير ومتطلبات الاعتراف أى فى ٢٠٠٣/١٢/١) .
يتم الاعتراف بمبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه الذى تم تكبده قبل ٢٠٠٣/١٢/١ كمصروف لأنه لم يتم الوفاء بمتطلبات ومعايير الاعتراف حتى ٢٠٠٣/١٢/١ و لا تمثل هذه النفقات جزء من تكاليف عملية الإنتاج المعترف بها فى الميزانية .

٢,٥ الاعتراف بالمصروف:

جميع النفقات التى تم تكبدها والمتعلقة بالأصول غير الملموسة و التى لم تستوفى معايير الاعتراف كأصل غير ملموس أو شهرة ناشئة عند تجميع أعمال ، يجب الاعتراف بها كمصروفات فور إنفاقها ومن أمثلة تلك النفقات:

- النفقات المتعلقة بتأسيس كيان قانونى جديد.
 - النفقات المتعلقة بأنشطة التدريب.
 - النفقات المتعلقة بأنشطة الإعلان والترويج.
 - النفقات المتعلقة بنقل مقر أو إعادة تنظيم كل المنشأة أو جزء منها.
- التكاليف المدفوعة مقدماً نظير خدمات ، كالنفقات المتعلقة بأنشطة الإعلان والترويج لحملات تم الإعداد لها و لكن لم يتم إطلاقها لازال يمكن الاعتراف بها كمصروفات مدفوعة مقدماً.

٢,٦ القياس بعد الاعتراف:

يسمح المعيار باستخدام نموذجين كسياسة محاسبية لتقييم الأصول غير الملموسة بعد الاعتراف الأولى.
عند تطبيق نموذج التكلفة ، يتم إثبات الأصل غير الملموس بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر اضمحلال القيمة.

عند تطبيق نموذج إعادة التقييم ، يتم إثبات الأصل غير الملموس بالمبلغ المعاد تقييمه و هو القيمة العادلة فى تاريخ التقييم مخصوصاً منها أى مجمع استهلاك لاحق و أى خسائر مجمعة ناتجة عن اضمحلال القيمة.
(أ) يجب قياس القيمة العادلة بشكل موثوق مع الإشارة إلى سوق نشط لهذا النوع من الأصول.
(ب) يجب إعادة تقييم كل الفئة من الأصول ذات نفس الطبيعة فى الوقت نفسه (لمنع إعادة التقييم الانتقائي).

(ج) فى حالة عدم إمكانية إعادة تقييم أحد الأصول غير الملموسة ضمن فئة من الأصول غير الملموسة المعاد تقييمها بسبب عدم وجود سوق نشطة لهذا الأصل ، عندئذ يتم إثبات الأصل بالتكلفة ناقصاً منها مجمع الاستهلاك و خسائر اضمحلال القيمة.

(د) يجب إعادة التقييم بصورة منتظمة بحيث لا تختلف القيمة الدفترية عن تلك التى ستحدد باستخدام

القيمة العادلة في نهاية الفترة .

لا يمكن استخدام هذه المعالجة عند الاعتراف الأولى للأصول غير الملموسة. هذا لأنه يجب قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق به للاعتراف به.

حددت الإرشادات أنه لن تكون هناك عادة سوق نشطة للأصول غير الملموسة. ولذلك فإن نموذج إعادة التقييم عادة لا يكون متاح تطبيقه. على سبيل المثال ، بالرغم من أنه يمكن بيع حقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر وحقوق الفيلم ، لكل منهم قيمة بيعيه خاصة. في مثل هذه الحالات ، فإن إعادة التقييم للقيمة العادلة غير مناسب. يمكن الحصول على القيمة العادلة لأصول مثل حقوق أو حصص الصيد أو تراخيص سيارات الأجرة.

في حالة زيادة القيمة الدفترية لأى أصل غير ملموس نتيجة لإعادة التقييم يتم تعليه هذه الزيادة مباشرة على حقوق الملكية تحت بند فائض إعادة التقييم

➤ إلا أنه يجب الاعتراف بالزيادة فى الأرباح أو الخسائر فى حدود رد مبلغ النقص الناتج عن إعادة التقييم لنفس الأصل الذى تم الاعتراف به فى الأرباح أو الخسائر.

فى حالة نقص القيمة الدفترية للأصل غير الملموس نتيجة لإعادة التقييم ، يتم الاعتراف بهذا النقص فى الأرباح أو الخسائر

➤ إلا أنه يتم خصم هذا النقص مباشرة من حقوق الملكية تحت بند فائض إعادة التقييم فى حدود مبلغ أى رصيد دائن فى فائض إعادة التقييم الخاص بهذا الأصل .

سؤال:

قامت منشأة بتقييم أصل غير ملموس بالقيمة العادلة. تم تقييم الأصل و تعليه قيمته بمبلغ ٤٠٠ جنيه فى عام ٢٠٠٣ م , وكان تم الاعتراف بفائض إعادة تقييم البالغ ٤٠٠ جنيه فى قائمة المركز المالى بحقوق الملكية وفى نهاية عام ٢٠٠٤ , تمت إعادة التقييم و وجد أن هناك نقص ناتج عن إعادة التقييم بمبلغ ٥٠٠ جنيه.

المطلوب: تحديد المعالجة المحاسبية لهذا الانخفاض.

الإجابة:

أولا يتم الاعتراف بهذا النقص فى حدود فائض إعادة التقييم و البالغ ٤٠٠ جنيه و يتم تخفيض فائض إعادة التقييم بحقوق الملكية ليصبح صفر و يتم الاعتراف بباقي النقص البالغ ١٠٠ جنيه كخسارة فى عام ٢٠٠٤ بقائمة الدخل.

➤ عند تطبيق نموذج إعادة التقييم و وجود زيادة فى القيمة الدفترية نتيجة لإعادة التقييم , يجب تحويل مجمع فائض إعادة التقييم المدرج ضمن حقوق الملكية الى الأرباح المرحلة عند تحقق هذا الفائض. ويتحقق هذا الفائض عند:

أ- استبعاد الأصل أو التصرف فيه

ب- إلا أنه يمكن تحقيق جزء من الفائض أثناء استخدام المنشأة للأصل و في هذه الحالة فإن
قيمة الفائض المحقق = الفرق بين الاستهلاك بناء على القيمة الدفترية المعاد تقييمها للأصل
والاستهلاك الذى كان سيتم الاعتراف به بناء على التكلفة التاريخية للأصل.

➤ لا يتم التحويل من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة من خلال قائمة الدخل.

٢,٧ العمر الإنتاجي:

➤ تحدد المنشأة ما إذا كان العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس محددًا أو غير محدد . و تعتبر المنشأة أن الأصل ليس له عمر إنتاجي محدد عندما لا يوجد حد منظور للمدة التى يتوقع فيها الأصل أن يحقق تدفقات نقدية (إيرادات) للمنشأة .

➤ هناك العديد من العوامل التى تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس، منها الاستخدام المتوقع للأصل ، دورة العمر الإنتاجي للمنتج ، التقادم الفني والتكنولوجي و أى تقادم آخر، استقرار الصناعة التى تستخدم فيها الأصل ، تصرفات المنافسين ، مستوى نفقات الصيانة المطلوبة للحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل، فترة التحكم فى الأصل وكذلك المحددات القانونية أو ما فى حكمها المتعلقة باستخدام الأصل مثل تواريخ انتهاء عقود الإيجار المختصة بالأصل . بالنظر إلى التطورات السريعة للتكنولوجيا ، فإن برمجيات الكمبيوتر و العديد من الأصول غير الملموسة الأخرى تعتبر عرضة للتقادم التكنولوجي . ولذلك فمن المتوقع أن تنسم أعمارها الإنتاجية بالقصر . ومع ذلك عدم التأكد لا يبرر اختيار عمر أقصر للأصل بصورة غير واقعية .

➤ إذا ثبتت قدرة المنشأة فى الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من الأصل غير الملموس من خلال حقوق تعاقدية أو قانونية أخرى تم منحها للمنشأة لفترة محدودة ، فإن العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس يجب ألا يتجاوز فترة الحقوق إلا انه قد يكون أقصر من هذه الفترة اعتمادا على الفترة التى تتوقع فيها المنشأة استخدام الأصل .

٢,٨ فترة وطريقة الاستهلاك:

➤ يحمل المبلغ القابل للاستهلاك للأصل غير الملموس بطريقة منتظمة على مدار الاستفادة المتوقعة منه وفقاً لأفضل تقدير له.

➤ يبدأ الاستهلاك عندما يكون الأصل متاحاً للاستخدام.

➤ يتوقف الاستهلاك فى تاريخ تبويب الأصل كأصل محتفظ به بغرض البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٢) الخاص " بالأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة " أو تاريخ عدم الاعتراف بهذا الأصل أيهما أقرب.

➤ يجب أن تعكس طريقة الاستهلاك المستخدمة النمط الذى تستهلك به المنشأة المنافع الاقتصادية للأصل . فإذا لم يمكن تحديد ذلك النمط بصورة موثوق بها ، تستخدم طريقة القسط الثابت .

- يعترف عبء استهلاك كل فترة كمصروف ما لم يسمح أو يتطلب معيار محاسبة آخر أن يتم تضمينها في القيمة الدفترية لأصل آخر.
- يفترض أن القيمة المتبقية للأصل غير الملموس تساوى صفراً إلا في حالة تعهد طرف ثالث بشراء الأصل في نهاية عمره الإنتاجي أو تواجد سوق نشطة للأصل (يمكن تحديد القيمة المتبقية بما يتفق مع تلك السوق النشطة) ومن المحتمل أن توجد مثل تلك السوق النشطة في نهاية العمر الإنتاجي للأصل .
- يعاد النظر في فترة الاستهلاك و طريقته في نهاية كل سنة مالية على الأقل:

٢,٩ الأصول غير الملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة:

- لا تستهلك الأصول غير الملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة ولكن يتم اختبار الأصل للتحقق من اضمحلال القيمة وذلك على الأقل سنوياً.
- يعاد النظر في الأصل غير الملموس الذي لا يستهلك كل فترة لتحديد استمرارية الأحداث والظروف التي تدعم عدم تحديد عمر إنتاجي لهذا الأصل و في حالة عدم استمرارية هذه العناصر فإن إعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل من غير محدد المدة إلى محدد المدة تعد مؤشراً على إمكانية اضمحلال قيمة هذا الأصل و نتيجة لذلك تقوم المنشأة بإجراء اختبار على هذا الأصل للتحقق من اضمحلال القيمة.

٢,١٠ استبعاد الأصول والتصرف فيها :

- يتوقف الاعتراف بالأصل غير الملموس و يستبعد من الميزانية عندما يتم التصرف فيه أو عندما يكون هناك عدم توقع تحقق منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو من التصرف فيه مستقبلاً. تتحدد الأرباح أو الخسائر الناتجة من توقف استغلال الأصل غير الملموس أو التصرف فيه على أساس الفرق بين صافي عائد التصرف و القيمة الدفترية للأصل
- وتدرج تلك الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل وذلك عندما يتم التوقف عن الاعتراف بالأصل.

٣. الشهرة:

- الشهرة المشتراة الناشئة عن تجميع الأعمال يتم عرضها في قائمة المركز المالي كأصل غير ملموس (طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٩). يجب مراجعتها بعد ذلك سنوياً لضمان عدم وجود خسائر الاضمحلال.

٣,١ ما هي الشهرة؟

- يتم تكوين الشهرة من خلال العلاقات بين الأعمال التجارية وعمالؤها:
- من خلال بناء سمعة (عن طريق تداول الأخبار) للمنتجات ذات الجودة العالية أو من خلال مستويات عالية من الخدمة.
- من خلال الاستجابة على وجه السرعة ويتعاون على الاستفسارات والشكاوى المقدمة من العملاء.

• من خلال شخصية الموظفين واتجاهاتهم في التعامل مع العملاء.

➤ قيمة الشهرة بالنسبة للأعمال التجارية يمكن أن تكون مؤثرة. ومع ذلك فإن الشهرة عادة لا يتم تقييمها في حسابات الأعمال التجارية ، يجب علينا أن لا نتوقع عادة وجود الشهرة في قائمة المركز المالي للشركة. على سبيل المثال ، فإن ابتسامة ترحيب من موظفي المطعم قد تساهم بشكل كبير في أرباح المطعم مقارنة بحقيقة أنه قد تم مؤخرا إضافة آلة تسجيل النقدية الإلكترونية. وحتى مع ذلك ، في حين يتم تسجيل آلة تسجيل النقدية في الحسابات باعتبارها من الأصول غير المتداولة ، سيتم تجاهل قيمة ابتسامة الموظفين لأغراض المحاسبة.

➤ خلاصة القول ، ربما نتفق على إغفال الشهرة من حسابات الأعمال التجارية.

(أ) الشهرة متأصلة وملتصقة بالعمل ولكن لم يتم دفع مقابل لهذه الشهرة ، وأن الشهرة ليس لها قيمة يمكن تحديدها بشكل موضوعي. يمكننا تخمين القيمة التي تستحقها هذه الشهرة ، ولكن هذا التخمين سيعتمد على حكم شخصي ، وليس على أساس أو حقائق ثابتة.

(ب) تغيير قيمة الشهرة من يوم إلى آخر. يمكن لعمل سيء من أعمال العلاقات مع العملاء أن يلحق الضرر بقيمة الشهرة وفعل آخر جيد يؤدي إلى تحسين قيمتها. الموظف ذو الشخصية الجيدة قد يتقاعد أو يترك العمل للعثور على وظيفة أخرى ، ليحل محله موظف آخر يحتاج إلى الوقت لإثبات قدرته في هذه الوظيفة وما إلى ذلك. ولما كانت قيمة الشهرة متغيرة باستمرار ، فإنه لا يمكن واقعا أن تسجل في حسابات الأعمال التجارية.

الشهرة المشتراة: ٢,٢

➤ هناك استثناء واحد من القاعدة العامة وهي أن الشهرة لا يوجد لها تقييم موضوعي. عندما يتم بيع الأعمال التجارية. الناس الذين يرغبون في إقامة أعمال تجارية لديهم خياراً على كيفية القيام بذلك - ان يتمكنوا من شراء أي من الأعمال القائمة من مالك على استعداد لبيعه. عند شراء المشتري الأعمال القائمة ، فإنه سيضطر إلى شراء ليس فقط الأصول طويلة الأجل والمخزون (وربما يستغرق أكثر من حساباتها الدائنة والحسابات المدينة أيضا) ، ولكن أيضا شهرة العمل.

➤ وتظهر شهرة العمل التي تم شراؤها في قائمة المركز المالي لأنه قد تم دفع مقابلها. الشهرة ليس لديها وجود ملموس ، ولذلك فهي أصول غير متداولة غير ملموسة.

كيفية تحديد قيمة الشهرة المشتراة: ٢,٣

➤ عندما يتم بيع العمل التجاري ، فمن المرجح أن يكون هناك بعض الشهرة المشتراة في ثمن البيع. ولكن كيف يتم تحديد مقدار هذه الشهرة التي تم شراؤها؟

➤ بغض النظر عن كيفية تحديد قيمة الشهرة ضمن ثمن الاقتناء فهي مسألة ما بين المشتري والبائع للموافقة عليها في تحديد سعر البيع / الشراء ، ولكن هذه ليست مشكلة بالنسبة للمحاسبين الذين يجب أن يقوموا ببساطة بتسجيل الشهرة في حسابات العمل التجاري.

توجد طريقتين للتقييم:

(أ) اتفاق البائع والمشتري على سعر العمل التجارى بدون تحديد قيمة الشهرة. وبالتالي فإن الشهرة المشتراة ستكون الفرق بين الثمن المنفق عليه والقيمة العادلة لصافي الأصول التي يمكن تحديدها في دفاتر العمل الجديد.

(ب) ومع ذلك ، فإن طريقة احتساب الشهرة في كثير من الأحيان تسبق تحديد سعر الشراء ، وتصبح عنصرا مركزيا في المفاوضات. هناك العديد من الطرق للتوصل إلى قيمة الشهرة وترتبط معظمها بسجل الأرباح الخاص بالعمل التجاري ذى الصلة.

➤ لا يهم كيف يتم احتساب الشهرة ضمن اجمالى سعر الشراء المتفق عليه ، الشهرة التي يعرضها المشتري في حساباته هي الفرق بين ثمن الشراء وتقييمه الخاص للقيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة.

▪ إذا كان (أ) يقيم صافي أصوله الخاصة بمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه، والشهرة المتفق عليها هي ٢١,٠٠٠ جنيه و (ب) وافق على دفع ٦١,٠٠٠ جنيه مقابل شراء العمل التجارى ولكنه يقدر صافي الأصول بمبلغ ٣٨,٠٠٠ جنيه ، اذن فان الشهرة في دفاتر (ب) تكون $٦١,٠٠٠ - ٣٨,٠٠٠ = ٢٣,٠٠٠$.

➤ الشهرة : هي المنافع الاقتصادية المستقبلية الناشئة عن الأصول التي لا يمكن تحديد قيمتها بشكل منفرد أو الاعتراف بها بشكل منفصل.

➤ الشهرة المكتسبة من خلال تجميع الأعمال يتم الاعتراف بها كأصل وتقاس مبدئيا بالتكلفة.

▪ التكلفة هي الزيادة في تكلفة الاقتناء (تجميع الأعمال) على نصيب المنشأة المقتنية في القيمة العادلة لصافي الأصول والالتزامات المحتملة التي يمكن تحديدها.

➤ بعد القياس الأولي، تقاس الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال بالتكلفة مخصوما منها مجمع خسائر الاضمحلال في القيمة. لا يتم استهلاك الشهرة و بدلا من ذلك يتم اختبارها لقياس خسائر الاضمحلال في القيمة على الأقل سنويا ، وفقا لمعيار المحاسبة المصرى (٣١) الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل.

➤ الشهرة السالبة تنشأ عندما تتجاوز حصة المنشأة المقتنية في القيمة العادلة لصافي الأصول والالتزامات المحتملة التي يمكن تحديدها تكلفة الاقتناء (تجميع الأعمال).

▪ يشير المعيار المصرى (٢٩) إلى ان الشهرة السالبة هي الزيادة في نصيب المنشأة المقتنية في القيمة العادلة لصافي الأصول التي يمكن تحديدها والالتزامات المحتملة على تكلفة الاقتناء (تجميع الأعمال).

▪ يمكن أن تنشأ الشهرة السالبة نتيجة للأخطاء في قياس القيمة العادلة أما لتكلفة تجميع الأعمال أو الأصول التي يمكن تحديدها. يمكن أن تنشأ أيضا نتيجة عملية شراء بناء على تفاوض في السعر.

➤ عندما يكون هناك شهرة سالبة ، ينبغي على المنشأة المقتنية إعادة تقييم و قياس الأصول و الالتزامات و الالتزامات المحتملة المحددة للمنشأة المقتناة و إعادة قياس تكلفة الاقتناء.

الشهرة السالبة المتبقية بعد القياس يتم الاعتراف بها على الفور فى الأرباح أو الخسائر.

- المعيار المصري (٢٩) يتطلب إفصاحات واسعة النطاق. وتشمل هذه الإفصاحات التسوية بين القيمة الدفترية للشهرة في بداية ونهاية الفترة مع إظهار ما يلي بشكل منفصل:
- (أ) إجمالي القيمة ومجمع خسائر الاضمحلال في بداية الفترة.
- (ب) الشهرة الإضافية المعترف بها أثناء الفترة.
- (ج) خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها أثناء الفترة.
- (د) صافي فروق العملة الناشئ أثناء الفترة.
- (هـ) إجمالي القيمة ومجمع خسائر الاضمحلال في نهاية الفترة.

سؤال:

ما هي الخصائص الرئيسية للشهرة التي تميزها عن غيرها من الأصول غير الملموسة طويلة الأجل؟ وإلى أي مدى تعتبر هذه الخصائص مؤثرة على المعالجة المحاسبية للشهرة؟

الإجابة:

- قد تكون الشهرة مميزة عن غيرها من الأصول غير المتداولة غير الملموسة بالإشارة إلى الخصائص التالية:
- (أ) لا يمكن الاعتراف بها بشكل منفصل عن الأعمال ككل.
- (ب) لا يوجد علاقة موثوق بها أو يمكن التنبؤ بها لقيمتها مع التكاليف التي قد تكون تكبدتها المنشأة للحصول عليها.
- (ج) تنشأ قيمتها من عوامل غير ملموسة مختلفة مثل مهارات العاملين ، والإعلان بفعالية أو موقعا استراتيجيا. لا يمكن تحديد قيمة لهذه العوامل غير المباشرة.
- (د) قيمة الشهرة تتغير على نطاق واسع وفقا للظروف الداخلية والخارجية على مدى فترات قصيرة نسبيا من الزمن.
- (هـ) تقييم قيمة الشهرة يخضع لتقييم يعتمد على تقدير شخصي.

ويمكن القول أنه طالما أن الشهرة تختلف كثيرا عن غيرها من الأصول غير المتداولة غير الملموسة فبالتالي لا معنى للمحاسبة عنها بالطريقة نفسها. وبالتالي فإن المعالجة بالرسملة والاستهلاك لا تكون مقبولة. وعلاوة على ذلك، بما أن الشهرة من الصعب تحديد قيمتها ، وأي تقييم قد يكون مضللا ، وأنه من الأفضل حذفها من قائمة المركز المالي تماما. ومع ذلك، هناك حجج قوية لمعالجتها مثل أي أصول أخرى غير متداولة غير ملموسة. هذه المسألة لا تزال موضع جدل.



الفصل الخامس

الاضمحلال في قيمة الأصول

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. معيار المحاسبة المصري (٣١) الاضمحلال في قيمة الأصول.
٢. وحدات توليد النقد.
٣. الشهرة و اضمحلال الأصول.
٤. المحاسبة عن خسائر الاضمحلال.

١. معيار المحاسبة المصري (٣١) الاضمحلال في قيمة الأصول:

- يتم تحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية للأصل بقيمته الاستردادية . والقيمة الاستردادية هي القيمة العادلة للأصل ناقصا تكاليف بيعه أو قيمته الاستخداميه أيهما اكبر.
- هناك مبدأ عام بأنه لا يجب إثبات الأصول بقيم تتجاوز قيمتها الاستردادية . و يجب على المنشأة تخفيض القيمة الدفترية للأصل لتصل إلى قيمته الاستردادية إذا كان لا يمكن استرداد قيمته الدفترية بالكامل. و يضع المعيار منهج تفصيلي لمراجعة الاضمحلال و المعالجات المحاسبية و الإفصاحات ذات الصلة.

١.١. نطاق المعيار :

- يجب تطبيق المعيار المصري (٣١) عند المحاسبة عن الاضمحلال في قيمة كافة الأصول الملموسة ، غير الملموسة و الأصول المالية بخلاف:
- المخزون و الأصول الناشئة عن عقود الإنشاء.
 - الأصول الضريبية المؤجلة.
 - الأصول الناشئة عن معيار المحاسبة المصري (٣٨) مزايا العاملين.
 - الأصول المالية المدرجة في نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) الأدوات المالية العرض و الإفصاح.
- وذلك بسبب احتواء تلك المعايير على أسس الاعتراف وقياس الاضمحلال الخاص بهم.
- أيضاً لا يطبق معيار المحاسبة المصري (٣١) على الأصول غير المتداولة المبوبة كأصول محتفظ بها بغرض البيع والتي تندرج تحت معيار المحاسبة المصري (٣٢) " الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة " .

١.١.١. تعريفات:

الاضمحلال : هو انخفاض قيمة الأصل ، بحيث تكون قيمته الاستردادية أقل من قيمته الدفترية المثبتة في الميزانية.

القيمة الدفترية : وهي صافي القيمة المثبت بها الأصل في الميزانية (بعد خصم أى مجمع للإهلاك أو الاستهلاك أو خسائر الاضمحلال في قيمته).

يتمثل الهدف الأساسي من تطبيق هذا المعيار إلى وضع إجراءات واضحة ، فإذا كانت قيمة الأصل الدفترية تتجاوز القيمة المتوقع استردادها من خلال استخدام أو بيع الأصل ، والمشار إليها "بالقيمة الاستردادية" في هذه الحالة فإن الأصل يعتبر قد اضمحلت قيمته ، وفي هذه الحالة يجب تخفيض قيمته وذلك بإثبات خسائر الاضمحلال. يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الدخل.

الاعتبارات المحاسبية الأساسية التي يجب أخذها في الاعتبار:

أ - متى يتم تحديد ما إذا كان احتمال حدوث خسائر اضمحلال قد حدث ؟

ب- كيف يتم قياس القيمة الاستردادية ؟

ج- كيفية عرض "خسائر الاضمحلال" في الدفاتر ؟

١،٢. تقدير مدى احتمال حدوث اضمحلال في قيمة الأصل:

يتعين على المنشأة أن تقدر في تاريخ كل ميزانية ما إذا كان هناك أى مؤشر على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة أصل. ويتم الأخذ فى الاعتبار تطبيق مبدأ الأهمية النسبية ، ويتم الأخذ فى الاعتبار فقط الخسائر الناجمة عن الاضمحلال الهامة نسبياً.

وإذا كان هناك مؤشرات لإمكانية وجود اضمحلال ، فإنه يجب أن تقوم المنشأة بعمل تقدير للقيمة الاستردادية للأصل.

ويوضح معيار المحاسبة المصرى (٣١) بعض المؤشرات التى تدل على وجود إمكانية لحدوث اضمحلال لقيمة الأصول.

المصادر الخارجية للمعلومات :

(أ) حدوث انخفاض ملموس فى القيمة السوقية للأصل أثناء الفترة أكثر مما هو متوقع نتيجة مرور الوقت أو الاستخدام المعتاد .

(ب) حدوث تغيرات ملموسة ذات أثر سلبي على المنشأة أثناء الفترة أو سوف تحدث في المستقبل القريب في البيئة التكنولوجية والسوق والمناخ الاقتصادي والتشريعي الذي تعمل فيه المنشأة أو في السوق التي تم تخصيص الأصل لها.

(ج) حدوث زيادة في أسعار فائدة السوق على الاستثمارات أو في معدلات العائد الأخرى في السوق خلال الفترة وأن يكون من المحتمل أن يكون لتلك الزيادة تأثير على سعر الخصم المستخدم في حساب القيمة الاستخدامية للأصل مما يسفر عن اضمحلال ملموس في القيمة الاستردادية للأصل.

(د) إذا تجاوزت القيمة الدفترية لصافى أصول المنشأة قيمها الرأسمالية طبقاً لأسعار السوق.

المصادر الداخلية للمعلومات:

توافر دليل تقادم أو تلف مادي في الأصل ، حدوث تغييرات ملموسة ذات تأثير سلبي على المنشأة خلال الفترة الذي يستخدم فيه الأصل ، أن الأداء الاقتصادي للأصل سوف أو يتوقع أن يكون سيئاً.

بعض النظر عن وجود أو عدم وجود مؤشر لاضمحلال القيمة ، يجب على المنشأة بأن تقوم بإجراء اختبار اضمحلال القيمة سنوياً للأصول التالية:

(أ) الأصول غير الملموس التي لها أعمار إنتاجية غير محددة.

(ب) الشهرة المكتتة فى عملية تجميع الأعمال.

١,٣ . قياس القيمة الاستردادية للأصل :

يتم قياس القيمة الاستردادية للأصل بأيهما أكبر مما يلي :

(أ) قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع.

أو (ب) قيمته الاستخدامية.

١,٤ . القيمة العادلة :

القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع هي المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل ما مخصوماً منه تكاليف البيع. وتشمل تكاليف البيع تكاليف عملية البيع مثل المصاريف القانونية.

(أ) إذا كان الأصل متداولاً في سوق نشطة ، فالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع تعتبر هي سعر السوق للأصل مخصوماً منه تكاليف الاستبعاد ، ويعتبر السعر في السوق هو سعر العرض الحالي ، وعندما لا تكون أسعار العروض الحالية متوافرة ، فإن سعر البيع في أحدث تعامل يعد هو الأساس الذي تقوم عليه تقديرات القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع.

(ب) إذا كان ليس هناك سوق نشطة للأصل ، فإن القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع تتحدد بناءً على أفضل المعلومات المتاحة التي تعكس القيمة التي يمكن أن تحصل عليها المنشأة في تاريخ الميزانية في صفقة بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل و على بينة من الحقائق و يتعاملان بإرادة حرة بعد خصم تكاليف الاستبعاد . وعند تحديد هذه القيمة ، تأخذ المنشأة في الاعتبار نتيجة آخر صفقات خاصة بأصول مماثلة في نفس النشاط .

لا يجب تخفيض القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع بالتكاليف المرتبطة بإعادة هيكلة أو إعادة تنظيم المنشأة أو أي تكاليف مثبتة بالدفاتر كالتزام.

١,٤,١ . القيمة الاستخدامية :

القيمة الاستخدامية : هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (التدفقات النقدية الداخلة ناقصاً التدفقات النقدية الخارجة) المتوقع حدوثها من أي أصل ، وتشمل صافي قيمة الاستبعاد المتوقعة (أو أيهما) في نهاية العمر المقدر للأصل.

وعند إجراء تقدير للقيمة الاستخدامية لأصل ما ، يتم اتخاذ الإجراءات الآتية:

(أ) تقدير التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة المستقبلية الناشئة عن الاستخدام المستمر للأصل

وعن بيعه النهائي.

(ب) تطبيق سعر الخصم الملائم على تلك التدفقات النقدية المستقبلية.

أولاً: التدفقات النقدية:

العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية:

- (أ) توقعات التدفقات النقدية الداخلة من الاستخدام المتواصل للأصل.
- (ب) توقعات التدفقات النقدية للخارج التي تتكبدتها المنشأة بالضرورة لتوليد التدفقات النقدية الداخلة الناشئة عن الاستخدام المستمر للأصل.
- (ج) صافى التدفقات النقدية - إن وجدت - المتوقع تحصيلها أو سدادها لبيع الأصل أو التصرف فيه في نهاية عمره الإنتاجي.

أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية:

- (أ) تقدير التوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية على أساس افتراضات معقولة ومؤيدة تمثل أفضل تقديرات الإدارة لمجموعة الظروف والأوضاع الاقتصادية التي ستكون قائمة على مدار العمر الإنتاجي المتبقي للأصل ، ويجب إعطاء أهمية للأدلة والمؤشرات الخارجية.
- (ب) تقدير التوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية على ضوء آخر الموازنات والتوقعات التي اعتمدها الإدارة وأن تغطي تلك التوقعات فترة خمس سنوات ما لم يكن هناك مبرراً لفترة أطول ، ومع استبعاد أية تدفقات نقدية للداخل أو للخارج مستقبلية متوقع أن تنشأ من إعادة هيكلة في المستقبل أو من تحسين أو دعم أداء الأصل.
- (ج) تقدير التوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية فيما بعد الفترة التي تغطيها الموازنات والتوقعات الصادرة مؤخراً ، باستخدام معدل نمو ثابت أو متجه للاضمحلال في السنوات التالية ما لم تكن هناك زيادة في المعدل لها ما يبررها ، ويجب ألا يتجاوز معدل النمو هذا متوسط معدل النمو على المدى الطويل بالنسبة للمنتجات أو الصناعات أو بالنسبة للدولة أو الدول التي تمارس فيها المنشأة نشاطها أو بالنسبة للسوق التي يستخدم فيها الأصل ما لم يكن هناك ما يبرر معدل نمو أعلى.

- يجب تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأصل في حالته الراهنة.
- يجب ألا تشمل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التدفقات الداخلة أو الخارجة المستقبلية المقدره التي يتوقع أن تنشأ مما يلي:

- (أ) إعادة هيكلة مستقبلية لم تلتزم المنشأة بها بعد.
- (ب) أو تطوير أو تحسين أداء الأصل.
- (ج) أو التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة من الأنشطة التمويلية.
- (د) أو مقبوضات أو مدفوعات ضريبة الدخل.

ثانياً : معدل الخصم:

سعر الخصم هو السعر قبل الضريبة الذي يعكس التقييم الحالي للسوق لكل مما يلي:
(أ) القيمة الزمنية للنقود.

(ب) والمخاطر المرتبطة بالأصل الذي تتم بشأنه تسوية تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية

١.٥. الاعتراف وقياس خسائر الاضمحلال:

فيما يلي بعض المبادئ الهامة للاعتراف و القياس الخاصة بأنواع معينة من الأصول

الأصول المعترف بها بالتكلفة التاريخية:

إذا كانت القيمة الأستردادية للأصل أقل من قيمته الدفترية ، فيجب تخفيض تكلفته الدفترية بذلك الفرق (خسائر الاضمحلال) و التي يجب الاعتراف بها ضمن الأرباح و الخسائر.

الأصول المعاد تقييمها (مثل الأصول المعاد تقييمها تحت معيار المحاسبة المصري رقم(١٠):

يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال كتخفيض لإعادة التقييم وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ذات الصلة.

ويعنى ذلك فى الواقع العملى ما يلى:

• يتم تخفيض فائض إعادة التقييم بخسائر الاضمحلال إلى الحد الذى يكون هناك فائضاً.

• و يتم إدراج أى زيادة ضمن الأرباح والخسائر .

٢. وحدات توليد النقد:

عندما يكون من الصعب حساب القيمة الأستردادية لأصل معين بصفة منفردة ، فيتم حساب تلك القيمة للوحدة المولدة للنقدية التى ينتمى إليها الأصل ككل.

٢.١. استخدام وحدات توليد النقد:

يعطى معيار المحاسبة المصري قدر كبير من التفاصيل الهامة عن مدى أهمية مبدأ الوحدات المولدة للنقد. و كمبدأ أساسى فإنه يجب أن يتم حساب القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى، ومع ذلك ففى بعض الأحيان وإذا كان من الصعب تقدير القيمة للأصل على حدى، فإنه يتم حساب القيمة الأستردادية للمجموعة التى ينتمى إليها الأصل، وذلك لأن التدفقات الداخلة و كذلك الخارجة قد لا تكون معروفة للأصل المفرد على حدى.

وإذا لم يكن من الممكن تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل المفرد فإنه يجب على المنشأة تحديد المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد الذى ينتمى إليها (وحدة توليد النقد للأصل).

الوحدة المولدة للنقد : أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التى تولد تدفقات نقدية داخلة و تكون مستقلة

بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول.

ولتوضيح فكرة الوحدات المولدة للنقد تجدر الإشارة إلى المثالين التاليين :

مثال ١:

منشأة تعدين تمتلك سكة حديد خاصة بها لدعم أنشطتها التعدينية ، ومن الممكن بيع سكة الحديد الخاصة فقط بمقدار قيمتها كخردة ، ولا تولد سكة الحديد الخاصة تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر والتي هي مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات الأخرى للمنجم .
ليس من الممكن تقدير القيمة الاستردادية لسكة الحديد الخاصة لأن القيمة الاستخدامية للسكة الحديد الخاصة لا يمكن تحديدها ، ومن المحتمل أنها تختلف عن قيمتها كخردة، ولذلك تقدر المنشأة القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي إليها سكة الحديد الخاصة ، أي المنجم ككل .

مثال ٢:

تقوم شركة أتوبيسات بتقديم الخدمات بموجب عقد مع مجلس محلي يتطلب حداً أدنى من الخدمة في كل واحد من الخطوط الخمسة ، ويمكن تحديد الأصول المخصصة لكل خط والتدفقات النقدية من كل خط بشكل منفصل ، احد الخطوط يحقق خسارة كبيرة .

نظراً لأن المنشأة لا تملك خيار إيقاف أى خط للأتوبيسات فإن أقل مستوى للتدفقات النقدية الداخلة التي يمكن تحديدها من الاستعمال المستمر والمستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول أو مجموعة الأصول الأخرى هي التدفقات النقدية التي تولدها الخطوط الخمسة معاً ، ووحدة توليد النقد لكل مسار هي شركة الأتوبيسات ككل .

إذا وجدت سوق نشطة للمنتج الذي ينتجه أصل أو مجموعة الأصول فإنه يجب تحديد هذا الأصل أو مجموعة الأصول على أنها وحدة توليد نقد وحتى ولو كان بعض أو كل هذا المنتج يستخدم داخلياً .
يجب تحديد وحدات توليد النقد بشكل ثابت من فترة لأخرى لنفس الأصل أو الأصول ، إلا إذا كان إجراء تغيير ذلك له ما يبرره .

يجب أخذ نفس صافي الأصول والالتزامات المستخدمة في حساب القيمة الاستردادية عند حساب الاضمحلال (بالنسبة لمعاملة الشهرة والأصول العامة سيرد ذكرها لاحقاً) .

٢.٢ . مثال : القيمة الاستردادية والقيمة الدفترية:

تتكون شركة (س) من أربع وحدات مولدة للنقد . وتم اختبار كل الوحدات للاضمحلال .

(أ) سوف يتم توزيع الأصول الثابتة والأصول الغير ملموسة ذات العلاقة في وحدات مولدة للنقد بقدر المستطاع
(ب)الأصول المتداولة مثل المخزون والعملاء والمدفوعات المقدمة سوف يتم تجميعها في الوحدة المولدة للنقد المناسبة .

(ج) الالتزامات (مثل الدائنين) سوف يتم خصمها من الأصول في الوحدة المولدة للنقد المناسبة .

(د) يتم مقارنة صافي القيمة الدفترية لكل وحدة مولدة للنقد على حدى بالقيمة الأستردادية الخاصة بها .

٣. الشهرة وضمحلل الأصول :

٣,١. توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد :

لأغراض اختبارات اضمحلل القيمة يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد (أو مجموعات هذه الوحدات) لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع ، بغض النظر عن إسناد الأصول أو الالتزامات الأخرى للشركة المقتناة لهذه الوحدات أو المجموعات. وتتسم أية وحدة أو مجموعة وحدات يتم توزيع الشهرة عليها بما يلي:

(أ) أنها تمثل أدنى مستوى داخل المنشأة تراقب بها الشهرة للأغراض الداخلية للإدارة .

(ب) أنها ليست أكبر من أي قطاع بناءً على النموذج الأولى أو الثانوي للمنشأة الخاص بإعداد التقارير

المالية طبقاً لمعيار المحاسبة المصري (٣٣) " التقارير القطاعية " .

في حالة عدم إمكانية استكمال التوزيع الأولى للشهرة المكتسبة من تجميع الأعمال قبل نهاية الفترة المالية التي تمت فيها عملية التجميع، وخصوصاً إذا كانت الشركة المقتنية تقوم بالمحاسبة عن تجميع الأعمال باستخدام القيم التقريبية المؤقتة كما سمح المعيار المصري الخاص بتجميع الأعمال رقم (٢٩) ، عندئذ يتم استكمال التوزيع الأولى قبل نهاية الفترة المالية الأولى التي تبدأ بعد تاريخ الاقتناء .

٣,٢. اختبار اضمحلل قيمة للوحدات المولدة للنقد التي تتضمن شهرة:

يجب الأخذ في الاعتبار الحالتين التاليتين:

(أ) الوحدة المولدة للنقد و التي تم توزيع شهرة عليها.

(ب) إذا تعذر توزيع الشهرة على وحدة مولدة للنقد على وجه الخصوص ، ولكن تم توزيعها على مجموعة من الوحدات مجتمعة.

يتم إجراء اختبار اضمحلل القيمة على الوحدة المولدة للنقد و التي تم توزيع شهرة عليها سنوياً. وذلك بمقارنة قيمتها الدفترية متضمنة الشهرة مع قيمتها الاستردادية . فإذا تجاوزت القيمة الدفترية القيمة الاستردادية للوحدة عندئذ تعترف المنشأة بوجود خسائر ناجمة عن اضمحلل القيمة.

عندما ترتبط الشهرة بوحدة مولدة للنقد ولم يتم توزيعها على هذه الوحدة يتم إجراء اختبار اضمحلل القيمة وذلك بمقارنة القيمة الدفترية للوحدة (مع استبعاد الشهرة) مع قيمتها الاستردادية . فإذا تجاوزت القيمة الدفترية القيمة الاستردادية للوحدة عندئذ تعترف المنشأة بوجود خسائر ناجمة عن اضمحلل القيمة.

يمكن إجراء الاختبار السنوي لقياس اضمحلل قيمة الوحدة المولدة للنقد التي تم توزيع الشهرة عليها في أي وقت أثناء الفترة السنوية بشرط القيام بالاختبار في نفس الوقت من كل سنة.

٣,٣. الأصول العامة بالمنشأة :

تشمل الأصول العامة للمنشأة أصولاً مجمعة أو منفصلة مثل مبنى المقر الرئيسي أو قسم من المنشأة أو معدات معالجة البيانات الالكترونية أو مركز بحوث، والخصائص الرئيسية للأصول العامة للمنشأة هي إنها لا تولد تدفقات نقدية داخلية بشكل مستقل عن الأصول أو مجموعات الأصول الأخرى ، ولا يمكن أن تعزى قيمتها الدفترية كاملة لوحدة توليد النقد محل الدراسة.

عند إجراء اختبار اضمحلال القيمة على وحدة توليد النقد ، تقوم المنشأة بتحديد الأصول العامة التي ترتبط بالوحدة المولدة للنقد محل الدراسة:

(أ) إذا كان من الممكن توزيع جزء من القيمة الدفترية للأصل على أساس ثابت ومعقول على هذه الوحدة، عندئذ تقوم المنشأة بمقارنة القيمة الدفترية للوحدة (بما في ذلك الجزء الخاص بالقيمة الدفترية للأصل الموزع على الوحدة) مع قيمتها الاستردادية .

(ب) إذا كان من غير الممكن توزيع جزء من القيمة الدفترية للأصل على أساس ثابت ومعقول ، عندئذ تقوم المنشأة بما يلي:

(١) مقارنة القيمة الدفترية للوحدة (مع استبعاد الأصل العام) مع القيمة الاستردادية و الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة.

(٢) تحديد أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي تتكون منها الوحدة المولدة للنقد محل الدراسة والتي يمكن توزيع جزء عليها من القيمة الدفترية للأصل العام على أساس ثابت ومعقول.

(٣) مقارنة القيمة الدفترية لهذه المجموعة من الوحدات (بما في ذلك الجزء الخاص بالقيمة الدفترية للأصل العام الموزع على هذه المجموعة) مع القيمة الاستردادية للمجموعة ويتم الاعتراف بأية خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة.

٤. المحاسبة عن خسائر اضمحلال:

إذا، وإذا فقط كانت القيمة الاستردادية للأصل في الميزانية أقل من قيمته الدفترية ، فهذا يعني وجود اضمحلال ويجب الاعتراف به فوراً.

(أ) يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الاستردادية في الميزانية.

(ب) يجب الاعتراف بخسائر اضمحلال فوراً بقائمة الدخل (فيما عدا الأصول المعاد تقييمها فيتم تخفيض حساب إعادة التقييم بخسائر اضمحلال).

بعد تخفيض الأصول إلى قيمتها الاستردادية . يتم احتساب الإهلاك على القيمة الدفترية الجديدة ، القيمة القابلة للإهلاك وكذلك العمر الإنتاجي المقدر.

- يجب الاعتراف بخسارة اضمحلال (قيمة وحدة توليد النقد فقط) إذا كانت قيمتها الاستردادية أقل من قيمتها الدفترية في الميزانية ويجب توزيع خسارة اضمحلال في القيمة لتخفيض القيمة الدفترية لأصول الوحدة

طبقاً للترتيب التالي:

- (أ) أولاً ، تخفيض القيمة الدفترية للأصل بعينة التالف أو المدمر .
(ب) ثانياً ، تخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد .
(ج) ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة .
عند توزيع خسارة اضمحلال القيمة فإنه يجب عدم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى أقل من مما يلي أيهما أكبر :
- (أ) القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع .
(ب) القيمة الإستخدامية للأصل (إذا كان من الممكن تحديدها) .
(ج) صفر .

يجب الاعتراف بأى التزام خاص بأي مبلغ متبق لخسارة اضمحلال قيمة وحدة توليد النقد فقط إذا كان ذلك مطلوباً طبقاً لأي معايير محاسبة أخرى .

٤.١ مثال توضيحي ١: خسائر الاضمحلال :

تقوم شركة بتشغيل منجم و تتطلب القوانين وجوب أن يقوم المشغل بإعادة الموقع إلى حالته عند استكمال عملياته التعدينية وقد قامت الشركة بالاعتراف بمخصص للإزالة و إعادة الموقع إلى حالته ، كما تم إضافة المبلغ إلى تكلفة المنجم ويتم استهلاكه على مدى العمر الإنتاجي المقدر للمنجم .

تقوم المنشأة بإجراء اختبار اضمحلال القيمة للمنجم:

- (أ) تبلغ القيمة الدفترية للمنجم بالميزانية مبلغ ٣ مليون جنية مصرى .
(ب) استلمت المنشأة عروضاً مختلفة لشراء المنجم بمبلغ مقداره حوالي ٢,٨ مليون جنية مصرى ، وهذا السعر يتضمن قيام المشتري بتحمل التزام (تكاليف) الإزالة فى نهاية العمر الإنتاجى .
(ج) القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من المنجم فى حالة الاستمرار فى استخدامه مبلغ ٣,٣ مليون جنية (قبل تسويات تكاليف الإزالة) .

(د) تبلغ القيمة الدفترية لمخصصات الإزالة و إعادة الموقع إلى حالته فى الميزانية مبلغ ٠,٦ مليون جنية مصرى؟
ما هى القيمة الدفترية للمنجم والتي يجب أن تظهر فى الميزانية ، وما إذا كان هناك خسائر اضمحلال ؟

الإجابة:

القيمة العادلة ناقصاً تكاليف بيع وحدة توليد النقد = ٢,٨ مليون جنية مصرى

القيمة الاستخدامية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الاستخدام - الدفترية لمخصصات الإزالة / التزام

٣,٣ مليون جنية مصرى - ٠,٦ مليون جنية مصرى = ٢,٧ مليون جنية مصرى

القيمة الإستردادية = أيهما أكبر (٢,٨ مليون جنية مصرى) أقل

القيمة الدفترية = ٣ مليون جنية مصرى

خسائر الاضمحلال = ٠,٢ مليون جنية مصرى

ويجب تخفيض القيمة الدفترية الى ٢,٨ مليون جنية مصرى .

القيمة الإستردادية = صافي القيمة لإعادة الإزالة أو قيمته الإستخدامية أيهما أكبر
٣ صافي (القيمة الدفترية) < ٢,٨ (١) < ١,٠٦ (٢) < ٤ (٣) الإستخدامية

٤,٢. مثال توضيحي ٢: خسائر الاضمحلال :

قامت المنشأة باقتناء منشأة أخرى بمبلغ ٤,٥ مليون جنية مصرى ، وتم تقييم الأصول الملموسة بمبلغ ٤ مليون جنية مصرى والشهرة بمبلغ ٠,٥ مليون جنية مصرى.
تم تدمير أحد الأصول قيمته الدفترية مليون جنية مصرى بواسطة هجوم إرهابي. الأصل كان غير مؤمن عليه ونتيجة لدمار الأصل ولم يكن مؤمن عليه ، قامت المنشأة بتقييم ما إذا كان هناك خسائر للاضمحلال و ما مبلغ الخسارة.
بلغت القيمة الاستردادية للمنشأة المقتناة (وهى وحدة وحيدة مولدة للنقد) مبلغ ٣,١ مليون جنية مصرى.

الإجابة:

هنا يبلغ مبلغ خسائر الاضمحلال مبلغ ١,٤ مليون جنية مصرى (٤,٥ مليون - ٣,١ مليون).
ويتم تحميل الأرباح والخسائر بخسائر الاضمحلال ، ويتم توزيع خسائر الاضمحلال على الوحدات المولدة للنقد على النحو التالي:
(أ) يتم التحميل المباشر بمبلغ مليون جنية مصرى على الأصل غير المؤمن عليه والذي تم تدميره.
(ب) ويتم توزيع الخسائر الباقية على الشهرة بمبلغ ٠,٤ مليون جنية.
وتبلغ القيمة الدفترية للأصل فى هذه الحالة مبلغ ٣ مليون جنية مصرى للأصول الملموسة و ٠,١ جنية مصرى للشهرة.

٤,٣. رد الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة :

يجب على المنشأة فى تاريخ كل ميزانية تقييم ما إذا كان هناك دلالة على أن خسارة اضمحلال أى أصل. ويتم تطبيق هذا التقييم على كافة الأصول بما فى ذلك الأصول التي تم اختبارها فى الفترات السابقة.
وفى بعض الأحيان ، تزيد القيمة الاستردادية للأصل والذي أضمحل فى فترات سابقة عن قيمته الدفترية الحالية ، وبمعنى آخر فإنه سيتم رد جزء من خسائر الاضمحلال السابقة على النحو التالي:
(أ) يجب إثبات رد خسائر الاضمحلال على الفور بالإرباح والخسائر.
(ب) يجب زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الاستردادية الجديدة.
وكاستثناء عن هذه القاعدة ، لا ينبغي عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة فى فترة لاحقة.
يجب ألا تتعدى القيمة الدفترية المزايدة لأصل - فيما عدا الشهرة - نتيجة لعكس الخسارة الناجمة عن الاضمحلال ، القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاستهلاك أو الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل فى السنوات السابقة
وأيه زيادة فى القيمة الدفترية لأصل بخلاف الشهرة عن القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك أو الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بأية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة الأصل فى السنوات السابقة)
تعد إعادة تقييم، وعند المحاسبة عن إعادة التقييم هذا تقوم المنشأة بتطبيق معيار المحاسبة المصرى المطبق على الأصل.

مثال توضيحي:

تتمثل وحدة مولدة للنقد في مصنع ، معدات اراضى ، آلات .. الخ. حدث اضمحلال للشهرة المرتبطة بتلك الوحدة المولدة للنقد نتيجة التقدم التكنولوجى وظهور منتجات أكثر تطوراً بواسطة المنافسين. انخفضت القيمة الاستردادية للوحدة المولدة للنقد إلى ٦٠ مليون جنية مصرى. نتجت عن خسائر اضمحلال بمبلغ ٨٠ مليون جنية مصرى ، موزعة على النحو التالى:

القيمة الدفترية قبل الاضمحلال	القيمة الدفترية بعد الاضمحلال	
٤٠ مليون جنية مصرى	٠ مليون جنية مصرى	الشهرة ✓
٢٠	٠	حقوق فكرية (ليس لها قيمة سوقية) ✓
٨٠	٦٠	أصول ملموسة طويلة الأجل
١٤٠	٦٠	اجمالي

وبعد ثلاثة أعوام ، قامت المنشأة بعمل أبحاث و نهضة تكنولوجية لمنتجاتها ، مما أدى إلى زيادة القيمة الاستردادية للوحدة المولدة للنقد إلى ٩٠ مليون جنية مصرى. القيمة الدفترية للأصول الملموسة طويلة الأجل إذا لم يكن قد حدث اضمحلال فى القيمة مبلغ ٧٠ مليون جنية مصرى.

الطلب:

حساب رد خسائر الاضمحلال.

الإجابة:

يتم الاعتراف برد خسائر الاضمحلال إلى المدى الذى تزيد القيمة الاستردادية للأصول الملموسة طويلة الأجل كما لو لم يتم الأخذ فى الاعتبار الاضمحلال. وعلى سبيل المثال ، يتم الاعتراف برد خسائر الاضمحلال بمبلغ ١٠ مليون جنية مصرى في زيادة القيمة الدفترية للأصول الملموسة طويلة الأجل إلى ٧٠ مليون جنية مصرى. لا يتم الاعتراف برد خسائر الاضمحلال والخاصة بالشهرة وحقوق الملكية الفكرية ، وذلك لأن تأثير العوامل الخارجية والتي تسببت فى وجود الاضمحلال لم تتغير، حيث أن المنتج الأصلي للمنشأة مازال مهتماً بالمنتجات المنافسة الأكثر تقدماً.

ملخص: ٤,٤

يركز معيار المحاسبة المصرى (٣١) على الجوانب التالية:

- مؤشرات وجود اضمحلال للأصول.
- قياس القيمة الاستردادية ، والتي تتمثل فى أيهما اعلى القيمة العادلة للأصل ناقصا تكاليف بيعة أو القيمة الاستخدامية .
- الوحدات المولدة للنقد.
- المعالجة المحاسبية لخسائر الاضمحلال لكل أصل على حدة وكذلك للوحدات المولدة للنقد.
- رد خسائر الاضمحلال.

الفصل السادس

التقرير عن الأداء المالي

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. السياسات المحاسبية و التغييرات فى التقديرات المحاسبية و الأخطاء.
٢. التغييرات فى السياسات المحاسبية.
٣. الأخطاء.
٤. الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة.

١. معيار المحاسبة المصري رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء:

١.١. تعريفات:

- **السياسات المحاسبية** : هي المبادئ و الأسس و القواعد والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد و عرض القوائم المالية.
- **التغيير في التقدير المحاسبى** : هو تعديل القيمة الدفترية لأى أصل أو التزام أو تعديل قيمة الإهلاك الدورى لأى أصل، و ينشأ هذا التعديل عن **تقدير الموقف الحالى** و المنافع المستقبلية المتوقعة و الالتزامات المرتبطة بالأصول والالتزامات . و ينشأ التغيير فى التقديرات المحاسبية من المعلومات و التطورات الجديدة و بالتالى فلا تعد هذه التغييرات تصحيحاً لأخطاء.
- **الهام نسبياً** : يعتبر حذف أو تحريف البنود هاماً إذا كان لهذا الحذف أو التحريف منفرداً أو مجعماً تأثير على القرارات الاقتصادية التى تتخذ بناء على استخدام القوائم المالية ، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم و طبيعة الخطأ أو التحريف الذى تم تحديده فى الظروف المحيطة، و قد يكون حجم أو طبيعة البند أو كليهما العامل المحدد فى هذا الشأن.
- **أخطاء الفترات السابقة**: هي حذف أو تحريف فى القوائم المالية للمنشأة عن فترة أو فترات سابقة و التى تنشأ نتيجة عدم القدرة على استخدام أو سوء استخدام المعلومات الموثوق بها و التى:
 - كانت متاحة عند الموافقة على إصدار القوائم المالية عن هذه الفترات و
 - كان من المتوقع على نحو معقول الحصول عليها و أخذها فى الاعتبار عند إعداد و عرض هذه القوائم المالية.وتتضمن هذه الأخطاء تأثيرات الأخطاء الحسابية و الأخطاء فى تطبيق السياسات المحاسبية أو إغفال أو سوء تفسير الحقائق و كذلك الغش و التدليس.
- **التطبيق بأثر رجعى**: هو تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات و الأحداث و الظروف الأخرى كما لو كانت هذه السياسة هى التى كانت مطبقة أساساً.
- **التعديل بأثر رجعى**: هو تصحيح الاعتراف، القياس و الإفصاح عن قيم عناصر القوائم المالية كما لو أن خطأ الفترة السابقة لم يحدث أبداً.
- **التطبيق اللاحق** للتغيير فى السياسة المحاسبية و الاعتراف بتأثير التغيير فى التقديرات المحاسبية يتمثل فيما يلى على الترتيب:-
 - تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات و الأحداث و الظروف الأخرى التى تنشأ بعد تاريخ تغيير السياسة.
 - الاعتراف بتأثير التغيير فى التقدير المحاسبى فى الفترات الحالية و المستقبلية المتأثرة بالتغيير.

• **تعذر التطبيق عمليا** : يعتبر تطبيق أحد المتطلبات غير عملي عندما يتعذر على المنشأة تطبيق هذا الأمر بعد القيام بالجهود المعقولة في هذا الشأن . يعتبر من المتعذر تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي أو القيام بالتعديل بأثر رجعي لتصحيح أى خطأ وذلك في الحالات الآتية:

- عدم القدرة على تحديد تأثيرات التطبيق بأثر رجعي أو التعديل بأثر رجعي. أو
 - إذا تطلب التطبيق أو التعديل بأثر رجعي وجود افتراضات عما كانت عليه نية الإدارة في هذه الفترة. أو
 - إذا تطلب التطبيق التعديل بأثر رجعي إعداد تقديرات هامة للقيم والمبالغ وكان من المتعذر تمييز المعلومات المتعلقة بهذه التقديرات عن غيرها من المعلومات بصورة موضوعية بحيث:
- (أ) تقدم هذه المعلومات أدلة عن الظروف التي كانت قائمة في تاريخ إثبات أو قياس أو الإفصاح عن هذه القيم و المبالغ.
- (ب) كان من الممكن إتاحة هذه المعلومات عند اعتماد إصدار القوائم المالية عن هذه الفترة السابقة.

١,٢ السياسات المحاسبية :

- يتم تحديد السياسات المحاسبية بتطبيق المعيار أو التفسير ذى الصلة مع الأخذ في الاعتبار أى إرشادات تصدر في هذا الشأن.
 - في حالة عدم وجود معيار أو تفسير يمكن تطبيقه بشكل محدد على معاملة أو حدث أو ظرف آخر يكون على الإدارة أن تتخذ ما تراه لوضع و تطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات ذات صلة و يمكن الاعتماد عليها. و تقوم الإدارة بالرجوع إلى:
- (أ) متطلبات و إرشادات المعايير و التفسيرات التي تتعامل مع موضوعات مشابهة وذات صلة.
- (ب) التعريفات و أسس الاعتراف و مفاهيم القياس للأصول و الالتزامات و الإيرادات و المصروفات كما ورد في إطار إعداد و عرض القوائم المالية.
- يمكن للإدارة أن تأخذ في الاعتبار أحدث الإصدارات الصادرة عن الجهات الأخرى المنوطة بوضع معايير محاسبية و التي تستخدم إطار مفاهيم مماثل لتطوير و وضع المعايير المحاسبية في حدود عدم التعارض مع المصادر الواردة أعلام.
 - تقوم المنشأة باختيار و تطبيق سياستها المحاسبية بثبات وذلك بالنسبة للمعاملات المتماثلة و الأحداث و الظروف الأخرى ما لم يشترط أو يسمح أى معيار أو تفسير تقسيم البند إلى مجموعات بحيث يكون من المناسب تطبيق سياسة محاسبية مختلفة على كل مجموعة. إذا ما سمح أو تطلب معيار أو تفسير مثل هذا التقسيم يتم اختيار السياسة المحاسبية المناسبة و تطبيقها بثبات على كل مجموعة.

٢. التغييرات فى السياسات المحاسبية:

- يتم تطبيق التغيير فى السياسات المحاسبية بأثر رجعى.

٢.١. مقدمة:

- يتم عادة تطبيق نفس السياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى، لإعطاء المستخدمين القدرة على تحليل اتجاهات الأرباح، التدفقات النقدية و المركز المالى. بالتالى فان التغيير فى السياسات المحاسبية يجب أن يكون محدود و يجب أن يكون التغيير فقط إذا كان ملزماً طبقاً لحالة من ثلاث:
(أ) قانون.

(ب) نتيجة تغيير معيار أو تفسير.

(ج) أن يودى هذا التغيير إلى عرض أفضل للأحداث و المعاملات بالقوائم المالية للمنشأة.

- يوضح زمن الأحداث و لا يعتبران تغييرات فى السياسات المحاسبية:

(أ) تطبيق سياسة محاسبية لمعاملات أو أحداث أو ظروف أخرى تختلف فى جوهرها عن تلك المعاملات السابقة.

(ب) تطبيق سياسة محاسبية جديدة لمعاملات أو أحداث أو ظروف أخرى لم تحدث من قبل أو كانت غير ذات أهمية.

- يعتبر التطبيق الأولى لأى سياسة لإعادة تقييم الأصول طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة و إهلاكاتها أو معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٣) الخاص بالأصول غير الملموسة **تغييراً فى السياسة المحاسبية** يتم التعامل معه كإعادة تقييم طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) و (٢٣) و ليس طبقاً لهذا المعيار. و بالتالى لا تنطبق المعالجة بالفقرات التالية على التطبيق الأولى لسياسة إعادة تقييم الأصول.

- يجب تطبيق التغيير فى السياسات المحاسبية بأثر رجعى. التطبيق بأثر رجعى هو تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات و الأحداث و الظروف الأخرى كما لو كانت هذه السياسة مطبقة بصفة مستمرة. بعبارة أخرى ، يتم التطبيق منذ أول تاريخ حدثت فيه تلك الأحداث او المعاملات.

- لم يعد تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بأثر لاحق مسموح به إلا عند تعذر تحديد التأثير المتجمع للتغيير.

٢.٢. التطبيق الأولى لمعيار محاسبى:

- تقوم المنشأة بالمحاسبة عن أى تغيير فى السياسة المحاسبية ينشأ نتيجة التطبيق الأولى لأى معيار أو تفسير طبقاً للأحكام الانتقالية المحددة إن وجدت فى هذا المعيار أو ذلك التفسير. إذا لم يتضمن المعيار أو التفسير أحكام انتقالية محددة تطبق على هذا التغيير أو عندما تقوم المنشأة بتغيير سياسة محاسبية طوعية ، يكون من الضرورى أن تقوم بتطبيق التغيير بأثر رجعى.

سياسة تقييم مخزون
تغيرت إلى الرصيد
لا تفرق منه
فكتمه لتفصيل
لتفصيل

٢,٣ . التغييرات الأخرى فى السياسات المحاسبية:

- يجب تطبيق التغيير فى السياسات المحاسبية بأثر رجعى إلا عند تعذر تحديد التأثير المتجمع للتغيير. تقوم المنشأة بمعالجة أى تسوية تنشأ عن التغيير فى السياسات المحاسبية كتسوية على رصيد أول المدة للأرباح المرحلة. كذلك يجب تعديل مبالغ المقارنة إلا إذا تعذر ذلك.
- هذا يعنى انه يجب تعديل مبالغ المقارنة الأخرى المفصح عنها عن كل فترة سابقة يتم عرضها كما لو كانت السياسة المحاسبية يتم تطبيقها بصفة مستمرة و يتم ذلك كتسوية على رصيد أول المدة للأرباح المرحلة و ذلك فى أول مدة سابقة يتم عرضها .
- يتم تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بأثر لاحق مسموح به عند تعذر تحديد التأثير المتجمع للتغيير.
- هناك إيضاحات معينة يجب الإفصاح عنها إذا كان التغيير فى السياسات المحاسبية له اثر جوهرى على الفترة الحالية أو أى فترة سابقة معروضة أو عندما قد يكون لها اثر جوهرى على الفترات اللاحقة.

(أ) سبب التغيير.

(ب) قيمة التسويات بالنسبة للفترة الحالية وأى فترة سابقة تم عرضها .

(ج) قيمة التسوية المرتبطة بالفترات قبل تلك الفترات التى يتم عرضها.

(د) حقيقة أن أرقام المقارنة قد تم تعديلها أو انه تعذر ذلك.

- فى حالة عدم قيام المنشأة بتطبيق معيار أو تفسير جديد قد صدر ولم يتم سريانه ، تقوم المنشأة بالإفصاح عما يلى:

(أ) هذه الحقيقة.

(ب) المعلومات المعروفة أو التى يمكن تقديرها بشكل معقول المرتبطة بتقدير التأثير المحتمل لتطبيق

المعيار أو التفسير الجديد على القوائم المالية للمنشأة فى فترة التطبيق الأولى.

٢,٤ . التغييرات فى التقديرات المحاسبية:

- لا تتم المحاسبة عن التغييرات فى التقديرات المحاسبية بأثر رجعى.
- نتيجة لظروف عدم التأكد التى تتصف بها أنشطة المنشأة لا يمكن قياس العديد من البنود فى القوائم المالية بدقة و لكن يمكن فقط تقديرها . وتتطوي عملية التقدير على أحكام تتم بناء على آخر معلومات متاحة و موثوق بها، فعلى سبيل المثال قد يطلب تقديرات تتعلق بما يلى:

(أ) الديون المشكوك فيها.

(ب) تقادم المخزون.

(ج) الأعمار الإنتاجية المقدره أو النمط المتوقع لإهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصول القابلة

للإهلاك.

(د) تقدير المخصصات.

• يحتاج التقدير إلى مراجعته إذا حدثت تغييرات في الظروف التي بناء عليها تم عمل التقديرات أو نتيجة للمعلومات الجديدة أو مزيد من الخبرات و لا ترتبط عملية مراجعة التقديرات بالفترات السابقة ، كما أنها لا تعد تصحيحًا لأي خطأ.

• القاعدة في هذه الحالة هي أنه يتم الاعتراف بتأثير التغيير في التقديرات المحاسبية بأثر لاحق وذلك بإدراجه في الأرباح والخسائر:

• (أ) في فترة التغيير إذا كان التغيير يؤثر على الفترة الحالية فقط.

• (ب) في فترة التغيير و الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

• يعد التغيير في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مثال على التغيير في التقديرات المحاسبية و الذي يؤثر على الفترة الحالية فقط . فيما يعتبر التغيير في العمر الإنتاجي للأصل والذي يستخدم لاحتماب الإهلاك مثال على التغيير في التقديرات المحاسبية و الذي يؤثر في فترة التغيير و الفترات المستقبلية.

• من المنطقي جدا أن يتم إدراج اثر التغيير في التقدير المحاسبي في نفس التوييب الذي بوب به التقدير المحاسبي عند إجرائه. و يساعد تطبيق تلك القاعدة على المحافظة على الثبات في عرض القوائم المالية بين الفترات المختلفة.

• تعد الأهمية النسبية لأثر التغيير ذات علاقة أيضا. يجب الإفصاح عن طبيعة و مقدار التغيير في التقدير المحاسبي و الذي له أثر جوهري على الفترة الحالية (أو الذي من المتوقع أن يكون له اثر جوهري في الفترات المقبلة) ، فيما عدا إذا كان من المتعذر تقدير هذا التأثير على الفترات المستقبلية. في حالة عدم الإفصاح عن قيمة التأثير نظراً لتعذر التقدير ، تقوم المنشأة بالإفصاح عن هذه الحقيقة.

٣. الأخطاء:

• الأخطاء التي تتعلق بالفترات السابقة يتم تصحيحها بأثر رجعي.

٣,١ مقدمة:

• الأخطاء التي تتعلق بالفترات السابقة و التي تم اكتشافها خلال الفترة الحالية قد تنشأ من:

(أ) الأخطاء الحسابية.

(ب) الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية .

(ت) التفهم الخاطئ للحقائق.

(ث) السهو.

(ج) الغش.

• في معظم الأحوال يتم تصحيح الأخطاء بقائمة الدخل الخاصة بالفترة الحالية . عندما تكون الأخطاء التي تتعلق بالفترات السابقة هامة فلا يجوز تصحيح الأخطاء بقائمة الدخل الخاصة بالفترة الحالية. ويأخذ المعيار في الاعتبار طريقتين للمعالجة.

٣,٢ . المعالجة المحاسبية:

- الأخطاء التي تتعلق بالفترات السابقة: يتم تصحيحها بأثر رجعي و لم يعد هناك أي معالجات بديلة مسموح بها.
- و يتضمن ذلك:

(أ) إعادة عرض وتعديل مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة التي حدث بها الخطأ.
(ب) إذا كان الخطأ حدث قبل أقرب فترة سابقة معروضة ، يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية للأصول و الالتزامات وحقوق الملكية لهذه الفترة.

- و بالتالي يتم عرض القوائم المالية و كأن الخطأ لم يحدث أصلاً.
- فقط في حالة تعذر إما تحديد التأثيرات المحددة للفترة أو تعذر تحديد التأثير المتجمع للخطأ يتم تصحيح أخطاء الفترة السابقة بأثر لاحق .
- يتطلب المعيار بعض الإفصاحات:

(أ) طبيعة خطأ الفترة السابقة.

(ب) قيمة الخطأ عن كل فترة سابقة يتم عرضها إن أمكن ذلك وذلك بالنسبة لما يلي:

- كل بند بالقوائم المالية تم تأثيره.
- في حالة سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) على المنشأة ، يتم الإفصاح عن قيمة الخطأ بالنسبة لنصيب السهم الأساسي أو المخفض في الأرباح.

(ج) قيمة التصحيح في بداية أقرب فترة سابقة يتم عرضها.

(د) إذا كان من المتعذر إعادة التصحيح بأثر رجعي عن فترة سابقة معينة يتم الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى وجود هذا الظرف و بيان كيفية و توقيت تصحيح هذا الخطأ.

سؤال:

خلال عام ٢٠٠٧ اكتشفت الشركة (س) انه تم إدراج بعض الأصناف ضمن المخزون في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ بلغت قيمتها ٤,٢ مليون جنية برغم من أن تلك الأصناف قد تم بيعها خلال عام ٢٠٠٦. فيما يلي الأرقام التي تم التقرير عنها في عام ٢٠٠٦ و عام ٢٠٠٧ (مسودة تحت الإعداد).

٢٠٠٧ م	٢٠٠٦ م	
ببالف جنية	ببالف جنية	
٦٧,٢٠٠	٤٧,٤٠٠	المبيعات
(٥٥,٨٠٠)	(٣٤,٥٧٠)	تكلفة المبيعات
١١,٤٠٠	١٢,٨٣٠	الربح قبل الضرائب
(٣,٤٠٠)	(٣,٨٨٠)	ضرائب الدخل
٨,٠٠٠	٨,٩٥٠	ربح العام

بلغت الأرباح المرحلة في بداية يناير ٢٠٠٦ مبلغ ١٣ مليون جنية. تكلفة المبيعات عن عام ٢٠٠٧ تتضمن مبلغ ٤,٢ مليون جنية قيمة الخطأ في الرصيد الافتتاحي للمخزون. معدل الضرائب عن عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بلغ ٣٠%. لم يتم الإعلان عن أو دفع توزيعات أرباح .

المطلوب:

عرض قائمة الدخل عن ٢٠٠٧ و أرقام المقارنة عن عام ٢٠٠٦ و الأرباح المرحلة.

الحل:

قائمة الدخل:

٢٠٠٧ م	٢٠٠٦ م	
بالآلف جنية	بالآلف جنية	المبيعات
٦٧,٢٠٠	٤٧,٤٠٠	تكلفة المبيعات (١)
(٥١,٦٠٠)	(٣٨,٧٧٠)	الربح قبل الضرائب
١٥,٨٠٠	٨,٦٣٠	ضرائب الدخل (٢)
(٤,٦٦٠)	(٢,٦٢٠)	ربح العام
١٠,٩٤٠	٦,٠١٠	الأرباح المرحلة:

٢٠٠٧ م	٢٠٠٦ م	
بالآلف جنية	بالآلف جنية	رصيد أول المدة
٢١,٩٥٠	١٣,٠٠٠	تصحيح أخطاء سنوات سابقة
(٢,٩٤٠)	-	رصيد أول المدة بعد التعديل
١٩,٠١٠	١٣,٠٠٠	ربح العام
١٠,٩٤٠	٦,٠١٠	رصيد آخر المدة
٢٩,٩٥٠	١٩,٠١٠	

حساب

(١) تكلفة المبيعات

كما ورد بالسؤال
التعديل نتيجة الخطأ في المخزون

٢٠٠٧ م	٢٠٠٦ م
بالآلف جنية	بالآلف جنية
٥٥,٨٠٠	٣٤,٥٧٠
(٤,٢٠٠)	٤,٢٠٠ ✓
٥١,٦٠٠	٣٨,٧٧٠

(٢) ضرائب الدخل

كما ورد بالسؤال
التعديل نتيجة الخطأ في المخزون (٣٠% × ٤,٢٠٠)

٢٠٠٧ م	٢٠٠٦ م
بالآلف جنية	بالآلف جنية
٣,٤٠٠	٣,٨٨٠
١,٢٦٠	(١,٢٦٠) ✓
٤,٦٦٠	٢,٦٢٠

٤. الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة:

٤.١. مقدمة:

- يتطلب معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٢) عرض الأصول التى تستوفى الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع منفصلة فى صلب الميزانية كما تعرض نتائج العمليات غير المستمرة منفصلة فى قائمة الدخل. ويتطلب المعيار ذلك حتى يستطيع مستخدمو القوائم المالية عمل التوقعات المستقبلية عن المركز المالى و الأرباح و التدفقات النقدية بصورة أفضل.

• تعريفات:

المجموعة الجارى التخلص منها: مجموعة الأصول المزمع التصرف فيها بطريق البيع أو غير ذلك ،مجموعة كمجموعة فى صفقة واحدة ، و الالتزامات المتصلة مباشرة بتلك الأصول التى من المزمع نقل ملكيتها فى الصفقة (عمليا قد تكون المجموعة الجارى التخلص منها شركة تابعة ، وحدة مولدة للنقد، أو عملية واحدة بالمنشأة).

الوحدة المولدة للنقد: أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التى تولد تدفقات نقدية داخلية و تكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول.

- لا تسرى أحكام القياس المنصوص عليها فى هذا المعيار على الأصول التالية و التى تغطيها معايير أخرى:

(أ) أصول ضريبية مؤجلة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤).

(ب) الأصول الناشئة عن مزاي العاملين معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٨).

(ج) الأصول المالية داخل نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦).

(د) أصول الاستثمار العقارى التى يتم حسابها طبقاً لنموذج القيمة العادلة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٤).

(هـ) الأصول الزراعية والبيولوجية (الحيوية) غيرالمتداولة التى يتم قياسها بقيمتها العادلة مخصصاً منها

تكاليف نقطة البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٥).

(و) الحقوق التعاقدية بموجب عقود التأمين طبقاً للتعريف الوارد فى معيار المحاسبة المصرى(٣٧) .

٤.٢. تبويب الأصول غير المتداولة كأصول محتفظ بها لغرض البيع:

- تبويب المنشأة الأصل غير المتداول كأصول محتفظ بها لغرض البيع ، إذا كان من المتوقع أن يتم استرداد قيمتها الدفترية ، بشكل أساسى ، من صفقة بيع وليس من الاستمرار فى استخدامها. و يجب توافر عدد من الشروط:

(أ) يجب أن يكون الأصل متاحاً للبيع الفورى

(ب) يجب أن يكون احتمال بيعها عال (احتمال الحدوث أكبر بكثير من عدم الحدوث)

- و حتى يكون احتمال البيع عاليًا يجب توافر الآتي:
 - (أ) يجب أن يلتزم المستوى المناسب من الإدارة بخطة بيع الأصل. و
 - (ب) يجب أن يكون ثمة برنامج نشط لإيجاد المشتري. و
 - (ج) يجب أن يتم التسويق الجاد و النشاط للأصل لبيعه بسعر معقول يتناسب مع قيمته العادلة الحالية. و
 - (د) يجب أن يكون من المتوقع أن تستوفى عملية البيع الشروط التي تسمح بقيدها كعملية بيع كاملة خلال عام واحد من تاريخ التبيوب. و
 - (هـ) ويجب أن تشير الإجراءات المتخذة لإتمام الخطة إلى عدم احتمال إحداث تغييرات جوهرية في الخطة أو أنه سيتم التراجع عن هذه الخطة.
- يمكن أن يظل أصل (مجموعة جارى التخلص منها) مبوب كأصل محتفظ به لغرض البيع حتى و إن لم يتم بيعه فعليًا خلال عام و احد. و لكن يجب أن يكون التأخير راجعًا إلى أحداث أو ظروف خارجة عن إرادة المنشأة ، و إذا توافرت الأدلة الكافية التي تؤكد استمرار المنشأة في التزامها بخطة بيع الأصل (مجموعة جارى التخلص منها) و إلا يجب أن تتوقف المنشأة عن تبويب ذلك الأصل كأصل محتفظ به لغرض البيع.
- إذا قامت المنشأة باقتناء أصل او مجموعة جارى التخلص منها (مثال: شركة تابعة) بغية التصرف فيه لاحقًا ليس إلا ، عليها تبويب الأصل غير المتداول (المجموعة الجارى التخلص منها) كأصول محتفظ بها لغرض البيع اعتبارًا من تاريخ شرائه ، ويقتصر هذا التصرف على استيفاء شرط العام الواحد وعلى توقع استيفاء أى شرط من الشروط الأخرى غير المستوفاة في ذلك التاريخ خلال فترة قصيرة لاحقة على الشراء) عادة ما تكون ثلاثة أشهر).
- لا يجوز للمنشأة أن تصنف أصلاً غير متداول مزعم الاستغناء عنه (تخريده) كأصل محتفظ به لغرض البيع ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن القيمة الدفترية لهذا الأصل أو المجموعة سيتم استردادها بشكل أساسي من خلال الاستمرار في الاستخدام . إلا أنه إذا استوفت مجموعة الأصول المزعم الاستغناء عنها (تخريدها) الشروط الخاصة بالعمليات غير المستمرة على المنشأة أن تقيّد النتائج و التدفقات النقدية الخاصة بمجموعة الأصول هذه على أنها عمليات غير مستمرة (طبقاً لما سيتم ذكره لاحقاً).

سؤال:

في ١ ديسمبر ٢٠٠٣، التزمت الشركة (س) بخطة لبيع احد خطوط إنتاجها و بالفعل وجدت مشتري محتمل. لا تتوي الشركة أن توقف النشاط الذي يستخدم فيه ذلك خط الإنتاج. في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ لازال هناك طلبيات من العملاء لم يتم استكمال إنتاجها. ولا تستطيع الشركة نقل ملكية خط الإنتاج الى المشتري قبل أن تنفذ طلبيات العملاء. من غير المتوقع أن تنتهي الشركة من تنفيذ طلبيات العملاء قبل ٢٠٠٤.

هل يمكن أن تقوم الشركة بتبويب ذلك الخط الإنتاجي كأصول غير لمتداولة محتفظ بها لغرض البيع ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣

الحل:

بما أن الشركة لا تستطيع نقل ملكية خط الإنتاج إلى المشتري قبل استكمال طلبيات العملاء، هذا يشير أن هذا الخط الإنتاجي غير متاح للبيع فوراً بحالته الحالية. و بالتالي لا يمكن تبويبه على أنه أصول محتفظ بها بغرض البيع في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣. و يجب معالجته مثل أي أصل ثابت آخر، و يجب استكمال احتساب الإهلاك له و لا يجب عرضه بصورة منفصلة.

٤,٣. قياس الأصول غير المتداولة المبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع:

تعريفات:

القيمة العادلة: هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل و على بينة من الحقائق و يتعاملان بإرادة حرة.

تكاليف البيع: التكاليف الإضافية التي تتعلق بشكل مباشر بالتصرف في أصل (مجموعة جاري التخلص منها) و لا تشمل تكاليف التمويل و مصروفات الضريبة على الدخل.

القيمة الاستردادية: القيمة العادلة للأصل مخصوماً منها تكاليف البيع أو القيمة الاستردادية أيهما أعلى.

القيمة الاستخدامية: القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتوقع أن تنشأ عن الاستمرار في استخدام الأصل و عن التصرف فيه في نهاية عمره الإنتاجي.

- يتم قياس الأصل غير المتداول (المجموعة الجارى التخلص منها) و المبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أيهما أقل. و تعتبر القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع مساوية لصافى القيمة البيعية.

- يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في القيمة عندما تكون القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أقل من القيمة الدفترية. لاحظ أن هذا يعتبر استثناء عن القاعدة العادية. يتطلب المعيار المصرى رقم (٣١) الاضمحلال في قيمة الأصول أن يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في القيمة عندما تكون قيمة الأصل الاستردادية أقل من قيمته الدفترية المثبتة في الميزانية. و تعرف قيمة الأصل الاستردادية على أنها قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع, أو قيمته الاستردادية أيهما أكبر.

- لا يجب احتساب إهلاك للأصل غير المتداول (المجموعة الجارى التخلص منها) و المبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع حتى و إن كانت لا تزال تستخدم في الإنتاج.

- على المنشأة أن تقوم بقياس الأصل غير المتداول الذى يتم التوقف عن تبويبه كأصل محتفظ به لغرض البيع أو الذى تم التوقف عن تضمينه للمجموعة الجارى التخلص منها و المبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع بأى من القيمتين التاليتين أيهما أقل:

- (أ) القيمة الدفترية قبل تبويب الأصل أو المجموعة الجارى التخلص منها كأصل محتفظ به لغرض البيع، مع تعديلها بأى إهلاك أو استهلاك كان من الممكن أن يتم الاعتراف به إذا لم يكن الأصل أو المجموعة الجارى التخلص منها قد تم تبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع.
- (ب) قيمة الأصل القابلة للاسترداد فى تاريخ اتخاذ قرار عدم البيع.

٤.٤. عرض العمليات غير المستمرة:

- العملية غير المستمرة: هى أحد عناصر المنشأة التى إما قد تم التصرف فيها فعلاً أو تم تبويبها كمحتفظ به لغرض البيع ، و
 - (أ) تمثل خطأ تجاريًا كبيرًا مستقلًا أو منطقة جغرافية للعمليات.
 - (ب) تشكل جزءًا من خطة واحدة منسقة للتصرف فى خط تجارى كبير مستقل أو منطقة جغرافية للعمليات.
 - (ج) شركة تابعة تم شراؤها بغية إعادة بيعها.
- عنصر من عناصر المنشأة: العمليات و التدفقات النقدية التى يمكن تمييزها بوضوح من ناحية التشغيل و لأغراض إعداد التقارير المالية عن بقية المنشأة
- على المنشأة أن تعرض وتفصح عن المعلومات التى تمكن مستخدمى القوائم المالية من تقييم الآثار المالية للعمليات غير المستمرة واستبعاد الأصل أو المجموعة الجارى التخلص منها.
- مبلغ واحد فى صلب قائمة الدخل يتضمن مجموع:
 - (أ) أرباح العمليات غير المستمرة أو خسائرها بعد اقتطاع الضريبة
 - (ب) الأرباح أو الخسائر بعد اقتطاع الضريبة الناتجة عن القياس بالقيمة العادلة مخصومًا منها تكاليف البيع أو عن التصرف فى الأصول أو المجموعات الجارى التخلص منها و التى تتألف منها العملية غير المستمرة
- تحليل المبلغ الواحد المذكور أعلاه و تقسيمه إلى:
 - (أ) إيرادات العمليات غير المستمرة و مصروفاتها و أرباحها أو خسائرها قبل اقتطاع الضريبة عبء الضريبة على الدخل
 - (ب) عبء الضريبة على الدخل المتعلق بها.
 - (ج) الأرباح أو الخسائر المعترف بها عند القياس بالقيمة العادلة مخصومًا منها تكاليف البيع ، أو عند التصرف فى الأصول أو المجموعات الجارى التخلص منها التى تتشكل منها العملية غير المستمرة.
 - (د) عبء الضريبة على الدخل المتعلق بها.
- و يجوز عرض التحليل المذكور فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية أو فى صلب قائمة الدخل ، و إذا تم عرض التحليل فى صلب قائمة الدخل ، يتم عرضه فى بند يحدد اتصاله بالعمليات غير المستمرة ، أى أن يتم عرضه مستقلًا عن العمليات المستمرة . و لا يعد التحليل المذكور لازمًا بالنسبة للمجموعات الجارى

التخلص منها التي تعد بمثابة شركات تابعة تم شراؤها حديثاً و التي تستوفى الشروط اللازمة لتبويبها كمحتفظ بها لغرض البيع عند الشراء

- يجب على المنشأة الإفصاح عن صافي التدفقات النقدية المتعلقة بكل من أنشطة التشغيل و الاستثمار و التمويل الخاصة بالعمليات غير المستمرة . ويجوز عرض هذه الإفصاحات إما في الإفصاحات المتممة للقوائم المالية أو في صلب القوائم المالية
- يتم إدراج أية أرباح أو خسائر عند إعادة قياس أصل غير متداول (أو مجموعة جاري التخلص منها) و المبوب على أنه محتفظ به لغرض البيع و لا يستوفى شروط العملية غير المستمرة في قائمة الأرباح و الخسائر الناشئة عن العمليات المستمرة .

٤,٥ . مثال إيضاحي:

قائمة الدخل للسنة المنتهية في ٣ ديسمبر ٢٠١٢

٢٠١١ م	٢٠١٢ م	
بالآلاف جنية	بالآلاف جنية	عمليات مستمرة
X	X	إيرادات
(X)	(X)	تكلفة مبيعات
X	X	مجمل الربح
X	X	إيرادات أخرى
(X)	(X)	تكلفة التوزيع
(X)	(X)	مصروفات إدارية
(X)	(X)	مصروفات أخرى
(X)	(X)	مصروفات تمويلية
X	X	نصيب الشركة في أرباح شركات شقيقة
X	X	الأرباح قبل الضرائب
(X)	(X)	مصروف ضرائب الدخل
X	X	أرباح العام من عمليات مستمرة
		عمليات غير مستمرة
X	X	أرباح العام من عمليات غير مستمرة
X	X	أرباح العام
		أرباح الفترة تقسم إلى:
X	X	حقوق مساهمي الشركة الأم
X	X	حقوق الأقلية

سؤال:

في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ ، أعلن مجلس إدارة الشركة عن خطته لإيقاف خط إنتاج الصلب. إيقاف خط الإنتاج يعنى أن الشركة لن تقوم بهذا النوع من النشاط مرة أخرى. هذا النشاط يمثل ١٠% من إجمالي إيرادات الشركة. سوف يتم إيقاف العمل تدريجيا خلال فترة عدة أشهر و الإيقاف النهائي من المتوقع أن يكتمل في يونيه ٢٠٠٤. في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ انخفض الإنتاج بصورة كبيرة كما تم تخفيض العمالة. العمليات و التدفقات النقدية و الإيرادات الخاصة بنشاط الصلب يمكن تمييزها بوضوح من ناحية التشغيل و لأغراض إعداد التقارير المالية عن بقية الشركة.

المطلوب:

كيف يتم معالجة إيقاف نشاط الصلب بالقوائم المالية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣.

الحل:

بما انه تم إيقاف خط الإنتاج فقط ولم و لن يتم بيعة، فلا يمكن تبويبه على انه محتفظ به لغرض البيع. بالإضافة إلى أن نشاط الصلب لا يعتبر عملية غير مستمرة. فبالرغم من أن إدارة الشركة اتخذت قرار بإيقاف النشاط إلا أن ذلك لم يتم بعد و لا يمكن تبويب أصوله على أنها محتفظ بها لغرض البيع و بالتالي يجب تبويبه ضمن النشاط المستمر. يجب الإفصاح عن خطة إيقاف النشاط بإيضاحات القوائم المالية.

٤,٦. عرض أصل غير متداول أو مجموعة جارى التخلص منها و المبوبة على أنها محتفظ بها لغرض البيع:

- تقوم المنشأة بعرض الأصل غير المتداول و المبوب كأصل محتفظ به لغرض البيع و الأصول الداخلة ضمن مجموعة جارى التخلص منها و المبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع مستقلة عن سائر الأصول فى الميزانية، ويتم عرض التزامات المجموعة الجارى التخلص منها و المبوبة على أنها محتفظ بها لغرض البيع مستقلة عن الالتزامات الأخرى فى الميزانية.

(أ) لا يتم إجراء مقاصة بين تلك الأصول و الالتزامات.

(ب) يتم الإفصاح عن أهم الأصول و الالتزامات المبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع منفصلة سواء فى صلب

الميزانية أو فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

(ج) يتطلب المعيار المصرى رقم ٣١ عرض الأصل غير المتداول و المبوب كأصل محتفظ به لغرض البيع

والأصول الداخلة ضمن مجموعة جارى التخلص منها و المبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع بصورة

مستقلة ضمن الأصول و الالتزامات المتداولة.

	الأصول
X	أصول غير متداولة ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا
X	أصول متداولة ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب
<u>X</u>	ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج
XX	
<u>X</u>	أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع
<u>XX</u>	إجمالي الأصول الالتزامات و حقوق الملكية حقوق الملكية
X	د د د د د د د د د د د د د د د د
X	الالتزامات غير المتداولة ه ه ه ه ه ه ه ه ه ه ه ه ه ه ه ه
X	الالتزامات المتداولة و و و و و و و و و و و و و و و و
<u>X</u>	ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي
XX	
<u>X</u>	الالتزامات المرتبطة بالأصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع
<u>XX</u>	إجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

٤,٧. إفساحات إضافية:

- على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التالية في الإفصاحات المتممة للقوائم المالية في الفترة التي يتم فيها إما تصنيف الأصل غير المتداول أو المجموعة الجارى التخلص منها كأصل محتفظ به لغرض البيع أو بيعه:
 - (أ) بيان بالأصل غير المتداول أو المجموعة الجارى التخلص منها.
 - (ب) بيان بوقائع البيع و ظروفه.
 - (ج) الأرباح أو الخسائر المعترف بها عندما تم تبويب البند كأصل محتفظ به لغرض البيع
- في حالة توقف المنشأة عن تبويب أصل غير متداول على انه محتفظ به لغرض البيع على المنشأة الإفصاح عن بيان بالوقائع و الظروف التي تؤدي إلى اتخاذ القرار وأثر هذا القرار على نتائج العمليات في الفترة المعروضة وعن أية فترات سابقة عليها تم عرضها.

Vertical line of text or scanning artifact on the left edge of the page.

Vertical line of text or scanning artifact on the right edge of the page.

الفصل السابع

مقدمة عن المحاسبة عن المجموعة

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. حسابات المجموعة .
٢. المعيار المصري رقم (١٧) القوائم المالية المجمعة و المستقلة.
٣. مكونات حسابات المجموعة و هيكل المجموعة.
٤. حسابات المجموعة : مشكلات الأطراف ذات العلاقة.

١. حسابات المجموعة:

شركات كبيرة عديدة تتكون من أكثر من شركة يتم السيطرة عليها بواسطة شركة مركزية أو إدارية واحدة. هذه الشركات مجتمعة تسمى مجموعة. الشركة المسيطرة و التي تسمى "الشركة الأم" أو "الشركة القابضة" تمتلك بعض أو كل أسهم هذه الشركات و التي تسمى شركات تابعة.

١.١ مقدمة:

هناك أكثر من سبب لممارسة الأعمال كمجموعة، مثل الشهرة المتعلقة بأسماء الشركات التابعة، لأسباب قانونية أو ضريبية. للأسف لا يمكن التجميع بمجرد جمع نتائج الشركات معاً و إنما يشرح هذا الفصل و الفصول التالية كيفية إعداد قوائم مالية مجمعة تجمع حسابات شركات المجموعة. باستخدام مصطلحات المحاسبة التقليدية، مجموعة الشركات تشمل الشركة القابضة و واحدة أو أكثر من الشركات التابعة و التي تسيطر عليها الشركة القابضة.

١.٢ المعايير المحاسبية:

- سوف نناقش ٣ معايير في الفصول الثلاثة التالية:
- معيار (١٧) القوائم المالية المجمع و المستقلة.
- معيار (٢٩) تجميع الأعمال.
- معيار (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة.
- نتاقش تلك المعايير الجوانب المختلفة لحسابات المجموعة و لكن هناك تداخل فيما بينهم خصوصاً ما بين معيار (١٧) و معيار (٢٩).
- في هذا الفصل و الفصل التالي سوف نركز على معيار (١٧) القوائم المالية المجمع و المستقلة و الذي يغطي تعريف المجموعة و إجراءات إعداد القوائم المالية المجمع لعلاقة الشركة القابضة بالشركة التابعة. و بداية سوف نناقش كل التعريفات المهمة و التي تتعلق بالمجموعة و التي تحدد كيفية معالجة كل نوع من أنواع الاستثمارات في حسابات المجموعة.

١.٣ تعريفات:

- **السيطرة:** هي القدرة على التحكم في السياسات المالية و التشغيلية لمنشأة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها
- **الشركة التابعة:** هي المنشأة التي تسيطر عليها شركة أخرى (الشركة القابضة).
- **الشركة القابضة:** هي المنشأة التي يكون لديها شركة تابعة أو أكثر.
- **الشركة الشقيقة:** هي شركة يكون للمستثمر فيها نفوذ مؤثر و لكنها ليست شركة تابعة كما أنها ليست حصة في مشروع مشترك للمستثمر.

• **النفوذ المؤثر** : هو القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيانات المالية و سياسات التشغيل للشركة المستثمر فيها و لكن لا تصل تلك القدرة إلى درجة السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات .

• و يمكن تلخيص الأنواع المختلفة من الاستثمارات و طريقة المحاسبة عنها كما يلي:

الاستثمار	أساس التصنيف	طريقة المحاسبة الواجبة
الشركة التابعة	السيطرة	التجميع الكامل (قوائم مالية مجمعة)
الشركة الشقيقة	النفوذ المؤثر	طريقة حقوق الملكية
استثمار ليس مما سبق	أصل محتفظ به لزيادة الثروة	لشركة منفردة يتم استخدام متطلبات المحاسبة كما ورد بمعيار (٢٦)

١.٤ . الاستثمارات في الشركات التابعة

• النقطة المهمة هنا هي **(السيطرة)** في أغلب الحالات تكون السيطرة من خلال امتلاك الشركة الأم أو الشركة القابضة معظم الأسهم العادية للشركة التابعة (التي من الطبيعي أن يكون لها حقوق تصويت). و مع ذلك هناك بعض الحالات التي لا تمتلك فيها الشركة القابضة إلا أقلية من حقوق التصويت في الشركة التابعة و مع ذلك لا يزال للشركة القابضة سيطرة.

• يفترض معيار (١٧) دائماً أن للشركة القابضة ذات سيطرة عندما تمتلك أكثر من نصف (أكثر من ٥٠%) من حقوق التصويت في الشركة إلا إذا كان من الممكن الإثبات بوضوح أن تلك الملكية لا تؤدي إلى سيطرة (هذه حالات نادرة جداً).

• وماذا عن الحالات التي لا تنطبق فيها شرط الملكية ؟ - يسرد معيار (١٧) الحالات التالية و التي يكون هناك سيطرة بالرغم من ان الشركة القابضة تمتلك فقط ٥٠% أو أقل من حقوق التصويت.

(أ) التحكم في أكثر من نصف حقوق التصويت تطبيقاً للاتفاق مع المستثمرين الآخرين.

(ب) التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة وذلك بموجب قانون أو اتفاقية.

(ج) وجود سلطة لتعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو من في حكمهم. و أن يكون لهذا المجلس و ما في حكمه حق ممارسة السيطرة على المنشأة.

(د) وجود سلطة ترجيح على أغلبية الأصوات في اجتماعات مجلس الإدارة أو من في حكمهم. و أن يكون لهذا المجلس ومن في حكمه حق ممارسة السيطرة على المنشأة.

• تفقد الشركة القابضة سيطرتها عندما تفقد قدرتها على التحكم في السياسات المالية و التشغيلية للشركة المستثمر فيها بهدف الاستفادة من أنشطتها و يمكن أن تفقد الشركة السيطرة عند حدوث تغير في مستوى الملكية المطلقة أو النسبية أو عدم حدوثه. فعلى سبيل المثال يمكن أن تفقد المنشأة السيطرة عند خضوع الشركة التابعة لسيطرة الحكومة أو المحكمة أو المصفي القضائي أو الجهة الرقابية ، كما يمكن أن تفقد المنشأة السيطرة أيضاً بناء على اتفاق تعاقدي.

١,٤,١ المعالجة المحاسبية في حسابات المجموعة:

- يتطلب معيار (١٧) أن تقوم الشركة القابضة بعرض قوائم مالية مجمعة و التي بها يتم تجميع الشركة القابضة و الشركة التابعة و كأنهم شركة واحدة.

١,٥. الاستثمارات في شركات شقيقة:

- هذا النوع من الاستثمارات هو أقل من الشركات التابعة و لكن يعتبر أكبر من أن يكون استثمار بسيط.
- العامل الأساسي هنا هو وجود "نفوذ مؤثر" ، و الذي يعرف بالقدرة على "المشاركة" و ليس القدرة على "التحكم" (الذي يجعل الاستثمار استثمار في شركة تابعة).
- النفوذ المؤثر يمكن تحديده بأنه امتلاك حقوق تصويت (التي عادة تتعلق بأسهم) في الشركة. يذكر معيار (١٨) أنه إذا امتلك مستثمر نسبة (٢٠%) أو أكثر من حقوق التصويت للشركة المستثمر فيها ، فيمكن الافتراض أن لهذا المستثمر نفوذ مؤثر على الشركة المستثمر فيها إلا إذا أمكن إثبات بوضوح أن ذلك ليس صحيحاً.
- يمكن الافتراض أن النفوذ المؤثر ليس موجودا عند امتلاك المستثمر نسبة اقل من ٢٠% من حقوق التصويت للشركة المستثمر فيها إلا إذا أمكن إثبات العكس.
- يتم التعرف عادة على وجود تأثير قوى للمستثمر في شركة مستثمر فيها من خلال إحدى الطرق التالية:
 - (أ) التمثيل في مجلس الإدارة أو الجهة الإدارية المعادلة في الشركة المستثمر فيها.
 - (ب) الاشتراك في وضع السياسات بما في ذلك المشاركة في قرارات توزيع الأرباح أو التوزيعات الأخرى
 - (ج) وجود معاملات هامة بين المستثمر و الشركة المستثمر فيها.
 - (د) تغيير أفراد الإدارة.
 - (هـ) الاحتفاظ بمعلومات فنية و أساسية عن الشركة المستثمر فيها.

١,٥,١ المعالجة المحاسبية في حسابات المجموعة:

- يتطلب معيار (١٨) استخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الشقيقة.

٢. معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) القوائم المالية المجمعة والمستقلة:

٢,١. مقدمة

- القوائم المالية المجمعة : هي تلك القوائم المالية للمجموعة و التي يتم عرضها و كأنها لمنشأة اقتصادية واحدة
- عند إصدار الشركة القابضة لقوائم مالية مجمعة يجب أن تقوم بتجميع كل شركاتها التابعة سواء كانت محلية أو خارجية.

٢,٢. الإعفاء من إعداد قوائم مالية مجمعة

- تستثنى الشركة القابضة من عرض قوائم مالية مجمعة لها إذا توافرت كل الشروط التالية مجمعة:
(أ) إذا ما كانت الشركة القابضة هي نفسها شركة تابعة مملوكة كلياً أو جزئياً لمنشأة أخرى و قد تم إبلاغ مالكيها الآخرين (بمن فيهم من ليس لهم حق التصويت) بعدم قيام الشركة الأم بعرض قوائم مالية مجمعة ولم يعترضوا على ذلك.
(ب) فى حالة عدم تداول سندات الديون أو أسهم حقوق الملكية للشركة القابضة فى بورصة الأوراق المالية .
(ج) إذا لم تقم الشركة القابضة بتقديم قوائمها المالية ولم تتخذ أى إجراءات لتقديم تلك القوائم لهيئة سوق المال أو لأى جهة رقابية أخرى بهدف إصدار أى نوع من الأدوات المالية للاكتتاب العام.
(د) فى حالة قيام الشركة القابضة الأكبر أو الوسيطة التى هي تعتبر شركة قابضة لتلك الشركة بإصدار قوائم مالية مجمعة للاستخدام العام وذلك طبقاً لما هو وارد بمعايير المحاسبة المصرية.
- تلتزم الشركة القابضة التي تختار عدم عرض قوائم مالية مجمعة و تقوم بعرض قوائم مالية مستقلة فقط بما ورد بالمعيار المصرى رقم (١٧).

٢,٣. حقوق التصويت المستقبلية:

- قد تمتلك المنشأة حق شراء أسهم أو أدوات مالية يمكن تحويلها إلى أسهم عادية أو أدوات مالية أخرى مماثلة من شأنها إذا تم ممارسة هذه الحقوق منح المنشأة حق التصويت أو تقليل حق التصويت للغير، وذلك بالنسبة لسياسات التشغيل والسياسات المالية الخاصة بمنشأة أخرى (حقوق التصويت المستقبلية)، و يؤخذ فى الاعتبار وجود و تأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها فى الوقت الحالى متضمنة حقوق التصويت المستقبلية لدى أي منشأة أخرى/ عند تقييم مدى قدرة المنشأة على التحكم فى السياسات المالية والمستقبلية لأى منشأة أخرى.
- عند تقييم مدى مساهمة حقوق التصويت المستقبلية فى القدرة على السيطرة و التحكم، تقوم المنشأة بدراسة كافة الحقائق و الظروف (متضمنة شروط ممارسة حقوق التصويت المستقبلية و أي اتفاقيات تعاقدية أخرى سواء بشكل منفرد أو مشترك) و التي تؤثر على حقوق التصويت المستقبلية، فيما عدا نية الإدارة أو قدرتها المالية لممارسة هذه الحقوق أو تحويلها.

٢,٤. استبعاد شركة تابعة من القوائم المالية المجمعة:

- تعتبر قواعد استبعاد شركة تابعة من القوائم المجمعة قواعد صارمة لأن هذه الطريقة هي احد الطرق التي تستخدمها المنشآت للتلاعب فى نتائجها. فإذا كان من الممكن استبعاد إحدى الشركات التابعة التي لديها ديون كثيرة فهذا سوف يؤدي إلى تحسين رافعة التمويل للمجموعة ككل. بعبارة أخرى، تعتبر هذه طريقة لاستبعاد بعض الديون من قائمة المركز المالي للمجموعة.

- كان المعيار المصري رقم (١٧) يسمح باستبعاد إحدى الشركات التابعة من القوائم المالية المجمعة إذا كانت **السيطرة مؤقتة** و لكن هذا الاستبعاد تم إلغاؤه بموجب المعيار المصري رقم (٣٢) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة.
- تتم المحاسبة عن الشركات التابعة المحتفظ بها لغرض البيع طبقاً للمعيار المصري رقم (٣٢) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة.
- في الماضي كان هناك بعض الجدل لاستبعاد الشركات التابعة بناءً على أن أنشطتها مختلفة عن أنشطة المجموعة، أي أن أنشطة الشركة التابعة مختلفة عن أنشطة الشركات الأخرى بالمجموعة لدرجة أن إدراجها بالقوائم المالية المجمعة يجعل القوائم المالية المجمعة مضللة. رفض المعيار المصري رقم (١٧) هذا الجدل، لأن ذلك الاستبعاد غير مبرر لأن من الممكن إعطاء معلومات أفضل عن تلك الشركات التابعة بإدراجها بالقوائم المالية المجمعة، ثم إعطاء معلومات إضافية عن النشاط المختلف لتلك الشركات.
- النسخة السابقة من المعيار كانت تسمح باستبعاد تلك الشركة التابعة التي تعمل تحت حظر طويل الأجل و الذي يؤثر على قدرتها على تحويل الأموال إلى الشركة القابضة. إلا أن ذلك الاستبعاد قد تم إلغاؤه الآن. يجب أن يتم **فقد** السيطرة فعلياً حتى يمكن استبعاد الشركة التابعة من القوائم المالية المجمعة.

٢,٥ . اختلاف تواريخ القوائم المالية:

- في معظم الأحوال ، جميع شركات المجموعة يكون لها نفس السنوات المالية و لكن يمكن أن يكون هناك شركة تابعة أو أكثر لها سنة مالية مختلفة عن الشركة القابضة و معظم الشركات التابعة الأخرى بالمجموعة.
- في مثل هذه الحالات ، قد تقوم الشركة التابعة بإعداد قوائم مالية إضافية باستخدام نفس السنة المالية مثل باقي شركات المجموعة. إذا كان ذلك غير ممكن ، يمكن استخدام القوائم المالية للشركة التابعة بشرط أن تكون الفجوة بين تواريخ السنوات المالية للشركة التابعة و شركات المجموعة **٣ شهور أو أقل**.
- إذا تم استخدام قوائم مالية للشركة التابعة معده عن سنة مالية تختلف عن السنة المالية للقوائم المالية للمجموعة يتعين إجراء تسويات بأثر العمليات و الأحداث الهامة و التي تقع بين ذلك التاريخ و تاريخ القوائم المالية للمجموعة.

٢,٦ . استخدام سياسات محاسبية موحدة:

- يتم إعداد القوائم المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتشابهة وللأحداث التي تتم في نفس الظروف
- يجب أن يتم عمل التسويات اللازمة للقوائم المالية للشركة التابعة إذا استخدمت تلك الشركة سياسات مختلفة عن تلك المطبقة في القوائم المالية المجمعة وذلك عن معاملات متشابهة و أحداث في ظروف مماثلة و ذلك عند استخدامها في إعداد القوائم المالية المجمعة.

٢,٧. تاريخ تجميع / الاستبعاد من القوائم المالية للمجموعة:

- يتم إدراج نتائج عمليات الشركة التابعة من إيرادات و مصروفات في القوائم المالية المجمعة:
(أ) من تاريخ الاقتناء و هو تاريخ الحصول على السيطرة.
(ب) حتى التاريخ الذي تتوقف فيه سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة.
- يتم المحاسبة عن الاستثمار اعتباراً من التاريخ الذي لم تعد فيه الشركة تابعة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) أو كشركة شقيقة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٨) إذا كان ذلك مناسباً.

٢,٨. المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة و المنشآت التي تخضع لسيطرة مشتركة و الشركات الشقيقة في القوائم المالية المستقلة:

- عادة ما تقوم الشركة القابضة بإعداد قوائمها المالية المستقلة. عند إعداد القوائم المالية المستقلة فإنه يتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة و في الشركات الشقيقة إما:
(أ) بالتكلفة أو.

(ب) طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) الخاص بالأدوات المالية الاعتراف و القياس.

- أما بالنسبة للاستثمارات في شركات تابعة و في شركات شقيقة المبروة كاستثمارات محتفظ بها بغرض البيع فيتم معالجتها طبقاً لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الخاص بالأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة.

٢,٩. الإفصاح:

- يتم الإفصاح عما يلي في القوائم المالية المجمعة:

(أ) طبيعة العلاقة بين الشركة الأم و الشركة التابعة عندما لا تمتلك الشركة الأم بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق شركات تابعة أكثر من ٥٠% من حق التصويت.

(ب) أسباب عدم اعتبار الملكية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من خلال شركات تابعة أخرى لنسبة تزيد عن ٥٠% من حق التصويت أو حق التصويت المرتقب أنها تمثل سيطرة.

(ج) تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة التابعة عند استخدام هذه القوائم لإعداد القوائم المالية المجمعة وعندما يختلف هذا التاريخ أو تكون هذه القوائم عن فترة مختلفة عن تواريخ الشركة القابضة و أسباب استخدام تواريخ أو فترات إصدار مختلفة .

(د) طبيعة ومدى القيود الهامة و الجوهرية على قدرة الشركات التابعة لتحويل الأموال إلى الشركة الأم في صورة أرباح نقدية أو القدرة على سداد القروض أو السلف على سبيل المثال القيود الناشئة عن عقود الاقتراض أو بعض الشروط و الأحكام التنظيمية.

• عند إعداد قوائم مالية مستقلة لشركة قابضة قد اختارت عدم إعداد قوائم مالية مجمعة ينبغي أن تفصح هذه القوائم المالية المستقلة عما يلي:

(أ) أن هذه القوائم المالية مستقلة و أنه قد تم ممارسة حق الإعفاء من تجميع القوائم المالية و كذلك الإفصاح عن اسم ومقر المنشأة أو الدولة التي تم فيها تأسيس المنشأة والتي صدرت فيها قوائم مالية مجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية للاستخدام العام و العنوان الذي من خلاله يمكن الحصول على هذه القوائم المالية المجمعة

(ب) بيان بالاستثمارات الهامة في الشركات التابعة و الشركات الشقيقة و يتضمن الاسم ودولة المنشأ أو الدولة المقر و نسبة حصة الملكية و نسبة حق التصويت إذا كانت تختلف عن نسبة حق الملكية

■ بيان بالطريقة المستخدمة للمحاسبة عن الاستثمارات التي وردت في (ب) بعاليه .

• عند قيام شركة قابضة بإعداد قوائم مالية مستقلة بالإضافة للقوائم المالية المجمعة ينبغي أن تفصح هذه القوائم المالية المستقلة عما يلي:

(أ) أن هذه القوائم المالية مستقلة.

(ب) بيان بالاستثمارات الهامة في الشركات التابعة والشركات الشقيقة بما في ذلك الاسم ودولة المنشأ أو المقر و نسبة حصة الملكية و نسبة حق التصويت إذا كانت تختلف عن نسبة حق الملكية.

(ج) و بيان الطريقة المستخدمة للمحاسبة عن الاستثمارات الواردة في (ب) بعاليه.

٣. مكونات حسابات المجموعة وهيكل المجموعة:

٣,١ مقدمة:

• لا تعطي القوائم المالية المستقلة للشركة القابضة و شركاتها التابعة الصورة الكاملة عن أنشطة المجموعة. يمكن إعداد قوائم مالية للمجموعة من القوائم المستقلة لشركات المجموعة. تذكر أن المجموعة ليس لها كيان قانوني مستقل إلا للأغراض المحاسبية.

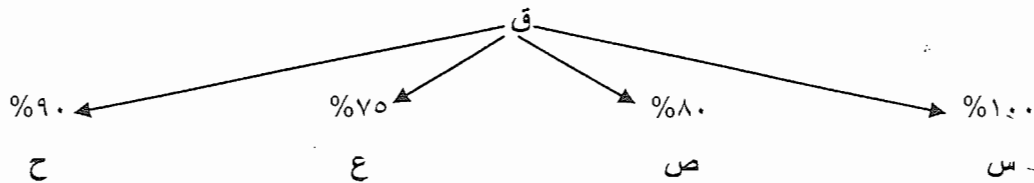
• القوائم المالية المجمعة هي شكل مجمع واحد لحسابات المجموعة و التي تجمع كل المعلومات الموجودة بالحسابات المستقلة للشركة القابضة و شركاتها التابعة و كأنها حسابات شركة واحدة.

• عبارات بسيطة القوائم المالية المجمعة يتم إعدادها بجمع الأصول و الالتزامات الخاصة بالشركة القابضة و كل شركة من شركاتها التابعة معاً. و يتم إدراج جميع أصول و التزامات كل شركة من الشركات حتى و إن كان بعض الشركات مملوكة جزئياً فقط) و يوضح الجانب الخاص بالالتزامات و حقوق الملكية بقائمة المركز المالي الجزء المملوك للمجموعة و/الجزء المملوك بواسطة مستثمرون آخرون في تلك الشركات التابعة المملوكة جزئياً. الجزء المملوك بواسطة مستثمرون آخرون يعرف باسم "حقوق الأقلية".

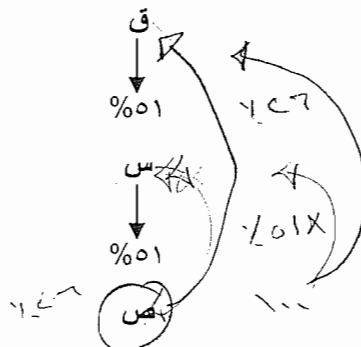
- حقوق الأقلية : هو جزء من حقوق ملكية الشركة التابعة غير مملوك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة الشركة القابضة.
- يتم عرض حقوق الأقلية في قائمة المركز المالي المجمعة ضمن حقوق الملكية و بصورة منفصلة عن حقوق الملكية لمساهمي الشركة الأم.
- تعرض معظم الشركات قوائمها المالية المستقلة و المجموعة سوياً. و تتضمن ما يلي:
 - القوائم المستقلة للشركة الأم و التي تتضمن الاستثمارات في الشركات التابعة ضمن الأصول بقائمة المركز المالي و إيرادات توزيعات الأرباح من الشركات التابعة بقائمة الدخل.
 - قائمة المركز المالي المجمعة. —
 - قائمة الدخل المجمعة. —
 - قائمة التدفقات النقدية المجمعة. —

٣,٢ هيكل المجموعة :

- يعد هيكل المجموعة البسيط هو المكون من الشركة الأم التي تملك حصة مباشرة في أسهم الشركات التابعة، على سبيل المثال:



- شركة س هي شركة تابعة مملوكة بالكامل للشركة ق. بالنسبة للشركات ص، ع، ح فهي شركات تابعة مملوكة جزئياً، أي أن جزء من أسهم تلك الشركات مملوك لمستثمرين آخرين.
- تملك الشركة القابضة عادة حصص غير مباشرة في شركاتها التابعة. قد يؤدي هذا إلى هيكل أكثر تعقيداً للمجموعة.



- تمتلك الشركة ق 51% من أسهم شركة س و بالتالي تعتبر الشركة س شركة تابعة. و تمتلك الشركة س بدورها 51% من أسهم الشركة ص و بالتالي تعتبر شركة تابعة للشركة س و بالتبعية تعتبر شركة تابعة

للشركة ق. يمكن للشركة ص أن تصف الشركة س بأنها الشركة القابضة المباشرة و الشركة ق بأنها الشركة القابضة الأكبر .

- لاحظ أن الشركة ق لها سيطرة أصول و نشاط الشركة ص بواسطة سلسلة السيطرة، و حصتها في الشركة ص تعتبر ٢٦% فقط. و يمكن ملاحظة ذلك بافتراض أن الشركة ص قامت بتوزيع أرباح بمبلغ ١٠٠ جنية فيكون نصيب الشركة س من التوزيعات ٥١ جنية و يكون نصيب الشركة ق في نتائج الشركة س ٢٦ جنية (٥١ جنية * ٥١%).

٤. حسابات المجموعة : مشكلات الأطراف ذات العلاقة :

- تعد الشركة القابضة و شركاتها التابعة أطراف ذات علاقة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٥) .
- يلفت معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) الانتباه إلى أهمية العلاقات و المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة حيث قد تكون المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لم تتم بإرادة حرة وبالتالي يجب أن يكون مستخدم القوائم المالية على دراية بذلك لأن ذلك قد يؤثر على نظرتهم للقوائم المالية.

٤,١ حسابات الشركة المنفردة (القوائم المالية المستقلة) :

- تعد العلاقة بين الشركة القابضة و شركتها التابعة من أوضاع الأمثلة للعلاقة مع الأطراف ذات العلاقة و توفر تلك العلاقة عدد من الفرص للتلاعب في النتائج.
- قد يحدث أي من الأحداث التالية:

○ قد تباع الشركة التابعة بضاعة للشركة القابضة بسعر منخفض غير حقيقي . هذا سوف يزيد أرباح الشركة القابضة و يخفض أرباح الشركة التابعة و بالتالي يزيد من الأرباح القابلة للتوزيع لمساهمي الشركة القابضة على حساب حقوق الأقلية.

○ قد تباع الشركة القابضة بضاعة إلى الشركة التابعة بسعر عالي غير حقيقي و يؤدي إلى نفس النتيجة السابقة.

○ قد تعطي الشركة التابعة قرض للشركة القابضة بمعدل فائدة منخفض غير حقيقي أو تقوم الشركة القابضة بإعطاء الشركة التابعة قرض بمعدل فائدة عالي غير حقيقي . سوف يتم استبعاد القرض عند إعداد القوائم المالية المجمعة و لكن سداد الفوائد سوف ينقل الربح من الشركة التابعة إلى الشركة القابضة.

○ قد تباع الشركة القابضة أصل إلى الشركة التابعة بأعلى من قيمته الدفترية. و هذا أيضا ينقل الربح (و النقدية) إلى الشركة القابضة.

٤,٢. القوائم المالية المجمعة:

- المعاملات السابقة تحاول أن تحسن نتائج الشركة القابضة بالقوائم المالية المستقلة على حساب نتائج أعمال الشركة التابعة بالقوائم المالية المستقلة. و تدفع توزيعات الأرباح إلى المساهمين بناءً على القوائم المالية المستقلة و ليست المجموعة.
- بتقليل فرص استبعاد شركة تابعة من القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعيار (١٧) انخفضت فرص تحسين نتائج القوائم المالية المجمعة. فيما يلي عدد من الاحتمالات التي كان من الممكن أن تحدث:
 - يمكن أن تحصل المجموعة على قرض من خلال إحدى شركاتها التابعة و التي لن تدخل بالقوائم المالية المجمعة. و بالتالي لن يظهر القرض بقائمة المركز المالي المجمع و بالتالي تتحسن نسبة رافعة التمويل (نسبة رأس المال إلى القروض).
 - يمكن أن تتم عملية البيع مع إعادة الاستئجار حيث قد يتم بيع أحد الأصول إلى احد الشركات التابعة التي لن تدخل في القوائم المالية المجمعة و يتم إعادة استئجار الأصل كإيجار تشغيلي و بالتالي سوف يتم استبعاد الأصل و الالتزام المقابل من قائمة المركز المالي.

٤,٣. بيع الشركات التابعة:

- في الحالات السابقة كانت الشركة القابضة تحاول تحسين قوائمها المالية او القوائم المالية المجمعة للمجموعة على حساب الشركة التابعة.
- هناك حالات أخرى تكون النية عكسية.
- عندما تقرر الشركة القابضة بيع حصتها في إحدى الشركات التابعة الخاسرة فإنها تحاول تحسين نتائج الشركة التابعة لبيعها بربح. في مثل هذه الحالة ، فان الحالات المذكورة في ٤,١ أعلاه سوف تكون في الاتجاه الآخر لتحويل الربح من الشركة القابضة إلى الشركة التابعة.

٤,٤. الأثر على المتاجرة:

- حتى و إن لم تحدث معاملات بين الأطراف ذات العلاقة ، فان علاقة الشركة التابعة و القابضة قد يكون لها اثر على كيفية أداء كل طرف لنشاطه.
- إذا كانت الشركة التابعة قبل اقتناؤها تقوم بالشراء من أحد منافسي الشركة القابضة فمن المتوقع أن تتوقف الشركة التابعة عن ذلك بعد الاقتناء. و قد تكون الشركة التابعة ذاتها هي منافس الشركة القابضة قبل الاقتناء و بالتالي ستقوم الشركة التابعة بالانسحاب من بعض الأسواق لصالح الشركة القابضة.



الفصل الثامن

الميزانية المجمعة

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. ملخص اجراءات تجميع الأعمال.
٢. حقوق الأقلية.
٣. توزيعات ارباح مدفوعة من الشركات التابعة.
٤. الشهرة الناتجة من تجميع الأعمال.
٥. العمليات التجارية داخل المجموعة.
٦. بيع أصول غير متداولة داخل المجموعة.
٧. ملخص الميزانية المجمعة.
٨. الاستحواذ على شركة تابعة خلال الفترة المالية.
٩. توزيعات الأرباح و أرباح ما قبل الاستحواذ.
١٠. القيمة العادلة للمحاسبة عن الاستحواذ.

١. ملخص اجراءات تجميع الأعمال

١,١ الأجراءات الأساسية

يتم تجميع القوائم المالية للشركة الأم والشركة التابعة لها تفصيليًا بتجميع البنود المتشابهة من الأصول و الالتزامات و حقوق الملكية و الإيرادات و المصروفات .
ثم تؤخذ الخطوات التالية، من اجل ان تظهر القوائم المالية المجمعّة المعلومات المالية عن المجموعة كما لو كانت كيانا واحدا:

(أ) يتم استبعاد القيمة الدفترية لاستثمارات الشركة الأم في كل شركة تابعة مقابل الجزء الخاص بالشركة الأم من حقوق ملكية كل شركة تابعة.

(ب) ويتم اثبات حصة حقوق الأقلية في صافي الدخل من الشركات التابعة المجمعّة باستبعادها من إجمالي دخل المجموعة، للوصول إلى صافي الدخل الخاص بمساهمي الشركة الأم.

(ج) وينبغي عرض حصة حقوق الأقلية في أصول الشركات التابعة المجمعّة بشكل منفصل في قائمة المركز المالي المجمعّة.

أمور أخرى يجب التعامل معها تشمل ما يلي:

- يجب التعامل مع الشهرة وفقا للمعيار المصري رقم (٢٩) .

- يجب المحاسبة عن توزيعات الأرباح المدفوعة من قبل شركة تابعة .

ينص معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) على أن جميع الأرصدة والمعاملات داخل المجموعة، والأرباح غير المحققة الناتجة عنها ينبغي استبعادها بالكامل. وينبغي أيضا استبعاد الخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات داخل المجموعة إذا امكن استرداد التكلفة. وسيتم شرح ذلك لاحقا في هذا الفصل.

١,٢ الاستبعاد والاستبعاد الجزئي:

إعداد قائمة المركز المالي المجمعّة، في شكل بسيط جدا يتكون من اثنين من الإجراءات:

(أ) تجمع الحسابات المستقلة للشركة الأم و التابعة ويستبعد كل البنود التي تظهر كأصل في شركة منهما، و التزام في الأخرى.

(ب) يتم إضافة جميع الأصول والالتزامات الغير مستبعدة في جميع أنحاء المجموعة.

البنود التي يجب ان تستبعد تشمل ما يلي:

(أ) الأصل (الاستثمارات في شركات تابعة) الذي يظهر في حسابات الشركة الأم مقابل حقوق الملكية (رأس المال) في حسابات الشركات التابعة.

(ب) قد يكون هناك معاملات متبادلة داخل شركات المجموعة. على سبيل المثال، قد تقوم شركة (س) ببيع السلع بالاجل لشركة (ص). سوف تكون شركة (ص) ضمن العملاء في حسابات شركة (س)، في حين أن شركة (س) ستكون ضمن الموردين في حسابات شركة (ص).

شركة (س) تبيع السلع بانتظام لشركتها التابعة الوحيدة، الشركة (ص)، والتي تمتلكها منذ التأسيس. فيما يلي قائمة المركز المالي للشركتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦:

شركة (س)	شركة (ص)	
		الأصول
		أصول غير متداولة
٤٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	أصول ثابتة
-	٤٠,٠٠٠	X استثمارات بالتكلفة (٤٠,٠٠٠ سهم ١ X جنية) في الشركة (ص)
	٧٥,٠٠٠	
		أصول متداولة
١٢,٠٠٠	١٦,٠٠٠	مخزون
-	٢,٠٠٠	عملاء: شركة (ص)
٩,٠٠٠	٦,٠٠٠	أخرى
-	١,٠٠٠	نقدية لدى البنوك
٦٦,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	اجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		حقوق الملكية
٤٠,٠٠٠	-	٤٠,٠٠٠ سهم ١ X جنية
-	٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠ سهم ١ X جنية
١٩,٠٠٠	١٦,٠٠٠	الأرباح المرحلة
٥٩,٠٠٠	٨٦,٠٠٠	
		الالتزامات المتداولة
٣,٠٠٠	-	بنوك سحب على المكشوف
٢,٠٠٠	-	موردون: شركة (س)
٢,٠٠٠	١٤,٠٠٠	أخرى
٦٦,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

المطلوب: قم باعداد الميزانية المجمعة للشركة (س) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ م.

الحل : البنود المستبعدة هي:

- (أ) استبعاد استثمارات في شركة (ص) بمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنية المدرجة بميزانية الشركة (س) مع رأس المال بمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنية مدرج بميزانية الشركة (ص) .
- (ب) استبعاد مبلغ ٢,٠٠٠ جنية من رصيد العملاء بميزانية الشركة (س) مع مبلغ ٢,٠٠٠ جنية من رصيد الموردين بميزانية الشركة (ص) .
- باقي بنود الأصول و الألتزامات يتم تجميعها معاً لأعداد الميزانية المجمعة.

شركة (س) المجمعة

الأصول	
أصول غير متداولة	
٨٠,٠٠٠	أصول ثابتة
أصول متداولة	
٢٨,٠٠٠	مخزون
١٥,٠٠٠	عملاء
١,٠٠٠	نقدية لدى البنوك
٤٤,٠٠٠	
<u>١٢٤,٠٠٠</u>	
اجمالي الأصول	
الالتزامات والملكية	
حقوق الملكية	
٧٠,٠٠٠	(٧٠,٠٠٠ سهم ١ X جنية)
٣٥,٠٠٠	الأرباح المرحلة
١٠٥,٠٠٠	
الالتزامات المتداولة	
٣,٠٠٠	بنوك سحب على المكشوف
١٦,٠٠٠	موردون
١٩,٠٠٠	
<u>١٢٤,٠٠٠</u>	
اجمالي الألتزامات و حقوق الملكية	

لاحظ الآتي :

(أ) لم يتم خصم بند بنوك سحب على المكشوف بميزانية الشركة (ص) من رصيد النقدية لدى البنوك بميزانية الشركة (س). ستؤدي المقاصة الى الحصول على معلومات اقل من المطلوبه و كما تتعارض مع مبدأ عدم اجراء مقاصة بين الأصول و الألتزامات.

(ب) رأس مال الشركة في قائمة المركز المالي المجمع هو رأس المال للشركة الأم وحدها، يجب أن يكون هذا هو الحال دائماً، مهما كانت معقدة، وذلك لأن رأس مال الشركات التابعة يجب أن يكون دائماً من البنود المستبعدة كلياً.

١,٤ الاستبعاد الجزئي

قد تظهر بنود في قائمة المركز المالي للشركة القابضة و الشركة التابعة و لكن ليس بنفس القيمة:

(أ) قد تقتنى الشركة القابضة اسهم الشركة التابعة بسعر اكبر او اقل من القيمة الاسمية للسهم. سيظهر الاستثمار بميزانية الشركة القابضة بتكلفة اقتناؤه ، في حين يظهر رأس المال في ميزانية الشركة التابعة بالقيمة الاسمية. هذا يؤدي الى ظهور الشهرة كما سوف يتم مناقشتها لاحقاً بهذا الفصل.

(ب) حتى لو قامت الشركة القابضة باقتناء الاسهم بقيمتها الاسمية، لكن قد لا تقتنى ١٠٠% من اسهم الشركة التابعة. هذا يؤدي الى ظهور حقوق الاقلية كما سوف يتم مناقشتها لاحقاً بهذا الفصل.

(ج) قد لا تتساوى الارصدة المتبادلة بين شركات المجموعة ، نتيجة عدم تسجيل بعض المعاملات في احدى الشركات او كون هناك مخزون او نقدية بالطريق لم يتم تسجيلها.

(د) قد تصدر احدى الشركات قرض و تقتنى احدى شركات المجموعة جزء منه.

سؤال:

ما يلي قائمة المركز المالي للشركة (س) والشركة التابعة لها (ص) في ٣٠ يونيو. و تملك شركة (س) كل أسهمها العادية و ٤٠% من قرض الشركة (ص) منذ تأسيسها.
شركة (س)

الأصول

أصول غير متداولة

١٢٠,٠٠٠

أصول ثابتة

استثمارات في الشركة (ص) بالتكلفة

٨٠,٠٠٠

٨٠,٠٠٠ سهم عادي \times ١ جنية للسهم

٢٠,٠٠٠

٢٠,٠٠٠ جنية قرض ١٢% للشركة (ص)

٢٢٠,٠٠٠

أصول متداولة

٥٠,٠٠٠

مخزون

٤٠,٠٠٠

عملاء

١٨,٠٠٠

حساب جاري مستحق من الشركة (ص)

	٤,٠٠٠
١١٢,٠٠٠	
٣٣٢,٠٠٠	
	١٠٠,٠٠٠
	٩٥,٠٠٠
١٩٥,٠٠٠	
٧٥,٠٠٠	
	٤٧,٠٠٠
	١٥,٠٠٠
٦٢,٠٠٠	
٣٣٢,٠٠٠	

نقدية لدى البنوك ✓

اجمالي الأصول
الالتزامات و حقوق الملكية
حقوق الملكية

رأس المال ✓

الأرباح المرحلة ✓

الالتزامات غير المتداولة

قرض ١٠% ✓

الالتزامات المتداولة

موردون

ضرائب

اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

شركة (ص)

١٠٠,٠٠٠
٦٠,٠٠٠
٣٠,٠٠٠
٦,٠٠٠
٩٦,٠٠٠
١٩٦,٠٠٠

الأصول

أصول غير متداولة

أصول ثابتة ✓

أصول متداولة

مخزون ✓

عملاء ✓

نقدية لدى البنوك ✓

اجمالي الأصول

الالتزامات و حقوق الملكية

حقوق الملكية

رأس المال (٨٠,٠٠٠ سهم ١ X جنية)

الأرباح المرحلة ✓

الالتزامات غير المتداولة

قرض ١٢%

١٠٨,٠٠٠

٥٠,٠٠٠

الالتزامات المتداولة

موردون	١٦,٠٠٠
ضرائب	١٠,٠٠٠
حساب جارى مستحق للشركة (س)	١٢,٠٠٠
	<hr/>
	٣٨,٠٠٠
	<hr/>
	١٩٦,٠٠٠
	<hr/>

اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

الأختلاف في الحسابات الجارية بين الشركتين نتيجة بضاعة بالطريق.

المطلوب: قم باعداد الميزانية المجمعة لشركة (س).

الحل:

شركة (س)

الأصول

أصول غير متداولة

أصول ثابتة (١٠٠,٠٠٠ + ١٢٠,٠٠٠)	٢٢٠,٠٠٠ ✓
أصول متداولة	
مخزون (٦٠,٠٠٠ + ٥٠,٠٠٠) ✓	١١٠,٠٠٠
بضاعة بالطريق (١٢,٠٠٠ - ١٨,٠٠٠) ✓	٦,٠٠٠
عملاء (٣٠,٠٠٠ + ٤٠,٠٠٠) ✓	٧٠,٠٠٠
نقدية لدى البنوك (٦,٠٠٠ + ٤,٠٠٠)	١٠,٠٠٠
	<hr/>
	١٩٦,٠٠٠
	<hr/>
	٤١٦,٠٠٠
	<hr/>

اجمالي الأصول

الالتزامات و حقوق الملكية

حقوق الملكية

رأس المال	١٠٠,٠٠٠
الأرباح المرحلة (٢٨,٠٠٠ + ٩٥,٠٠٠)	١٢٣,٠٠٠
	<hr/>
	٢٢٣,٠٠٠

الالتزامات غير المتداولة

قرض ١٠%	٧٥,٠٠٠ ✓
قرض ١٢% (٦٠% × ٥٠,٠٠٠)	٣٠,٠٠٠
	<hr/>
	١٠٥,٠٠٠

الالتزامات المتداولة

موردون (٤٧,٠٠٠ + ١٦,٠٠٠)	٦٣,٠٠٠
ضرائب (١٥,٠٠٠ + ١٠,٠٠٠)	٢٥,٠٠٠
	<hr/>
	٨٨,٠٠٠
	<hr/>
	٤١٦,٠٠٠

اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

لاحظ:

- (أ) القرض الذي لم يستبعد من الشركة (ص) مدرج ضمن التزامات المجموعة.
 (ب) تم استبعاد الحسابات الجارية المتبادلة في الشركتين و تم تسجيل بضاعة بالطريق متمثلة في الفرق بين الحسابات الجارية بين الشركتين (١٨,٠٠٠-١٢,٠٠٠).
 (ج) تم استبعاد استثمارات في شركة (ص) الظاهر في ميزانية الشركة (س) مع رأس مال الشركة (ص).

٢. حقوق الأقلية

من الضروري التفرقة في قائمة المركز المالي بين حقوق الأقلية و صافي الاصول الخاصة بالمجموعة و التي تم تمويلها عن طريق حقوق ملكية المساهمين.

٢.١ مقدمة

قد تم سابقا ذكر أن إجمالي أصول والتزامات الشركات التابعة تدرج في قائمة المركز المالي المجمعة، حتى وأن كانت الشركات التابعة مملوكة جزئيا فقط. وهناك في الواقع نسبة من صافي أصول الشركات التابعة ملك للمستثمرين من خارج المجموعة (حقوق الأقلية).

سمح المعيار الدولي بطريقتين لحساب حقوق الأقلية في قائمة المركز المالي المجمعة. ويمكن تقييم حقوق

الأقلية كالتالي:

- (أ) حصة نسبية من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة.
 (ب) القيمة الكاملة أو القيمة العادلة (تستند عادة على القيمة السوقية للأسهم التي تحتفظ بها الأقلية).
 بينما نص المعيار المصري على تقييم حقوق الأقلية بالحصة النسبية من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة.

٢.٢ مثال:

تملك الشركة (س) ٧٥% من اسهم الشركة (ص) منذ تاريخ تأسيسها. فيما يلي قائمة المركز المالي للشركتين :

شركة (س)

الأصول

أصول غير متداولة

أصول ثابتة

٥٠,٠٠٠

الظاهرة

استثمارات في شركة (ص):

استثمارات (٣٠,٠٠٠ سهم × ١ جنية) بالتكلفة ٣٠,٠٠٠

٨٠,٠٠٠
٤٥,٠٠٠

١٢٥,٠٠٠

أصول متداولة

اجمالي الأصول

الالتزامات و حقوق الملكية

حقوق الملكية

٨٠,٠٠٠

٢٥,٠٠٠

✓ رأس المال (٨٠,٠٠٠ سهم × ١ جنية)

الأرباح المرحلة

١٠٥,٠٠٠
٢٠,٠٠٠

١٢٥,٠٠٠

الالتزامات المتداولة

اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

شركة (ص)

الأصول

أصول غير متداولة

أصول ثابتة

أصول متداولة

اجمالي الأصول

الالتزامات و حقوق الملكية

حقوق الملكية

٣٥,٠٠٠
٣٥,٠٠٠

٧٠,٠٠٠

✓ رأس المال (٤٠,٠٠٠ سهم × ١ جنية)

الأرباح المرحلة

٤٠,٠٠٠

١٠,٠٠٠ × ١٢٥

الالتزامات المتداولة

اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

٥٠,٠٠٠
٢٠,٠٠٠

٧٠,٠٠٠

المطلوب:

قم باعداد الميزانية المجمعة لشركة (س).

الحل:

سيتم تجميع صافي أصول الشركة (ص) بغض النظر عن انها مملوكة بنسبة ٧٥% فقط.
حقوق الاقلية في صافي الأصول يتم احتسابها كالتالي:

$$\begin{aligned} & * \text{نسبة حقوق الأقلية في رأس المال} \quad (25\% \times 40,000) \quad 10,000 \\ & \text{نسبة حقوق الأقلية في الأرباح المرحلة} \quad (25\% \times 10,000) \quad 2,500 \\ & \underline{\underline{12,500}} \end{aligned}$$

* سيتم ادراج مبلغ ١٠,٠٠٠ ضمن حقوق الأقلية و الباقي (٣٠,٠٠٠) سيتم استبعادها مقابل الأستثمار
الظاهر في الشركة (س).

شركة (س) الجمعية

الأصول	
أصول غير متداولة	
٨٥,٠٠٠	أصول ثابتة
٨٠,٠٠٠	أصول متداولة
<u>١٦٥,٠٠٠</u>	اجمالي الأصول
	الالتزامات والملكية
	حقوق الملكية
٨٠,٠٠٠	رأس المال (٨٠,٠٠٠ سهم ١ جنية)
<u>٣٢,٥٠٠</u>	الأرباح المرحلة $((10,000 \times 75\%) + 25,000)$
١١٢,٥٠٠	صافي الأصول = حقوق المالكين
١٢,٥٠٠	حقوق الأقلية = حقوق الأقلية $1,000 \times 12.5\%$
٤٠,٠٠٠	حقوق الأقلية $1,000 \times 40\%$
<u>١٦٥,٠٠٠</u>	الالتزامات المتداولة
	اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

٢,٣ . الأجراءات:

- تجميع الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي (١٠٠% من (س) + ١٠٠% من (ص))، بغض النظر عن نسبة امتلاك الشركة الأم للشركة التابعة. وهذا يوضح مبلغ صافي الأصول التي تتحكم بها المجموعة.
- يتمثل رأس المال للمجموعة في رأس مال الشركة الأم فقط.
- يتم تجميع رصيد الأرباح المرحلة والأحتياطيات للشركة التابعة (بعد استبعاد المعاملات بين المجموعة).
- حساب نسبة حقوق الأقلية في صافي أصول الشركة التابعة (رأس المال + الأحتياطيات).

سؤال:

الاتي قائمة المركز المالي لكل من الشركتين (س) و (ص)، قم باعداد الميزانية المجمع للشركة (س). يتم احتساب نسبة حقوق الأقلية على اساس النسبة من القيمة العادلة لصافي الأصول .

شركة (س)

الأصول

أصول غير متداولة

أصول ثابتة

استثمارات في شركة (ص)

استثمارات (١٢,٠٠٠ سهم ١ X جنية) بالتكلفة

٨,٠٠٠ جنية قرض ١٠% للشركة (ص)

أصول متداولة

اجمالي الأصول

الالتزامات وحقوق الملكية

حقوق الملكية

رأس المال

الأرباح المرحلة

الالتزامات المتداولة

اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

٣١,٠٠٠

٢٠,٠٠٠

٢١,٠٠٠

٧٢,٠٠٠

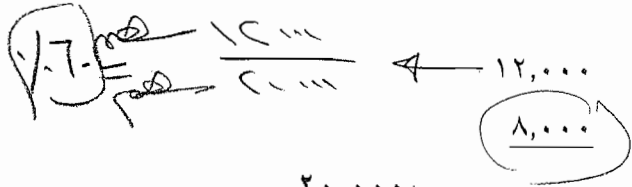
٤٠,٠٠٠

٢٢,٠٠٠

٦٢,٠٠٠

١٠,٠٠٠

٧٢,٠٠٠



شركة (ص)

		الأصول
		أصول غير متداولة
٣٤,٠٠٠		أصول ثابتة
٣٢,٠٠٠		أصول متداولة
<u>٦٦,٠٠٠</u>		اجمالي الأصول
		الالتزامات و حقوق الملكية
		حقوق الملكية
	٢٠,٠٠٠	رأس المال (١ × ٢٠,٠٠٠)
	٦,٠٠٠	احتياطي اعادة تقييم
	<u>٤,٠٠٠</u>	الأرباح المرحلة
٣٠,٠٠٠		
		الالتزامات غير المتداولة
٢٦,٠٠٠		قرض ١٠%
١٠,٠٠٠		الالتزامات المتداولة
<u>٦٦,٠٠٠</u>		اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

الحل:

تملك الشركة (س) ٦٠% من الشركة (ص). البنود لتي تستبعد جزئيا هي مكونات استثمار الشركة (س).
 في الشركة (ص) (مثل الأسهم العادية والقرض).
 يمتلك الأقلية ٤٠% (٢٠,٠٠٠ / ٨,٠٠٠) من أسهم شركة (ص) متضمنة الأرباح المرحلة والأختياطيات.

ملاحظات الحل

		١) احتياطي اعادة التقييم
		الشركة (س)
٣,٦٠٠		نصيب الشركة (س) من (ص) (٦,٠٠٠ × ٦٠%)
<u>٣,٦٠٠</u>		
		٢) الأرباح المرحلة
		الشركة (س)
٢٢,٠٠٠		نصيب الشركة (س) من (ص) (٤,٠٠٠ × ٦٠%)
٢,٤٠٠		
<u>٢٤,٤٠٠</u>		
		٣) حقوق الأقلية
٣٠,٠٠٠		صافي أصول الشركة (ص) (٦٦,٠٠٠ - ٣٦,٠٠٠)
<u>١٢,٠٠٠</u>	٤٠% ×	

شركة (س)

الأصول	
٦٥,٠٠٠	أصول ثابتة
٥٣,٠٠٠	أصول متداولة
١١٨,٠٠٠	اجمالي الأصول
الالتزامات و حقوق الملكية	
حقوق الملكية	
٤٠,٠٠٠	رأس المال
٣,٦٠٠	احتياطي اعادة تقييم
٢٤,٤٠٠	الأرباح المرحلة
٦٨,٠٠٠	حقوق الأقلية
١٢,٠٠٠	الالتزامات غير المتداولة
١٨,٠٠٠	(قرض ١٠% (٢٦,٠٠٠-٨,٠٠٠))
٢٠,٠٠٠	الالتزامات المتداولة
١١٨,٠٠٠	اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

لاحظ:

- (أ) تعتبر الشركة (ص) شركة تابعة للشركة (س) حيث تمتلك الشركة (س) ٦٠% من أسهم الشركة (ص).
- (ب) رأس مال الشركة في قائمة المركز المالي المجمع هو رأس المال للشركة الأم وحدها. حيث تم استبعاد جزء من رأس مال الشركة (ص) مقابل استثمار الشركة (س) و الباقي تم ادراجه ضمن حقوق الأقلية .
- (ج) يتمثل بند حقوق الأقلية في نسبتهم من رأس المال و الاحتياطات .
- (د) الجزء الغير مستبعد من القرض تم عرضه منفرداً في الالتزامات و ليس ضمن حقوق الاقلية .

٣. توزيعات ارباح مدفوعة من الشركات التابعة:

المعالجة المحاسبية ليست صعبة عندما تقوم الشركة التابعة بدفع توزيعات الأرباح خلال العام. افترض ان الشركة (ص) مملوكة بنسبة ٦٠% للشركة (س)، و قامت بدفع توزيعات أرباح ١,٠٠٠ جنية في آخر يوم في الفترة المالية. و كانت الارباح المرحلة قبل دفع توزيعات الأرباح مبلغ ٥,٠٠٠ جنية.

(أ) مبلغ ٤٠٠ جنية تم دفعها للأقلية، هذه النقدية خارجة من المجموعة و لن تظهر في قائمة المركز المالي المجمع.

(ب) حصلت الشركة الأم على مبلغ ٦٠٠ جنية كتوزيعات أرباح، و تم تسجيلها مدين: النقدية و دائن:
الأرباح و الخسائر. وذلك سوف يتم استبعاد ذلك عن اعداد القوائم المجمعه.
(ج) باقي رصيد الأرباح المرحله للشركة (ص) (٤,٠٠٠ جنية) سوف يتم تجميعه بالطريقة العادية. نصيب
المجموعه (٦٠% × ٤,٠٠٠ = ٢,٤٠٠) سوف يتم ادراجه ضمن رصيد الأرباح المرحله للمجموعه في
قائمة المركز المالي، و سيتم ادراج نصيب حقوق الأقلية (٤٠% × ٤,٠٠٠ = ١,٦٠٠) ضمن حقوق
الأقلية في قائمة المركز المالي.

٤. الشهرة الناتجة عن تجميع الأعمال:

٤,١ المحاسبة:

لنبدأ بالقيود بدفاتر الشركة القابضة عندما تقتني أسهم الشركة التابعة .
عندما ترغب الشركة (س) في شراء أسهم الشركة (ص) فيجب عليها دفع مقابلها للملاك السابقين ، ويعد أكثر
طرق السداد شيوعاً هو السداد النقدي .
إفترض أن الشركة (س) إشترت كل أسهم الشركة (ص) البالغة ٤٠,٠٠٠ سهم والقيمة الاسمية للسهم مبلغ ١
جنيه وقامت بسداد مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه نقداً للملاك السابقين مقابل الأسهم .
يكون القيد المحاسبي في دفاتر الشركة (س) كالتالي :

٦٠,٠٠٠	من ح/ الإستثمارات في الشركة (ص) بالتكلفة
٦٠,٠٠٠	إلى ح/ البنك

وقد يتقبل الملاك السابقين نوع آخر من المقابل بخلاف النقدية ، على سبيل المثال قد يقبلوا عدد من الأسهم
في الشركة (س) نفسها ، وعندئذ تقوم الشركة (س) بإصدار أسهم جديدة بالعدد المتفق عليه وتقوم بإعطائها
للملاك السابقين للشركة (ص) .

هذا النوع من المقابل قد يكون أكثر جاذبية بالنسبة للشركة (س) حيث تتفادى الحاجة إلى سداد مبالغ نقدية
كبيرة لإقتناء الشركة (ص) . كما يكون لملاك الشركة (ص) القدامى حصة غير مباشرة في (ص) عن طريق
إمتلاكهم أسهم في الشركة القابضة (س) .

بإستكمال المثال السابق، افترض أن ملك الشركة (ص) قبلوا الحصول على أسهم في الشركة (س) بواقع ١
سهم من الشركة (س) بقيمة أسمية ١ جنيه مقابل ٢ سهم من الشركة (ص) بقيمة أسمية ١ جنيه وبالتالي لكي
تقوم الشركة (س) بإقتناء ال ٤٠,٠٠٠ سهم من أسهم الشركة (ص) فإنه يجب عليها إصدار ٢٠,٠٠٠ سهم
بقيمة أسمية ١ جنيه للسهم ، كيف تقوم الشركة (س) بتسجيل تلك المعاملة في دفاترها ؟

يفترض أن الملاك السابقين للشركة (ص) قد قبلوا الحصول على ٢٠,٠٠٠ سهم من أسهم الشركة (س) لأنهم اعتبروا أن قيمة كل سهم من تلك الأسهم هي ٣ جنيه للسهم وبالتالي يتم تسجيل تلك المعاملة كالتالي في دفاتر الشركة (س) .

٦٠,٠٠٠	من ح/ الإستثمارات في الشركة (ص)
٢٠,٠٠٠	إلى ح/ رأس المال (٢٠,٠٠٠ سهم × ١ جنيه قيمة أسمية للسهم)
٤٠,٠٠٠	إلى ح/ علاوة الإصدار

قد تكون القيمة التي سجلتها الشركة (س) كتكلفة لإستثماراتها في الشركة (ص) أكبر أو أقل من القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة (ص) ، بإفتراض أن الشركة (ص) في المثال السابق ليس لديها إلتزامات ولا إحتياطات وبالتالي يكون رأس المال ٤٠,٠٠٠ جنيه في الجانب الدائن و ٤٠,٠٠٠ جنيه أصول ملموسة بالقيمة الدفترية في الجانب المدين .

للتسهيل افترض أن القيمة الدفترية هي القيمة العادلة ، والآن بما أن الشركة (س) وافقت على إقتناء ١٠٠% من الشركة (ص) بمبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه بالتالي فإن الشركة (س) تعتقد أن الشركة (ص) تمتلك إلى جانب الأصول الملموسة البالغة ٤٠,٠٠٠ جنيه أصول غير ملموسة تبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه هذا المبلغ (الـ ٢٠,٠٠٠ جنيه) المدفوع أكثر من قيمة الأصول الملموسة المقتناة تسمى الشهرة الناتجة عن التجميع (وفي بعض الأحيان يطلق عليها علاوة الإقتناء) .

باتباع قيود الإستبعاد العادية ، سيتم إستبعاد الـ ٤٠,٠٠٠ جنيه رأس المال في الشركة (ص) مقابل ٤٠,٠٠٠ جنيه من بند "الإستثمارات في الشركة (ص)" الظاهر في ميزانية الشركة (س) ، وهذا يترك مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية الشركة (س) كرصيد مدين لم يتم إستبعادها ، تلك الـ ٢٠,٠٠٠ جنيه سوف تظهر في القوائم المالية المجمعة تحت بند "أصول غير ملموسة طويلة الأجل" : شهرة ناتجة عن التجميع .

٤,٢ . الشهرة والأرباح ما قبل الإقتناء

حتى الآن كنا نفترض أن الشركة (ص) ليس لديها رصيد أرباح مرحلة عندما تم إقتناء أسهمها بواسطة الشركة (س) ، ولكن عندما نفترض أن الشركة (ص) قد حققت أرباح قدرها ٨,٠٠٠ جنيه في الفترة ما قبل الإقتناء وبالتالي فإن الميزانية تظهر التالي مباشرة قبل الإقتناء :

جنيه مصري

٤٨,٠٠٠

— إجمالي الأصول

٤٠,٠٠٠

— رأس المال

٨,٠٠٠

— الأرباح المرحلة

٤٨,٠٠٠

إذا قامت الشركة (س) الآن بشراء كل أسهم الشركة (ص) فإنها سوف تقتني إجمالي أصول بقيمة ٤٨,٠٠٠ جنيه بتكلفة إقتناء قدرها ٦٠,٠٠٠ جنيه وبالتالي من الواضح في تلك الحالة أن قيمة الأصول غير الملوسة (الشهرة) تم تحديد قيمتها بمبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه .

يجب أن يكون من الواضح أنه يجب إستبعاد الأرباح المرحلة قبل الإقتناء الخاصة بالشركة التابعة وذلك للوصول إلى رقم الشهرة الناتجة عن التجميع ، بعبارة أخرى ، ليس فقط رأس مال الشركة (ص) هو ما يجب إستبعاده بل أيضاً الأرباح المرحلة قبل الإقتناء الخاصة بالشركة (ص) مقابل إستبعاد بند الإستثمارات في الشركة (ص) والظاهر بميزانية الشركة (س) القابضة ، والجزء غير المستبعد يمثل رصيد مدين يظهر بالقوائم المالية المجمعة على أنه شهرة :

من ح/ رأس مال الشركة (ص)

٤٠,٠٠٠

من ح/ الأرباح المرحلة الشركة (ص)

٨,٠٠٠

من ح/ الشهرة

١٢,٠٠٠

إلى ح/ الإستثمارات في الشركة (ص) (الظاهر بميزانية الشركة س)

٦٠,٠٠٠

أبعاد ذلك هي أنه لا يجب أبداً تجميع الأرباح المرحلة قبل الإقتناء الخاصة بالشركة التابعة على الأرباح المرحلة للشركة القابضة في القوائم المالية المجمعة ، ما يظهر في القوائم المالية المجمعة من أرباح مرحلة هو الأرباح المرحلة الخاصة بالشركة القابضة مضافاً إليها الأرباح المرحلة للشركة التابعة بعد الإقتناء ، الأرباح المرحلة للشركة التابعة بعد الإقتناء هي ببساطة الأرباح المرحلة الآن مطروحاً منها الأرباح المرحلة في تاريخ الإقتناء .

مطرح =

مثال : الشهرة وأرباح ما بعد الإقتناء: ٤,٢

قامت شركة (س) بأقتناء الاسهم العادية لشركة (ص) في ٣١ مارس، و فيما يلي مسودة لقائمة المركز المالي لكلا من الشركتين:

شركة (س)

قائمة المركز المالي في ٣١ مارس

جنيه مصرى

الأصول

أصول غير متداولة

أستثمار فى شركة (ص) ٥٠٠٠٠ (بالتكلفة)

٨٠,٠٠٠

أصول متداولة

٤٠,٠٠٠

أجمالى الأصول

١٢٠,٠٠٠

الالتزامات وحقوق الملكية

٧٥,٠٠٠
٤٥,٠٠٠
١٢٠,٠٠٠

حقوق الملكية

أسهم عادية

أرباح مرحلة

أجمالي الألتزامات و حقوق الملكية

شركة (ص)

قائمة المركز المالي في ٣١ مارس

جنيه مصرى
٦٠,٠٠٠

٥٠,٠٠٠

١٠,٠٠٠
٦٠,٠٠٠

أصول متداولة

حقوق الملكية

٥٠٠٠٠ سهم عادى (اجنية / سهم)

أرباح مرحلة

سؤال:

قم بأعداد قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ مارس.

الأجابة

الطريقة التي يجب استخدامها في حساب شهرة جديدة كما يلي:

المبلغ المدفوع للأقتناء

صافي الأصول المستحوذ عليها المتمثلة في:

أسهم عادية

احتياطيات و علاوة اصدار

الأرباح المرحلة عند الأستحواذ

أجمالي الشهرة

عند استخدام هذه الطريقة في المثال تكون كالأتى:

جنيه مصرى

٨٠,٠٠٠

٥٠,٠٠٠

١٠,٠٠٠

(٦٠,٠٠٠)

٢٠,٠٠٠

المبلغ المدفوع للأقتناء

صافي الأصول المستحوذ عليها المتمثلة في:

أسهم عادية

الأرباح المرحلة عند الأستحواذ

الشهرة

شركة (س)
قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ مارس

الأصول	
أصول غير متداولة	
٢٠,٠٠٠	الشهرة الناتجة من تجميع شركة (ص) ٨٠,٠٠٠ - ٦٠,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠	الأصول المتداولة (٤٠,٠٠٠ + ٦٠,٠٠٠)
<u>١٢٠,٠٠٠</u>	
حقوق الملكية	
٧٥,٠٠٠	أسهم عادية
٤٥,٠٠٠	الأرباح المرحلة
<u>١٢٠,٠٠٠</u>	

٤.٤ الشهرة وحقوق الأقلية

دعنا نرى في المثال السابق ماذا يحدث إذا اقتنت الشركة (س) نسبة أقل من ١٠٠% من أسهم الشركة (ص)، إذا دفعت الشركة (س) مبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه لإقتناء ٤٠,٠٠٠ سهم من أسهم الشركة (ص)، يكون إحتساب قيمة الشهرة كالتالي :

جنيه مصري	
٧٠,٠٠٠	← المقابل المدفوع
(٤٨,٠٠٠)	← صافي الأصول المكتتاة (٨٠% × ٦٠,٠٠٠)
<u>٢٢,٠٠٠</u>	← الشهرة
	← حقوق الأقلية بالقيمة العادلة

٤.٥ بإستكمال المثال السابق، إفترض أن القيمة السوقية للأسهم كانت ١,٢٥ جنيه، يكون إحتساب الشهرة كالتالي:

الأقلية	المجموعة	
جنيه	جنيه	
١٢,٥٠٠	٧٠,٠٠٠	المقابل المدفوع / القيمة العادلة لأسهم الأقلية (١,٢٥ × ١٠,٠٠٠)
(١٢,٠٠٠)	(٤٨,٠٠٠)	صافي الأصول في تاريخ الإقتناء - المجموعة / الأقلية
<u>٥٠٠</u>	<u>٢٢,٠٠٠</u>	←

إجمالي الشهرة البالغة ٢٢,٥٠٠ جنيه أعلى من الشهرة المحسبة على أساس قياس حقوق الأقلية كنسبة من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه .

هذه ال ٥٠٠ جنيه تمثل الشهرة التي تخص حقوق الأقلية . هذه المعالجة مسموح بها بالمعيار الدولي .
لاحظ انه طبقا للمعيار المصرى الشهرة ستكون ٢٢٠٠٠ فقط لان حقوق الاقلية تحسب على اساس الحصة
النسبية من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة (كما هو موضح ب ٤،٤ باعلى) و ليس القيمة
العادلة.

٤،٦ . حقوق الأقلية في نهاية العام

عندما يتم استخدام القيمة العادلة لقياس حقوق الأقلية يتم ذلك فقط في تاريخ الإقتناء ، اما في نهاية العام ،
يتم قياس حقوق الأقلية بقيمة نصيبهم من صافي أصول الشركة التابعة مع الأخذ في الإعتبار المعاملات
المتبادلة.

عندما يتم استخدام أسلوب القيمة العادلة ، سوف تتضمن الشهرة في نهاية العام مبلغ إضافي يخص حقوق
الأقلية ، في المثال السابق ٥٠٠ جنيه ، الطرف الثاني من القيد سيكون حقوق الأقلية .

٤،٧ . مثال عملي

اقتنت الشركة (ب) ٧٥% من أجمالى أسهم الشركة (س) فى ١ يناير ٢٠٠٧ فى الوقت الذى بلغت الأرباح
المرحلة لشركة (س) مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه. بلغ السعر السوقى لأسهم الشركة (س) قبل تاريخ الأسْتِحْوَازِ
مباشرة مبلغ ١,٦ جنيه للسهم. وقد قامت الشركة (ب) بتقييم حقوق الأقلية بالقيمة العادلة. لم تقم الشركة
بعمل أى أضمحلال للشهرة .

فيما يلي قائمة المركز المالى للشركتين فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

(س)	(ب)	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	أصول ثابتة
٥٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	
-	٦٨,٠٠٠	الاستثمار فى شركة (س)
٥٠,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	
٣٥,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	الأصول المتداولة
٨٥,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	
٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	رأس المال (أجنيه / للسهم)
٢٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	الأرباح المرحلة
٧٥,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠	
١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	الالتزامات المتداولة
٨٥,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	

المطلوب: اعداد قائمة المركز المالى المجمع:

قائمة المركز المالي المجمعة

جنيه مصرى	
١١٠,٠٠٠	
٢٣,٠٠٠	→
٨٧,٠٠٠	
٢٢٠,٠٠٠	
١٠٠,٠٠٠	
٧٧,٥٠٠	
١٧٧,٥٠٠	
٢٢,٥٠٠	→
٢٠٠,٠٠٠	
٢٠,٠٠٠	
٢٢٠,٠٠٠	

الأصول

الأصول الثابتة (٥٠,٠٠٠ + ٦٠,٠٠٠)

الشهرة (١)

الأصول المتداولة (٣٥,٠٠٠ + ٥٢,٠٠٠)

أجمالي الأصول

الالتزامات و حقوق الملكية

حقوق مساهمي الشركة الأم

رأس المال

الأرباح المرحلة (٢)

حقوق الأقلية (٣)

أجمالي حقوق الملكية

الالتزامات المتداولة (١٠,٠٠٠ + ١٠,٠٠٠)

ملاحظات على الحل

١) الشهرة

المبلغ المدفوع

القيمة العادلة لحقوق الأقلية (١,٦ × ١٢,٥٠٠) جنيه مصرى

صافي أصول الشركة (س) المستحوذ عليها

(٥٠,٠٠٠ + ١٥,٠٠٠ ما قبل الاقتناء)

أجمالي الشهرة

القيمة العادلة لحقوق الأقلية (١,٦ × ١٢,٥٠٠) جنيه مصرى

حصّة الأقلية في صافي أصول الشركة (س) المستحوذ عليها

(١٥,٠٠٠ × ٢٥% + ٥٠,٠٠٠)

الشهرة الخاصة بحقوق الأقلية

٢) الأرباح المرحلة

جنيه مصرى	
٦٨,٠٠٠	
٢٠,٠٠٠	←
(٦٥,٠٠٠)	→
٢٣,٠٠٠	
٢٠,٠٠٠	
(١٦,٢٥٠)	
٣,٧٥٠	

(س)

جنيه مصرى

٢٥,٠٠٠

(١٥,٠٠٠)

(ب)

جنيه مصرى

٧٠,٠٠٠

١٠,٠٠٠

١٠,٠٠٠

الأرباح المرحلة كما ذكر بالمثل

ناقص: ما قبل الاستحواذ.

٧,٥٠٠
٧٧,٥٠٠

نصيب المجموعة : $(\%75 \times 100,000)$
الأرباح المرحلة للمجموعة

٣١ حقوق الأقلية في نهاية العام

جنيه مصرى

١٨,٧٥٠

نصيب حقوق الأقلية من صافي أصول الشركة (س) $(\%25 \times 75,000)$

الشهرة (١)

٣,٧٥٠

٢٢,٥٠٠

لاحظ ان فى هذا المثال تم احتساب حقوق الاقلية بالقيمة العادلة و ذلك طبقا للمعيار الدولى، بينما اذا تم احتساب حقوق الاقلية باستخدام الحصة النسبية من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة كما يتطلب المعيار المصرى سوف تكون الشهرة و حقوق الاقلية كما يلى:

جنيه مصرى

٦٨,٠٠٠

الشهره

المبلغ المدفوع

١٦,٢٥٠

حقوق الأقلية باستخدام الحصة النسبية من القيمة العادلة لصافي أصول

الشركة التابعة $\%25 * (10,000 + 50,000)$

(٦٥,٠٠٠)

صافي أصول الشركة (س) المستحوز عليها $(10,000 + 50,000)$

١٩,٢٥٠

اجمالى الشهرة

٤٨٧٥٠

حقوق الأقلية في نهاية العام

جنيه مصرى

١٨,٧٥٠

نصيب حقوق الأقلية من صافي أصول الشركة (س) $(\%25 * 75,000)$

الشهرة

١٨,٧٥٠

٤,٩ اضمحلال الشهرة:

بعد الاعتراف الأولى تقوم المنشأة المقتنية بقياس الشهرة المقتناة عن عملية تجميع الأعمال بالتكلفة ناقصاً منها إجمالي الخسائر الناشئة عن اضمحلال القيمة.

لا يتم استهلاك الشهرة المقتناة عن تجميع الأعمال ، وبدلاً من ذلك تقوم المنشأة المقتنية بعمل اختبار لقياس اضمحلال قيمة الشهرة سنويًا أو دوريًا إذا كانت الأحداث أو التغيرات في الظروف تفيد وجود مؤشر عن اضمحلال قيمة الشهرة وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى (٣١) اضمحلال قيمة الأصول .

١. في حالة زيادة تكلفة تجميع الأعمال عن نصيب المنشأة المقتنية في صافي القيمة العادلة
 - الزيادة في تكلفة تجميع الأعمال عن نصيب المنشأة المقتنية في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات و الالتزامات المحتملة المحددة تمثل الشهرة .
 - و الشهرة هي ما تقوم بسداده المنشأة المقتنية مقابل منافع اقتصادية مستقبلية من أصول لا يمكن تحديدها بشكل منفرد أو الاعتراف بها بشكل منفصل .
 - يتم الاعتراف بالشهرة المقتناة عن تجميع الأعمال كأصل .
٢. في حالة زيادة حصة المنشأة المقتنية في القيمة العادلة عن التكلفة
 - إذا كانت حصة المنشأة المقتنية في القيمة العادلة للأصول والالتزامات و الالتزامات المحتملة المحددة و المعترف بها تزيد عن تكلفة تجميع الأعمال عندئذ تقوم المنشأة المقتنية بما يلي:
 - (أ) إعادة تقدير وتحديد وقياس الأصول والالتزامات و الالتزامات المحتملة المحددة للمنشأة المقتناة وإعادة قياس تكلفة الاقتناء .
 - (ب) الاعتراف على الفور في الأرباح أو الخسائر بأية زيادة متبقية بعد إعادة القياس .

٤,١١ . تكلفة تجميع الأعمال:

- تقوم المنشأة المقتنية بقياس تكلفة تجميع الأعمال على أنه مجموع:
 - (أ) المقابل المدفوع للاقتناء هو:
 - النقدية المدفوعة .
 - القيم العادلة في تاريخ التبادل للأصول المعطاة .
 - القيم العادلة للالتزامات المتكبدة و (انظر ٤,١١,٢) .
 - القيم العادلة لأدوات حقوق الملكية المصدرة من المنشأة المقتنية مقابل السيطرة على المنشأة المقتناة .
 - المقابل المحتمل / المشروط اذا كان احتمال حدوثه متوقعا (انظر ٤,١١,١) .
 - (ب) أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية تجميع الأعمال . (انظر ٤,١١,٣)

٤,١١,١ . المقابل المحتمل / المشروط (تسويات تكلفة تجميع الأعمال بالأحداث المحتملة المستقبلية):

- قد يسمح عقد تجميع الأعمال بتسوية تكلفة عملية التجميع المتوقعة على حدث مستقبلي أو أكثر ،على سبيل المثال قد تكون هذه التسوية مشروطة بتحقيق مستوى معين من الأرباح في الفترات المستقبلية أو مشروطة بالحفاظ على سعر السوق للأدوات المصدرة .
- عندما ينص عقد تجميع الأعمال على تسوية تكلفة التجميع بالأحداث المحتملة المستقبلية، تقوم المنشأة المقتنية بإدراج مبلغ التسوية ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ الاقتناء إذا:
 - (أ) كانت التسوية متوقعة و
 - (ب) يمكن قياسها بطريقة يعتمد عليها .

- لا يتم إدراج هذه التسوية ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ المحاسبة الأولية عن عملية التجميع إذا لم تكن متوقعة أو لم يمكن قياسها بطريقة يعتمد عليها، وإذا أصبحت هذه التسوية فيما بعد متوقعة وأمكن قياسها بطريقة يعتمد عليها عندئذ يتم معالجة المقابل الإضافي كتسوية لتكلفة تجميع الأعمال باثر رجعي بتعديل الشهرة .

لاحظ ان المعيار الدولي يتطلب تسجيل المقابل المشروط في تاريخ الاقتناء بالقيمة العادلة.

٤,١١,٢ . تأجيل سداد المقابل

- عند تأجيل تسوية تكلفة عملية تجميع الأعمال أو جزء منها تحدد القيمة العادلة للجزء المؤجل بخصم المبالغ واجبة السداد مقابل القيم الحالية في تاريخ التبادل مع الأخذ في الاعتبار أية علاوة أو خصم يحتمل تحملها عند التسوية.

٤,١١,٣ . مصروفات عملية تجميع الاعمال

- تتضمن تكلفة عملية تجميع الأعمال أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية التجميع على سبيل المثال الأتعاب المهنية التي تدفع للمحاسبين والمستشارين القانونيين ومؤسسات التقييم والاستشاريين الآخرين لتنفيذ التجميع.
 - ولا يدخل ضمن تكلفة تجميع الأعمال التكاليف العمومية والإدارية بما في ذلك تكاليف وجود إدارة تتولى عملية التجميع، والتكاليف التي لا يمكن أن تعزى مباشرة لعملية تجميع أعمال محددة تتم المحاسبة عنها بحيث يعترف بهذه التكاليف كمصروفات عند تكبدها.
 - تمثل تكاليف ترتيب وإصدار التزامات مالية جزءاً لا يتجزأ من معاملة إصدار الالتزامات و حتى و إن تم إصدار الالتزامات لتنفيذ عملية تجميع الأعمال وليس كتكاليف تعزى مباشرة لعملية تجميع الأعمال. وبالتالي لا تقوم المنشآت بإدراج هذه التكاليف ضمن تكلفة تجميع الأعمال وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) تدرج هذه التكاليف عند القياس الأولى للالتزام.
 - بالمثل تمثل تكاليف إصدار أدوات حقوق ملكية جزءاً لا يتجزأ من معاملة إصدار أدوات حقوق الملكية لإجراء عملية تجميع الأعمال وليس كتكاليف تعزى مباشرة لعملية التجميع ، وبالتالي لا تقوم المنشآت بإدراج هذه التكاليف ضمن تكلفة تجميع الأعمال وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) " الأدوات المالية: الإفصاح والعرض " يتم تخفيض المتحصلات من إصدار حقوق الملكية هذه بقيمة هذه التكاليف
 - لاحظ ان المعيار الدولي لا يسمح باعتبار المصروفات المتعلقة بتجميع الاعمال بانها تكلفة تضاف على تكلفة تجميع الاعمال و يجب تحميلها على قائمة الدخل. اما تكاليف اصدار الاسهم و الالتزامات و التي اصدرت من اجل الاقتناء يتم معالجتهم كالتالى:
- أ) تكاليف اصدار الاسهم : يتم تخفيض المتحصلات من إصدار حقوق الملكية بقيمة هذه التكاليف .
- ب) تكاليف اصدار السندات: تدرج هذه التكاليف عند القياس الأولى للالتزام .

٤.١٢. التسوية اللاحقة على الشهرة

- هناك ٤ حالات يتم تسوية الشهرة باثر رجعي:

(أ) تصحيح خطأ

(ب) المقابل المحتمل / المشروط (انظر ٤،١١،١)

(ج) المحاسبة الأولية لعملية تجميع الأعمال بصفة مؤقتة (بعد اقصى ١٢ شهر) سيتم مناقشتها لاحقاً

(د) الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة بعد استكمال المحاسبة الأولية كما يلي:

إذا لم تف المزايا المحتملة لتحويل خسائر ضريبة الدخل للمنشأة المقتناة أو الأصول الضريبية الأخرى المؤجلة بمتطلبات الاعتراف المنفصل عند المحاسبة الأولية عن تجميع الأعمال ، ولكن مع تحقق هذه المزايا فيما بعد ، تقوم المنشأة المقتنية بالاعتراف ب:

١. المزايا كإيراد طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل"

٢. خفض القيمة الدفترية للشهرة بمبلغ كان من الممكن الاعتراف به إذا ما تم الاعتراف

بالأصل الضريبي المؤجل كأصل محدد من تاريخ الاقتناء.

٣. الاعتراف بـ خفض القيمة الدفترية للشهرة كمصرف.

٥. العمليات التجارية داخل المجموعة:

٥.١. الأرباح غير المحققة:

عند اعداد القوائم المجمعة يتم استبعاد أية أرصده قائمة (عملاء أو موردين) بين شركات المجموعة. ولا توجد مشاكل اذا كانت المعاملات بين المجموعة تتم بالتكلفة دون تحقيق أرباح منها.

ومع ذلك، كل شركة في المجموعة هي كيان تجاري مستقل، وربما ترغب في معاملة شركات المجموعة بنفس الطريقة التي تعامل بها أي عميل آخر. في هذه الحالة، يمكن لشركة (س) ان تشتري بضاعة بمبلغ ما و تقوم ببيعها بمبلغ أعلى لشركة أخرى بالمجموعة لشركة (ص). حينها سوف تتضمن حسابات الشركة (س) أرباح من بيع بضاعة للشركة (ص)، و أيضاً المخزون في قائمة المركز المالي للشركة (ص) سوف يكون بتكلفة الشراء من الشركة (س) في تاريخ الشراء. وهنا تظهر مشكلتان:

بالرغم من ان الشركة (س) حققت ربح من بيعها بضاعة للشركة (ص) الا ان المجموعة لا تعترف

بهذا الربح حتى يتم بيع البضاعة لعميل اخر خارج المجموعة.

(ب) اية بضاعة مشتراه من الشركة (س) و لم يتم بيعها خلال العام ستظل ضمن المخزون في الشركة (ص) و ستكون قيمتها بالتكلفة المقتناة في الشركة (ص) و التي تختلف عن تكلفتها بالنسبة للمجموعة.

والهدف من اعداد القوائم المجمعة هو عرض المركز المالي لعدد من الشركات مرتبطة ببعضها كأنها كيان واحد، و هي المجموعة. وهذا يعني أن الأرباح المعترف بها في قائمة المركز المالي المجمع هي فقط التي تحصل عليها المجموعة من توفير السلع والخدمات إلى خارج المجموعة.

لنفترض ان الشركة القابضة (س) قامت بشراء بضاعه بمبلغ ١,٦٠٠ جنية ثم قامت ببيعها لشركتها التابعه (ص) بمبلغ ٢,٠٠٠ جنية، هذه البضاعه ظلت بمخزون الشركة التابعه (ص) حتى اخر العام. في هذه الحالة سوف تقوم الشركة القابضة بتسجيل أرباح بمبلغ ٤٠٠ جنية و لكن من وجهة نظر المجموعه فان البنود ستكون كالتالي:

١,٦٠٠	تكلفة
صفر	مبيعات خارجيه
١,٦٠٠	مخزون
صفر	ارباح / خسائر

عند جمع بند الأرباح المرحلة و بند المخزون للشركتين (س) و (ص) فسنجد ان الأرباح المرحلة و المخزون كلاهما اكبر مما يجب بمبلغ ٤٠٠ جنية و لذلك فالتسوية الآتية مطلوبه:

مدين الأرباح المرحلة (المجموعه) .
دائن المخزون (المجموعه) .
وذلك بقيمة الأرباح الغير محققة من عملية البيع في المجموعه (٤٠٠ جنية) .

سؤال:

قامت الشركة (س) بالاستحواذ على أسهم الشركة (ص) منذ عام و كانت الأرباح المرحلة في الشركة (ص) ١٠٠,٠٠٠ جنية، وفيما يلي قائمة المركز المالي للشركتين:

شركة (ص)	شركة (س)	الأصول
		أصول غير متداولة
٤٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	أصول ثابتة
	٤٦,٠٠٠	استثمارات بالتكلفة في شركة (ص)
	١٢٦,٠٠٠	
٣٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	أصول متداولة
٧٠,٠٠٠	١٦٦,٠٠٠	اجمالي الأصول
		الالتزامات و حقوق الملكية
		حقوق الملكية
٣٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	رأس المال (١ جنية للسهم)
٢٢,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	الأرباح المرحلة
٥٢,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠	
١٨,٠٠٠	٢١,٠٠٠	الالتزامات المتداولة
٧٠,٠٠٠	١٦٦,٠٠٠	اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

خلال العام قامت الشركة (ص) ببيع بضاعة للشركة (س) بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنية بهامش ربح ٢٠% من ثمن البيع، في نهاية الفترة تتضمن مخزون الشركة (س) مخزون غير مباع بمبلغ ١٥,٠٠٠ من المخزون المشتري من الشركة (ص). و في نفس التاريخ، ظهر بدفاتر الشركة (س) مبلغ ١٢,٠٠٠ مستحق الى الشركة (ص) نتيجة لشراء المخزون ضمن أرصدة الموردون، كما تظهر الشركة (س) ضمن العملاء في الشركة (ص). الشهرة الناتجة من التجميع تعرضت للأضمحلال و مبلغ الأضمحلال يبلغ ١,٥٠٠ جنية.

المطلوب:

قم باعداد الميزانية المجمعة للشركة (س).

الحل:

	(١) الشهره
٤٦,٠٠٠	المبلغ المدفوع للأقتناء
	صافي الأصول المقتناه متمثله في:
٣٠,٠٠٠	رأس المال
١٠,٠٠٠	الأرباح المرحله
(٤٠,٠٠٠)	
٦,٠٠٠	الشهره

(ص)	(س)	(٢) الأرباح المرحله
٢٢,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	الأرباح المرحله في السؤال
(٣,٠٠٠)		أرباح غير محققه (٢٠% × ١٥,٠٠٠)
(١٠,٠٠٠)		ما قبل الأقتناء (٣,٠٠٠ مرحله)
٩,٠٠٠		الأرباح المرحله
	٩,٠٠٠	نصيب من الشركة (ص)
	(١,٥٠٠)	الأضمحلال في الشهره
	٥٢,٥٠٠	

المركز المالي المجمع لشركة (س)

الأصول

أصول غير متداولة

أصول ثابتة

الشهره (٦,٠٠٠) - (١,٥٠٠)

١٢٠,٠٠٠

٤,٥٠٠

١٦٢

٥ - ---
= ١١٥٠
مجموع
١٥٠

١٢٤,٥٠٠
٥٥,٠٠٠

١٧٩,٥٠٠

أصول متداولة (١)
اجمالي الأصول
الالتزامات و حقوق الملكية
حقوق الملكية

١٠٠,٠٠٠

رأس المال

٥٢,٥٠٠

الأرباح المرحلة

١٥٢,٥٠٠
٢٧,٠٠٠

١٧٩,٥٠٠

الالتزامات المتداولة (٢)

اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

ملاحظات الحل:

(١) أصول متداولة

٤٠,٠٠٠

الشركة (س)

٣٠,٠٠٠

الشركة (ص)

(١٢,٠٠٠)

ناقص: الحسابات الجارية المستبعدة

١٨,٠٠٠

٥٨,٠٠٠

(٣,٠٠٠) A

ناقص: أرباح غير محققة مستبعدة من المخزون

٥٥,٠٠٠

(٢) الالتزامات المتداولة

٢١,٠٠٠

الشركة (س)

(١٢,٠٠٠)

ناقص: الحسابات الجارية المستبعدة

٩,٠٠٠

١٨,٠٠٠

الشركة (ص)

٢٧,٠٠٠

٥,٢ . حقوق الأقلية في الأرباح غير المحققة بين المجموعه:

وتحدث مشكلة أخرى عندما تدخل شركة تابعة غير مملوكة بالكامل في معاملات تجارية مع شركات داخل المجموعة.

لنفترض أن الشركة (ص) المملوكة بنسبة ٧٥% قامت ببيع بضاعه للشركة الأم (س) تكلفها ١٦,٠٠٠ محققة أرباح ٤,٠٠٠. هذه البضاعه ظلت غير مباعه في نهاية العام، الأرباح الغير محققة (٤,٠٠٠) تملك منها الأقلية نسبة ٢٥%، $(٤,٠٠٠ \times ٢٥\%) = ١,٠٠٠$ جنية و التي تظهر كأرباح محققة. المجموعه فقط هي التي لم تحقق أرباح من عملية البيع.

بالرغم من وجود اكثر من طريقة للمعالجة تعد افضل معالجه لهذه المعامله هي استبعاد اجمالي الأرباح و تحميل حقوق الأقلية بنصيبهم منها.

مدین	أرباح مرحله (المجمعه)
مدین	حقوق الأقلية
دائن	المخزون (المجمعه)

بإجمالي قيمة الأرباح غير المحققة

الشهره - بكم من الأرباح المستوفى فقط

٥,٣ . مثال: حقوق الأقلية في ارباح غير محققة بين المجموعه:

قامت الشركة (ص) المملوكة بنسبة ٧٥% ببيع بضاعه تكلفتها ١٦,٠٠٠ جنية محققة أرباح ٤,٠٠٠ جنية للشركة الأم (س). هذه البضاعه ظلت غير مباعه في نهاية العام . و فيما يلي قائمة المركز المالي للشركتين:

شركة (ص)	شركة (س)	الأصول
		أصول غير متداولة
١٢٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	أصول ثابتة
-	(٧٥,٠٠٠)	استثمارات بالتكلفة في شركة (ص)
١٢٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	
		أصول متداولة
٤٨,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	مخزون
١٦,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	عملاء
٦٤,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	
١٨٤,٠٠٠	٢٧٠,٠٠٠	اجمالي الأصول

9.

		الالتزامات و حقوق الملكية	
		حقوق الملكية	
	١٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	رأس المال (١ جنية للسهم)
	<u>٦٠,٠٠٠</u>	<u>١٥٠,٠٠٠</u>	الأرباح المرحلة
١٦٠,٠٠٠		٢٣٠,٠٠٠	
٢٤,٠٠٠		٤٠,٠٠٠	الالتزامات المتداولة
<u>١٨٤,٠٠٠</u>		<u>٢٧٠,٠٠٠</u>	اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

المطلوب:

قم باعداد الميزانيه المجمعه للشركة (س).

الحل:

الربح الغير محقق من قبل الشركة (ص) يبلغ ٤,٠٠٠ جنية، ٣,٠٠٠ جنية تخص المجموعة (٧٥%) ومبلغ ١,٠٠٠ جنية تخص حقوق الأقلية. يتم استبعاد اجمالي الربح و تحميل الأقلية بنسبتهم من الربح.

شركة (ص)	شركة (س)	
٦٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	الأرباح المرحله
(٤,٠٠٠)		ناقص: أرباح غير محققه
<u>٥٦,٠٠٠</u>		
	٤٢,٠٠٠	نصيب في الشركة (ص) (٧٥% X ٥٦,٠٠٠)
	<u>١٩٢,٠٠٠</u>	
		حقوق الأقلية
١٦٠,٠٠٠		صافي أصول الشركة (ص) (٢٤,٠٠٠ - ١٨٤,٠٠٠)
(٤,٠٠٠)		أرباح غير محققه
<u>١٥٦,٠٠٠</u>		
٣٩,٠٠٠		٢٥% X

المركز المالي المجمع لشركة (س)

٢٤٥,٠٠٠

٩٤,٠٠٠

٣٦,٠٠٠

الاصول

اصول غير متداولة

اصول ثابتة

اصول متداولة

مخزون (٤٨,٠٠٠ - ٤,٠٠٠ + ٥٠,٠٠٠)

عملاء

١٣٠,٠٠٠
٣٧٥,٠٠٠
٢٧٢,٠٠٠
٣٩,٠٠٠
٣١١,٠٠٠
٦٤,٠٠٠
٣٧٥,٠٠٠

اجمالي الأصول

الالتزامات و حقوق الملكية

حقوق الملكية

رأس المال

الأرباح المرحلة

حقوق الأقلية

الالتزامات المتداولة

اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

٦. بيع أصول غير متداولة داخل المجموعة:

٦.١. المعالجة المحاسبية:

في القوائم المستقلة للشركات المعنية سيتم معالجة بيع الأصول وكأنه بيع بين طرفين لا صلة بينهم ، الشركة البائعة سوف تسجل ربحاً أو خسارة عند البيع، في حين أن الشركة المشتريّة سوف تسجل الأصول بالمبلغ المدفوع للحصول عليه، و سوف تقوم باستخدام هذا المبلغ كأساس لاحتساب الاستهلاك. في قائمة المركز المالي المجمع، يجب ان تظهر الأصول بتكلفتها للمجموعه و يجب أن يكون الأستهلاك على اساس هذه التكلفة. عادة هناك تسويتان يجب اجرائهما للوصول لهذا الغرض :

(أ) تسويه لتعديل الأرباح المرحلة و تكلفة الأصول غير المتداولة ، لأستبعاد اية ارباح او خسائر غير محققة. و ذلك مثل ما تم عند استبعاد الأرباح او الخسائر غير المحققة للمخزون.

(ب) تسويه لتعديل الأرباح المرحلة و مجمع الأهلاك حتى يكون احتساب الاهلاك طبقاً للتكلفة الأصلية للمجموعه.

القيود

(أ) بيع عن طريق الشركة الأم

مدين الأرباح المرحلة المجمع

دائن أصول غير متداولة

بقيمة ارباح بيع الأصول ناقصاً الأهلاك الاضافى

(ب) بيع عن طريق الشركة التابعة

مدين الأرباح المرحلة المجمع (نسبة الشركة الأم في الشركة التابعة)

مدين حقوق الأقلية (نسبة الأقلية في الشركة التابعة)

دائن أصول غير متداولة

بقيمة ارباح بيع الأصول ناقصاً الأهلاك الاضافى

٦,٢ مثال: بيع أصول غير متداولة داخل المجموعة:

تمتلك الشركة (س) ٦٠% من الشركة (ص)، و في ١ يناير ٢٠٠١ قامت الشركة (ص) ببيع مصنع بتكلفة ١٠,٠٠٠ للشركة (س) بسعر بيع ١٢,٥٠٠ اجنية. فيما يلي أرصده الأرباح المرحلة:

الشركة (س) بعد اهلاكات ١٠% للمصنع ٢٧,٠٠٠
 الشركة (ص) متضمنه أرباح من بيع المصنع ١٨,٠٠٠

المطلوب:

قم باعداد الحساب اللازم للأرباح المرحله المجمعه.

الحل:

الأرباح المرحله

شركة ص

١٨,٠٠٠

شركة س

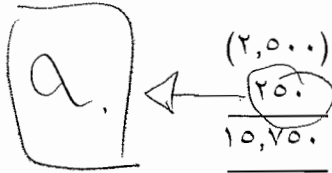
٢٧,٠٠٠

كما موضح بالمثال

بيع الأصل

الريح

الأهلاك (١٠% X ٢,٥٠٠)



نصيب في الشركة (ص) (٦٠% X ١٥,٧٥٠) ٩,٤٥٠

٣٦,٤٥٠

(١) نصيب حقوق الأقلية في الأرباح المرحله ٤٠% X ١٥,٧٥٠ = ٦,٣٠٠

(٢) تم تخفيض قيمة الأصل الي التكلفة و استبعاد الأهلاك الخاص بعنصر الريح، و بالتالي تم

تخفيض ربح المجموعه عن العام بالصافي: (٦٠% X (٢٥٠ - ٢,٥٠٠)) = ١,٣٥٠

٧. ملخص الميزانية المجمعه:

الهدف	الإظهار صافي الأصول التي تتحكم بها الشركة (س) وملكية تلك الأصول.
صافي الأصول	دائما ١٠٠% من أصول (س) زائد ١٠٠% من أصول (ص) طالما للشركة (س) أغلبية في حقوق التصويت.
رأس المال	الشركة (س) فقط.
الأرباح المرحله	١٠٠% من الشركة (س) زائد حصة المجموعه من الشركة (ص) (ما بعد الأقتناء) ناقص تسويات على المجمع.
السبب	لأظهار مدى امتلاك المجموعه الفعلي للأصول ناقص الألتزامات.
حقوق الأقلية	نصيب الأقلية في صافي الأصول المجمعه للشركة (ص) او بالقيمه العادله (بالنسبة للمعيار الدولي).
السبب	لإظهار حقوق المساهمين في الشركة التابعة التي لا تخص الشركه الأم.

٨. الاستحواذ على شركة تابعة خلال الفترة المالية:

مثال:

اقتنت الشركة (س) ٨٠% من أجمالى أسهم الشركة (ص) فى ١ أبريل ٢٠٠٥. فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ أظهرت حسابات الشركة (ص) علاوة اصدار بمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه مصرى و أرباح مرحلة بمبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه مصرى. و قد تم أعداد قائمة المركز المالى للشركتين فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ كما هو موضح ادناه. لم يتم دفع أية توزيعات أرباح من قبل الشركتين خلال العام. يجب تقييم حقوق الأقلية بالقيمة العادلة. تم تقييم نصيب حقوق الأقلية من الشهرة بمبلغ ٣,٠٠٠ جنيه مصرى. قم بأعداد قائمة المركز المالى المجمع لشركة (س) فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥. لم تقم الشركة بعمل أى أضمحلال للشهرة.

شركة (س)

قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

جنيه مصرى

جنيه مصرى

٣٢,٠٠٠

٥٠,٠٠٠

٨٢,٠٠٠

٨٥,٠٠٠

١٦٧,٠٠٠

١٠٠,٠٠٠

٧,٠٠٠

٤٠,٠٠٠

١٤٧,٠٠٠

٢٠,٠٠٠

١٦٧,٠٠٠

الشركة (ص)

قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

جنيه مصرى

جنيه مصرى

٣٠,٠٠٠

٤٣,٠٠٠

٧٣,٠٠٠

أصول ثابتة

الأصول المتداولة

أجمالى الأصول

الالتزامات و حقوق الملكية

حقوق الملكية

١٠,٠٠٠	راس المال ٢٠٠٠٠ سهم (٠,٥٠ جنيه مصرى للسهم)
٤,٠٠٠	علاوة اصدار
<u>٣٩,٠٠٠</u>	الأرباح المرحلة
٥٣,٠٠٠	
<u>٢٠,٠٠٠</u>	الالتزامات المتداولة
<u>٧٣,٠٠٠</u>	أجمالى الالتزامات و حقوق الملكية

الأجابه

حققت الشركة (ص) أرباح بمبلغ ٢٤,٠٠٠ جنيه مصرى (٣٩,٠٠٠ - ١٥,٠٠٠) خلال العام على النحو التالى:

٦,٠٠٠ جنيه مصرى خلال الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ مارس
١٨,٠٠٠ خلال التسعة أشهر ما بعد الأستحواذ
الأرباح المرحلة ما قبل الأستحواذ على النحو التالى:

جنيه مصرى

١٥,٠٠٠

٦,٠٠٠

٢١,٠٠٠

الأرباح المرحلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤

الأرباح المحققة خلال الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٠٥

الأرباح المرحلة ما قبل الأستحواذ

تحقق رصيد علاوة الاصدار البالغ ٤,٠٠٠ جنيه مصرى قبل الأستحواذ.

١- الشهرة

جنيه مصرى

٥٠,٠٠٠

جنيه مصرى

١٠,٠٠٠

٢١,٠٠٠

٤,٠٠٠

٣٥,٠٠٠

المبلغ المدفوع

صافي الأصول المستحوذ عليها متمثلة فى:

راس المال

الأرباح المرحلة (ما قبل الأستحواذ)

علاوة اصدار

نصيب المجموعة ٨٠%

نصيب المجموعة من الشهرة

نصيب حقوق الأقلية من الشهرة

(٢٨,٠٠٠)

٢٢,٠٠٠

٣,٠٠٠

٢٥,٠٠٠

لاحظ انه طبقاً للمعيار المصري ستكون الشهرة ٢٢,٠٠٠ فقط .

٢- الأرباح المرحلة

الشركة (ص)	الشركة (س)
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٣٩,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
(٢١,٠٠٠)	
<u>١٨,٠٠٠</u>	
	الأرباح المرحلة كما في السؤال
	الأرباح المرحلة ما قبل الاستحواذ (أنظر فى الأعلى)
	نصيب الشركة (ص) (١٨,٠٠٠ × ٨٠%)
	<u>١٤,٤٠٠</u>
	<u>٥٤,٤٠٠</u>

٣- حقوق الأقلية فى تاريخ الميزانية

جنيه مصرى	صافى أصول الشركة (ص) (٧٣,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠)
<u>٥٣,٠٠٠</u>	$٢٠\% \times ٥٣,٠٠٠$
١٠,٦٠٠	الشهرة
<u>٣,٠٠٠</u>	
١٣,٦٠٠	

لاحظ انه طبقاً للمعيار المصري ستكون حقوق الأقلية ١٠,٦٠٠
حساب علاوة الاصدار

جنيه مصرى	الشركة (س)
٧,٠٠٠	نصيب من الشركة (ص) من علاوة الاصدار ما بعد الاقتناء
-	
<u>٧,٠٠٠</u>	

الشركة (س)

قائمة المركز المالى المجمعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

جنيه مصرى	جنيه مصرى	الأصول
٦٢,٠٠٠		أصول ثابتة
٢٥,٠٠٠		الشهرة (١)
<u>١٢٨,٠٠٠</u>		الأصول المتداولة
<u>٢١٥,٠٠٠</u>		أجمالى الاصول
		الالتزامات و حقوق الملكية
		حقوق الملكية

١٠٠,٠٠٠	راس المال
٧,٠٠٠	علاوة اصدار (٤)
<u>٥٤,٤٠٠</u>	الأرباح المرحلة (٢)
١٦١,٤٠٠	
<u>١٣,٦٠٠</u>	حقوق الأقلية (٣)
١٧٥,٠٠٠	
<u>٤٠,٠٠٠</u>	الالتزامات المتداولة
<u>٢١٥,٠٠٠</u>	أجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

٩. توزيعات الأرباح وأرباح ما قبل الأستحواذ

٩,١. أرباح ما قبل الأستحواذ

للشركة القابضة بوصفها مساهم في الشركة التابعة الحق في الحصول على حصه من توزيعات الأرباح المدفوعة من الشركة التابعة ولكن من الضروري أن يتم تحديد ما إذا كانت هذه الأرباح تأتي من أرباح الشركة التابعة ما قبل الاستحواذ ام لا.

ليست هناك مشكله اذا كانت توزيعات الأرباح تأتي من أرباح ما بعد الأقتناء. ستقوم الشركة القابضة بتسجيل حصتها من توزيعات الأرباح في قائمة الدخل مثل أية توزيعات أرباح أخرى. ثم يتم استبعاد هذه الأرباح عند اعداد القوائم المالية المجمعة. ولكن تختلف المعالجة و القيد المزدوج في حالة دفع توزيعات الأرباح من أرباح ما قبل الأقتناء، سوف تكون على النحو التالي:

مدين	التقديية
دائن	استثمارات في شركات تابعه

اذا كانت توزيعات الأرباح عن أرباح ما قبل الأقتناء فإنها تقلل من تكلفة الاستثمار للشركة الأم.

٩,٢. هل توزيع الأرباح تدفع من أرباح ما قبل الأقتناء؟

نحن بحاجة إلى النظر الى كيفية تحديد ما إذا كان يتم دفع توزيعات الأرباح من الأرباح ما قبل الأقتناء. أبسط مثال على ذلك، قد تستحوذ شركة قابضة على شركة تابعة في اليوم الأول من الفترة المحاسبية، و يتم توزيع ارباح عن الفترة المحاسبية السابقة. بوضوح،تم دفع توزيعات الأرباح من الأرباح المحققة في فترة ما قبل الاستحواذ.

الموقف هو أقل وضوحا إذا ما تم اقتناء الأسهم خلال الفترة المحاسبية للشركة التابعة. الطريقة المعتادة للتعامل مع ذلك هي عن طريق تقسيم الوقت.

مثال:

قامت الشركة (س) باقتناء ٦٠% من الشركة (ص) في ١ سبتمبر ٢٠٠٠. تنتهي السنة الماليه للشركة (ص) في ٣١ ديسمبر. في ١٠ يناير ٢٠٠١ قامت الشركة (ص) بدفع توزيعات أرباح ١٠,٠٠٠ جنية عن عام ٢٠٠٠. نصيب الشركة (س) هو ٦,٠٠٠ بما انها متعلقه بعام الأقتناء، ٢,٠٠٠ (١٢/٤X٦,٠٠٠) تمثل ارباح ما بعد الأقتناء و ٤,٠٠٠ (١٢/٨X٦,٠٠٠) تمثل ارباح ما قبل الأقتناء.

لماذا نقوم بهذا التمييز؟ اذا ما نظرنا الى وضع شركة قابضة تتخذ قرار للاستثمار في شركة تابعة، يمكننا أن نرى أهمية توزيع أرباح تدفع من أرباح ما قبل الأقتناء. اذا كانت القوائم الماليه للشركة التابعة المحتمله أوضحت باعتزام الشركة لتوزيع أرباح في المستقبل القريب، فان الشركة القابضة المحتمله تعلم انه اذا ما استثمر في أسهم تلك الشركة سوف تستعيد بعض من استثماراتها إليها في وقت قريب جدا. أيضا، لا يمكن اعتبار توزيع أرباح من أرباح قبل الأقتناء كعائد على الاستثمار في الشركة لأنه يتعلق بالفترة قبل إجراء الاستثمار. لذلك فان التعامل معها يجب ان يكون على نحو فعال و هو - انخفاض في تكلفة الاستثمار

مثال:

باستكمال المثال السابق ، قامت الشركة (س) بدفع مبلغ ١٧٥,٠٠٠ مقابل استثمارات ٦٠% في الشركة(ص). في تاريخ الأقتناء كان للشركة (ص) رأس مال بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ و أرباح مرحله بمبلغ ٧٠,٠٠٠. في عام ٢٠٠١ قامت الشركة (ص) بدفع مبلغ ١٠,٠٠٠ كتوزيع أرباح، حصلت منها الشركة (س) على ٦,٠٠٠. ٤,٠٠٠ جنية تعتبر أرباح ما قبل الأقتناء. حساب الشهره في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ كالتالي:

١٧٥,٠٠٠	المبلغ المدفوع
(٤,٠٠٠)	ناقص: توزيعات أرباح ما قبل الأقتناء
١٧١,٠٠٠	
	صافي الأصول المقتناه:
١٠٠,٠٠٠	رأس المال
٧٠,٠٠٠	الأرباح المرحله
١٧٠,٠٠٠	
(١٠٢,٠٠٠)	نصيب المجموعه ٦٠%
٦٩,٠٠٠	الشهره

١٠. القيمة العادلة للمحاسبة عن الاستحواذ

١٠.١. الشهرة

لنتفهم اكثر اهمية تحديد القيم العادلة عند الاستحواذ على شركة تابعة يجب ان نأخذ في الاعتبار ماذا تعنى الشهرة .

الشهرة هي ما زاد من المقابل المدفوع لاقتناء عن القيمة العادلة للاصول و الالتزامات المحدده المقتناه في تاريخ المعاملة.

عادة لا تكون قائمة المركز المالى للشركة التابعة المقتناة معبرة عن القيمة العادلة لصافى لصول الشركة التابعة . فعلى سبيل المثال قد تكون قيمة المباني المملوكة للشركة قد ارتفعت و لكن مازالت تظهر فى قائمة المركز المالى بالتكلفة التاريخية.

١٠.٢. ما معنى القيمة العادلة

القيمة العادلة هي القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل و على بيئة من الحقائق و يتعاملان برادة حرة.

١٠.٣. حساب تسويات القيمة العادلة

حتى الان قمنا باحتساب الشهرة على انها الفرق بين المقابل المدفوع و القيمة الدفترية لصافى الاصول المقتناة بواسطة المجموعة. اذا كانت تلك الطريقة للاحتساب تطبق التعريف السابق للشهرة ، فيجب ان تكون القيمة العادلة هي نفس القيمة الدفترية. أى تم دائماً الافتراض ان القيمة العادلة هي نفس القيمة الدفترية .

١٠.٤. مثال: تسويات القيمة العادلة

في ١ سبتمبر ٢٠٠٥ قامت الشركة (س) بالاستحواذ على ٧٥% من اسهم الشركة (ص)، كانت القيمة العادلة للأصول غير المتداولة للشركة (ص) أكبر من صافي القيمة الدفترية بمبلغ ٢٣,٠٠٠ في حين بلغت الأرباح المرحله مبلغ ٢١,٠٠٠ جنية. وفيما يلي قائمة المركز المالى لكلا من الشركتين في ٣١ أغسطس ٢٠٠٦. قدرت حقوق الاقلية بالقيمة العادلة و قدرت بمبلغ ١٨,٠٠٠ في تاريخ الاستحواذ. ←

الشركة (س)

الأصول

أصول غير متداولة

٦٣,٠٠٠

أصول ثابتة

٥١,٠٠٠

استثمارات بالتكلفه في الشركة (ص)

١١٤,٠٠٠

٨٢,٠٠٠

أصول متداولة

١٩٦,٠٠٠

اجمالي الأصول

الالتزامات و حقوق الملكية

حقوق الملكية

٨٠,٠٠٠

رأس المال

٩٦,٠٠٠

الأرباح المرحلة

١٧٦,٠٠٠

٢٠,٠٠٠

١٩٦,٠٠٠

الالتزامات المتداولة

اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

الشركة (ص)

الأصول

أصول غير متداولة

٢٨,٠٠٠

أصول ثابتة

٤٣,٠٠٠

أصول متداولة

٧١,٠٠٠

اجمالي الأصول

الالتزامات و حقوق الملكية

حقوق الملكية

٢٠,٠٠٠

رأس المال

٤١,٠٠٠

الأرباح المرحلة

٦١,٠٠٠

١٠,٠٠٠

٧١,٠٠٠

الالتزامات المتداولة

اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

إذا قامت الشركة (ص) بتقييم الأصول غير المتداولة في ١ سبتمبر ٢٠٠٥، فسيكون هناك ٣,٠٠٠ اضافيه للأهلاك في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

المطلوب: قم باعداد الميزانية المجمعة للشركة (س) في ٣١ اغسطس ٢٠٠٦.

الحل:

الشركة (س)

الأصول

أصول غير متداولة

١١١,٠٠٠

أصول ثابتة (٤٨,٠٠٠+٦٣,٠٠٠)

٥,٠٠٠

الشهره (١)

١١٦,٠٠٠

١٢٥,٠٠٠
٢٤١,٠٠٠
١٨٨,٧٥٠
٢٢,٢٥٠
٢١١,٠٠٠
٣٠,٠٠٠
٢٤١,٠٠٠

أصول متداولة
اجمالي الأصول
الالتزامات و حقوق الملكية
حقوق الملكية

٨٠,٠٠٠
١٠٨,٧٥٠

رأس المال
الأرباح المرحلة (٢)

حقوق الأقلية (٣)

الالتزامات المتداولة

اجمالي الالتزامات و الملكية

الشهره (١)

المجموعه
حقوق الأقلية
١٨,٠٠٠

المبلغ المفوع للأقتناء/القيمة العادله لحقوق الأقلية

صافي الأصول المقتناه:

٢٠,٠٠٠
٢١,٠٠٠
٢٣,٠٠٠
٦٤,٠٠٠

رأس المال

الأرباح المرحله

تسويات القيمة العادله

(١٦,٠٠٠)
٢,٠٠٠

نصيب المجموعه/حقوق الأقلية

الشهره

الأرباح المرحله (٢)

الشركة (ص)

الشركة (س)

٤١,٠٠٠

٩٦,٠٠٠

(٢١,٠٠٠)

(٣,٠٠٠)

١٧,٠٠٠

كما ذكر بالمثال

أرباح ما قبل الأقتناء

تسوية أهلاك

ما بعد الأقتناء

نصيب المجموعه في الشركة (ص)

(% ٧٥ × ١٧,٠٠٠)

١٢,٧٥٠

١٠٨,٧٥٠

الأرباح المرحله للمجموعه

حقوق الأقلية في تاريخ التقرير

(٣)

٦١,٠٠٠	صافي أصول الشركة (ص) (٧١,٠٠٠-١٠,٠٠٠)
٢٠,٠٠٠	تسويات القيمة العادلة
٨١,٠٠٠	
٢٠,٢٥٠	× ٢٥ %
٢,٠٠٠	الشهره
٢٢,٢٥٠	

سؤال:

أصل سجل في دفاتر الشركة (ص) بتكلفة تاريخية ٤,٠٠٠ جنية . في ١ يناير ٢٠٠٥ اشترت الشركة (س) ٨٠% من أسهم الشركة (ص) ، و تم تقييم القيمة العادلة لهذا الاصل بمبلغ ٣,٠٠٠ جنية في ذلك التاريخ. و كان الاصل يستهلك لمدة سنتين على أساس قسط ثابت و العمر المتوقع للاصل أربع سنوات، لا يوجد قيمة متبقية متوقعة. في ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ ، تم بيع الأصل بمبلغ قدره ٢,٦٠٠ جنية . ما هو الربح أو الخسارة من بيع الأصول التي سيتم الاعتراف بها في حسابات الشركة (ص) و حسابات القوائم المجمعة للشركة (س) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ ؟

الحل:

الشركة (ص): صافي القيمة الدفترية (بالتكلفة التاريخية) = $٤,٠٠٠ \times ٤/١,٥ = ١,٥٠٠$.
الربح من البيع = $٢٦٠٠ - ١,٥٠٠ = ١,١٠٠$ (استهلاك العام الحالي = ٥٠٠) .
الشركة (س) المجمعة : صافي القيمة الدفترية = $٣,٠٠٠ \times ٢/١,٥ = ٢,٢٥٠$.
الربح من البيع للمجمعه = $٢٦٠٠ - ٢,٢٥٠ = ٣٥٠$ (استهلاك العام الحالي = ٧٥٠) .
سيتم تعديل حقوق الأقلية بقيمة ٢٠% من ارباح البيع و الاهلاك كجزء من قيد التسويه في قائمة الدخل المجمعه.

١٠,٥ . توزيع تكلفة جميع الأعمال على الأصول المقتناة والالتزامات و الالتزامات المحتملة المتوقعة
تقوم المنشأة المقتنية في تاريخ الاقتناء بتوزيع تكلفة جميع الأعمال بالاعتراف بالأصول و الالتزامات المحددة للمنشأة المقتناة وكذلك الالتزامات المحتملة التي تفي بمتطلبات الاعتراف الواردة ادناه وذلك بالقيم العادلة في هذا التاريخ .
لا تقوم المنشأة المقتنية بالاعتراف بطريقة منفصلة بالأصول والالتزامات المحددة للمنشأة المقتناة وكذلك التزاماتها المحتملة في تاريخ الاقتناء إلا في حالة توافر الشروط التالية في هذا التاريخ:

(أ) في حالة أي أصل خلاف الأصل غير الملموس : إذا كان من المتوقع تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بذلك الأصل إلى المنشأة المقتنية وإمكانية قياس القيمة العادلة لهذا الأصل بطريقة يعتمد عليها.

(ب) في حالة أي التزام خلاف الالتزام المحتمل : إذا كان من المتوقع أن يطلب تدفق خارج للموارد يمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام وإمكانية قياس القيمة العادلة لهذا الالتزام بطريقة يعتمد عليها.

(ج) في حالة الأصل غير الملموس أو الالتزام المحتمل : إذا أمكن قياس القيمة العادلة بطريقة يعتمد عليها.

قد تشمل الأصول و الالتزامات المقتناة اصول و التزامات لم تكن معترف بها بالقوائم المالية للشركة المستحوذ عليها قبل تاريخ الاقتناء. على سبيل المثال قد يتم الاعتراف باصل ضريبي ناتج عن خسائر ضريبية للشركة المستحوذ عليها بالرغم من ان هذه الشركة لم تقم بالاعتراف به نظرا لعدم وجود توقع بان هناك ارباح ضريبية في المستقبل بينما تعترف به الشركة المقتنية اذا قررت ان هناك ارباح ضريبية مستقبلية و بالتالى سيكون هناك استفادة متوقعة.

١٠,٥,١ إعادة الهيكلة والخسائر المستقبلية

تقوم المنشأة المقتنية بالاعتراف بالالتزامات الناشئة عن إنهاء أو خفض أنشطة المنشأة المقتناة كجزء من توزيع تكلفة تجميع الأعمال فقط عندما يكون لدى المنشأة المقتناة في تاريخ الاقتناء التزام قائم بإعادة الهيكلة معترف به طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) المخصصات والأصول و الالتزامات المحتملة. ولا تعترف المنشأة المقتنية - عند توزيع تكلفة تجميع الأعمال - بالالتزامات المرتبطة بالخسائر المستقبلية أو التكاليف الأخرى المتوقع تكبدها نتيجة للتجميع .

١٠,٥,٢ الأصول غير الملموسة

تعترف المنشأة المقتنية بشكل منفصل بأى أصل غير ملموس للمنشأة المقتناة في تاريخ الاقتناء إذا كان هذا الأصل يفي بتعريف الأصل غير الملموس طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) " الأصول غير الملموسة " وعندما يمكن قياس قيمته العادلة بصورة يعتمد عليها .

وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) يجب ان يكون الأصل قابل للتحديد ليتم الاعتراف ، و يفي الاصل بشروط قابلية التحديد الواردة في تعريف الأصل غير الملموس فقط في حالات كون الأصل:

(أ) قابلاً للانفصال اى يمكن فصله عن المنشأة وبيعه أو تحويله أو الترخيص به أو إيجاره أو استبداله منفرداً أو مع عقد أو أصل أو التزام ذي صلة .

أو

(ب) ناشئاً عن حقوق تعاقدية أو غيرها من الحقوق القانونية بغض النظر عن قابلية تحويل هذه الحقوق أو فصلها عن المنشأة أو عن أية حقوق أو التزامات أخرى .

١٠,٥,٣ . الالتزامات المحتملة

تقوم المنشأة المقتنية بالاعتراف بصورة منفصلة بأى التزام محتمل للمنشأة المقتناة كجزء من توزيع تكلفة جميع الأعمال فقط إذا أمكن قياس القيمة العادلة لهذا الالتزام بصورة يعتمد عليها ، أما إذا لم يتسن قياس القيمة العادلة للالتزام بصورة يعتمد عليها:

(أ) يكون هناك تأثير ناشئ على القيمة المعترف بها كشهرة .

(ب) تقوم المنشأة المقتنية بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بالالتزام المحتمل المطلوب الإفصاح عنه.

هذا يعتبر خروج عن اسس الاعتراف الواردة بالمعيار الخاص بالمخصصات

(معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٨) المخصصات و الأصول و الالتزامات المحتملة)

بعد الاعتراف الأولى بالالتزامات المحتملة تقوم المنشأة المقتنية بقياس هذه الالتزامات المعترف بها بصورة منفصلة و ذلك بالقيمة الأكبر مما يلي:

(أ) القيمة المعترف بها أوليًا ناقصًا

(ب) القيمة التى يتم الاعتراف بها طبقًا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٨) .

١٠,٥,٤ . تكلفة عملية تجميع الأعمال:

تقوم المنشأة المقتنية بقياس تكلفة تجميع الأعمال على أنه مجموع:

(أ) القيم العادلة في تاريخ التبادل للأصول المعطاة ، والالتزامات المتكبدة و المحتملة ، وأدوات حقوق الملكية المصدرة من المنشأة المقتنية مقابل السيطرة على المنشأة المقتناة .
بالإضافة إلى:

(ب) أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية تجميع الأعمال.

سؤال:

في ١ سبتمبر ٢٠٠٧ ، قامت الشركة (س) بالاستحواذ على ٦ مليون سهم (القيمة الاسمية اجنيه للسهم) من اسهم الشركة (ص) بمبلغ ٢ جنيه للسهم . في ذلك التاريخ قامت الشركة ص باصدار مركزها المالي متضمنًا الآتي:

بالمليون		بالمليون	
٣,٢	موردون	١٦	أصول ثابتة (ايضاح ١)
٠,٦	ضرائب	٤	مخزون (ايضاح ٢)
٣,٩	بنوك سحب على المكشوف	٢,٩	عملاء
٤	قروض طويلة الأجل	١,٢	نقدية بالصندوق
٨	رأس المال (١ جم للسهم)		
٤,٤	أرباح مرحله		
<u>٢٤,١</u>		<u>٢٤,١</u>	

إيضاحات:

(١) المعلومات الآتية متعلقة بالاصول الثابتة:

بالمليون	
٢٨,٤	اجمالي القيمة الاستبدالية
١٦,٦	صافي القيمة الاستبدالية (اجمالي القيمة الاستبدالية ناقص الأهلاك)
١٨	القيمة الأقتصادية
٨	صافي القيمة البيعية

(٢) يتمثل المخزون للشركة (ص) في مواد خام و بلغت القيمة الاستبدالية بمبلغ ٤,٢ مليون في ١ سبتمبر ٢٠٠٧.

المطلوب : قم بحساب الشهره للمجموعه لعام ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، مع ايضاح المعالجه الحسابيه للبنود الموضحه أعلاه .

الحل:

الشهرة

١٢	المقابل المدفوع (٦×٢)
	القيمة العادله للأصول المستحوذ عليها:
٨	رأس المال
٤,٤	ارباح مرحله ما قبل الاستحواذ
	تسويات القيمة العادله
٠,٦	أصول ثابتة (١٦ - ١٦,٦)
٠,٢	مخزون (٤ - ٤,٢)
١٣,٢	
(٩,٩)	نصيب المجموعه (٧٥%)
٢,١	الشهره

(أ) يمثل رأس المال و أرباح ما قبل الاستحواذ القيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة (ص) في تاريخ الاستحواذ. التسويات اذن مطلوبه لهذه القيمة الدفترية لتعديلها لتعكس القيمة العادله في تاريخ الاستحواذ. تعد القيمة الدفترية للأصول الماليه قصيرة الأجل هي قيمتها العادله.

ب) ينص المعيار المصري رقم (٢٩) أن الأصول الثابته يجب تقييمها بالقيمة العادله (القيمة السوقيه) و ان لم تتوافر امكانية تحديد القيمة السوقيه فيجب تحديد القيمة العادله بالقيمة الأستبداليه ناقص الأهلاك. صافي القيمة الأستبداليه (١٦,٦) تمثل القيمة الأستبداليه ناقص الأهلاك و لذلك لا تتطلب تسويات.

ج) ينص المعيار المصري رقم (٢٩) ايضاً ان تقيم المواد الخام يكون بالقيمة الأستبداليه. و التي تبلغ في المثال مبلغ ٤,٢.

مثال : تكلفة تجميع الأعمال ١٠,٥,٥

بدلاً من شراء أسهم الشركة (ص) نقداً، قامت الشركة (س) بتمويل اقتناء الشركة (ص) باصدار ٤,٥ مليون سهم من أسهمها. القيمة العادله للسهم ٣ جنيهه تكلفة اصدار الأسهم بلغت ٥٠٠,٠٠٠ جنيهه.

قم بحساب الشهرة:

الحل:

المدفوع:

١٣,٥

أسهم مصدره (٣ × ٤,٥)

(٩,٩)

صافي الأصول المستحوذ عليها كما بالمثال السابق

٣,٦

الشهرة

لاحظ ان تكاليف الإصدار سوف يتم خصمها من علاوة الإصدار .

الفصل التاسع

قائمة الدخل المجمعّة

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. قائمة الدخل المجمعّة.
٢. قائمة الدخل الشامل المجمعّة (المعيار الدولي).

١. قائمة الدخل المجمعة:

• مصدر قائمة الدخل المجمعة هو قوائم الدخل للشركات المنفردة بالمجموعة .

١,١. إجراءات التجميع:

• جرت العادة في الحياة العملية على إعداد ورقة عمل (تسمى الجداول المجمعة) والتي يتم بها وضع قوائم

الدخل للشركات المنفردة جنباً إلى جنب ويتم إيجاد الإجماليات لتكون الأساس في قائمة الدخل المجمعة .

• تظهر حصة حقوق الأقلية في قائمة الدخل المجمعة في سطر واحد كتسوية في نهاية قائمة الدخل .

١,٢. مثال بسيط : قائمة الدخل المجمعة:

افتتحت الشركة (س) ٧٥% من الأسهم العادية للشركة (ص) والتي تأسست في عام ٢٠٠٣ ، فيما يلي قائمة الدخل المختصرة لكل من الشركتين وأيضاً الحركة على الأرباح المرحلة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

. ٢٠٠٦

الشركة (ص)	الشركة (س)	قائمة الدخل :
٣٨,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	إيراد المبيعات
٢٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	تكلفة المبيعات
١٨,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	مجمل الربح
٨,٠٠٠	١٤,٠٠٠	المصروفات الإدارية
١٠,٠٠٠	٣١,٠٠٠	الأرباح قبل الضرائب
٢,٠٠٠	١٠,٠٠٠	مصروف ضريبة الدخل
٨,٠٠٠	٢١,٠٠٠	أرباح العام
		حركة الأرباح المرحلة :
١٧,٠٠٠	٨٧,٠٠٠	رصيد أول المدة للأرباح المرحلة
٨,٠٠٠	٢١,٠٠٠	أرباح العام
٢٥,٠٠٠	١٠٨,٠٠٠	رصيد آخر المدة للأرباح المرحلة

المطلوب :

إعداد قائمة الدخل المجمعة والجزء من قائمة التغير في حقوق الملكية والذي يوضح الأرباح المرحلة وحقوق الأقلية ؟

الحل :

قائمة الدخل المجمعة للشركة (س) عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ :

١١٣,٠٠٠	إيراد المبيعات (٣٨ + ٧٥)
٥٠,٠٠٠	تكلفة المبيعات (٢٠ + ٣٠)
٦٣,٠٠٠	مجمل الربح
٢٢,٠٠٠	المصروفات الإدارية (٨ + ١٤)
٤١,٠٠٠	الأرباح قبل الضريبة
١٢,٠٠٠	مصروف ضريبة الدخل

٢٩,٠٠٠
٢٧,٠٠٠
٢,٠٠٠
٢٩,٠٠٠

أرباح العام
الأرباح توزع كالتالي :
مساهمي الشركة القابضة
حقوق الأقلية (٨,٠٠٠ × ٢٥%)

قائمة التغير في حقوق الملكية :

الإرباح المرحلة	حقوق الأقلية	إجمالي حقوق الملكية	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٩٩,٧٥٠	٤,٢٥٠	١٠٤,٠٠٠	الرصيد في ٢٠٠٦/١/١
٢٧,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	إجمالي الربح عن العام
١٢٦,٧٥٠	٦,٢٥٠	١٣٣,٠٠٠	الرصيد في ٢٠٠٦/١٢/٣١

لاحظ كيف تم التعامل مع حقوق الأقلية :

(أ) من أول قائمة الدخل إلى أن نصل إلى صافي ربح قائمة الدخل المجمعة لم يتم الإشارة لنصيب المجموعة ونصيب الأقلية ، ثم تم إضافة سطر واحد كتسوية لخصم نصيب الأقلية من الأرباح .
(ب) نصيب الأقلية (٤,٢٥٠ جنيهه) في ٢٠٠٦/١/١ م (١٧,٠٠٠ × ٢٥%) تم استبعاده من الأرباح المرحلة للمجموعة ، هذا يعني أن رصيد آخر المدة البالغ ١٢٦,٧٥٠ جنيهه مصري هو الذي سوف يظهر بقائمة المركز المالي كرصيد للأرباح المرحلة للمجموعة .

رصيد الأرباح المرحلة للمجموعة :

الشركة (س)	الشركة (ص)	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٠٨,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	في تاريخ الميزانية
	-	يطرح : الأرباح المرحلة قبل الاقتناء
١٨,٧٥٠	٢٥,٠٠٠	نصيب الشركة س من الأرباح بعد الاقتناء (٢٥,٠٠٠ × ٧٥%)
١٢٦,٢٥٠		

نصيب الأقلية من الأرباح المرحلة تتكون من نصيب الأقلية من الأرباح المرحلة أول المدة (٤,٢٥٠) (١٧,٠٠٠ ج م × ٢٥%) ونصيب الأقلية من أرباح العام (٢,٠٠٠ جنيهه مصري) البالغة ٨,٠٠٠ ج م .

١.٢ المعاملات التجارية بين شركات المجموعة :

• يتم استبعاد المبيعات والمشتريات بين شركات المجموعة من قائمة الدخل المجمعة .

• مثل الحال في قائمة المركز المالي المجمعة ، يجب أن تظهر قائمة الدخل المجمعة نتائج المجموعة وكأنها نتائج شركة واحدة ، عندما تتبع إحدى الشركات بالمجموعة بضاعة لشركة أخرى بالمجموعة تضاف نفس القيمة إلى إيراد المبيعات بالشركة الأولى وإلى تكلفة المبيعات بالشركة الثانية ، من وجهة نظر المجموعة لم تحدث مبيعات مع طرف خارجي وبالتالي لم تحدث المبيعات .

• يجب أن تظهر أرقام القوائم المجمعة قيمة إيراد المبيعات وتكلفة المبيعات التي تمثل مبيعات ومشتريات مع أطراف خارجية ، وبالتالي هناك تسوية ضرورية لتخفيض قيمة إيراد المبيعات وتكلفة المبيعات بقيمة المبيعات بين شركات المجموعة خلال العام .

• رأينا في الفصل السابق أن أي أرباح غير محققة نتيجة تعاملات بين شركات المجموعة يجب أن يتم استبعادها من أرقام أرباح المجموعة ، هذا يجب أن يحدث كلما حدث بيع بين شركات المجموعة بريح ولا زالت البضاعة المشتراة ضمن مخزون الشركة المشتري في نهاية العام .

• أفضل طريقة للتعامل مع هذه الحالة هو احتساب الأرباح غير المحققة التي تتعلق بالمخزون غير المباع في نهاية العام وتخفيض مجمل الربح المجمع بهذه القيمة ، وتظهر تكلفة المبيعات كمتمم .

١,٤ . مثال :

افترض أن في المثال السابق أن الشركة (ص) قامت بتسجيل مبيعات للشركة (س) بمبلغ ٥,٠٠٠ جنيه مصري خلال عام ٢٠٠٦ ، وكانت الشركة (ص) قد قامت بشراء تلك البضاعة من موردين خارجيين بتكلفة بلغت ٣,٠٠٠ جنيه مصري ، نصف هذه البضاعة لا زالت ضمن مخزون الشركة (س) في نهاية عام ٢٠٠٦ قم بإعداد قائمة الدخل المجمعة بعد التعديل ؟

الحل :

قائمة الدخل المجمعة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

جنيه مصري	
١٠٨,٠٠٠	إيراد المبيعات (٧٥ + ٣٨ - ٥)
(٤٦,٠٠٠)	تكلفة المبيعات (٣٠ + ٢٠ - ١)
٦٢,٠٠٠	مجمل الربح (٤٥ + ١٨ - ١)
(٢٢,٠٠٠)	المصروفات الإدارية
٤٠,٠٠٠	الأرباح قبل الضريبة
(١٢,٠٠٠)	مصروف ضريبة الدخل
٢٨,٠٠٠	أرباح العام
	يوزع كالتالي :
٢٦,٢٥٠	مساهمي الشركة القابضة
١,٧٥٠	حقوق الأقلية (٨,٠٠٠ - ١,٠٠٠) × ٢٥%
٢٨,٠٠٠	

لاحظ:

جنيه مصري

رصيد أول المدة للأرباح المرحلة ٩٩,٧٥٠

أرباح العام ٢٦,٢٥٠

رصيد آخر المدة للأرباح المرحلة ١٢٦,٠٠٠

• الأرباح غير المحققة = $٠,٥ \times (٥,٠٠٠ - ٣,٠٠٠)$ جنيهه .

١,٥ توزيعات الأرباح بين شركات المجموعة :

• في مثالنا السابق كنا قد افترضنا أن الشركة (ص) تحتفظ بكل أرباحها ، ولكن قد يحدث أن تقوم الشركة (ص) بتوزيع جزء من أرباحها ، كما سبق يجب حساب حقوق الأقلية في أرباح الشركة التابعة بعد رقم أرباح العام بعد الضرائب ، لهذا الغرض لا يجب الأخذ في الاعتبار مقدار الأرباح التي توزعها الشركة (ص) للأقلية كأرباح .

• لاحظ أنه يتم تعديل الأرباح المرحلة للمجموعة بقيمة توزيعات الأرباح التي تدفع لمساهمي الشركة القابضة، توزيعات الأرباح التي تدفعها الشركة التابعة للشركة القابضة يجب أن يتم استبعادها عند إعداد القوائم المالية المجمعة ، توزيعات الأرباح المدفوعة للأقلية يتم استبدالها بنصيبهم من أرباح الشركة التابعة .

١,٦ أرباح ما قبل الاقتناء :

• ما يتم إدراجه في قائمة الدخل المجمعة هي أرباح الشركة التابعة ما بعد الاقتناء .
• كما تم شرحه أعلاه ، فإن رصيد الأرباح المرحلة آخر المدة هو نفس رقم الأرباح المرحلة بقائمة المركز المالي المجمعة . و كما رأينا في الفصول السابقة فإن الأرباح المرحلة بقائمة المركز المالي المجمعة تتضمن :

(أ) الأرباح المرحلة للشركة القابضة .

(ب) نسبة من الأرباح المرحلة للشركة التابعة . هذه الحصة هي نصيب المجموعة من الأرباح المرحلة للشركة التابعة ما بعد الاقتناء . وبالتالي يجب استبعاد نصيب الأقلية من إجمالي الأرباح المرحلة للشركة التابعة و أيضا نصيب المجموعة من الأرباح ما قبل الاقتناء .

• و يجب عمل إجراء مماثل في قائمة الدخل المجمعة لجعلها متفقة مع ما هو وارد بقائمة المركز المالي . تم إيضاح في الأمثلة السابقة كيف يتم استبعاد نصيب الأقلية من قائمة الدخل .

• نصيب الأقلية من الأرباح يتم تخفيضه من أرباح المجموعة بعد الضرائب . و بنفس الطريقة ، عند الأخذ في الاعتبار الأمثلة التي بها أرباح ما قبل الاقتناء في شركة تابعه ، يجب أن يتضمن ربح المجموعة فقط نصيب المجموعة من أرباح ما بعد الاقتناء . إذا تم اقتناء الشركة التابعة خلال العام المالي ، فإنه من الضروري تنسيب أرباح العام بين الأرباح ما قبل الاقتناء و ما بعد الاقتناء . يتم استخدام طريقة جزء السنة .

• طريقة جزء السنة تعني أن قائمة الدخل للشركة التابعة تم تقسيمها بين ما قبل و ما بعد الاقتناء و يتم إدراج فقط ما بعد الاقتناء في قائمة الدخل المجمعة.

سؤال:

قامت شركة (س) باقتناء ٦٠% من حقوق ملكية شركة (ص) البالغة ١٠٠,٠٠٠ جنية في ١ ابريل ٢٠٠٥
قائمة الدخل للشركتين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ مبينة أدناه

شركة (ص) (عن تسعة أشهر)	شركة (ص)	شركة (س)	
٦٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠	إيرادات المبيعات
٢٧,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	تكلفة المبيعات
٣٣,٠٠٠	٤٤,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠	إجمالي الأرباح
-	-	٣,٦٠٠	إيرادات أخرى - توزيعات ارباح من شركة (ص)
٩,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٤٣,٠٠٠	مصاريف إدارية
٢٤,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٦٥,٦٠٠	الأرباح قبل الضرائب
٦,٠٠٠	٨,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	مصروف ضريبة الدخل
١٨,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٤٢,٦٠٠	أرباح العام
			معلومات اضافية
	٦,٠٠٠	١٢,٠٠٠	توزيعات أرباح (مدفوعة في ٣١ ديسمبر)
	١٨,٠٠٠	٣٠,٦٠٠	أرباح لم يتم توزيعها
	٤٠,٠٠٠	٨١,٠٠٠	أرباح مرحلة أول الفترة
	٥٨,٠٠٠	١١١,٦٠٠	أرباح مرحلة آخر الفترة

قم بإعداد قائمة الدخل المجمعة و الأرباح المرحلة و حقوق الأقلية المقتطعة من قائمة التغير في حقوق الملكية.

الحل:

قائمة الدخل المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

٢٣٠,٠٠٠	إيرادات المبيعات (٦٠+١٧٠)
(٩٢,٠٠٠)	تكلفة المبيعات (٢٧+٦٥)
١٣٨,٠٠٠	إجمالي الأرباح
(٥٢,٠٠٠)	مصاريف إدارية (٩+٤٣)
٨٦,٠٠٠	الأرباح قبل الضرائب
(٢٩,٠٠٠)	مصروف ضريبة الدخل (٦+٢٣)
٥٧,٠٠٠	أرباح العام
	الأرباح موزعة على:

٤٩,٨٠٠	نصيب مساهمي الشركة القابضة
٧,٢٠٠	نصيب الأقلية (٤٠% × ١٨,٠٠٠)
٥٧,٠٠٠	

قائمة التغير في حقوق الملكية

حقوق الأقلية	الأرباح المرحلة	
-	٨١,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٥
(٢,٤٠٠)	(١٢,٠٠٠)	توزيعات أرباح مدفوعة (٦,٠٠٠ - ٣,٦٠٠)
٧,٢٠٠	٤٩,٨٠٠	أرباح العام
٥٨,٤٠٠	-	تم إضافتها عند اقتناء الشركة التابعة *
٦٣,٢٠٠	١١٨,٨٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥
		كل أرباح الشركة (ص) المرحلة قبل الاقتناء.
		* تم إضافتها عند اقتناء الشركة التابعة
	١٠٠,٠٠٠	رأس المال
	٤٠,٠٠٠	أرباح مرحلة أول الفترة
	٦,٠٠٠	الأرباح من (يناير - مارس) "٢٤,٠٠٠ - ١٨,٠٠٠"
	١٤٦,٠٠٠	
	٥٨,٤٠٠	نصيب الأقلية (٤٠%)

سؤال:

المعلومات الآتية متعلقة بشركة (س) و الشركة التابعة لها شركة (ص) للسنة المنتهية في ٣٠ ابريل ٢٠٠٧.

شركة ص	شركة س	
٥٠٠	١,١٠٠	إيرادات المبيعات
(٣٠٠)	(٦٣٠)	تكلفة المبيعات
٢٠٠	٤٧٠	إجمالي الأرباح
(١٥٠)	(١٠٥)	مصاريف إدارية
-	(٢٤)	توزيعات ارباح من شركة (ص)
٥٠	٣٨٩	الأرباح قبل الضرائب
(١٠)	(٦٥)	مصروف ضريبة الدخل
٤٠	٣٢٤	أرباح العام
		معلومات إضافية
٣٠	٢٠٠	توزيعات أرباح مدفوعة
١٠	١٢٤	أرباح لم يتم توزيعها
١٠٦	٤٦٠	أرباح مرحلة أول الفترة
١١٦	٥٨٤	أرباح مرحلة آخر الفترة

معلومات إضافية:

(أ) رأس المال المصدر للمجموعة:

- شركة (س) : ٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم بسعر ١ جنية للسهم.

- شركة (ص) : ١,٠٠٠,٠٠٠ سهم بسعر ١ جنية للسهم.

(ب) قامت شركة س باقتناء ٨٠% من أسهم شركة ص في عام ٢٠٠٠ . الأرباح المرحلة لشركة (ص) تبلغ ٥٦,٠٠٠ جنية في تاريخ الاقتناء.

المطلوب:

بقدر ما تسمح المعلومات ، قم بإعداد قائمة الدخل المجمعة لشركة (س) للسنة المنتهية في ٣٠ ابريل ٢٠٠٧ و الأرباح المرحلة و حقوق الأقلية المقطوفة من قائمة التغير في حقوق الملكية.

الحل :

قائمة الدخل المجمعة في ٣٠ ابريل ٢٠٠٧

١,٦٠٠	إيرادات المبيعات (٥٠٠+١,١٠٠)
(٩٣٠)	تكلفة المبيعات (٣٠٠+٦٣٠)
٦٧٠	إجمالي الأرباح
(٢٥٥)	مصاريف إدارية (١٥٠+١٠٥)
٤١٥	الأرباح قبل الضرائب
(٧٥)	مصروف ضريبة الدخل (١٠+٦٥)
٣٤٠	أرباح العام
	الأرباح موزعة على:
٣٣٢	نصيب مساهمي الشركة القابضة
٨	نصيب الأقلية *
٣٤٠	

قائمة التغير في حقوق الملكية

الأرباح المرحلة	حقوق الأقلية	
٥٠٠	-	الرصيد في أول الفترة
(٢٠٠)	(٦)	توزيعات أرباح مدفوعة (٢٤,٠٠٠ - ٣٠,٠٠٠)
٣٣٢	٨	ربح العام
-	٢١١	تم إضافتها عند اقتناء الشركة التابعة *
٦٣٢	٢١٣	الرصيد في آخر الفترة
		(١) حقوق الأقلية
	٨	في أرباح شركة (ص) (٢٠×٤٠%)

شركة (ص)	شركة (س)	أرباح مرحلة أول الفترة
١٠٦	٤٦٠	طبقاً للسؤال
(٥٦)		ناقصاً: قبل الاقتناء
٥٠		
شركة (ص)		٣) تم إضافتها عند اقتناء الشركة التابعة
١,٠٠٠		رأس المال
٥٦		أرباح مرحلة
١,٠٥٦		
٢١١		نصيب الأقلية ٢٠%

١,٧ ملخص:

إظهار نتائج الأعمال للمجموعة لفترة محاسبية ما و كأنها شركة واحدة.	الغرض
١٠٠% س + ١٠٠% (ص) (باستبعاد المعاملات بين شركات المجموعة).	من إيرادات المبيعات إلى أرباح العام
إظهار نتائج أعمال المجموعة و التي تسيطر عليها الشركة القابضة.	السبب
يتم استبعاد أثرها من المبيعات و تكلفة المبيعات.	المبيعات بين شركات المجموعة
أ) المبيعات بواسطة (س): زيادة تكلفة المبيعات بقيمة الأرباح غير المحققة. ب) المبيعات بواسطة (ص): زيادة تكلفة المبيعات بقيمة الأرباح غير المحققة بكامل قيمتها و تخفيض حقوق الأقلية بنصيبهم من الأرباح المحققة.	الأرباح غير المحققة من المبيعات بين شركات المجموعة
لو تم زيادة قيمة الأصول في الشركة (ص) بقيمة إعادة التقييم ، سيتم احتساب إهلاك إضافي و يتم تحميله على قائمة الدخل المجمعة. و يتم تعديل حقوق الأقلية بنصيبهم.	الإهلاك
يجب زيادة المصروفات بقيمة اى أرباح ناتجة عن تحويل الأصل و تخفيضها بقيمة الإهلاك المحسوب على الارتفاع في القيمة الدفترية للأصل.	تحويل أصل طويل الأجل
أرباح الشركة (ص) بعد الضرائب يطرح: الأرباح غير المحققة* أرباح بيع الأصول طويلة الأجل* الإهلاك الإضافي الناتج عن إعادة التقييم عند التجميع. يجمع: الإهلاك الإضافي الناتج عن استبعاد قيمة أصول طويلة الأجل** * فقط عندما يتم بيع البضاعة أو الأصول طويلة الأجل بواسطة الشركة التابعة. ** إذا تم بيع الأصول طويلة الأجل بواسطة الشركة التابعة.	حقوق الأقلية

٢. قائمة الدخل الشامل المجمعة (طبقا للمعايير الدولية فقط):

يتم استخدام قائمة الدخل كأساس لإعداد قائمة الدخل الشامل

٢,١. مثال: قائمة الدخل الشامل المجمعة:

قائمة الدخل للشركة (س) كما هي بإجابة السؤال السابق بالإضافة إلى أن الشركة (ص) حققت أرباح إعادة تقييم احد أصولها الثابتة بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنية خلال العام.

٢,٢. الحل:

قائمة الدخل الشامل المجمعة في ٣٠ ابريل ٢٠٠٧

١,٦٠٠	إيرادات المبيعات
(٩٣٠)	تكلفة المبيعات
٦٧٠	إجمالي الأرباح
(٢٥٥)	مصاريف إدارية
٤١٥	الأرباح قبل الضرائب
(٧٥)	مصروف ضريبة الدخل
٣٤٠	أرباح العام
	الدخل الشامل
٢٠٠	أرباح تقييم أصول
٥٤٠	إجمالي الدخل الشامل
	الأرباح موزعة على:
٣٣٢	نصيب ملاك الشركة القابضة
٨	نصيب الأقلية *
٣٤٠	
	إجمالي الدخل الشامل موزع على:
٤٩٢	نصيب مساهمي الشركة القابضة ($332 + (200 \times 80\%)$)
٤٨	نصيب الأقلية ($8 + (200 \times 20\%)$)
٥٤٠	

٢,٣. قائمة الدخل الشامل المجمعة (قائمة مستقلة):

إذا استخدمنا شكل القائمتين فسوف نقوم بإعداد قائمة للدخل و قائمة للدخل الشامل.

٢,٤ . مثال: قائمة الدخل الشامل:

٣٤٠	أرباح العام
	الدخل الشامل
٢٠٠	أرباح تقييم أصول
<u>٥٤٠</u>	إجمالي الدخل الشامل

إجمالي الدخل الشامل موزع على:

٤٩٢	نصيب مساهمي الشركة القابضة $(332 + (200 * 80\%))$
٤٨	نصيب الأقلية $(8 + (200 * 20\%))$
<u>٥٤٠</u>	

٢,٥ . قائمة التغير في حقوق المساهمين المجمعة:

سوف تظهر هذه المبالغ في قائمة التغير في حقوق المساهمين المجمعة على النحو التالي:

الإجمالي	حقوق الأقلية	الإجمالي	فائض التقييم	الأرباح المرحلة	إجمالي الدخل الشامل للعام
٥٤٠	٤٨	٤٩٢	١٦٠	٣٣٢	



الفصل العاشر

الاستثمارات في شركات شقيقة

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة.

٢. طريقة حقوق الملكية.

٣. قائمة الدخل و قائمة المركز المالي.

المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة

- تم تغطية هذا الموضوع في معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة ، الشركة المستثمرة لا يكون لها سيطرة مثل التي تكون لها على الشركة التابعة ، ولكن يكون لها نفوذ مؤثر .

١.١ تعريفات:

- **الشركة الشقيقة** : هي شركة يكون للمستثمر فيها نفوذ مؤثر و لكنها ليست شركة تابعة كما أنها ليست حصة في مشروع مشترك للمستثمر و تتضمن أيضًا شركات الأفراد.

- **النفوذ المؤثر** : هو القدرة على **(المشاركة)** في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيانات المالية و سياسات التشغيل للشركة المستثمر فيها و لكن لا تصل تلك القدرة إلى درجة السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

- **طريقة حقوق الملكية** : هي طريقة محاسبية يتم بناء عليها الاعتراف بالاستثمار - عند اقتنائه - بتكلفة الاقتناء ثم يتم تعديل تلك التكلفة بكل تغيير يطرأ على حصة المستثمر في صافي أصول الشركة المستثمر فيها ، وتظهر قائمة الدخل حصة المستثمر في نتائج أعمال الشركة المستثمر فيها.

- لاحظ أنه مثل الاستثمار في الشركة التابعة ، أي حقوق تصويت مستقبلية يجب أن تأخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان للمستثمر نفوذ مؤثر على الشركة المستثمر فيها .

- يتطلب معيار (١٨) أن تتم المحاسبة عن جميع الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام **طريقة حقوق الملكية** ، إلا إذا تم تبويب تلك الاستثمارات على أنها محتفظ بها بغرض البيع طبقاً للمعيار المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستثمرة" أو إذا توافرت حالات الإعفاء من تطبيق طريقة حقوق الملكية والتي سترد في الفقرة التالية .

- يتم إعفاء المستثمر من تطبيق طريقة حقوق الملكية لو :

(أ) تم إعفاء الشركة القابضة من إعداد قوائم مالية مجمعة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٧)

أو

(ب) توافرت جميع الشروط التالية :

١. يكون المستثمر شركة تابعة مملوكة بالكامل أو مملوكة جزئياً لمنشأة أخرى و قد تم إحاطة أصحاب حقوق الملكية بما في ذلك من ليس لهم حق التصويت بشأن المستثمر الذي لا يقوم بتطبيق طريقة حقوق الملكية و لم يعترضوا على ذلك.
٢. عدم تداول أدوات حقوق الملكية أو المديونية للمستثمر في البورصة المحلية أو الأجنبية أو خارج البورصة بما في ذلك الأسواق المحلية أو الإقليمية.
٣. عدم قيام المستثمر بتقديم قوائمه المالية لهيئة سوق المال البورصة أو أي جهة رقابية أخرى أو

عدم شروعه فى القيام بذلك بغرض إصدار أى فئة من الأدوات المالية للاكتتاب العام.
٤. قيام الشركة القابضة الأساسية أو الوسيطة للمستثمر بإعداد قوائم مالية مجمعة متاحة للاستخدام العام وتتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

- النسخة الحالية من معيار (١٨) لم تعد تسمح باستبعاد استثمار فى شركة شقيقة من تطبيق طريقة حقوق الملكية لمجرد أن الشركة المستثمر فيها تعمل تحت قيود طويلة الأجل والتي تؤثر على قدرتها على تحويل أموال إلى المستثمر، يجب أن يتم فقد النفوذ المؤثر حتى يتم التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية .
- يتم التوقف عن تطبيق طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي لم يعد للمستثمر فيه نفوذ مؤثر .
- من ذلك التاريخ يقوم المستثمر بالمحاسبة عن الاستثمار طبقاً للمعيار المصري رقم (٢٦) الأدوات المالية : الاعتراف والقياس ويتم اعتبار القيمة الدفترية للاستثمار فى التاريخ الذي تم التوقف فيه عن اعتباره استثمار فى شركة شقيقة هي تكلفة الاستثمار لأغراض القياس الأولى كأصل مالي لأغراض تطبيق معيار (٢٦) .

١,٢ القوائم المالية المستقلة للمستثمر

- إذا كان المستثمر يقوم بإصدار قوائم مالية مجمعة (لأن لديه استثمارات فى شركات تابعة) ، يتم المحاسبة عن الاستثمار فى الشركة الشقيقة فى القوائم المالية المستقلة إما :
(أ) بالتكلفة .

(ب) أو طبقاً لمعيار (٢٦) (بالقيمة العادلة) .

- إذا كان المستثمر لا يقوم بإصدار قوائم مالية مجمعة (لأن ليس لديه استثمار فى شركات تابعة) ولكن لديه استثمار فى شركة شقيقة فإنه أيضاً يقوم بإدراج الاستثمار فى الشركة الشقيقة أما بالتكلفة أو طبقاً لمعيار (٢٦) فى القوائم المالية المستقلة .

٢. طريقة حقوق الملكية :

٢,١ تطبيق طريقة حقوق الملكية :

- إجراءات كثيرة من المتبعة لتطبيق طريقة حقوق الملكية هي نفسها الواجب تطبيقها عند إعداد القوائم المالية المجمعة .

٢,١,١ قائمة الدخل المجمعة (التي يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية بها):

- المبدأ الأساسي هو أن الشركة المستثمرة (س) يجب أن تقوم بالمحاسبة عن حصتها فى أرباح الشركة الشقيقة (ص) بغض النظر عن قيام الشركة (ص) بتوزيع تلك الأرباح . تحقق الشركة (س) ذلك عن طريق قيامها بإضافة حصة المجموعة فى أرباح الشركة (ص) بعد الضرائب إلى الأرباح المجمعة للمجموعة .

- لاحظ الفرق بين تلك المعالجة وبين تجميع نتائج أعمال الشركة التابعة ، لو كانت الشركة (ص) شركة تابعة لقامت الشركة (س) بأخذ كل الإيرادات والتكاليف والمصروفات إلخ ثم تقوم بإضافة سطر واحد كتسوية لخصم حصة الأقلية من الأرباح .
- طبقاً لطريقة حقوق الملكية ، لا يتم إضافة إيرادات وتكاليف الشركة الشقيقة إلى الأرقام المجمعة للمجموعة ، وبدلاً عن ذلك يتم إضافة حصة المجموعة في أرباح الشركة الشقيقة بعد الضرائب إلى الأرباح المجمعة للمجموعة .

٢,١,٢ قائمة المركز المالي المجمعة : (التي يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية بها) :

- تظهر قيمة الاستثمار في شركات شقيقة في تاريخ الاقتناء بالتكلفة ، يتم زيادة (تخفيض) تلك القيمة في نهاية السنة المالية بقيمة حصة المجموعة في أرباح الشركة الشقيقة .

مثال:

شركة (س) تمتلك استثمارات في شركات تابعة (ع) ، في ٢٠٠٨/١/١ قامت الشركة (س) بشراء ٢٥٠٠٠ سهم من أسهم الشركة (ص) البالغة ١٠٠,٠٠٠ سهم وقيمتها الاسمية ١ جنيه بمبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه . في ٢٠٠٨/١٢/٣١ أظهرت نتائج أعمال الشركة (ص) أرباح بلغت ٢٤,٠٠٠ جنيه وقامت بتوزيع أرباح قدرها ٦,٠٠٠ جنيه .

المطلوب:

كيفية المحاسبة عن نتائج أعمال الشركة (ص) في القوائم المالية المستقلة و المجموعة للشركة (س) عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ ؟

الحل:

القوائم المالية المستقلة للشركة (س) :

يتم تسجيل قيمة الاستثمار في ٢٠٠٨/١/١ بالتكلفة ، إلا إذا كان هناك اضمحلال في قيمة الاستثمار ، وتظل هذه القيمة في القوائم المالية المستقلة للشركة (س) ، ويكون القيد الوحيد الذي سيتم تسجيله بقائمة الدخل المستقلة للشركة (س) هو قيد إثبات حصتها في توزيعات الأرباح كالتالي :

من ح/ النقدية ١,٥٠٠

إلى ح/ إيراد من استثمار في شركات شقيقة ١,٥٠٠

القوائم المالية المجمعة للشركة (س) :

يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المجمعة للشركة (س) للمحاسبة عن الاستثمار في الشركة (ص) ، سوف يشمل الربح المجمع بعد الضرائب حصة المجموعة في أرباح الشركة (ص) بعد الضرائب (٢٤,٠٠٠ × ٢٥% = ٦,٠٠٠ جنيه) . إلى المدى الذي كان قد تم توزيعه كأرباح (١٥٠٠ جنيه) ، فقد تم إدراج هذا الجزء بالفعل بالقوائم المالية المستقلة و بالتالي فقد تم إدراجه بالقوائم المالية المجمعة . حصة

المجموعة في الجزء غير الموزع من أرباح الشركة الشقيقة (٤,٥٠٠) يجب أن يتم إدراجه بالقوائم المالية المجمعة بالقيود التالي:

من ح/ الاستثمارات في شركات شقيقة ٤,٥٠٠

إلى ح/ إيرادات من استثمار في شركات شقيقة ٤,٥٠٠

وبالتالي يظهر الاستثمار في شركات شقيقة ضمن الأصول بمبلغ ٦٤,٥٠٠ جنيه تتمثل في التكلفة مضافاً إليها حصة المجموعة من أرباح الشركة الشقيقة بعد الاقتناء والتي لم توزع بعد .

٣. قائمة الدخل وقائمة المركز المالي:

٣,١ قائمة الدخل المجمعة:

• في قائمة الدخل المجمعة يتم إضافة حصة المجموعة المستثمرة في أرباح الشركات الشقيقة بغض النظر عن توزيع تلك الأرباح من عدمه .

• يمكن استخدام الجداول المجمعة لإعداد قائمة الدخل المجمعة للمجموعة والتي تمتلك استثمارات في شركات شقيقة.

٣,٢ مثال:

• الجدول المجمع التالي لمجموعة شركة (س) يتكون من الشركة القابضة والتي تمتلك ٨٠% من الشركة التابعة (ص) والشقيقة (ع) والتي تمتلك فيها المجموعة نسبة ٣٠% .

الجدول المجمع:

شركة ع	شركة ص	شركة س	المجموعة	
بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	
٣٠٠	٨٠٠	٦٠٠	١,٤٠٠	إيرادات المبيعات
١٢٠	٤٠٠	٣٧٠	٧٧٠	تكلفة المبيعات
١٨٠	٤٠٠	٢٣٠	٦٣٠	مجموع الربح
٨٠	١٨٠	١١٠	٢٩٠	مصاريف إدارية
١٠٠	٢٢٠	١٢٠	٣٤٠	
-	-	٣٠	٣٠	فوائد دائنة
١٠٠	٢٢٠	١٥٠	٣٧٠	
-	(٢٠)	-	(٢٠)	فوائد مدينة
	-	-	١٧	حصة المجموعة في أرباح الشركة الشقيقة ((٤٣-١٠٠) × ٣٠%)
١٠٠	٢٠٠	١٥٠	٣٦٧	مصروف ضريبة الدخل
-	(٩٠)	(٥٥)	(١٤٥)	المجموعة

(٤٣)	-	-	-
٥٧	١١٠	٩٥	٢٢٢
			(٢٢)
			٢٠٠

الشركة الشقيقة

أرباح العام

حقوق الأقلية

- إيرادات المبيعات ، مجمل الربح و التكاليف الخاصة بالمجموعة مثل الإهلاك..الخ لا تتضمن حصة المجموعة في إيرادات المبيعات ، مجمل الربح و التكاليف مثل الإهلاك..الخ الخاصة بالشركة الشقيقة .
- تم إثبات حصة المجموعة في أرباح الشركة الشقيقة بقائمة الدخل المجمعة. إذا ما تم الاستحواذ على الشركة الشقيقة خلال العام فانه من الضروري خصم أرباح ما قبل الاستحواذ (تذكر خصم الضريبة على أرباح السنة الحالية) .

• لا يتم تطبيق حقوق الأقلية إلا على الشركات التابعة.

٣,٣ . قائمة دخل مجمعة مبدئية:

- الجدول التالي يمثل تخطيط مقترح (باستخدام الأرقام المستخدمة في المثال السابق) لقائمة الدخل المجمعة لشركة لها استثمارات في شركات تابعة و أخرى في شركات شقيقة.

بالألف جنيه مصرى

١,٤٠٠	إيرادات المبيعات
(٧٧٠)	تكاليف المبيعات
٦٣٠	مجمل الربح
٣٠	إيرادات أخرى: فوائد دائنة
(٢٩٠)	مصاريف إدارية
(٢٠)	مصاريف تمويلية
١٧	حصة الشركة في أرباح الشركات الشقيقة
٣٦٧	الأرباح قبل الضرائب
(١٤٥)	ضرائب الدخل
٢٢٢	أرباح العام
	يتم تقسيمه على النحو التالي:
	الشركة القابضة
	حقوق الأقلية
٢٠٠	
٢٢	
٢٢٢	

قائمة المركز المالي المجمعة:

٣,٤

- يجب أن يتم عرض الاستثمارات في شركات شقيقة كالتالي :
بتكلفة اقتناء الاستثمار في الشركة الشقيقة .
يضاف : حصة المجموعة في أرباح الشركة الشقيقة بعد الاقتناء .
يخصم : توزيعات أرباح محصلة .
يخصم : الانخفاض في قيمة الاستثمار .
- كما تم شرحه سابقاً ، تتضمن قائمة المركز المالي المجمعة أصل يسمى "الاستثمارات في شركات شقيقة" والقيمة التي يتم عرضها لذلك الأصل بقائمة المركز المالي هي التكلفة الأصلية مضافاً إليها حصة المجموعة في الأرباح المحققة منذ تاريخ الاقتناء ولم يتم توزيعها بعد .

مثال : قائمة المركز المالي المجمعة:

٣,٥

- في يناير عام ٢٠٠٦ بلغ صافي الأصول الملموسة للشركة (ص) مبلغ ٢٢٠,٠٠٠ جنية ، تم تمويلها عن طريق ١٠٠,٠٠٠ أسهم عادية (١ جنية مصري سهم) و احتياطيّات بمبلغ ١٢٠,٠٠٠ جنية مصري. الشركة (س) (تمتلك أيضا شركات تابعة) استحوذت على ٣٠,٠٠٠ سهم من أسهم الشركة (ص) مقابل ٧٥,٠٠٠ جنية. خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م، بلغت أرباح الشركة (ص) مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنية منها ١٢,٠٠٠ جنية تم سدادها كتوزيعات.
- وضح كيف سيتم عرض حساب الاستثمار في الشركة (ص) في قائمة المركز المالي المجمعة للشركة (س) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦.

الأصول الغير متداولة

استثمارات في شركات شقيقة بالتكلفة	٧٥,٠٠٠
حصة المجموعة من الأرباح المرحلة بعد الاستحواذ	٥,٤٠٠
	<hr/>
	٨٠,٤٠٠

(١٨,٠٠٠ × %٣٠)

• النقاط التالية ذات صلة و تتشابه مع حالات أعداد المجموعة للشركات القابضة و التابعة.

(أ) يجب استخدام قوائم مالية معدة عن نفس الفترة المالية .

(ب) إذا كان ذلك غير ممكن ، يتعين إجراء تسويات بأثر العمليات و الأحداث الهامة و التي تقع بين ذلك

التاريخ و تاريخ القوائم المالية للمستثمر . لا يجب أن تكون الفجوة بين تواريخ السنوات المالية للشركة

الشقيقة و شركات المجموعة أكثر من ٣ شهور

(ج) يجب استخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتشابهة وللأحداث التي تتم في نفس الظروف و يجب أن يتم عمل التسويات اللازمة للقوائم المالية للشركة الشقيقة إذا استخدمت تلك الشركة سياسات مختلفة عن تلك المطبقة في القوائم المالية للمستثمر وذلك عن معاملات متشابهة وأحداث في ظروف مماثلة.

٣,٦. المعاملات بين الشركة الشقيقة والمستثمر:

- المعاملات الصاعدة هي على سبيل المثال , بيع الشركة الشقيقة لأصول ثابتة للمستثمر. المعاملات الهابطة (من أعلى إلى أسفل) هي على سبيل المثال , بيع المستثمر لأصول ثابتة للشركة الشقيقة.
- يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات المتبادلة بين المستثمر (ويشمل ذلك شركاته التابعة التي تم تجميعها) و شركة شقيقة في القوائم المالية للمستثمر في حدود حصة المستثمر في الشركات الشقيقة. هذا الإجراء مشابه لاستبعاد المعاملات المتبادلة بين الشركة القابضة و شركتها التابعة. من المهم تذكر إن ما يتم استبعاده هو في حدود حصة المستثمر.

٣,٧. مثال: المعاملات من أعلى إلى أسفل: (من المستثمر إلى الشركة الشقيقة)

تمتلك الشركة (أ) و شركاتها التابعة ٢٥% من أسهم الشركة (ب) . باعت الشركة (أ) خلال العام بضاعة بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ جنية مصرى للشركة (ب) (بالتكلفة مضافا إليها ٢٥%). (لا زالت البضاعة بمخازن الشركة (ب) في نهاية العام.

الحل:

حققت الشركة (أ) أرباح غير محققة بلغت ٢٠٠,٠٠٠ جنية $(١,٠٠٠,٠٠٠ \times ٢٥ / ١٢٥)$ من مبيعاتها للشركة الشقيقة. يجب استبعاد ٢٥% منها تمثل حصة المجموعة.

(٣) مدين: تكلفة البضاعة المباعة ٥٠,٠٠٠

دائن: استثمار في شركة شقيقة ٥٠,٠٠٠

بما ان البيع تم من المجموعة إلى الشركة الشقيقة, يعد نصيب المجموعة من المخزون غير المباع جزء من الاستثمار في الشركة الشقيقة في نهاية العام. لو كانت الشركة الشقيقة هي التي باعت للمجموعة كانت المعالجة ستكون كما يلي:

مدين: تكلفة البضاعة المباعة ٥٠,٠٠٠

دائن: المخزون ٥٠,٠٠٠

٣,٨. خسائر الشركة الشقيقة:

- إذا تساوى أو تجاوز نصيب المستثمر خسائر شركة شقيقة , يتوقف المستثمر عن إثبات نصيبه في الخسائر الإضافية و يتم إثبات حصة المساهمة بصفر.

- عادة تكون الحصة في شركة شقيقة هي رصيد الاستثمار في الشركة الشقيقة بموجب طريقة حقوق الملكية مع أى حصص طويلة الأجل تمثل في جوهرها جزء من صافي استثمارات المستثمر في الشركة الشقيقة على سبيل المثال يعتبر البند الذى ليس له خطة تسوية أو ليس من المحتمل تسويته وسداده في المستقبل المنظور في جوهره امتداد لاستثمارات المنشأة في الشركة .
- بعد تخفيض حصة المساهمة إلى صفر يتم تكوين مخصص للخسائر الإضافية و يتم إثبات الالتزام فقط إلى المدى الذى يتكبد فيه المستثمر التزامات قانونية أو حكمية أو تعهده بسداد مبالغ نيابة عن الشركة الشقيقة .

٣,٩ . خسائر اضمحلال القيمة:

- يتضمن معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) الخاص بالأدوات المالية - الاعتراف و القياس مجمعة من المؤشرات التى قد تشير إلى أن أصل مالى (يشمل ذلك الاستثمار في شركة شقيقة) قد اضمحل. يتم القياس و الاعتراف بخسائر اضمحلال طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) الخاص باضمحلال الأصول.
- فى حالة الشركة الشقيقة , اى خسائر اضمحلال سوف تخصم من القيمة الدفترية للاستثمار بقائمة المركز المالى.

• يتم المحاسبة كما يلى:

تكلفة اقتناء الاستثمار في الشركة الشقيقة .

يضاف أو يخصم : حصة المجموعة في أرباح (خسائر) الشركة الشقيقة بعد الاقتناء .

يخصم : الانخفاض في قيمة الاستثمار .

= القيمة الدفترية للاستثمار في الشركة الشقيقة.

سؤال:

فيما يلى مسودة لحسابات الشركة القابضة وشركاتها التابعة وشركة شقيقة. استحوذت الشركة القابضة على ٤٠٪ من رأس مال الشركة الشقيقة منذ ثلاث سنوات عندما بلغت الأرباح المرحلة الخاصة بالأخيرة مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنية مصرى.

$$س ١٠٠٠ + س ١٠٠ = س ٢٠٠$$

$$س ١٠٠ - س ١٠٠ = س ٠$$

$$\frac{س ١٠٠}{١٠٠} = ١$$

قائمة المركز المالي المختصرة

الشركة القابضة وشركاتها التابعة	الشركة الشقيقة
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
٢٢٠	١٧٠
٦٠	-
٢٠	-
١٠٠	٥٠
-	(٢٠)
٤٠٠	٢٠٠
٢٥٠	١٠٠
١٥٠	(١٠٠)
٤٠٠	٢٠٠

الأصول الملموسة طويلة الأجل

الاستثمارات فى الشركة الشقيقة بالتكلفة

قرض للشركة الشقيقة

الأصول المتداولة

قرض من الشركة القابضة

رأس المال

الأرباح المرحلة

قائمة الدخل المختصرة

الشركة القابضة وشركاتها التابعة	الشركة الشقيقة
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
٩٥	٨٠
٣٥	٣٠
٦٠	٥٠

الأرباح قبل الضرائب

ضرائب الدخل

صافى أرباح العام

المطلوب:

إعداد الحسابات المجمعة المختصرة للشركة القابضة.

ملاحظة:

١- التزامات و أصول الشركة الشقيقة تم إثباتها بالقيمة العادلة.

٢- لا يوجد حقوق أقلية فى الشركات التابعة.

الاجابة:

الشركة القابضة
قائمة الدخل المجمعة

بالألف جنيه مصرى

٩٥
٢٠
١١٥
(٣٥)
٨٠

صافى الربح
حصة الشركة القابضة فى أرباح الشركات الشقيقة (٤٠ × ٥٠%)
الأرباح قبل الضرائب
ضريبة الدخل
الأرباح

الشركة القابضة
قائمة المركز المالى المجمعة

بالألف جنيه مصرى

٢٢٠
١٠٤
١٠٠
٤٢٤
٢٥٠
٢٧٤
٤٢٤

الأصول
أصول ملموسة طويلة الأجل
استثمارات فى شركة شقيقة (١)
الأصول المتداولة
اجمالى الأصول
الالتزامات و حقوق الملكية
رأس المال
الأرباح المرحلة (٢)
اجمالى الالتزامات و حقوق الملكية

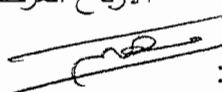
ملاحظة:

بالألف جنيه مصرى

٦٠
٢٤
٢٠
١٠٤

(١) استثمارات فى شركات شقيقة
تكلفة الاستثمار
حصة الشركة القابضة فى الأرباح المرحلة بعد الاستحواذ ((٤٠ - ١٠٠) × ٤٠%)
قرض للشركة الشقيقة

الشركة الشقيقة	الشركة القابضة وشركاتها التابعة	(٢) الأرباح المرحلة
بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	كما بالسؤال
١٠٠	١٥٠	قبل الاستحواذ
٤٠		بعد الاستحواذ
٦٠		
	٢٤	حصة المجموعة فى الشركة الشقيقة ٤٠٪×٦٠
	١٧٤	الأرباح المرحلة المجمعة

سؤال: 

قامت الشركة (س) بشراء ٢٥% من حقوق ملكية الشركة (ص) فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ بتكلفة قدرها ٣٨,٠٠٠ جنيه مصرى. خلال عام ٢٠٠٩، حققت الشركة (ص) أرباح قبل الضرائب بلغت ٨٢,٠٠٠ جنيه مصرى و بلغت الضريبة المستحقة على الأرباح ٣٢,٠٠٠ جنيه مصرى. بلغت توزيعات الأرباح المدفوعة ٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر.

المطلوب:

حساب القيم و عمل القيود اللازمة لحساب الاستثمار فى شركات شقيقة و الذى سيظهر فى القوائم المجمعة للشركة (س) فى ضوء متطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨).

قائمة الدخل المجمعة:

جنية مصرى	حصة المجموعة فى أرباح الشركة الشقيقة (٨٢,٠٠٠ × ٢٥%)
٢٠,٥٠٠	(يخصم): ضرائب الدخل (٣٢,٠٠٠ × ٢٥%)
(٨,٠٠٠)	حصة المجموعة فى أرباح الشركة الشقيقة
١٢,٥٠٠	

قائمة المركز المالى المجمعة:

استثمارات فى شركات شقيقة	تكلفة الاستثمار
٣٨,٠٠٠	حصة الشركة القابضة فى الأرباح المرحلة بعد الاستحواذ
٧,٥٠٠	((٨٢,٠٠٠ - ٣٢,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠) × ٢٥%)
٤٥,٥٠٠	

سؤال:

فيما يلي قائمة المركز المالي للشركة (س) و الشركات المستثمر بها شركة (ص) و (ع) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ م .

قائمة المركز المالي المجمعة:

شركة (ع) بالآلاف جنيه مصرى	شركة (ص) بالآلاف جنيه مصرى	شركة (س) بالآلاف جنيه مصرى	
			اصول غير متداولة
٥٠٠	١,٢٥٠	١,٩٥٠	مباني
٢٨٥	٣٧٥	٧٩٥	آلات
-	-	١,٥٠٠	استثمارات
٧٨٥	١,٦٢٥	٤,٢٤٥	
			اصول متداولة
٢٦٥	٣٠٠	٥٧٥	مخزون
٣٧٠	٢٩٠	٣٣٠	عملاء
٢٠	١٢٠	٥٠	نقدية
٦٥٥	٧١٠	٩٥٥	
١,٤٤٠	٢,٣٣٥	٥,٢٠٠	
			اجمالي الأصول الالتزامات و حقوق الملكية حقوق الملكية
٧٥٠	١,٠٠٠	٢,٠٠٠	رأس المال
٣٩٠	٨٨٥	١,٤٦٠	الأرباح المرحلة
١,١٤٠	١,٨٨٥	٣,٤٦٠	
			التزامات غير متداولة
-	١٠٠	٥٠٠	قروض
			التزامات متداولة
٣٠٠	٣٥٠	٦٨٠	موردين
-	-	٥٦٠	بنوك سحب على المكشوف
٣٠٠	٣٥٠	١,٢٤٠	
١,٤٤٠	٢,٣٣٥	٥,٢٠٠	

اجمالي حقوق الملكية و الالتزامات

بيانات إضافية:

شركة (ص)

(١) استحوذت الشركة (س) على ٦٠٠,٠٠٠ أسهم عادية في شركة (ص) في يناير ٢٠٠٠ بتكلفة قدرها

١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عندما بلغت الأرباح المرحلة للشركة (ص) مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري.

(٢) في تاريخ اقتناء الشركة (ص) كانت القيمة العادلة للمباني (شاملة الاراضي) أكثر من قيمتها الدفترية في

قائمة المركز المالي للشركة (ص) بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصري. قامت الشركة (ص) باقتناء هذه

الأصول في يناير ١٩٩٠ والمباني (تمثل ٥٠% من القيمة الإجمالية) ويتم إهلاكها على ٥٠ عام.

(٣) قامت الشركة (س) بالاستحواذ على ٢٢٥,٠٠٠ أسهم عادية في الشركة (ع) في يناير ٢٠٠٤ بتكلفة

قدرها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري عندما بلغت الأرباح المرحلة للشركة (ع) مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصري.

(٤) تقوم الشركة (ص) بتصنيع مكون يتم استخدامه في الشركة (س) و (ع). التحويلات تتم بواسطة الشركة

(ص) بالتكلفة مضافا إليها ٢٥%. تمتلك الشركة (س) مخزون من هذا المكون بلغ رصيده في ٣١

ديسمبر ٢٠٠٥ مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري و تمتلك الشركة (ع) رصيد بمبلغ ٨٠,٠٠٠ جنيه مصري

في ذلك التاريخ.

(٥) تبين وجود خسائر اضمحلال في قيمة الشهرة المكتسبة في الشركة (ص) ولا بد من التخلص منها بالكامل.

بلغت خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمار في الشركة (ع) التي يتوجب الاعتراف بها مبلغ ٩٢,٠٠٠

جنيه مصري.

المطلوب:

إعداد قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.

س س

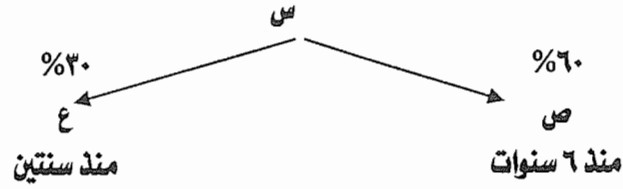
قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

بالآلاف جنيه مصرى

	أصول غير متداولة
٣,٥٧٠	المبانى (٢)
١,١٧٠	آلات (٣٧٥ + ٧٩٥)
٤٧٥,٢٠	استثمارات (٩)
<u>٥,٢١٥,٢٠</u>	
	أصول متداولة
٨٥٥	مخزون (٣)
٦٢٠	عملاء (٤)
١٧٠	نقدية (١٢٠ + ٥٠)
<u>١,٦٤٥</u>	
<u>٦,٨٦٠</u>	
	اجمالى الأصول
	الالتزامات و حقوق الملكية
	حقوق الملكية
٢,٠٠٠	رأس المال
١,٧٧٨,١٢	الأرباح المرحلة (١٠)
<u>٣,٧٨٨,١٢</u>	
٨٩٢,٠٨	حقوق الأقلية (١١)
<u>٤,٦٧٠,٢٠</u>	
	التزامات غير متداولة
٦٠٠	قروض (١٠٠ + ٥٠٠)
١,٥٩٠	التزامات متداولة (٥)
<u>٦,٨٦٠,٢٠</u>	
	اجمالى حقوق الملكية و الالتزامات

طريقة الحل

١- الهيكل التنظيمي للمجموعة:



بالآلاف جنية

١,٩٥٠

١,٢٥٠

٤٠٠

(٣٠)

٣,٥٧٠

٥٧٥

٣٠٠

(٢٠)

٨٥٥

٣٣٠

٢٩٠

٦٢٠

٥٦٠

٦٨٠

٣٥٠

١,٥٩٠

٢- المبانى

الشركة (س)

الشركة (ص)

تعديل القيمة العادلة

اهلاك اضافى (٤٠٠ × ٥٠% / ٤٠٠ × ٥٠% من عام متبقية من عام ٩٠ × ٦ سنوات منذ تاريخ الاقتناء

$$٢٠ = ٦٧ (٤٠ / ٩٠)$$

٣- المخزون

الشركة (س)

الشركة (ص)

ارياح غير محققة (٦)

٤- العملاء

الشركة (س)

الشركة (ص)

٥- الالتزامات المتداولة

الشركة (س) : بنوك سحب على المكشوف

الموردين

الشركة (ص) : المورد

٦- الأرباح الغير محققة

٢٠	مبيعات للشركة (س) (الشركة القابضة) $125/25 \times 100$
٤,٨	مبيعات للشركة (ع) (الشركة الشقيقة) $80 \times 125/25 \times 30\%$
٢٤,٨	

٧- تعديل القيمة العادلة

فرق القيمة الآن	فرق القيمة عند الاستحواذ	
٤٠٠	٤٠٠	أراضى ومبانى
(٣٠)	-	فرق الإهلاك للمبانى (٢)
٣٧٠	٤٠٠	

يتم إثبات ٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى على الأرباح المرحلة

٨- الشهرة

الشركة (ص)

بالألف جنيه	بالألف جنيه	
١,٠٠٠		المبلغ المدفوع
		صافى الأصول المقتناه
	١,٠٠٠	رأس المال
	٢٠٠	الأرباح المرحلة
	٤٠٠	تعديل القيمة العادلة (٧)
	١,٦٠٠	
(٩٦٠)		حصة المجموعة ٦٠%
٤٠		الشهرة عند الاقتناء
(٤٠)		خسائر الانخفاض فى القيمة

٩- الاستثمارات في شركات شقيقة:

٥٠٠	تكلفة الاستثمار
٧٢ ✓	حصة الشركة في أرباح ما بعد الاقتناء (٣٩٠ - ١٥٠) X ٣٠%
(٤,٨)	يخصم أرباح غير محققة (٦)
(٩٢)	يخصم خسائر الاضمحلال القيمة
٤٧٥,٢	

١٠- الأرباح المرحلة

شركة (ع) بالآلاف جنيه	شركة (ص) بالآلاف جنيه	شركة (س) بالآلاف جنيه	
٣٩٠	٨٨٥	١,٤٦٠	الأرباح المرحلة
-	-	-	تسويات
-	(٢٤,٨)	-	الأرباح الغير محققة (٦)
-	(٣٠)	-	تعديلات القيمة العادلة (٧)
٣٩٠	٨٣٠,٢	١,٤٦٠	
(١٥٠)	(٢٠٠)	-	يخصم : أرباح ما قبل الاستحواذ
٢٤٠	٦٣٠,٢	١,٤٦٠	
		٣٧٨,١	الشركة (ص) (٦٠% × ٦٣٠,٢)
		٧٢	الشركة (ع) (٣٠% × ٢٤٠)
		(٤٠)	يخصم : خسائر الاضمحلال (ص) (٨)
		(٩٢)	(ع)
		١,٧٧٨,١	

١١- حقوق الأقلية:

١,٨٨٥	صافى أصول الشركة (ص)
٣٧٠	تعديل القيمة العادلة (٧)
(٢٠)	يخصم ارباح غير محققة : مبيعات للشركة (س) ($100 \times 125/25$) (٦)
(٤,٨)	مبيعات للشركة (ع) ($80 \times 125/25 \times 30\%$) (٦)
<hr/>	
٢,٢٣٠,٢	
<hr/>	
٨٩٢,٠٨	حقوق الأقلية (٤٠%)



الفصل الحادي عشر

المخزون و عقود الإنشاء

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. المخزون و أعمال تحت التنفيذ قصيرة الأجل.

٢. عقود الإنشاء.

١. المخزون وأعمال تحت التنفيذ قصيرة الأجل :

١.١ المقدمة :

في معظم الأعمال تعتبر التكلفة المحملة على المخزون من أهم العوامل في تحديد الربح. و بالرغم من أن تقييم المخزون عملية موضوعية للغاية فان هناك طرق كثيرة مختلفة مستخدمة في عملية التقييم.

١.٢ المخزون :

يتم الاعتراف بالمخزون كأصل للمنشأة حتى يتم الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة (أي يباع هذا المخزون) وعند هذه النقطة يتم الاعتراف بالمخزون كمصروف (أي تكلفة مبيعات). يمكن أيضا تحميل قيمة المخزون أو جزء منه على المصروفات بقائمة الدخل و ذلك في حالة الانخفاض في صافي القيمة البيعية عن التكلفة . كما يقدم معيار المحاسبة المصري (٢) ارشادات بشأن طرق حساب التكلفة التي تستخدم لتحديد تكاليف المخزون.

إن الافتراض المحاسبي الأساسي الخاص بأساس الاستحقاق يتطلب مقابلة التكاليف مع الإيرادات المرتبطة بها . وبعبارة أخرى لتحقيق ذلك ، فان التكاليف المتكبدة من السلع التي لا تزال غير مباعة في نهاية العام يجب ادراجها بقائمة المركز المالي و مقابلتها للإيرادات المستقبلية عند بيع هذه السلع.

١.٣ نطاق المعيار :

• يطبق هذا المعيار على كافة أنواع المخزون فيما عدا ما يلي :

- الأعمال تحت التنفيذ من عقود الانشاء .
- الأدوات المالية (الأسهم ، السندات) .
- الأصول البيولوجية .

• لا تنطبق أسس القياس الواردة بهذا المعيار على الأنواع التالية من المخزون التي يحتفظ بها عن طريق :

- منتجي المحاصيل الزراعية ومنتجات الغابات والمحاصيل الزراعية.
- التجار السماسرة المتعاملون في السلع.

١.٤ تعريفات :

• المخزون هو أصل :

- محتفظ به بغرض البيع ضمن النشاط العادي للمنشأة.
- أو في مرحلة الإنتاج ليصبح قابلاً للبيع.
- أو في شكل مواد خام أو مهمات تستخدم في مراحل الإنتاج او في تقديم الخدمات.

- صافى القيمة البيعية : هو السعر التقديرى للبيع من خلال النشاط العادى (ناقصاً) التكلفة التقديرية للإتمام وكذلك أية تكلفة أخرى يستلزمها إتمام عملية البيع.
- القيمة العادلة : هى القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.
- تشمل بنود المخزون ما يلي :
 - البضائع المشتراة والمحتفظ بها بغرض إعادة بيعها.
 - المنتجات التامة.
 - المخزون فى مراحل الإنتاج (الإنتاج تحت التشغيل).
 - المواد الخام والمهمات المجهزة للاستخدام فى مراحل الإنتاج.

١,٥ قياس قيمة المخزون :

تقاس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل.

١,٦ تكلفة المخزون :

تتضمن تكلفة المخزون ما يلي:

- تكاليف الشراء.
- تكاليف التشكيل.
- التكاليف الأخرى التى تتحملها المنشأة للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة.

١,٦,١ تكاليف الشراء

تتضمن تكاليف شراء المخزون البنود التالية:

- ثمن الشراء و
- الرسوم الجمركية على البنود المستوردة منها والضرائب والرسوم الأخرى (غير تلك التى تستردها المنشأة فيما بعد من الجهة الإدارية) و
- تكاليف النقل والمناولة والتكاليف الأخرى المتعلقة مباشرة باقتناء المنتجات التامة أو المواد الخام أو الخدمات و

- يستتزل الخصم التجارى والتخفيضات المشابهة.

١,٦,٢ تكاليف التشكيل

• تتضمن تكاليف تشكيل المخزون جزئين اساسيين:

(أ) التكاليف التى ترتبط مباشرة بالوحدات المنتجة مثل العمالة المباشرة

(ب) الجزء المحمل من التكاليف غير المباشرة الثابتة والمتغيرة التي تتحملها المنشأة في سبيل تشكيل المواد الخام وتصنيع المنتجات التامة.

- وتعرف تكاليف الإنتاج غير المباشرة الثابتة بأنها تكاليف الإنتاج غير المباشرة التي تبقى ثابتة نسبياً بغض النظر عن حجم الإنتاج مثل الإهلاك و تكاليف إدارة المصنع.
- وتعرف تكاليف الإنتاج غير المباشرة المتغيرة بأنها تكاليف الإنتاج غير المباشرة التي تتغير تغيراً مباشراً أو شبه مباشر مع حجم الإنتاج مثل المواد والعمالة غير المباشرة.
- تحمل التكاليف غير المباشرة المتغيرة لكل وحدة منتج على أساس الاستخدام الفعلي للطاقة الإنتاجية.
- يتم تحميل تكاليف الإنتاج غير المباشرة الثابتة للإنتاج على تكاليف التشكيل بناء على الطاقة العادية للإنتاج.

(أ) تعرف الطاقة العادية بأنها الإنتاج المتوقع تحقيقه في المتوسط على مدار فترات أو مواسم عديدة في ظل الظروف العادية. مع الأخذ في الاعتبار مقدار الطاقة المفقودة الناتجة عن الصيانة المخطط لها مسبقاً.

(ب) يمكن استخدام مستوى الإنتاج الفعلي إذا ما تساوى تقريباً مع الطاقة العادية للإنتاج.

(ج) لا يتم زيادة مقدار التكاليف غير المباشرة الثابتة للإنتاج المحملة على كل وحدة منتج كنتيجة لانخفاض مستوى الإنتاج أو نتيجة لوجود طاقة عاطلة.

(د) يتم تحميل التكاليف غير المباشرة غير المحملة للإنتاج كمصاريف في الفترة التي أنفقت فيها.

(هـ) تخفض قيمة التكاليف غير المباشرة الثابتة المحملة على كل وحدة منتج في الفترات التي يكون فيها مستوى الإنتاج مرتفعاً بشكل غير طبيعي حتى لا يكون المخزون مقيماً بأعلى من تكلفته.

الفصل

١,٦,٣. التكاليف الأخرى

- تتضمن تكلفة المخزون التكاليف الأخرى التي يتم تحملها للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة. ومن أمثلة التكاليف التي لا تحمل على تكلفة المخزون وتعتبر مصروفات في الفترة التي تخصها:
 - (أ) الفاقد غير الطبيعي في المواد أو العمالة أو تكاليف الإنتاج الأخرى.
 - (ب) تكلفة التخزين إلا إذا كانت ضرورية لعملية الإنتاج قبل مرحلة إنتاجية أخرى.
 - (ج) المصاريف الإدارية التي لا تسهم في الوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة.
 - (د) تكاليف البيع.

١,٦,٤ . أساليب قياس التكلفة

• هناك طريقتان ذكرهما المعيار و ينتج عن استخدام كلا الطريقتين نتائج اقرب ما تكون للتكلفة و بالتالى يمكن استخدامها اذا كانا اكثر ملائمة او لسهولةهما فى بعض الاحوال بشرط ان تقترب النتائج من التكلفة الفعلية :

← (أ) التكاليف المعيارية على أساس المستويات العادية لكل من المواد والمهمات والعمالة ومستوى الكفاءة ومستوى استغلال الطاقة ويتم مراجعة هذه المستويات بصفة دورية ويتم تعديلها إذا لزم الأمر.

← (ب) طريقة سعر التجزئة و تستخدم فى المنشآت التى تمارس نشاط تجارة التجزئة لقياس تكلفة المخزون الذى يتكون من بنود كثيرة العدد وسريعة التغير وذات هامش ربحية متساو. وطبقاً لهذه الطريقة (يتم تحديد تكلفة المخزون عن طريق تخفيض القيمة البيعية للمخزون بنسبة هامش ربح ملائمة) ويراعى عند تحديد هذه النسبة بنود المخزون التى تم تخفيض سعر بيعها إلى أقل من سعر بيعها الأصلي ، هذا ويتم عادة استخدام نسبة هامش ربحية مختلف لكل قسم من أقسام البيع بالتجزئة.

١,٧ . حساب التكلفة :

يتم استخدام طريقة التحديد المباشر لحساب تكلفة المخزون و ذلك عندما تكون

(أ) بنود المخزون غير متشابهه (يمكن تمييزها عن بعضها و لا يمكن أن تحل محل بعضها البعض).

(ب) يتم انتاج بنود المخزون والتى يتم فصلها و تحديدها لغرض الاستخدام فى مشروع محدد.

هذه الطريقة تعنى وجود تكاليف خاصة بينود معينة من المخزون و هذه المعالجة تصلح لبنود المخزون التى يتم فصلها لغرض الاستخدام فى مشروع محدد بغض النظر عما إذا كانت تلك البنود مشتراً أو منتجة . إلا أن هذه المعالجة تكون غير مناسبة عندما يكون هناك عدد ضخم من بنود المخزون التى يمكن أن تحل محل بعضها البعض عادة ، حيث قد يؤدي استخدام هذه الطريقة فى هذه الحالة إلى تحديد التأثير المسبق لقيم المخزون على صافى ربح أو خسارة الفترة.

١,٧,١ . الوحدات المتشابهة (لا يمكن تمييزها عن بعضها و يمكن أن تحل محل بعضها البعض)

• تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح للتكلفة عند تحديد تكلفة المخزون فى الحالات التى تكون فيها وحدات المخزون متشابهة و لا يمكن تمييزها عن بعضها و يمكن أن تحل محل بعضها البعض. لاحظ ان استخدام طريقة الوارد اخيراً يصرف اولاً لم يعد مسموحاً به.

- وعلى المنشأة استخدام نفس طريقة حساب التكلفة لكل أنواع المخزون التي لها نفس الطبيعة أو نفس الاستخدامات. وبالنسبة للمخزون ذو الطبيعة المختلفة أو الاستخدام المختلف فإن استخدام طرق مختلفة لحساب التكلفة قد يكون له ما يبرره.

٨, ١. صافي القيمة البيعية:

- كقاعدة عامة ، يجب ألا تظهر الأصول بقيمة أعلى من تلك المتوقع أن تتحقق من بيعها أو استخدامها. و لا يمكن (استرداد) تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلي أو الجزئي أو إذا انخفض سعر بيعه ، وقد لا يمكن أيضاً استرداد تكلفة المخزون إذا زادت التكلفة التقديرية لإتمامه أو إذا زادت التكلفة التقديرية المتوقع تحملها لإتمام عملية البيع عن سعر بيعه.

يمكننا تحديد الحالات التي مرجح فيها أن يكون صافي القيمة البيعية أقل من التكلفة:

- زيادة في التكاليف أو انخفاض في سعر البيع.
- تدهور الحالة المادية للمخزون أو التلف .
- تقادم المنتجات.
- قرار كجزء من استراتيجية التسويق في الشركة لتصنيع وبيع المنتجات بخسارة.
- أخطاء في الإنتاج أو الشراء.

- عادة ما يتم تخفيض قيمة المخزون إلى صافي قيمته البيعية على أساس كل بند على حدة ، إلا أنه في بعض الأحوال قد يكون مناسباً تجميع البنود المتجانسة أو المتعلقة ببعضها في مجموعات ، وقد تكون تلك هي الحالة بالنسبة لبنود المخزون المتعلقة بنفس خط الإنتاج.

- ولا يجوز أن تخفض قيمة بنود المخزون على أساس تبويب المخزون (مثل البضاعة التامة) أو كل بنود المخزون في صناعة معينة.

- يعتمد تقدير صافي القيمة البيعية على الدلائل المتاحة التي يمكن أن يعتد بها وقت إعداد هذا التقدير والتي يكون من المتوقع أن تحققها بنود المخزون . وتأخذ هذه التقديرات في الاعتبار تذبذبات السعر أو التكلفة المتعلقة مباشرة بأحداث لاحقة تؤكد ظروفها كانت قائمة في نهاية الفترة إلى المدى الذي تكون فيه تلك الأحداث مؤكدة لظروف قائمة في تاريخ نهاية الفترة.

- عند تقدير صافي القيمة البيعية يجب أن يؤخذ في الحسبان الغرض من الاحتفاظ بالمخزون ، فعلى سبيل المثال فإن صافي القيمة البيعية لكمية المخزون المحتفظ بها لمقابلة مبيعات المنشأة أو عقود الخدمات تحسب على أساس قيمة العقد. و صافي القيمة البيعية للكمية الزائدة تحسب على أساس أسعار البيع عامة عندما تكون صافي القيمة البيعية مقدرة.

• مثال : تحتفظ الشركة (س) بعدد ١٠٠,٠٠٠ وحدة من احد اصناف المخزون بتكلفة دفترية ١٠ جنية للوحدة و صافى قيمة بيعيه ٨ جنية للوحدة ، علما بان الشركة متعاقدة على توريد عدد ٦٠,٠٠٠ وحدة من ذلك الصنف بسعر بيع ١٢ جنية للوحدة. بما ان سعر التعاقد لل ٦٠,٠٠٠ وحدة المتعاقد على توريدها اعلى من التكلفة فلا يجب الاعتراف بانخفاض فى قيمة المخزون عن هذه الوحدات . اما ال ٤٠,٠٠٠ وحدة الاخرى سيتم الاعتراف عنهم بخسائر انخفاض فى القيمة عن الفرق بين التكلفة ١٠ جنية و صافى القيمة البيعية ٨ جنية (الخسائر = $٤٠,٠٠٠ \times (١٠ - ٨)$)

• يتم عمل تقدير جديد لصافى القيمة البيعية فى كل فترة تالية ، وعندما تنتهى الظروف التى تم تخفيض قيمة المخزون بسببها إلى أقل من التكلفة أو عندما يوجد دليل واضح بأن هناك زيادة فى صافى القيمة البيعية بسبب تغير الظروف الاقتصادية ، فإنه يتم رد مبلغ التخفيض بحيث تظهر قيمة المخزون الجديدة بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية المعدلة أيهما أقل ، ويحدث هذا على سبيل المثال عندما يبقى أحد بنود المخزون المقوم بصافى القيمة البيعية نتيجة انخفاض سعر بيعه ضمن المخزون فى الفترة التالية.

• قد يكون الانخفاض فى قيمة المخزون من التكلفة الى صافى القيمة البيعية كبير الحجم او مهم من حيث الطبيعة مما يجعل الافصاح عنه بصفة مستقلة امرا ضروريا.

١,٩. التحميل كمصروف على قائمة الدخل :

• المعالجة التالية واجبة عند بيع المخزون:

— تحمل القيمة الدفترية للمخزون المباع كمصروف فى الفترة التى تحقق فيها الإيراد الناتج عن البيع.

— تحميل أى تخفيض نتج عن انخفاض صافى القيمة البيعية للمخزون عن قيمته الدفترية وأيضاً كافة الخسائر فى المخزون كمصروف فى نفس الفترة التى حدث فيها هذا التخفيض أو تحققت فيها هذه الخسائر.

⊖ يجب معالجة قيمة أى رد لأى تخفيض فى قيمة المخزون الناشئ عن الزيادة فى صافى قيمته البيعية كتخفيض فى تكلفة المخزون المباع فى الفترة التى تم الرد فيها.

سؤال:

أنت محاسب فى شركة مضخات المياه، وكان قد طلب منك تقييم مخزون الشركة بالتكلفة فى السنة المنتهية فى ٣٠ ابريل ٢٠٠٥.

تقوم شركة مضخات المياه بتصنيع مجموعة متنوعة من المضخات. تقوم الشركة بتجميع مكونات المضخات و لا تقوم بتصنيع الاجزاء . الشركة لا تستخدم نظام التكاليف المعيارية ، وتقدر قيمة الإنتاج تحت التشغيل والإنتاج التام على النحو التالي:

- يتم تحديد تكلفة المواد من خلال مواصفة المنتج ، والتي تحدد المكونات المطلوبة للمضخة.
 - تنتج الشركة مجموعة متنوعة من المضخات .و يقوم الموظفون بتسجيل الساعات التي يقضوها على تجميع كل نوع من أنواع المضخات في كروت الوقت ، و يتم ادخال هذه المعلومات في نظام الحاسب الالى الذى يقوم باحتساب الرواتب و الذى يمكن منه طباعة اجمالى الساعات المنقضية كل أسبوع على تجميع كل نوع من المضخات .ويدفع لجميع الموظفين العاملين على تجميع المضخات نفس معدل الاجر وليس هناك اية ساعات عمل اضافية.
 - تضاف التكاليف غير المباشرة إلى قيمة المخزون وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢ (المخزون).
 - يتم استخدام السجلات المحاسبية المالية لتحديد التكاليف غير المباشرة ، ويتم تحميلها على الأصناف باستخدام نسبة مئوية على أساس تكلفة العمالة المباشرة.
- بالنسبة لتكاليف العمالة المباشرة ، فقد تم الاتفاق على أن تكلفة العمل التى تحمل على الوحدة في الإنتاج تحت التشغيل هي نصف تكلفة العمل التى تحمل على الوحدة في الإنتاج التام.
- تظهر مسودة الحسابات التالية تكاليف المواد و تكاليف العمالة المباشرة في المخزون:

المنتج التام	الإنتاج تحت التشغيل	المواد الخام	المواد
١٥٢,٦٩٣	٨٥,٦٩٢	٧٤,٧٨٦	المواد
٤٦,٥٨٤	١٣,٠٧٢	-	العمالة المباشرة

التكاليف المتكبدة في أبريل وفقاً لسجلات المحاسبة المالية على النحو التالي:

٦١,٣٢٠	العمالة المباشرة
٤٣,٥٥٠	تكاليف البيع
٤,٤٩٠	الإهلاك و تكاليف تشغيل اخرى لآلات الإنتاج
٦,٥٧٠	تكاليف التوزيع
٢,٥٦٠	أجر مدير المصنع
٢٤,٨٢٠	تكاليف انتاج غير مباشرة أخرى
٥,٤٥٠	مشتريات و تكاليف محاسبية خاصة بالإنتاج
٧,١٣٠	تكاليف محاسبية أخرى
٢٤,٧٧٠	مصاريف ادارية غير مباشرة أخرى

لنفترض أن الشركة أنتجت كل الإنتاج تحت التشغيل و المنتج التام في أبريل ٢٠٠٥ والتي كانت تعمل في مستوى النشاط العادي.

المطلوب:

احسب قيمة التكاليف غير المباشرة التي يجب أن تضاف الى الإنتاج تحت التشغيل و المنتج التام طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) (المخزون).

الإجابة:

تكاليف النشاط الغير مباشرة:

٤,٤٩٠	الإهلاك و تكاليف تشغيل أخرى لآلات الإنتاج
٢,٥٦٠	أجر مدير المصنع
٢٤,٨٢٠	تكاليف انتاج غير مباشرة أخرى
٥,٤٥٠	مشتريات و تكاليف محاسبية خاصة بالإنتاج
<u>٣٧,٣٢٠</u>	

العمالة المباشرة = ٦١,٣٢٠

معدل تحميل تكاليف الإنتاج غير مباشرة = $60,86\% = 61,320 / 37,320$

المخزون:

المواد الخام	الإنتاج تحت التشغيل	المنتج التام	اجمالي
٧٤,٧٨٦	٨٥,٦٩٢	١٥٢,٦٩٣	٣١٣,١٧١
-	١٣,٠٧٢	٤٦,٥٨٤	٥٩,٦٥٦
-	٧,٩٥٦	٢٨,٣٥١	٣٦,٣٠٧
(باستخدام معدل تحميل ٦٠,٨٦%)			
<u>٧٤,٧٨٦</u>	<u>١٠٦,٧٢٠</u>	<u>٢٢٧,٦٢٨</u>	<u>٤٠٩,١٣٤</u>

١,١٠ الثبات في التطبيق - استخدام طرق مختلفة لتحديد تكلفة المخزون :

تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح للتكلفة عند تحديد تكلفة المخزون ذو الوحدات المتماثلة / القابلة للتبادل. وعلى المنشأة استخدام نفس طريقة حساب التكلفة لكل أنواع المخزون التي لها نفس الطبيعة أو نفس الاستخدامات. وبالنسبة للمخزون ذو الطبيعة المختلفة أو الاستخدام المختلف فإن استخدام طرق مختلفة لحساب التكلفة قد يكون له ما يبرره .

على سبيل المثال فإن المخزون في إحدى القطاعات قد يكون له استخدام مختلف عن استخدام نفس المخزون في قطاع آخر. ومع ذلك فإن اختلاف المنطقة الجغرافية التي بها المخزون (أو لاعتبارات ضريبية) في حد ذاتها لا يعتبر مبرراً كافياً لاستخدام طرق مختلفة لحساب التكلفة لنفس نوع المخزون.

٢. عقود الإنشاء:

يتم الاعتراف بإيرادات عقود الإنشاء عادة على أساس نسبة الإتمام.

٢,١ المقدمة:

تخيل أنك محاسب في شركة مقاولات. و تقوم شركتك ببناء برج ادارى كبير يضم مكاتب متعددة ، بموجب عقد مع إحدى الشركات الاستثمارية. و سوف يستغرق بناء البرج ثلاث سنوات وخلال تلك الفترة عليك دفع ثمن مواد البناء ، أجور العاملين في المبنى ، وتكلفة رسوم المهندسين المعماريين... الخ. سوف تستلم دفعات دورية من الشركة الاستثمارية في مراحل مختلفة محددة سلفاً من البناء. كيف يمكنك أن تقرر ، في كل من الثلاث سنوات ، ماذا سوف يتم الاعتراف به في قائمة الدخل من إيرادات ونفقات العقد ؟

٢,٢ مثال : عقد إنشاء:

لنفترض أن بداية العقد في ١ يناير ٢٠٠٥ ، وموعد الانتهاء المقدر لأعمال العقد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦. الأيراد النهائي للعقد يبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ جنية.

تم ما يلي في السنة الأولى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥:

- التكاليف المتكبدة بلغت ٦٠٠,٠٠٠ جنية.
- تم اكمال نصف اعمال العقد.
- وقد صدرت شهادات المهندس الاستشارى بالعمل المنجز بقيمة ٧٥٠,٠٠٠ جنية. (و من المعتاد ، في عقود المقاولات ، ان يقوم شخص مؤهل (استشارى) مثل مهندس معماري أو مهندس فنى بتفقد العمل المنجز ، وإذا كانت الاعمال مرضية ، يقوم الاستشارى بإصدار شهادة بذلك. تلك الشهادة تكون إخطار للعميل أن المدفوعات الآن تستحق للمقاول . المدفوعات عادة تكون هي القيمة الظاهرة بشهادة الاستشارى و بالتالى في مستخلصات العمل الصادرة ، ناقصاً منها تأمين ضمان اعمال بنسبة قدرها ١٠٪) .
- من المقدر بدرجة معقولة من التأكد أن التكاليف المتبقية لإنجاز العقد في عام ٢٠٠٦ ستكون ٦٠٠,٠٠٠ جنية.

ما هي الأرباح من العقد في عام ٢٠٠٥ ، و ما هي القيود الواجب تسجيلها للعقد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ إذا:

(أ) تم تأجيل الأرباح الى حين الانتهاء من العقد ؟

(ب) تم الاعتراف بنسبة مقدرة من الايرادات والأرباح بقائمة الدخل في عام ٢٠٠٥ ؟

الحل:

(أ) إذا تم تأجيل الأرباح حتى الانتهاء من العقد في عام ٢٠٠٦ ، فإن الإيرادات والأرباح المحققة من العقد في عام ٢٠٠٥ تكون صفر ، وقيمة الأعمال تحت التنفيذ في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ تكون ٦٠٠,٠٠٠ جنية.

(ب) من الأكثر عدلا الاعتراف بالإيرادات و الأرباح على مدار مدة العقد و ليس فى نهاية العقد. ينبغي الاعتراف بإيرادات في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ قدرها ٧٥٠,٠٠٠ جنية و مقابلة تلك الإيرادات مع تكلفة مبيعات قدرها ٦٠٠,٠٠٠ جنية في قائمة الدخل ، وبالتالي الاعتراف بربح لعام ٢٠٠٥ قدره ١٥٠,٠٠٠ جنية.

القيد الوحيد في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ هو قيد الاعتراف بمستحقات الشركة بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنية و هذا المبلغ مقابل العمل المنجز حتى الآن.

٢,٣ ما هي عقود الإنشاء ؟

• عقد المقاوله الذى يحتاج الى المعالجة الواردة بمعيار (٨) ليس بالضرورة عقد طويل الاجل ياخذ اكثر من عام فى تنفيذه و لكن هو اى عقد يبدأ فى فترة مالية و ينتهى فى الفترة التالية و بالتالى تظهر مشكلة كيفية توزيع إيرادات و تكاليف العقد على فترات التنفيذ .

• عقد الإنشاء (المقاوله): هو عقد تم إبرامه خصيصاً لإنشاء أصل أو مجموعة من الأصول التى ترتبط ببعضها أو تعتمد على بعضها البعض من ناحية التصميم أو التقنية أو الوظائف أو الغرض أو الاستخدام النهائى لها.

• المعيار يفرق بين العقود محددة السعر الثابت والعقود بالتكلفة زائد نسبة:

العقد محدد السعر : هو عقد الإنشاءات الذى يوافق فيه المقاول على سعر محدد للعقد ككل أو على سعر محدد لكل عنصر أو لكل مخرج من مخرجات تنفيذ العملية والذى قد يتضمن فى بعض موادها الحق فى زيادة الأسعار بنسبة معينة.

عقد بالتكلفة زائد نسبة : هو عقد الإنشاءات الذى يقوم بموجبه المقاول باسترداد التكاليف المسموح بها أو المعرفة بالعقد بالإضافة الى نسبة مئوية من التكاليف أو مبلغ أتعاب محدد.

عقد الإنشاءات قد يبرم لإنشاء أصل واحد مثل كوبري أو مبنى. كما يمكن أن يكون أيضاً لإنشاء عدد من الأصول المرتبطة ببعضها البعض ، ومثال ذلك عقود إنشاء محطات تكرير البترول. إن عقود الإنشاءات تتضمن أيضاً عقود تقديم خدمات مثال ذلك خدمات المهندس المعماري و عقود هدم وإزالة بعض الأصول.

٢,٤ . تجميع وفصل عقود الإنشاء

- عندما يتعلق العقد بإنشاء عدد من الأصول فإنه يجب معاملة إنشاء كل أصل على أنه عقد مستقل عندما:
 - يكون هناك عروض منفصلة قد قدمت لكل أصل على حدة.
 - يكون قد تم الاتفاق والتفاوض لكل أصل على حدة وأنه كان من حق كل طرف من أطراف التعاقد (العميل والمقاول) أن يقبل أو يرفض هذا الجزء من العقد على حدة.
 - يكون من الممكن تحديد تكلفة وإيراد كل أصل على حدة.
- يجب أن تعامل مجموعة العقود على أنها عقد واحد عندما:
 - يكون قد تم مناقشة مجموعة العقود وكأنها وحدة واحدة.
 - تكون العقود مرتبطة ومتداخلة وكأنها في حقيقتها عملية واحدة لها هامش ربح اجمالي.
 - يتم تنفيذ العقود المختلفة في ذات الوقت (على التوازي) أو في ترتيب زمني مستمر الواحد تلو الآخر.

٢,٥ . إيرادات العقود:

- يجب أن تتضمن إيرادات العقود القيمة الأصلية للإيرادات المتفق عليها في العقد بالإضافة إلى التعديلات على الأعمال الواردة في العقد والمطالبات والحوافز وذلك اذا:
 - اذا كان من المتوقع ان يتحقق إيرادات عن هذه الأعمال.
 - و إذا كان يمكن قياس الإيراد المتعلق بها بدرجة موثوق بها .
- يتم قياس إيرادات العقود بالقيمة العادلة للمقابل الذي تم أو سيتم استلامه.
- يتأثر قياس إيرادات العقد بالعديد من عوامل عدم التأكد والتي تتوقف على نتائج الأحداث المستقبلية ، ولذلك فإن قيمة الإيرادات من العقد يمكن أن تزيد أو تنقص من فترة إلى أخرى ومثال ذلك:
 - تعديل تم الاتفاق عليه بناء على طلب العميل (الزيادة / النقص).
 - زيادة التكاليف في بنود عقد محدد السعر و يوجد بالعقد بند الموافقة على تعديل الايراد في حال زيادة التكاليف (الزيادة).
 - فرض عقوبات بسبب التأخير من قبل المقاول (النقص).
 - اختلاف عدد الوحدات في عقد محدد السعر لكل وحدة (الزيادة / النقص).
 - مطالبات من المقاول.
 - حوافز للمقاول.

• في حال وجود أي تعديل أو مطالبات أو حوافز ، ينبغي تقييم اثنين من العوامل لتحديد ما إذا كان ينبغي الاعتراف بهذه التعديلات بإيراد العقد:

- يكون هناك توقع بأن العميل سوف يعتمد هذه التعديلات وقيمة الإيرادات المتولدة منها.
- يمكن قياس قيمة الإيرادات الناتجة عن تنفيذ التعديلات المذكورة قياساً يمكن الاعتماد عليه.

٢,٦ . تكلفة العقود

• تتضمن تكلفة العقد ما يلي:

- (أ) / كافة التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد المحدد .
- (ب) / التكاليف المتعلقة بنشاط العقود عامة والتي يمكن تحميلها على العقد .
- (ج) / التكاليف الأخرى والتي يمكن تحميلها للعميل طبقاً لنصوص العقد .

(أ) تتضمن التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد المحدد ما يلي:

- / تكلفة العاملين بالموقع شاملة تكاليف الإشراف .
- / تكلفة المواد المستخدمة في الإنشاء .
- / إهلاك الأصول الثابتة المستخدمة في العقد .
- / تكلفة نقل الأصول الثابتة والمواد من وإلى موقع العقد .
- / تكلفة استئجار الأصول الثابتة .
- / تكلفة التصميمات الهندسية والمعاونة الفنية المتصلة مباشرة بالعقد .
- / التكاليف التقديرية لأعمال الضمان بما في ذلك التكاليف المتوقعة للصيانة خلال فترة الضمان .
- / المطالبات من الأطراف الأخرى .

ويمكن أن تخفض هذه التكاليف بالإيرادات العارضة التي تتحقق والتي لم تحسب ضمن بنود إيرادات العقد مثل بيع المواد الزائدة والأرباح الناتجة عن بيع الأصول الثابتة في نهاية عقد المقولة .

(ب) التكاليف المتعلقة بنشاط العقود عامة والتي يمكن تحميلها على العقد.

- / مثل التأمين و تكاليف التصميمات والمعاونة الفنية والتي لا تتعلق بعقد معين و تكاليف الإنشاء غير المباشرة.

- / ويتم توزيع هذه التكاليف بطريقة منتظمة ومنطقية بصفة مستمرة على كافة التكاليف التي لها نفس

الخصائص ، وتتم عملية التحميل في ضوء المستوى العادي لنشاط الإنشاء ،

- / ومن أمثلة تكاليف الإنشاء غير المباشرة تكاليف إعداد وتنفيذ كشوف مرتبات الأفراد العاملين في المقولة ، وتعتبر تكاليف الاقتراض .

- من أمثلة التكاليف المتعلقة بنشاط العقود عامة والتي يمكن تحميلها على عقود بعينها وذلك عند قيام المقاول بتطبيق المعالجة البديلة الواردة في معيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) الخاص بتكلفة الاقتراض.

(ج) التكاليف الأخرى والتي يمكن تحميلها للعميل طبقاً لنصوص العقد:

- مثل التكاليف الإدارية و العمومية و تكاليف التطوير.

• يتم استبعاد التكاليف التي لا تتعلق بنشاط العقود أو التي لا يمكن تحميلها على العقد وذلك من

تكاليف عقد الإنشاء ، وتتضمن هذه تكاليف ما يلي:

- التكاليف الإدارية العامة التي لم يرد نص صريح فى العقد على استردادها.

- تكاليف البيع.

- تكاليف البحوث والتطوير والتي لم يرد نص فى العقد على إمكانية استردادها.

- تكاليف الإهلاك للألات والمعدات المعطلة والتي لم تستخدم فى عقد معين.

٢,٧ . تحقيق إيراد العقد ومصرفاته:

• إذا امكن تقدير الناتج النهائي لعقد الإنشاء بطريقة موثوق منها ، فإن إيرادات العقد والتكاليف المتصلة

به يمكن إدراجها كإيرادات ومصرفات على الترتيب طبقاً لمستوى الإتمام الذى وصل إليه نشاط العقد فى تاريخ الميزانية ، ويجب إدراج أية خسارة متوقعة فى عقد الإنشاء كمصرف فوراً.

• يمكن القول إن الناتج النهائي لعقد الإنشاء يمكن تقديره بطريقة موثوق فيها فى حالة توافر شروط

معينة و هذه الشروط تختلف فى حالة العقود ذات السعر المحدد عنها فى العقود ذات التكلفة زائد نسبة .

(أ) العقود ذات السعر المحدد:

- عندما يمكن قياس الإيراد الإجمالي للعقد بطريقة موثوق فيها.

- عندما يكون من المتوقع أن تتحقق للمنشأة المنافع الاقتصادية المتوقعة من تنفيذ هذا العقد.

- عندما يمكن قياس كل من التكاليف اللازمة لإتمام العقد ومستوى الإتمام الخاص به فى تاريخ الميزانية بطريقة موثوق فيها.

- عندما يمكن تحديد التكلفة الخاصة بالعقد بوضوح ، وكذا قياسها بطريقة موثوق فيها بحيث يكون من الممكن مقارنة التكاليف الفعلية التي تم إنفاقها مع تلك التي تم تقديرها مسبقاً.

(ب) العقود ذات التكلفة زائد نسبة:

- أنه من المتوقع أن تتحقق للمنشأة المنافع الاقتصادية المتصلة بهذا العقد.

- أن التكاليف المتعلقة بالعقد سواء كانت قابلة أو غير قابلة للاسترداد يمكن تحديدها وقياسها بطريقة موثوق فيها.

• إن طريقة مستوى الإتمام هو تطبيق لافتراض الاستحقاق، فإن إيرادات العقد يتم مقابلتها بالتكاليف التي تم إنفاقها في سبيل الوصول إلى مستوى الإتمام الحالي، و التي ينتج عنها إظهار الإيرادات والمصروفات والأرباح التي تحققت من هذا الجزء المستكمل من العمل.

• يمكننا تلخيص المعالجات على النحو التالي:

- الإيراد يعتبر قد تحقق ويدرج ضمن الإيرادات في قائمة الدخل عن الفترة التي تم فيها تنفيذ الأعمال.

- تكاليف العقد تدرج عادة كمصروفات في قائمة الدخل عن ذات الفترة المحاسبية التي تم خلالها إنجاز هذه الأعمال.

- إن أية (زيادة متوقعة) في إجمالي تكلفة العقد عن إجمالي إيراداته يجب إثباتها فوراً كمصروف ^{لمسار}

- التكاليف المتكبدة المتعلقة بنشاط مستقبلي للعقد، يمكن الاعتراف بها كأصول عندما يكون من المتوقع تغطية هذه التكلفة.

- في حالة ظهور شك في إمكانية تحصيل أية مبالغ سبق إدراجها كإيرادات للعقد في قائمة الدخل فإنه يجب إدراج المبلغ المشكوك في تحصيله كمصروف بدلاً من اعتباره تخفيضاً لقيمة إيرادات العقد.

٢,٨ متى يمكن وضع تقديرات موثوقة ؟

- يمكن للمنشأة بصفة عامة أن تعد تقديرات موثوق فيها إذا كان العقد ينص على الآتي:
 - حقوق الأطراف فيما يتعلق بالأصل الذي تم إنشاؤه.
 - المقابل الذي سيتم تبادله.
 - طريقة وشروط السداد.

من الضروري أن يكون لدى المنشأة نظام داخلي فعال للميزانيات التقديرية وإصدار التقارير وتقوم المنشأة خلال فترة تنفيذ العقد بإعادة النظر في تقديرات إيرادات ومصروفات العقد وتقوم بتعديلها إذا كان ذلك ضرورياً.

٢,٩ تحديد نسبة الإتمام :

- يتم تحديد نسبة إتمام العقد بطرق مختلفة مثل:
 - نسبة التكلفة المنفقة على العمل المنجز حتى تاريخه إلى إجمالي التكاليف المقدرة للعقد كله.
 - ⊖ حصر الأعمال المنفذة.
 - ⊖ ما تم إنجازه فعلياً من أعمال العقد .

٢,١٠. مثال : نسبة الإتمام :

حصلت الشركة (س) على عقد بسعر محدد لبناء برج سكني ، مبلغ الإيراد الأصلي المتفق عليه ٢٢٠ مليون جنية. تقديراتنا الأولية للتكاليف في بداية هذا العقد في ١ يناير ٢٠٠٦ هي ٢٠٠ مليون جنية. في نهاية عام ٢٠٠٦ ارتفعت تقديراتنا للتكاليف إلى ٢٠٢ مليون جنية. خلال عام ٢٠٠٧ وافق العميل على تعديل يزيد من إيرادات العقد ٥ مليون جنية و يؤدي الى تكاليف إضافية ٣ مليون جنية. في نهاية عام ٢٠٠٧ ، هناك مواد مخزنة في الموقع للاستخدام خلال الفترة التالية بلغت تكلفتها ٢,٥ مليون جنية.

تقرر تحديد نسبة إنجاز العقد عن طريق حساب نسبة التكاليف التي تكبدها العقد حتى تاريخه إلى أحدث تقدير للتكاليف الإجمالية للعقد. كانت تكاليف العقد المتكبدة في نهاية كل عام كالتالي:

لعام ٢٠٠٦ مبلغ ٥٢,٥٢ مليون جنية

لعام ٢٠٠٧ مبلغ ١٥٤,٢ مليون (متضمنة المواد المخزنة).

لعام ٢٠٠٨ مبلغ ٢٠٥ مليون.

المطلوب:

احسب نسبة الإتمام لكل عام مع توضيح كيفية الاعتراف بالإيراد والمصروف و الأرباح لكل عام.

الحل:

يمكننا تلخيص البيانات المالية في نهاية كل سنة خلال فترة البناء على النحو التالي:

٢٠٠٨ م	٢٠٠٧ م	٢٠٠٦ م	
الف جنية	الف جنية	الف جنية	قيمة العقد الاصلية المتفق عليها
٢٢٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	
٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	-	التعديل
٢٢٥,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠ ✓	اجمالي قيمة العقد
٢٠٥,٠٠٠	١٥٤,٢٠٠	٥٢,٥٢٠ ✓	* التكلفة المتكبدة حتى تاريخه
-	٥٠,٨٠٠	١٤٩,٤٨٠	التكلفة المتبقية لنهاية العقد
٢٠٥,٠٠٠	٢٠٥,٠٠٠	٢٠٢,٠٠٠	* اجمالي التكلفة المقدرة للعقد
٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠	الأرباح المقدرة
%١٠٠	%٧٤	%٢٦ = $\frac{٥٢,٥٢}{٢٠٢}$	نسبة الإتمام

تم حساب نسبة الإتمام باستخدام المعادلة التالية = التكلفة المتكبدة حتى تاريخه \ اجمالي التكلفة المقدرة للعقد.

تم حساب نسبة الإتمام لعام ٢٠٠٧ بعد خفض مبلغ (٢,٥) مليون الخاصة بالمواد المخزنة

$$١٥٤,٢ = ٢,٥ - ١٥١,٧ = ١٥١,٧ = \text{نسبة الإتمام} = ٢٠,٥ / ١٥١,٧ = ٧٤\%$$

تم الاعتراف بالإيرادات ، المصروفات و الارياح بقائمة الدخل على النحو التالي:

معرّف به في سنوات سابقة	معرّف به خلال العام		
الف جنية	الف جنية	الف جنية	
٥٧,٢٠٠	-	٥٧,٢٠٠	إيراد (٢٢٠ × ٢٦%)
٥٢,٥٢٠	-	٥٢,٥٢٠	تكلفة (٢٠٢ × ٢٦%)
٤,٦٨٠	-	٤,٦٨٠	
١٠٩,٣٠٠	٥٧,٢٠٠	١٦٦,٥٠٠	إيراد (٢٢٥ × ٧٤%)
٩٩,١٨٠	٥٢,٥٢٠	١٥١,٧٠٠	تكلفة (٢٠٥ × ٧٤%)
١٠,١٢٠	٤,٦٨٠	١٤,٨٠٠	
٥٨,٥٠٠	١٦٦,٥٠٠	٢٢٥,٠٠٠	إيراد (٢٢٥ × ١٠٠%)
٥٣,٣٠٠	١٥١,٧٠٠	٢٠٥,٠٠٠	تكلفة (٢٠٥ × ١٠٠%)
٥,٢٠٠	١٤,٨٠٠	٢٠,٠٠٠	

• يمكنك أن ترى من المثال السابق أنه عندما يتم تحديد نسبة الإتمام باستخدام تكاليف العقد المتكبدة حتى تاريخه ، ينبغي أن تدرج تكاليف العقد فقط التي تعكس العمل المنجز حتى الآن في التكاليف المتكبدة حتى الآن.

○ استبعاد التكاليف المتعلقة بنشاط مستقبلي ، على سبيل المثال تكلفة المواد المستلمة و لم تستخدم بعد.

○ استبعاد المبالغ التي دفعت لمقاولين الباطن مقدما من العمل المنجز.

٢,١١. عدم إمكانية تقدير الناتج النهائي من عقد الإنشاءات

- عندما يكون من غير الممكن تقدير الناتج النهائي من عقد الإنشاءات بدرجة مقبولة فيجب:
 - عدم الاعتراف بالإيرادات إلا في حدود تكاليف العقد التي أنفقت و التي يكون من المتوقع استردادها.
 - إثبات كافة تكاليف العقد كمصروفات في الفترة التي أنفقت فيها.

• أسلوب ال "لا ربح و لا خسارة " يعكس الحال الذي تكون عليه العقود فى بدايتها ، اى يكون من غير الممكن تقدير الناتج النهائي من عقد الإنشاءات بدرجة مقبولة من الثقة و لكن من المتوقع ان يتم تغطية التكلفة.

• يجب أن تحمل تكاليف العقد التي يكون من غير المتوقع تغطيتها كمصروفات فوراً ، معيار المحاسبة المصرى (٨) يسرد الحالة التالية التي يمكن أن تحدث:

- العقود التي لم تصبح بعد ملزمة بالكامل أي التي يثار تساؤل جاد حول مدى سريانها.
 - يتوقف استكمال العقود على حكم قضائي أو موقف قانوني.
 - العقود المتعلقة بعقارات معرضة للمصادرة أو نزع الملكية.
 - العقود التي يكون فيها العميل غير قادر على الوفاء بالتزاماته.
 - العقود التي يكون المقاول فيها غير قادر على تنفيذ العقد أو غير قادر على الوفاء بالتزاماته طبقاً للعقد.
- عند زوال ظروف عدم التأكد التي حالت دون إمكانية التقدير الموثوق به للناتج النهائي للعقد، يكون من الواجب الاعتراف بتحقيق الإيرادات والمصروفات الخاصة بعقد الإنشاءات طبقاً لنسبة الإتمام.

٢,١٢. إثبات الخسائر المتوقعة:

• عندما يكون هناك احتمال أن تزيد اجمالى التكلفة المتوقعة للعقد عن اجمالى الإيرادات المتوقعة منه يجب إثبات الخسارة المتوقعة كمصروف فوراً.

• تحدد قيمة هذه الخسائر بغض النظر عن ما إذا كانت الأعمال قد بدأت فى تنفيذ العقد أم لا، درجة الإتمام التي بلغها تنفيذ العقد أو قيمة الأرباح المتوقعة تحقيقها من عقود أخرى لم تعالج كعقد إنشاءات واحد.

٢,١٣. التغيير في التقديرات:

• إن التغيير فى التقدير سواء للإيرادات أو التكلفة وكذلك آثار التغيير فى تقدير الناتج النهائي للعقد يجب معالجته على أنه تغيير فى تقدير محاسبي طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) الخاص بالسياسات المحاسبية و التغييرات فى التقديرات المحاسبية و الأخطاء.

٢,١٤. مثال: التغيير في التقديرات:

أبرمت الشركة (س) عقد لثلاث سنوات.

الإيرادات المقدره = ٢٠٠,٠٠٠.

اجمالي التكاليف المقدره = ١٦,٠٠٠.

خلال السنة الثانية ، قامت الإدارة بتعديل تقديراتها لإجمالى التكاليف ، وبالتالي نتائج العقد. نتيجة لذلك، خلال السنة الثانية، تم الاعتراف بخسارة من العقد لهذا العام ، على الرغم من أن العقد سيكون لا يزال مربحاً عموماً.

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	
٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	إيرادات مقدرة
١٦,٠٠٠	١٨,٠٠٠	١٨,٠٠٠	اجمالي تكاليف مقدرة
٤,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	أرباح مقدرة
٨,٠٠٠	١٣,٥٠٠	١٨,٠٠٠	التكلفة المتكبدة حتى تاريخه
% ٥٠	% ٧٥	% ١٠٠	نسبة الاتمام
٢,٠٠٠	(٥٠٠)	٥٠٠	أرباح / (خسائر) العام المعترف بها
٢,٠٠٠	١,٥٠٠	٢,٠٠٠	الأرباح المتراكمة المعترف بها

اصدرت الشركة مستخلصات بمبلغ ٨,٠٠٠ ، ٨,٠٠٠ و ٤,٠٠٠ في اليوم الأخير من كل عام ، و تم تحصيلها في الشهر الأول من السنة التالية.

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	
٨,٠٠٠	١٣,٥٠٠	١٨,٠٠٠	التكلفة المتكبدة
٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٥٠٠	الأرباح المعترف بها
-	(٥٠٠)	(٥٠٠)	(الخسائر) المعترف بها
(٨,٠٠٠)	(١٦,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠)	(مستخلصات)
٢,٠٠٠	(١,٠٠٠)	-	مبالغ معترف بها كأصل / (التزام)

بالإضافة إلى ذلك، تعترف المنشأة بالمبلغ المستحق لها (ح/عملاء) في نهاية العام بمبالغ ٨,٠٠٠ ، ٨,٠٠٠ و ٤,٠٠٠ .

٢,١٥ ملخص

أولاً : قارن بين قيمة إيرادات العقد والتكاليف الإجمالية المتوقعة تكبدها من العقد. إذا كان من المتوقع وقوع خسارة (و هي الحالة ، إذا كانت التكاليف حتى الآن بالإضافة إلى التكاليف المقدرة لاستكمال العقد تتجاوز قيمة إيرادات العقد) يجب أن يتم تحميل تلك الخسائر على قائمة الدخل. إذا كان قد تم بالفعل تحميل الخسارة في السنوات السابقة ، عندئذ الفرق الوحيد الواجب تحميله هو الفرق بين الخسارة المقدرة حالياً و التي قد تم تقديرها مسبقاً.

ثانياً : باستخدام نسبة الإتمام التي أنجزت حتى الآن. احسب إيرادات العقد عن الفترة
(نسبة الإتمام × إجمالي قيمة إيرادات العقد - الأرباح المعترف بها في الفترات السابقة).
ثالثاً : احتساب تكلفة العقد عن الفترة.

XXX	اجمالي تكلفة العقد × نسبة الإتمام
XXX	ناقص : التكلفة المعترف بها في فترات سابقة
XXX	
XXX	زائد : خسائر متوقعة (لم يتم الاعتراف بها مسبقاً)
XXX	تكلفة العقد عن الفترة

رابعاً : خصم تكلفة العقد عن الفترة من الإيرادات (كما تم حسابها في الخطوات السابقة).

خامساً : احتساب المستحق من / الى العملاء بناءً على الخطوات السابقة.

XXX	تكلفة العقد المتكبدة حتى تاريخه
XXX	الأرباح / (الخسائر) المحققة حتى تاريخه
XXX	
XXX	المستخلصات حتى تاريخه
XXX	المستحق من / الى العملاء

٢٠١٦ ملخص المعالجة المحاسبية:

• قائمة الدخل :

(أ) الإيراد والتكلفة:

- يجب أن تسجل إيرادات العقد والتكاليف المرتبطة به في قائمة الدخل كلما تقدم تنفيذ أنشطة العقد.
- يجب الاعتراف بنسبة مناسبة من القيمة الإجمالية لإيرادات العقد في قائمة الدخل كإيراد طبقاً لنسبة الإتمام.
- يتم مقابلة التكاليف المتكبدة للوصول إلى هذه المرحلة من اتمام العقد مع إيرادات العقد المعترف بها حتى الآن.
- إيرادات العقد المعترف بها هي قيمة الأعمال التي نفذت حتى الآن.

الحل:

	الربح النهائي المقدر:
٢٩٠,٠٠٠	القيمة النهائية لإيرادات العقد
(٢١٠,٤٥٠)	ناقص : التكلفة حتى تاريخه
(٢٠,٦٠٠)	التكاليف المتبقية المقدرة لنهاية العقد
<u>٥٨,٩٥٠</u>	الربح النهائي المقدر

الربح حتى تاريخه = الربح النهائي المقدر × الأعمال المعتمدة / القيمة النهائية لإيرادات العقد (نسبة الإتمام)

$٤٦,٧٥٣ = ٢٩٠,٠٠٠ / ٢٣٠,٠٠٠ \times ٥٨,٩٥٠$	
٢١٠,٤٥٠	التكلفة حتى تاريخه
٤٦,٧٥٣	الربح حتى تاريخه
<u>٢٥٧,٢٠٣</u>	
(٢١٠,٠٠٠)	المستخلصات
<u>٤٧,٢٠٣</u>	المبالغ المستحقة من العملاء
<u>١٦,٠٠٠</u>	العملاء

سؤال:

لدى شركة (س) عقدين تحت التنفيذ ، و تفاصيلها كما يلي:

عقد (ب) (يحق خسائر)	عقد (أ) (مربح)	
٣٠٠	٣٠٠	الإيراد الأجمالي للعقد
١٥٠	٩٠	التكلفة المتكبدة حتى تاريخه
٢٢٥	١٣٥	التكلفة المقدرة لإتمام العقد
١١٦	١١٦	المستخلصات المستحقة و المحصلة

المطلوب:

أعرض مقتطفات من قائمة الدخل و قائمة المركز المالي لكل عقد ، على افتراض أنها على حد سواء:

(أ) مكتملة بنسبة ٤٠% .

(ب) مكتملة بنسبة ٣٦% .

الحل:
عقد (أ)

(أ) مكتمل بنسبة ٤٠%

قائمة الدخل

١٢٠	ايرادات (٣٠٠ × ٤٠%)
(٩٠)	تكلفة ((٩٠ + ١٣٥) × ٤٠%)
٣٠	ارباح الفترة
٣٠٠	الايراد الأجمالي للعقد
(٩٠)	التكلفة حتى تاريخه
(١٣٥)	التكلفة حتى أتمام العقد
٧٥	اجمالي الأرباح المقدره
٣٠	الأرباح حتى تاريخه (٧٥ × ٤٠%)

قائمة المركز المالي

٩٠	التكلفة حتى تاريخه
٣٠	الأرباح المحققة حتى تاريخه
(١١٦)	المستخلصات
٤	المستحق من العملاء

(ب) مكتمل بنسبة ٣٦%

قائمة الدخل

١٠٨	ايرادات (٣٠٠ × ٣٦%)
(٨١)	تكلفة المبيعات ((٩٠ + ١٣٥) × ٣٦%)
٢٧	الأرباح حتى تاريخه (٧٥ × ٣٦%)

قائمة المركز المالي

٩٠	التكلفة حتى تاريخه
٢٧	الأرباح المحققة حتى تاريخه
(١١٦)	مستخلصات
١	المستحق من العملاء

عقد (ب)

أ) مكتمل بنسبة ٤٠%
قائمة الدخل

١٢٠	إيرادات (٣٠٠ × ٤٠%)
(١٩٥)	تكلفة المبيعات
<u>(٧٥)</u>	خسائر

خسائر الفترة

٣٠٠	اجمالي سعر العقد
(١٥٠)	التكلفة حتى تاريخه
(٢٢٥)	التكلفة حتى اتمام العقد
<u>(٧٥)</u>	الخسائر المقدرة

قائمة المركز المالي

١٥٠	التكلفة حتى تاريخه
(٧٥)	الخسائر المتكبدة حتى تاريخه
(١١٦)	مستخلصات
<u>(٤١)</u>	المستحق من العملاء

١٥٠ * التكلفة المتكبدة حتى تاريخه (٢٢٥+١٥٠) × ٤٠% *

٤٥ ** الخسائر المتكبدة (٧٥) × ٦٠% **

١٩٥

** النسبة ٤٠% الأخرى قد أخذت في الاعتبار في التكلفة المتكبدة حتى تاريخه. نحن نقوم بهذه التعديلات لحساب كامل الخسارة المتوقعة

ب) مكتمل بنسبة ٣٦%
قائمة الدخل

١٠٨	إيرادات (٣٠٠ × ٣٦%)
(١٨٣)	تكلفة المبيعات
<u>(٧٥)</u>	الخسائر المقدرة

قائمة المركز المالي

١٥٠	التكلفة حتى تاريخه
(٧٥)	الخسائر المتكبدة حتى تاريخه
(١١٦)	مستخلصات
(٤١)	المستحق الى العملاء
١٣٥	* التكلفة المتكبدة حتى تاريخه $(٢٢٥ + ١٥٠) * ٣٦\%$
٤٨	الخسائر المتكبدة (٧٥) * ٦٤%
١٨٣	الخسائر المقدرة



الفصل الثاني عشر

المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. المخصصات.

٢. إعادة الهيكلة.

٣. الأصول و الالتمامات المحتملة.

المخصصات:

طبقاً لمعيار المحاسبة المصرية (٢٨) يتم الاعتراف بالمخصص عندما :

- (أ) يكون على المنشأة التزام حالي (قانوني أو حكومي) ناتجاً عن حدث في الماضي.
- و (ب) من المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام.
- و (ج) يمكن تقدير الالتزام بدرجة يعتمد عليها .

١,١ هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى التأكد من تطبيق شروط مناسبة للاعتراف و القياس للمخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة وأنه قد تم الإفصاح بمعلومات كافية عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ليتمكن مستخدم القوائم المالية من تفهم طبيعتها وتوقيتها وقيمتها .

١,٢ المخصصات:

قبل إصدار معيار المحاسبة المصرية (٢٨)، لم يكن هناك معايير محاسبية توضح كيفية معالجة المخصصات. الشركات الراغبة في إظهار نتائجها بشكل أفضل مما هي عليه فعلاً اعتادت على تكوين مخصصات بمبالغ كبيرة في السنوات التي تحقق خلالها مستوى عالٍ من الأرباح ، هذه المخصصات تكون متاحة لمقابلة النفقات في السنوات المقبلة عندما تكون الأرباح غير جيدة. بعبارة أخرى ، كانت تستخدم المخصصات لعمل تجانس مضلل في الأرباح.

إن الهدف الأساسي لمعيار المحاسبة المصرية (٢٨) هو التأكد من وجود أدلة متاحة تبرر تكوين المخصصات التي تم تكوينها وكذلك التأكد من اكتمال المخصصات الواجب تكوينها.

معيار المحاسبة المصرية (٢٨) يتعامل مع المخصصات على أنها التزام.

المخصص: هو التزام غير محدد التوقيت ولا المقدار .

الالتزام: هو التزام حال على المنشأة ناتج من أحداث حدثت في الماضي والذي يتطلب تسويته حدوث

تدفقات خارجة لموارد متضمنة منافع اقتصادية .

يقوم معيار المحاسبة المصرية (٢٨) بتمييز المخصصات عن الالتزامات الأخرى مثل أرصدة الموردين و المصروفات المستحقة بناءً على مستوى عدم التأكد حول توقيت أو قيمة النفقات المستقبلية ، بالنسبة للمخصصات فهناك عدم تأكد حول توقيت أو قيمة النفقات المستقبلية ، بينما حالة عدم التأكد رغم وجودها بوضوح في بعض المصروفات المستحقة إلا أن عدم التأكد فيها يكون أقل بكثير من المخصصات.

١,٣ الاعتراف:

يتم الاعتراف بالمخصص عندما :

- (أ) يكون على المنشأة التزام حالي (قانوني أو حكومي) ناتجا عن حدث في الماضي.
- و (ب) من المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام.
- و (ج) يمكن تقدير الالتزام بدرجة يعتمد عليها.

١,٤ معنى الالتزام:

بالرغم من أن تعريف الالتزام القانوني واضح إلى حد كبير إلا أن تعريف الالتزام الحكومي لا يتمتع بنفس درجة الوضوح ، لذا سوف نقوم بتوضيح ذلك.

الالتزام الحكومي : هو التزام ينشأ من تصرفات المنشأة التي:

- (أ) من واقع قواعد ثابتة وفقاً للممارسات السابقة أو من واقع السياسات المعلنة للمنشأة أو من واقع إعلان محدد تكون المنشأة قد أقربت فيه للغير أنها تقبل مسؤولية معينة .
- و(ب) نتيجة لذلك قامت المنشأة بإعطاء الطرف الآخر توقع أنها سوف تقوم بسداد هذه المسؤوليات.

١,٤,١ التدفق المتوقع للموارد:

ولغرض هذا المعيار فإن التدفق الخارج للموارد أو حدث آخر يعتبر متوقفاً إذا كان الحدث أقرب ما يكون للحدث أكثر من عدم الحدث ، بمعنى احتمالية حدوث الحدث أكبر من ٥٠% . ومع ذلك ، فإن المعيار حدد بوضوح أنه عندما يكون هناك عدد من الالتزامات المتشابهة ، فإن درجة توقع وجود التدفق الخارج المطلوب للتسوية يتم تحديده عن طريق الأخذ في الاعتبار المجتمع ككل وليس عنصر فردي فقط.

١,٤,٢ مثال : التدفق المتوقع للموارد:

إذا كانت الشركة قد دخلت في التزام ضمان ، فإن احتمال تدفق الموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية يكون صغير للغاية فيما يتعلق بشأن بند واحد محدد ، لكن عند الأخذ في الاعتبار المجتمع ككل فإن احتمال تدفق الموارد من المحتمل أن يكون أعلى بكثير من ذلك ، إذا كان احتمال تدفق الموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية أكبر من ٥٠% ، فإنه ينبغي تكوين مخصص بالقيمة المتوقعة.

١,٥ قياس المخصصات:

يجب أن يعبر المبلغ الذي يعترف به كمخصص عن أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ الميزانية . ويتم تقدير التدفق المتوقع للموارد وتحديد الأثر المالي بالتقدير الحكمي لإدارة المنشأة مدعومة بخبرة المعاملات المشابهة .

• يتم التعامل مع حالات عدم التأكد التي تحيط بالقيمة التي سيتم الاعتراف بها كمخصص بطرق متعددة وفقاً للظروف المحيطة ، فعندما يتم قياس المخصص المرتبط بعدد كبير من البنود فإن الالتزام يتم تقديره عن

طريق ترجيح جميع النتائج الممكنة إلى احتمالاتها المرتبطة بها ، وتسمى تلك الطريقة الإحصائية للتقدير "بالقيمة المتوقعة" .

- عندما يتم قياس التزام واحد ، فإن الناتج المفرد الأكثر احتمالاً قد يكون أفضل تقدير للالتزام .
- عندما يكون هناك مدي متصل للمخرجات وكل نقطة في هذا المدي لها نفس الاحتمال يتم اخذ النقطة الوسطي في هذا المدي (متوسط المدي)

سؤال:

شركة (س) تباع السلع و تعطي ضمان للمستهلك بموجبه يتم تغطية تكلفة إصلاح أي من عيوب التصنيع، والتي تصبح واضحة خلال الستة أشهر الأولى من الشراء. خبرة الشركة السابقة والتوقعات المستقبلية تشير إلى النمط التالي من الإصلاحات المحتملة.

البضاعة المباعة %	العيوب	تكلفة الإصلاح إذا كانت كل البنود تعاني من هذه العيوب (مليون جنيه)
٧٥	لا يوجد	-
٢٠	غير خطير	١
٥	خطير	٤

الإجابة:

يتم احتساب التكلفة باستخدام "القيمة المتوقعة"

$$400,000 = (4,000,000 \times 5\%) + (1,000,000 \times 20\%) + (0 \times 75\%)$$

- عندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود هاماً ، يجب أن تكون قيمة المخصص هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية اللازمة لسداد الالتزام ، ويجب استخدام معدل خصم مناسب، حيث يجب أن يكون معدل الخصم هو المعدل قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق للقيمة الزمنية للنقود . ولا يجب أن يعكس معدل الخصم المخاطر التي تم أخذها في الاعتبار عند تقدير التدفقات النقدية .

١,٦ الأحداث المستقبلية:

يجب أن تنعكس الأحداث المستقبلية (مثلاً : تشريع جديد ، تغييرات مستقبلية للتكنولوجيا) التي من الممكن أن تؤثر على القيمة المطلوبة لتسوية التزام في قيمة المخصص حينما يكون هناك دليل موضوعي كاف أن تلك الأحداث سوف تحدث.

١,٧ التصرفات المتوقعة في الأصول :

الأرباح الناتجة عن التصرف المتوقع في الأصول لا تؤخذ في الحسبان عند قياس المخصص.

١,٨ الاستردادات :

عندما يكون من المتوقع إعادة تحميل بعض أو كل النفقات اللازمة لتسوية مخصص لطرف آخر ، يتم الاعتراف بالاسترداد عندما يكون من المؤكد أن الاسترداد سوف يتم إذا قامت المنشأة بتسوية الالتزام. ويعامل الاسترداد كأصل منفصل ، ويجب ألا تزيد القيمة التي يتم الاعتراف بها للاسترداد عن قيمة المخصص.

فى قائمة الدخل يمكن عرض المصروف المتعلق بمخصص بعد خصم المبلغ الذى يتم الاعتراف به كاسترداد

١,٩ التغيرات فى المخصصات:

يجب أن يتم فحص المخصصات فى تاريخ إعداد كل ميزانية و يتم تسويتها لتعكس أفضل تقدير حالى ، فإذا أصبح من غير المتوقع أن يكون هناك تدفق خارج متضمناً للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام فيتم رد المخصص.

١,١٠ استخدام المخصصات:

يتم استخدام المخصص فقط لمواجهة النفقات التى تم تكوين المخصص أصلاً لمواجهةها، حيث إن تسوية نفقات مقابل مخصص سبق تكوينه لغرض آخر قد يؤدي إلى إخفاء أثر الحدثين.

١,١١ خسائر التشغيل المستقبلية:

لا يجوز الاعتراف بمخصصات لمواجهة خسائر التشغيل المستقبلية .خسائر التشغيل المستقبلية لا ينطبق عليها تعريف الالتزام و لا شروط الاعتراف العامة المحددة للمخصصات.

١,١٢ العقود المحملة بخسارة:

العقد المحمل بخسارة هو العقد الذى تكون فيه التكاليف التى لا يمكن تفاديها والنتيجة عن مواجهة الالتزامات الواردة بالعقد تزيد عن المنافع الاقتصادية المتوقعة الحصول عليها من خلال ذلك العقد. وتعكس التكاليف التى لا يمكن تفاديها من خلال العقد أقل صافى تكلفة متوقعة للانتهاء من العقد (إكمال العقد) أو التعويض أو الغرامات التى تنشأ عن الإخفاق فى إتمام العقد، أيهما أقل.

إذا كان لدى منشأة عقد محمل بخسارة فيعترف بالالتزام الحالى فى ظل ذلك العقد و يتم قياسه بنفس طريقة قياس المخصصات.

١,١٣ أمثلة على المخصصات:

ضمان المبيعات: هو التزام قانونى طبقاً للتعاقد. وإذا كان من المتوقع بناء على الخبرة السابقة أن ينشأ عنه

بعض المطالبات ، يجب الاعتراف به كمخصص و يتم قياسه على أساس المطالبات ككل وليس على المطالبات الفردية.

أعمال الصيانة الجوهريّة التى تتضمن تغيير بعض الأجزاء الرئيسية : فى الماضى كان شائعاً بين الشركات تكوين مخصصات تدريجية لتوفير النفقات لأعمال الصيانة الجوهريّة التى تتضمن تغيير بعض الأجزاء الرئيسية. بناء على معيار المحاسبة المصرى (٢٨) لم يعد ذلك ممكناً ، لأن المعيار يعتبر هذا نية

للصيانة وليس التزام. وإذا قامت المنشأة ببيع الأصول في الفترات بين أعمال الصيانة الجوهرية ، فلن يكون هناك حاجة لتلك الصيانة . الحل الوحيد هو معالجة الأجزاء الرئيسية للأصول كما هو الحال بالنسبة للطائرات والسفن والأفران الخ ، على شكل سلسلة من أصول أصغر حيث كل جزء يمكن استهلاكه على مدى حياة أقصر. وهكذا يمكن القول أن أي صيانة جوهرية يمكن اعتبارها إحلال و بالتالي مصروف رأسمالي و ليس إيرادي.

التأمين الذاتي : يقوم عدد من الشركات بتكوين مخصص للتأمين الذاتي قائم على التوقع الجيد للتكلفة الناتجة عن أضرار الحرائق....الخ بدلا من دفع أقساط إلى شركة التأمين. بناء على معيار المحاسبة المصري (٢٨) هذا المخصص لم يعد له ما يبرره لأن المنشأة ليس لديها التزام حتى وقوع الحريق أو ضرر آخر. لا يوجد التزام حتى ذلك الوقت.

التلوث البيئي : إذا كانت الشركة لديها سياسة بيئية ، فان الأطراف الأخرى تتوقع من الشركة تنظيف أي تلوث(التزام حكومي) أو إذا قامت الشركة بمخالفة التشريعات البيئية الحالية (التزام قانوني) يجب أن يتم تكوين مخصص عن الأضرار البيئية في الحاليتين.

تكاليف الإزالة أو الاستغناء : عندما تقوم شركة نفط بشراء حقول للبتروول يفرض عليها عادة التزام قانوني بإزالة هذا الموقع في نهاية العقد. قبل معيار المحاسبة المصري (٢٨) كانت معظم شركات النفط تقوم بتكوين مخصص تدريجيا على مدار عمر حقول البتروول لكي لا يكون هناك سنة واحدة متقلبة بتكاليف لا مبرر لها.

معيار المحاسبة المصري (٢٨) يؤكد على جود التزام قانوني فوري على حقول النفط، وبالتالي يستلزم الاعتراف بالتزام في الحال. هذا من شأنه أن يؤدي الى تحميل مبالغ كبيرة على قائمة الأرباح والخسائر في السنة الأولى من تشغيل حقول النفط.

و مع ذلك فان معيار المحاسبه المصري (٢٨) يرى أن تكلفة شراء حقول النفط في المقام الأول ليست فقط تكلفة شراء الحقول نفسه وإنما أيضا تكاليف وضعه مرة أخرى في الوضع الصحيح. وهكذا يمكن رسملة جميع تكاليف الإزالة.

٠٢ إعادة الهيكلة :

هو برنامج أو خطة يتم تنفيذها والسيطرة عليها بواسطة إدارة المنشأة والتي تؤدي إلى تغيير جوهري في:

(أ) نطاق النشاط الذي تقوم به المنشأة.

أو (ب) الأسلوب الذي يتم به أداء نشاط المنشأة.

- توضح الأمثلة التالية بعض الأحداث التي يمكن أن تقع تحت تعريف إعادة الهيكلة

(أ) بيع أو إنهاء أحد خطوط النشاط.

و (ب) إغلاق موقع نشاط في بلد ما أو منطقة أو إعادة توزيع أفرع نشاط من بلد لآخر أو من منطقة لأخرى .

- و (ج) تغييرات فى هيكل الإدارة مثل استبعاد مستوى إدارى .
- و (د) إعادة التنظيم الهامة و التى يكون لها تأثير هام على طبيعة و توجيهات أنشطة المنشأة .
- ينشأ الالتزام الحكمى المتعلق بإعادة الهيكلة فقط عندما تكون المنشأة :
- ١- لديها خطة تفصيلية معتمدة لإعادة الهيكلة و
- ٢- قد أعطت توقعاً لدى الجهات التى سوف تتأثر بخطة إعادة الهيكلة أنها سوف تقوم بتنفيذها عن طريق البدء الفعلى فى تنفيذها أو إعلان أهم المكونات الرئيسية للجهات التى سوف تتأثر بها .
- أن الالتزام الحكمى لا ينشأ فقط من خلال قرار الإدارة ، إلا أن الالتزام قد ينتج عن أحداث سابقة أخرى بالإضافة إلى هذا القرار . على سبيل المثال المفاوضات مع ممثلى الموظفين والأطراف الأخرى المعنية من أجل مدفوعات إنهاء الخدمة ، و التى قد يكون قد تم الاتفاق عليها لكنها متوقفة على موافقة الإدارة .
- حدد معيار المحاسبة المصرى (٢٨) انه عندما تكون عملية إعادة الهيكلة تنطوى على بيع أحد الأنشطة أنه لا ينشأ التزام عن عملية بيع لنشاط معين ما لم تتعهد المنشأة بعملية البيع ، بمعنى أنه لا بد أن يكون هناك اتفاق بيع ملزم ، حيث تكون المنشأة قادرة على تغيير رأيها والانسحاب من عملية البيع حتى إذا ما كانت نية البيع أعلنت للعمامة.

٢,١ التكاليف التى يجب أن تتضمنها إعادة الهيكلة:

- يجب أن يتضمن مخصص إعادة الهيكلة النفقات المباشرة الناشئة عن إعادة الهيكلة فقط. و التى تتمثل فى كل مما يلى:
- (أ) الارتباطات الضرورية الخاصة بإعادة الهيكلة. و
- (ب) غير المتعلقة بالأنشطة السارية للمنشأة .
- لا تدخل أمثلة التكاليف التالية ضمن مخصص إعادة الهيكلة :
- (أ) إعادة تدريب أو إعادة توزيع الموظفين الحاليين.
- (ب) التسويق.
- (ج) الاستثمار فى أنظمة جديدة و شبكات التوزيع.

٢,٢ الإفصاح:

تنقسم الإفصاحات إلى جزأين:

- (أ) القيمة الدفترية فى بداية ونهاية الفترة
- (ب) أساس تكوين المخصص ودرجة عدم التأكد التى تؤثر على التدفقات الخارجة.

٠٣ الأصول والالتزامات المحتملة:

لا ينبغى على المنشأة الاعتراف بالالتزام أو الأصل المحتمل ولكن يجب الإفصاح عنهما .

الالتزام المحتمل:

- (أ) هو التزام يمكن أن ينشأ عن أحداث ماضية وسوف يتم تأكيده عن طريق حدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلي غير مؤكد والذي لا يكون بأكمله تحت سيطرة المنشأة .
- أو(ب) التزام حالي نشأ عن أحداث في الماضي ولم يتم الاعتراف به لأنه:
- (١) ليس من المتوقع أن يكون هناك تدفقا خارجا للمنافع الاقتصادية للمنشأة لتسوية هذا الالتزام.
- أو (٢) لا يمكن قياس قيمته بطريقة يمكن الاعتماد عليها بصور كافية.
- لا يجوز تسجيل الالتزامات المحتملة ولكن يجب الإفصاح عنها إلا إذا كان احتمال حدوثها مستبعد.

٣,٢ معالجة الأصول المحتملة

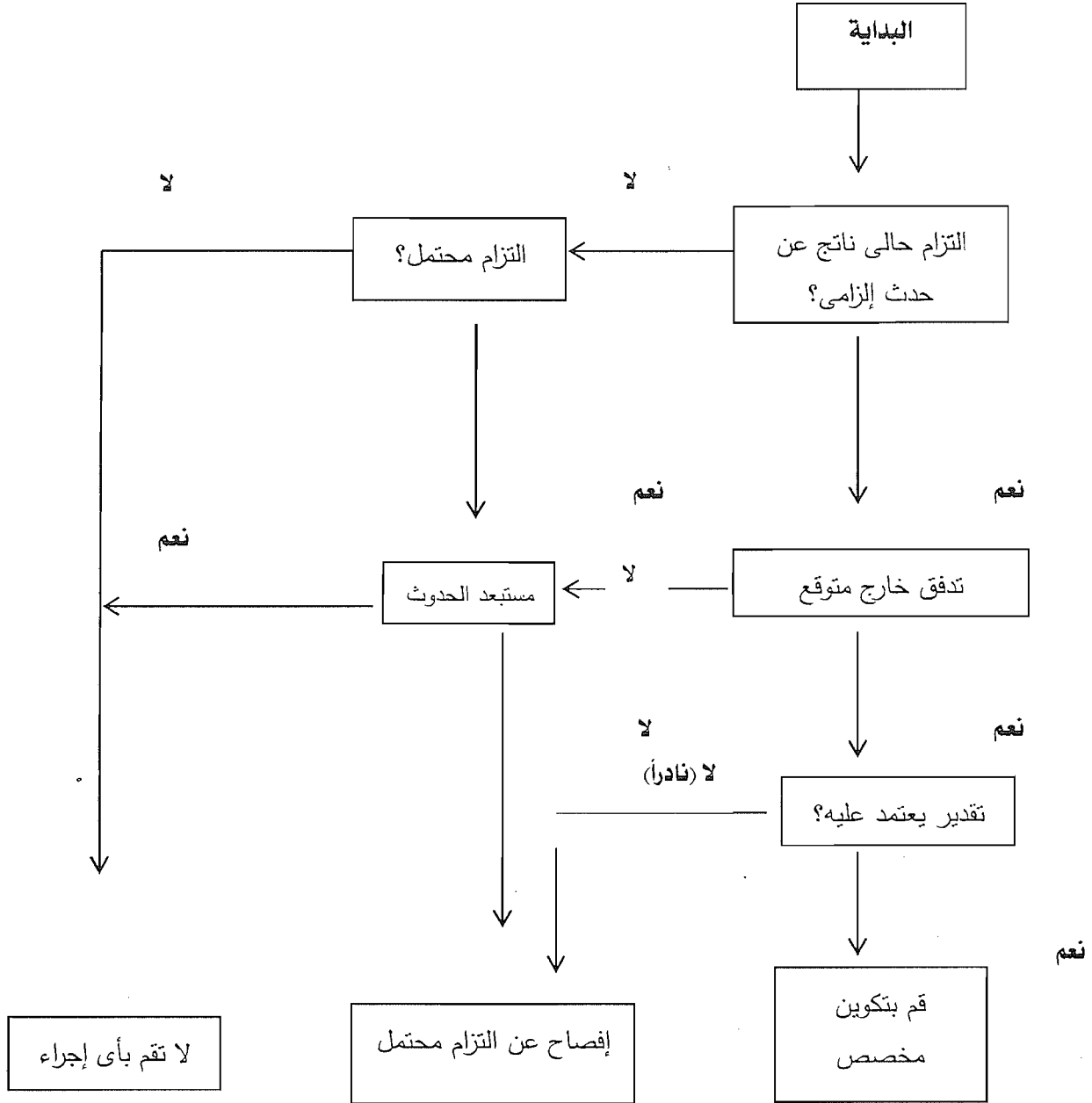
- الأصل المحتمل:** هو أصل يمكن أن ينشأ عن أحداث ماضية وسوف يتم تأكيده عن طريق حدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلي غير مؤكد والذي لا يكون بأكمله تحت سيطرة المنشأة.
- لا يجوز الاعتراف بالأصول المحتملة إلا إذا كان احتمال تدفق المنافع للمنشأة نتيجة الأصل مؤكد وبالتالي هو في هذه الحالة لا يعتبر أصل محتمل.

٣,٣ الإفصاح:

- **الالتزامات المحتملة** على المنشأة أن تفصح عن كل نوع من أنواع الالتزامات المحتملة في تاريخ الميزانية بوصف مختصر عن طبيعة الالتزام المحتمل إلا إذا كانت إمكانية تسوية أية تدفقات خارجة ضئيلة (مستبعدة) ، وعلى المنشأة أيضاً عندما يكون ذلك عملياً أن تفصح عن:
 - (أ) تقدير التأثير المالي للالتزام المحتمل
 - و (ب) الإشارة لحالات عدم التأكد و التي تخص كمية أو توقيت أي تدفقات خارجة.
 - و (ج) إمكانية حدوث أية إستردادات .
- **يتم الإفصاح عن الأصول المحتملة** عندما يكون هناك احتمال تدفق داخل للمنافع الاقتصادية متوقفاً، يجب على المنشأة أن تفصح بشكل مختصر عن طبيعة الأصول المحتملة في تاريخ الميزانية ، و أن تقوم بتقدير لتأثيرها المالي.
- في حالات نادرة جداً ، يكون من المتوقع أن يضعف الإفصاح موقف المنشأة في نزاعها مع الأطراف الأخرى تجاه المخصص أو الالتزام المحتمل أو الأصل المحتمل محل النقاش ، في تلك الحالات لا يطلب من المنشأة الإفصاح عن المعلومات و لكن يطلب منها فقط أن تفصح عن الطبيعة العامة للخلاف بالإضافة إلى السبب ، و أيضاً الإفصاح عن حقيقة أن المعلومات لم يتم الإفصاح عنها.

٣,٤ شجرة القرار:

إن غرض شجرة القرار هو تلخيص متطلبات الاعتراف الرئيسية لمعيار المخصصات والالتزامات المحتملة.



يتضمن ملحق المعيار المصري رقم (٢٨) امثلة على الاعتراف بالمخصصات و يمكن استخدامها لمراجعة بعض المفاهيم التي تم مناقشتها في هذا الفصل.

١. مثال : ضمان المبيعات

يعطى مصنع ضمانا للمبيعات في تاريخ البيع للمشتري لمنتجاته . ووفقاً لبنود عقد البيع فإن المصنع يتولى عملية إصلاح أو استبدال العيوب الصناعية التي تظهر خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع . وبناء على الخبرة السابقة ،

فإنه من المتوقع (بمعنى آخر محتمل بدرجة أكبر من احتمال عدم الحدوث) أن تكون هناك مطالبات وفقاً لهذه الضمانات.

التزام حال كنتيجة لحدث ماضى ملزم : الحدث الملزم هو بيع المنتج بضمان والذي ينشأ عنه التزام قانوني.

تدفق خارج من موارد تتضمن منافع اقتصادية يتم تسويتها : متوقع لضمان المبيعات بأكملها.

الاستنتاج : يعترف بالمخصص لأفضل تقدير لتكاليف الإصلاح وفقاً لضمان المنتجات المباعة قبل تاريخ الميزانية.

٢. مثال: الأرض الملوثة - التشريع المؤكد تطبيقه

تعمل منشأة في صناعة البترول و تتسبب في إحداث تلوث و تزيل آثار التلوث فقط عندما يطلب منها أن تفعل ذلك ، وفي إحدى البلاد التي تعمل بها لا يوجد تشريع لإزالة آثار التلوث و كانت المنشأة تلوث الأرض في تلك البلدة لعدة سنوات و في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ كان من المؤكد أن هناك مشروع قانون يتم وضعه يطلب إزالة آثار الأراضى الملوثة و سوف يتم تطبيقه بعد نهاية العام بمدة قصيرة .

التزام حال كنتيجة لحدث ماضى ملزم : الحدث الملزم هو تلوث الأرض وذلك لأن التشريع الذى يطلب إزالة آثار التلوث مؤكد.

تدفق خارج من موارد تتضمن منافع اقتصادية يتم تسويتها : متوقع.

الاستنتاج : يعترف بالمخصص لأفضل تقدير لتكاليف إزالة آثار التلوث

٣. مثال: الأرض الملوثة و الالتزام الحكيمى

تعمل منشأة في صناعة البترول و تتسبب في إحداث تلوث و يفرض أنه لا يوجد تشريع بيئى ، ومع ذلك فالمنشأة لها سياسة بيئية منشورة على نطاق واسع و التي بناء عليها تقوم بإزالة آثار التلوث الذى تسببه ، وللمنشأة سجل مشرف من اتباع هذه السياسة المنشورة.

التزام حال كنتيجة لحدث ماضى ملزم : الحدث الملزم هو تلوث الأرض و الذى ينشأ عنه التزام حكيمى وذلك لأن

سلوك المنشأة قد خلق توقعاً صحيحاً عند الذين قد تأثروا بهذا السلوك و

الذى يشير بأن المنشأة سوف تزيل آثار التلوث.

تدفق خارج من موارد تتضمن منافع اقتصادية يتم تسويتها : متوقع.

الاستنتاج : يعترف بالمخصص لأفضل تقدير لتكاليف إزالة آثار التلوث

٤. مثال : اعادة تسوية الموقع

تعمل منشأة في مجال استخراج البترول من البحار و تقضى إتفاقية الترخيص بنقل آلات استخراج البترول من المناطق المستغلة في نهاية المدة المحددة للإنتاج و إعادة تجهيز المنطقة . و يتمثل ٩٠ % من التكلفة في التكاليف المتعلقة بنقل آلات استخراج البترول و إعادة تجهيز المنطقة و ١٠ % من التكلفة تتكبدتها المنشأة عند استخراج واستغلال المناطق المحددة لها ، في تاريخ الميزانية تم تركيب حفار استخراج البترول و لكن لم يتم استخراج البترول بعد.

الالتزامات الحالية الناتجة عن أحداث ماضية ملزمة : يؤدي إنشاء حفار البترول إلى نشأة التزام قانونى طبقاً لشروط

اتفاقية مزاوله النشاط بإزالة معدات الحفر و تسوية قاع البحر عند الانتهاء من أعمال الاستخراج في تلك

المناطق ، وذلك على الرغم من عدم وجود التزام محدد في تاريخ الميزانية بتسوية الخسائر أو الأضرار التي

قد تنشأ عن مزاوله نشاط استخراج البترول في تلك المناطق.

التدفق الخارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية التدفق الخارج للموارد المتضمنة : متوقع.

الاستنتاج : يتم الاعتراف بالمخصص بأفضل التقديرات بنسبة ٩٠ % من تكاليف إزالة الحفار و تسوية الأضرار الحادثة بالقاع نتيجة تركيبه ، وتدخل هذه التكاليف ضمن تكاليف الحفار ، ويتم الاعتراف بنسبة ١٠ % من التكاليف و التي تنشأ خلال عملية الاستخراج كالتزام عند البدء فى استخراج الخام.

٥. مثال : سياسات المرتجعات ومردودات المبيعات

يطبق أحد متاجر التجزئة سياسة تسمح برد ثمن المشتريات التي لا تحوز رضا العملاء حتى في حالة عدم وجود التزامات قانونية بذلك . لهذا فإن تطبيق هذه السياسة تجعل المردودات شيء متعارف عليه.

الالتزامات الحالية كنتيجة لحدث ماض : الحدث الملزم يتمثل في بيع المنتج و الذى ينشأ عنه التزام حكى لأن أداء المتجر قد أتاح لعملائه توقعاً بأن المتجر سيقوم برد ثمن المشتريات.

التدفق الخارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية للتسوية : من المتوقع أن يتم رد نسبة من البضائع.

الاستنتاج : يتم الاعتراف بالمخصص كأفضل تقدير لتكاليف المردودات .

٦. مثال : غلق نشاط أحد الأقسام – ولم يتم تطبيق القرار قبل تاريخ القوائم المالية

فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥ قرر مجلس إدارة إحدى المنشآت غلق أحد الأقسام . ولم يتم الإعلان عن القرار لأى من المتأثرين به قبل تاريخ الميزانية ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ و لم يتم اتخاذ إجراءات أخرى لتطبيق هذا القرار .

الالتزامات الحالية التي قد تنشأ عن الأحداث الماضية : لا يوجد أية أحداث قد تؤدي إلى نشأة التزامات محتملة وبالتالي لا يوجد التزام.

الاستنتاج : لا يتم تكوين مخصص

٧. مثال : غلق نشاط أحد الأقسام – وتم الإعلان و البدء فى تنفيذ القرار قبل تاريخ الميزانية

فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥ قرر مجلس الإدارة غلق نشاط أحد الأقسام القائم بإنتاج معين ، وفى ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥ وافق مجلس الإدارة على الخطة التفصيلية لغلق نشاط القسم ، وتم إرسال خطابات للعملاء لتبنيهم بهذه الإجراءات و ضرورة البحث عن مصادر بديلة أخرى لتوريداتهم وكذا إخطارات بالاستغناء عن خدمات العاملين فى هذا القسم.

الالتزامات الحالية كنتيجة لحدث ملزم الحدت الملزم : هو إبلاغ القرار إلى العملاء و العاملين و الذى أنتشأ التزاماً حكماً من هذا التاريخ لأنه أوجد توقعاً سارياً بأن القسم سوف يتوقف عن النشاط.

التدفق الخارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية للتسوية : متوقع

الاستنتاج : المخصص يعترف به ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ كأفضل تقدير لتكلفة إغلاق القسم.

٨. مثال : المتطلبات القانونية بتركيب منقيات و مرشحات الدخان

طبقاً لقوانين البيئة الجديدة يطلب من المنشأة تركيب مرشحات (منقيات) الدخان لتلك المصانع قبل ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ – ولم تقم المنشأة بتركيب المرشحات.

(أ) فى تاريخ الميزانية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤

الالتزام العالى كنتيجة لحدث ماض ملزم : لا يوجد أية التزامات لأنه لا توجد أية أحداث ملزمة سواء لتركيبات منقيات الهواء أو الغرامات التي قد تتعرض لها المنشأة فى حالة عدم الالتزام بالقانون.

الاستنتاج : لا يتم الاعتراف بتكلفة تركيب مرشحات الدخان

(ب) فى تاريخ الميزانية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

الالتزامات الحالية التي تنشأ عن حدث ماضٍ ملزم : لا توجد التزامات نحو تكاليف تركيب مرشحات الأبخرة والعوادم لأنه لا يوجد حدث في الماضي يؤدي إلى نشأة هذا الالتزام (تركيب مرشحات الأبخرة) ، إلا أنه قد ينشأ التزام بدفع غرامات أو عقوبات تأخر تركيب هذه المرشحات طبقاً للقوانين الملزمة لأنه قد حدث عدم التزام بالقانون في الماضي مما يؤدي إلى نشأة الالتزام) عدم التزام المصنع

التدفق الخارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية للتسوية : يتوقف تقدير احتمالات التعرض للغرامات والعقوبات عند عدم الالتزام بالقانون على التفاصيل و صرامة تطبيق القوانين في هذا الشأن.

الاستنتاج : لا يكون مخصص لتكاليف تركيب مرشحات و منقيات الأبخرة و العوادم في حين يجب الاعتراف بمخصص كأفضل تقدير بقيمة الغرامات المتوقعة عند التأخر في تركيب تلك المنقيات في ضوء القوانين الملزمة.

٩. مثال :إعادة تأهيل و تدريب العاملين كنتيجة للتغير في نظام ضرائب الدخل

أصدرت الحكومة قانوناً جديداً لضرائب الدخل ، وكننتيجة لهذا فإن القطاع المالي بإحدى المنشآت سوف يحتاج إلى إعادة تدريب العاملين بالشئون الإدارية و المبيعات على نطاق واسع بما يتلاءم مع تلك التغيرات وذلك للتأكد من الاستمرار بالالتزام بالقوانين ، وفي تاريخ الميزانية لم يتم عمل التدريب المطلوب للعاملين.

الالتزامات الحالية التي تنشأ عن حدث ماضٍ ملزم : لا توجد أية التزامات محتملة لأنه لا توجد أية أحداث في الماضي تؤدي إلى هذا الالتزام لم يتم البدء في إعادة التدريب للعاملين.

الاستنتاج : لا يكون مخصص

١٠. مثال : عقد محمل بخسارة

تعمل إحدى المنشآت بنجاح من خلال أحد المصانع المستأجرة ، قامت الشركة خلال ديسمبر ٢٠٠٥ بنقل مقر نشاطها إلى مصنع جديد وسوف يظل المصنع القديم مستأجراً لمدة ٤ سنوات قادمة حيث لا يمكن إلغاء العقد أو نقله إلى أحد المنتفعين الآخرين.

الالتزامات الحالية الناشئة عن حدث ماضٍ ملزم : الأحداث المنشئة للالتزام تتمثل في توقيع عقد الإيجار للمصنع المستأجر و الذي قد ينشئ التزاماً قانونياً.

التدفق الخارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية في التسوية : عندما يصبح الإيجار محملاً بخسارة فإن التدفق النقدي الخارج للمنافع الاقتصادية يكون متوقعاً.

الاستنتاج : يتم الاعتراف بالمخصص كأفضل تقدير لمدفوعات إيجار لا يمكن تجنبها

١١. مثال : المنازعات القضائية

توفي عشر أشخاص بعد حفل زواج في عام ٢٠٠٥ نتيجة لطعام مسمم من المنتجات المباعة من منشأة ، تم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المنشأة ولكن المنشأة اعترضت على الالتزام.

حتى تاريخ اعتماد القوائم المالية عن العام المنتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ بغرض إصدارها ، يرى المستشار القانوني للمنشأة أنها لن تكون عرضة لأية مسؤولية عن تلك الأضرار ، وعند إعداد القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ ،

بناء على التطورات التي حدثت بالقضية يرى المستشارون القانونيون أن المنشأة ربما تخسر تلك القضايا و تصبح ملزمة بالتعويض عن الاضرار الناتجة.

(أ) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤

الالتزام الحالي الناشئ عن حدث ماض ملزم : بناء على الأدلة المتاحة عند اعتماد القوائم المالية في ذلك التاريخ لم يكن هناك ما يشير إلى أية التزامات محتملة قد تنشأ على المنشأة.

الاستنتاج : لا يكون مخصص . ويتم الإفصاح عن الأحداث كالتزام محتمل ما لم يكن الاحتمال مستبعداً لأى تدفق خارج.

(ب) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

الالتزام الحالي الناشئ عن حدث ماض ملزم : بناء على الدلائل المتاحة في هذا التاريخ فإنه يوجد التزام حال.

تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية في التسوية : متوقع

الاستنتاج : يعترف بالمخصص كأفضل تقدير لقيمة تسوية الالتزام .

١٢- مثال : الإصلاح والصيانة

تحتاج بعض الأصول بالإضافة إلى الصيانة الدورية إلى أعمال إعادة تعديل و صيانة كبيرة تتضمن تغيير بعض الأجزاء الرئيسية لتلك الأصول و يحدد المعيار المصرى رقم (١٠) الخاص " بالأصول الثابتة " كيفية التعامل مع تلك المصروفات و بصفة خاصة إذا كانت تلك الأجزاء ذات أعمار إنتاجية مختلفة أو تقدم منافع بطرق مختلفة.

مثال أ : تكاليف التجهيز في حالة عدم وجود متطلبات قانونية

أفران صهر المعادن توجد بها بعض الأجزاء التي تحتاج إلى استبدال كل خمس سنوات لأسباب فنية . في تاريخ القوائم المالية هذه الأجزاء كان قد تم استخدامها لمدة ٣ سنوات.

الالتزامات الحالية الناشئة عن حدث ماض ملزم : لا يوجد التزام حالي.

الاستنتاج : لا يكون مخصص

لا يعترف بتكاليف استبدال الأجزاء المطلوبة في تاريخ القوائم المالية لأنه لا يوجد إلزام لاستبدال تلك الأجزاء بصورة مستقلة في المستقبل حتى ولو كان تحمل تلك النفقات يعتمد في المستقبل على قرار المنشأة إما الاستمرار في استخدام تلك الأجزاء أو استبدالها ، (وفي هذه الحالة بدلا من الاعتراف بمخصص ، يتم أخذ إهلاك الأجزاء الأصلية في الاعتبار بحيث يتم إثبات تكلفتها من خلال مصروف الإهلاك على مدار خمس سنوات ، ويتم رسملة تكلفة إعادة الاستبدال بالأجزاء الجديدة مع استردادها من خلال الإهلاك على مدى الخمس سنوات التالية.)

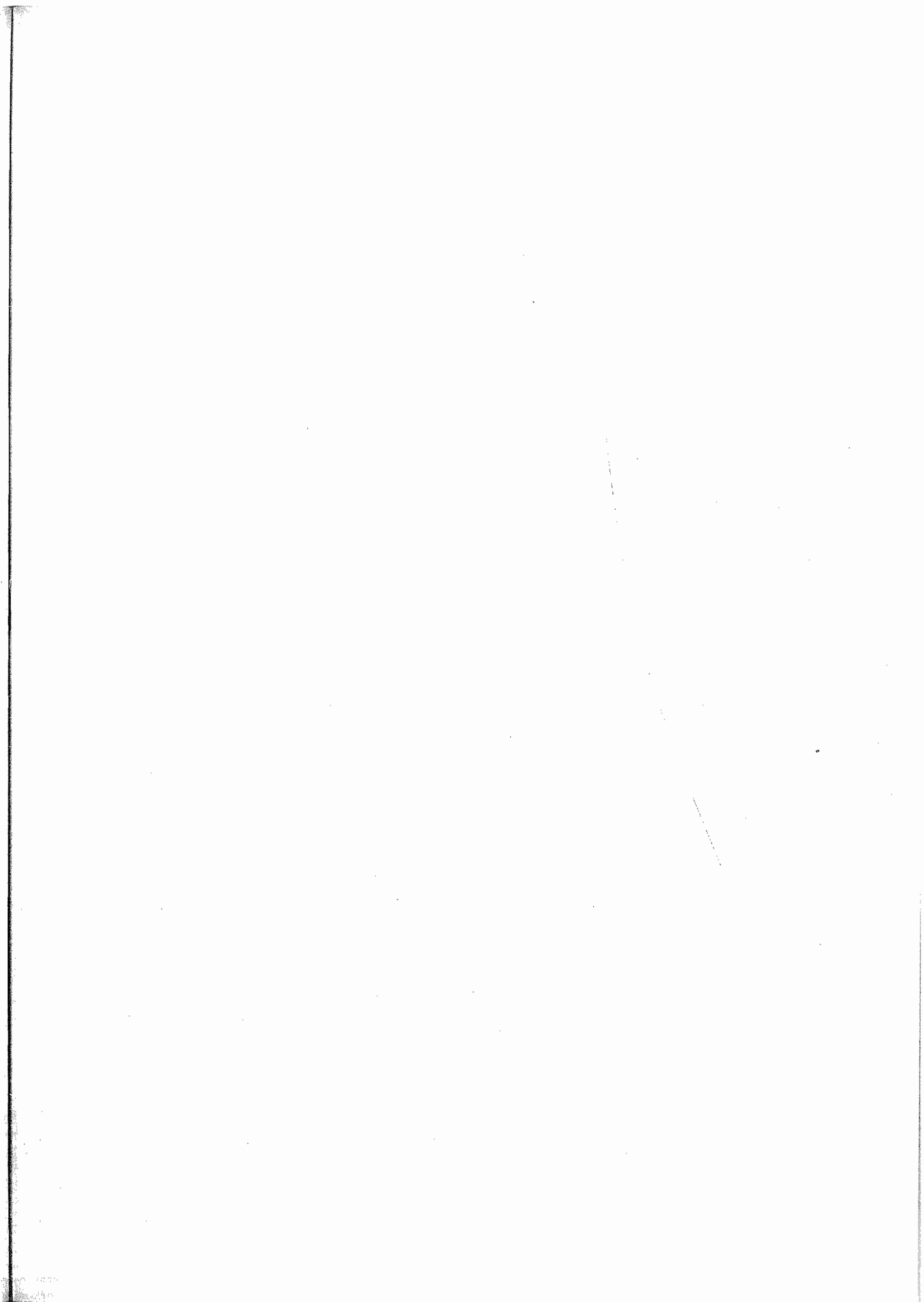
مثال ب : تكاليف التجهيز - في وجود متطلبات قانونية

منشأة تعمل في مجال الطيران مطالبة طبقاً للقانون أن تقوم بصيانة شاملة لطائراتها بصفة دورية كل ٣ سنوات.

الالتزامات الحالية الناشئة عن حدث ماض ملزم : لا يوجد التزامات حالية.

الاستنتاج : لا يكون مخصص

تكلفة أعمال الصيانة الشاملة للطائرات لا يكون لها مخصص وذلك لنفس الأسباب التي لم يتم إثبات تكلفة الاستبدال من أجلها بالمثل السابق . وعلى الرغم من أن الصيانة الشاملة للطائرات تتم طبقاً للقانون إلا أن هذا لا يجعل تكلفتها التزاماً على المنشأة لأنه لا يوجد التزام بصيانة الطائرات بصفة مستقلة عن قرارات الشركة التشغيلية في المستقبل وذلك حتى يبيع تلك الطائرات مع نهاية الفترة المحددة قبل إعادة الصيانة ، (وفي هذه الحالة كبديل عن تكوين مخصص بتلك النفقات اللازمة للصيانة يتم رسملة التكاليف ضمن تكاليف الطائرات المستخدمة على أن يتم استردادها من خلال الإهلاك .



الفصل الثالث عشر

الأدوات المالية

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. الأدوات المالية.
٢. عرض الأدوات المالية.
٣. الاعتراف بالقوائم المالية.
٤. قياس الأدوات المالية.

١. الأدوات المالية :

١.١ مقدمة :

عند قراءة الصحف غالباً ما سوف ترى التقدم الدولي السريع في استخدام الأدوات المالية، وتتباين الأدوات المالية ما بين الأدوات التقليدية البسيطة مثل السندات وبين الأشكال الأخرى والتي تسمى الأدوات المشتقة. وبالتالي يمكن تلخيص الأسباب التي جعلت وجود مشروع للمحاسبة عن الأدوات المالية ضرورياً فيما يلي:

(أ) النمو الكبير في الأدوات المالية خلال السنوات الماضية أظهر ضرورة إيجاد دليل للمحاسبة عن الأدوات المالية.

(ب) يحظى هذا الموضوع باهتمام دولي بالإضافة إلى أن لجان وضع المعايير في الدول المختلفة مهتمة به أيضاً.

(ج) حدوث كوارث كبيرة في الفترة الماضية تشمل مشتقات مالية ويرغم من أن تلك الكوارث لم تكن بسبب فشل المعايير المحاسبية إلا أنها أثارت تساؤلات حول المحاسبة والإفصاح.

هناك معياران يتناولان الأدوات المالية :

(أ) معيار (٢٥) الأدوات المالية : الإفصاح والعرض والذي يتناول:

١. تبويب / تصنيف الأدوات المالية بين الالتزامات وحقوق الملكية.
٢. عرض الأدوات المالية المركبة (الأدوات التي تشمل التزام وحق ملكية).

(ب) معيار (٢٦) الأدوات المالية : الاعتراف والقياس والذي يتناول:

١. الاعتراف والاستبعاد .
٢. قياس الأدوات المالية .
٣. محاسبة التغطية .

١.٢ تعريفات :

- **الأداة المالية:** هي أي عقد يؤدي إلى نشأة أصل مالي والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.
- **الأصل المالي:** هو أي أصل يكون إما:
 - (أ) نقدية.
 - (ب) أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى .
 - (ج) حق تعاقدى لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى أو لمبادلة الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط تكون على الأرجح لمصلحة المنشأة .
- **الالتزام المالي:** هو أي التزام تعاقدياً يكون إما:
 - (أ) لتسليم النقدية أو أصل مالي آخر إلى منشأة أخرى أو.
 - (ب) لمبادلة الأصول أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط تكون على الأرجح في غير مصلحة المنشأة.
- **أداة حقوق الملكية:** هي أي عقد يثبت الحق في صافي أصول منشأة بعد خصم جميع التزاماتها.

- **القيمة العادلة:** هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة .
- يجب توضيح بعض النقاط في التعريفات السابقة:
- (أ) **عقد** لا يشترط أن يكون مكتوباً ، ولكن يحتوى على اتفاق له آثار اقتصادية واضحة و لا يكون لأطرافه اختيار لتجنب تلك الآثار حيث يكون ذلك الاتفاق نافذاً بحكم القانون.
- (ب) **منشأة** قد تكون فرد ، شركة أشخاص ، شركة مساهمة ، مؤسسة ، صندوق أو هيئة حكومية .
- تتضمن أمثلة الأصول المالية :
- (أ) العملاء.
- (ب) الخيارات.
- (ج) الأسهم (المحتفظ بها كاستثمار).
- تتضمن أمثلة الالتزامات المالية:
- (أ) الموردون.
- (ب) القروض.
- (ج) الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد (غير مبنية كحقوق ملكية).
- يوضح معيار (٢٥) أن البنود التالية لا تعتبر من الأدوات المالية:
- (أ) الأصول المادية مثل المخزون ، الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة كالعلامات التجارية وحقوق الاختراع.
- (ب) المصروفات المدفوعة مقدماً ، الإيرادات المؤجلة ومعظم التزامات الضمان.
- (ج) الأصول والالتزامات التي ليس لها طبيعة تعاقدية.

سؤال:

هل تستطيع إعطاء أسباب لماذا لا تعتبر الأصول المادية والمصروفات المدفوعة مقدماً أدوات مالية ؟

الحل:

بالرجوع إلى تعريفات الأصول والالتزامات المالية :

- (أ) **الأصول المادية:** السيطرة على تلك الأصول يتيح الفرصة لتوليد تدفقات نقدية داخلية أو أصول أخرى ولكن لا ينشأ عنها حق حالي للحصول على نقدية أو أصل مالي آخر.
- (ب) **المصروفات المدفوعة مقدماً:** المنفعة الاقتصادية المستقبلية منها هي الحصول على سلع/خدمات وليس الحق في الحصول على نقدية أو أصل مالي آخر.
- **الحقوق والالتزامات المحتملة:** ينطبق عليها تعريف الأصول والالتزامات المالية حتى وإن كان معظم تلك البنود لا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية. وذلك بسبب وجود حق أو التزام تعاقدية نتيجة معاملة أو حدث ماضي.

٢ عرض الأدوات المالية :

٢,١ النطاق:

- يجب تطبيق معيار (٢٥) في العرض والإفصاح لكل أنواع الأدوات المالية.
- يتم استثناء بعض البنود مثل : الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات المشتركة ، المعاش وعقود التأمين.

٢,٢ الالتزامات وحقوق الملكية:

الاهتمام الأساسي في معيار (٢٥) هو عرض الأدوات المالية طبقاً لجوهرها وليست فقط بشكلها القانوني . على وجه التحديد ، يجب على كل منشأة (تصدر) أدوات مالية تبويب تلك الأدوات (أو مكوناتها) إما إلى التزامات مالية أو حقوق ملكية.

يتم تبويب الأدوات المالية كالتزام أو حقوق ملكية بناء على ما يلي:

(أ) جوهر الاتفاق التعاقدية عند الاعتراف الأولي .

(ب) تعريف الالتزامات المالية وأداة حقوق الملكية .

كيف يتم التفرقة بين الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية ؟

الخاصية المؤثرة في الالتزام المالي هو (الالتزام) بتحويل نقدية أو أصل مالي آخر . وبالتالي فإن الأداة المالية هي التزام إذا كان هناك التزام تعاقدي على مصدر الأداة إما أن يدفع نقدية أو أصل مالي آخر لحامل الأداة أو أن يبذل مع حامل الأداة أداة مالية أخرى يكون لها شروط في غير صالح مصدر الأداة.

عندما لا تتحقق تلك الخاصية تكون الأداة المالية أداة حقوق ملكية . يشرح معيار (٢٥) أنه بالرغم من أن حامل أداة حقوق الملكية له الحق في الحصول على حصة نسبية من توزيعات الأرباح ، إلا أن المصدر ليس عليه التزام تعاقدي بعمل تلك التوزيعات ، على سبيل المثال لا تكون الشركة ملزمة بتوزيع أرباح على حملة الأسهم العادية . بالرغم من أن عادة ما يكون الجوهر والشكل القانوني متسقين مع بعضهم البعض إلا أنه ليس بالضرورة ذلك في كل الأحوال . وبالتالي قد يكون الشكل القانوني لأداة مالية هي أداة حقوق ملكية في حين أن جوهرها هو التزام مالي .

هناك أيضاً أدوات أخرى قد تجمع بين خصائص أدوات حقوق الملكية والالتزامات المالية . على سبيل المثال تصدر العديد من المنشآت أسهم ممتازة قابلة للاسترداد من قبل المصدر في مقابل قيمة محددة (قابلة للتحديد) في تاريخ مستقبلي محدد (قابل للتحديد) ، أو قد يكون لحامل الأداة الحق في إجبار المصدر على استرداد الأسهم في أو بعد تاريخ محدد وقيمة محددة .

في مثل هذه الحالات يكون لدى مصدر الأداة التزام وبالتالي تكون الأداة التزام مالي ويجب تصنيفها كذلك .

التفرقة بين الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد وغير القابلة للاسترداد مهم . وللتبسيط فإن معظم الأسهم الممتازة قابلة للاسترداد وبالتالي تصنف كالتزام مالي .

٢,٣ الأدوات المالية المركبة :

بعض الأدوات المالية تحتوي على العنصرين معاً (التزام وحقوق ملكية) . في مثل هذه الحالات يتطلب معيار (٢٥) تبويب كل جزء من مكونات الأداة المالية بصفة مستقلة ، وذلك بناء على جوهر الاتفاق التعاقدية وتعريف الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

تعد السندات القابلة للتحويل إلى أسهم هي أحد أهم أنواع الأدوات المركبة. تنشأ هذه الأداة التزام مالي على مصدر الأداة وتعطي خيار لحامل الأداة بتحويل تلك الأداة إلى أداة حقوق ملكية (عادة أسهم عادية). وتمثل هذه الأداة اقتصادياً إصدار قرض بالإضافة إلى تعهد بحق شراء أسهم في المستقبل.

بالرغم أنه من الناحية النظرية هناك عدة طرق لاحتساب قيم الفصل ، يتطلب معيار (٢٥) الطريقة التالية:

(أ) حساب قيمة مكون الالتزام المالي .

(ب) طرح تلك القيمة من قيمة الأداة المالية ككل ، على أن تكون القيمة المتبقية هي قيمة مكون أداة حقوق الملكية. السبب وراء تلك الطريقة في التوزيع هي أن حقوق الملكية لأي منشأة هي ما يتبقى من صافي الأصول بعد طرح كافة الالتزامات.

إجمالي القيم الدفترية الموزعة على الالتزام وأداة حقوق الملكية دائماً ما تساوي التكلفة الدفترية التي كانت ستمثل قيمة الأداة بالكامل.

٢,٤ مثال : تقييم الأدوات المركبة :

في بداية عام ٢٠١٠ كان لدى الشركة (س) ٢٠٠٠ سند قابل للتحويل. مدة السندات ٣ سنوات وكان قد تم إصدارها بقيمتها الاسمية البالغة ١,٠٠٠ جنيه للسند بقيمة إصدار إجمالية بلغت ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه. تدفع الفوائد في نهاية كل سنة بنسبة ٦% من القيمة الاسمية. كل سند قابل للتحويل إلى ٢٥٠ سهم في أي وقت وحتى تاريخ الاستحقاق .

عند إصدار السندات كان معدل الفائدة السائد للسندات المثلثة بدون حق التحويل بلغ ٩%.

المطلوب :

ما هي قيمة مكون حقوق الملكية في السندات ؟

الحل :

يجب تقييم مكون الالتزام أولاً ، على أن يكون الفرق بين إجمالي المتحصلات من إصدار السندات والقيمة العادلة لمكون الالتزام هي قيمة مكون حقوق الملكية. يتم احتساب القيمة الحالية لمكون الالتزام باستخدام معدل خصم ٩% وهو سعر الفائدة السائد في السوق لسندات مثيلة ليس بها حق التحويل .

جنيه مصري

القيمة الحالية لأصل المبلغ البالغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه تستحق السداد في نهاية ٣ سنوات
(٠,٧٧٢ × ٢,٠٠٠,٠٠٠)

١,٥٤٤,٣٦٧ ←

القيمة الحالية للفوائد البالغة ١٢٠,٠٠٠ جنيه تستحق سنوياً في نهاية كل عام لمدة ٣ سنوات

٣٠٣,٧٥٥

(٢,٥٣١ × ١٢٠,٠٠٠)

١,٨٤٨,١٢٢

إجمالي مكون الالتزام ←

٢,٠٠٠,٠٠٠

المتحصلات من إصدار السندات

١٥١,٨٧٨

قيمة مكون حقوق الملكية (الفرق) ←

يبقى الفصل ما بين مكون حقوق الملكية ومكون الالتزام كما هو طوال فترة الأداة المركبة حتى وإن كان هناك تغيير في احتمالات ممارسة خيار التحويل ، هذا بسبب أنه من الصعب دائماً التوقع بكيفية تصرف حامل الأداة ويستمر مصدر الأداة في كونه عليه التزام بسداد مبالغ حتى تاريخ التحويل أو الاستحقاق أو حدوث أي حدث آخر ذا علاقة.

سؤال:

أصدرت الشركة ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه سندات ذات عائد ٤% قابلة للتحويل ، تم الإصدار بالقيمة الاسمية في ١ يناير ٢٠٠٩. السندات قابلة للاسترداد في مقابل نقدية أو التحويل في مقابل أسهم حقوق ملكية على أساس ٢٠ سهم عن كل ١٠٠ جنيه سندات وذلك بناء على رغبة حامل السند في ٣١ ديسمبر ٢٠١١. السندات المثيلة ولكن غير القابلة للتحويل تعطي فائدة بمعدل ٩% .

- القيمة الحالية لمبلغ ١ جنيه بعد ٣ سنوات بمعدل ٩% = ٠,٧٧

القيمة الحالية لدفعة ١ جنيه لمدة ٣ سنوات بمعدل ٩% = ٢,٥٣

المطلوب حساب قيمة السندات في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ؟ ←

الحل:

ألف جنيه مصري

مكون الالتزام ومكون حقوق الملكية في تاريخ الإصدار:

القيمة الحالية لأصل المبلغ بعد ٣ سنوات (٠,٧٧ × ٢٠,٠٠٠) ١٥,٤٠٠

← القيمة الحالية للفوائد السنوية لمدة ٣ سنوات بمعدل ٤%

٢,٠٢٤

(٢,٥٣ × ٤% × ٢٠,٠٠٠)

← ١٧,٤٢٤

إجمالي مكون الالتزام ←

٢٠,٠٠٠

إجمالي المتحصلات من إصدار السندات

٢,٥٧٦

قيمة مكون حقوق الملكية

	قيمة السندات في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
١٧,٤٢٤	قيمة مكون الالتزام
١,٥٦٨	يضاف : فوائد العام بمعدل ٩% حر المثل
(٨٠٠)	يخصم : فوائد مدفوعة ٢٠,٠٠٠ × ٤% حر المثل
<u>١٨,١٩٢</u>	

٢,٥ الفوائد ، توزيعات الأرباح ، الخسائر والأرباح :

بالإضافة إلى العرض بالميزانية ، يأخذ معيار (٢٥) في الاعتبار كيفية تأثير الأدوات المالية على قائمة الدخل (والحركة في حقوق الملكية). تختلف المعالجة بحسب ما إذا كانت الفوائد، توزيعات الأرباح ، الخسائر أو الأرباح تتعلق بالالتزام مالي أو تتعلق بأداة حقوق ملكية.

(أ) يتم الاعتراف بالفوائد وتوزيعات الأرباح والأرباح والخسائر المرتبطة بأداة مالية أو مكون يمثل التزامًا ماليًا، كإيراد أو مصروف في الأرباح أو الخسائر.

(ب) التوزيعات لحاملي الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية (التوزيعات لحملة الأسهم العادية) تقوم المنشأة بخصمها مباشرة من حقوق الملكية و يظهر ذلك بقائمة التغير في حقوق الملكية.

(ج) تكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية (باستثناء تكلفة إصدار أدوات حقوق الملكية التي ترتبط مباشرة باقتناء الأعمال والتي يتم المحاسبة عنها وفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) تجميع الأعمال) فيتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية، عادة من حساب علاوة إصدار الأسهم.

٢,٦ ملخص:

- يجب أن يبوب مصدري الأدوات المالية ، الأدوات المالية إلى التزامات أو حقوق ملكية .
- جوهر الأداة المالية أهم من شكلها القانوني .
- الخاصية المؤثرة في الالتزام المالي هو الالتزام التعاقدى بسداد نقدية أو أداة مالية أخرى .
- الأدوات المركبة يتم فصلها إلى أداة حقوق ملكية والتزام مالي ويتم عرضها كذلك .
- الفوائد ، توزيعات الأرباح ، الخسائر والأرباح يتم معالجتهم بحسب ما إذا كانوا يتعلقوا بالالتزام مالي أو أداة حقوق ملكية .

٣ الاعتراف بالقوائم المالية:

٢,١ نطاق المعيار:

يطبق هذا المعيار على جميع المنشآت و على كافة أنواع الأدوات المالية فيما عدا التي استثنت صراحة من المعيار مثل الاستثمارات في الشركات التابعة و الشقيقة و حصص الملكية في المشروعات المشتركة.

٣,٢ الاعتراف الأولي:

على المنشأة إثبات الأصل المالي و الالتزام المالي في ميزانيتها عندما - و فقط عندما - تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

لاحظ أن هناك فرق عن شروط الاعتراف الواردة بالإطار العام وفي معظم المعايير ، حيث يتم الاعتراف عادةً بالبنود عندما يكون هناك تدفق متوقع من الموارد داخل أو خارج وأن يكون لهذا البند تكلفة أو قيمة ممكن قياسها بطريقة موثوق بها .

٣,٣ استبعاد الأصل المالي من الدفاتر:

- الاستبعاد من الدفاتر يعني استبعاد أداة مالية سبق الاعتراف بها من قائمة المركز المالي للشركة.
 - يجب على المنشأة استبعاد أصل مالي عندما:
 ١. تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي .
 ٢. إذا قامت المنشأة بتحويل مخاطر و منافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية لطرف آخر.
 - تستبعد المنشأة الالتزام المالي من ميزانيتها عندما ينتهي إما بالتخلص منه أو إلغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد
 - من الممكن استبعاد جزء فقط من الأصل أو الالتزام المالي، يمكن ذلك إذا كان الجزء:
 ١. يتضمن الجزء تدفقات نقدية محددة فقط.
 ٢. يتضمن الجزء فقط نصيباً نسبياً من التدفقات النقدية الإجمالية.
- على سبيل المثال عندما تمتلك المنشأة سند يكون لديها الحق في نوعين مستقلين من التدفقات النقدية الداخلة : التدفقات النقدية من الفائدة و التدفقات النقدية من أصل السند ، يمكن للمنشأة بيع الحق في الحصول على الفائدة لطرف آخر مع الإبقاء على الحق في الحصول على أصل السند.
- في حالة استبعاد أصل مالي أو التزام مالي من الدفاتر ، القيمة التي يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر تحسب كما يلي :

Xx

القيمة الدفترية للأصل او للالتزام (أو الجزء من الأصل أو الالتزام)

ناقص

x

المقابل المستلم

x

أيه أرباح أو خسائر متراكمة سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية

$$\frac{(xx)}{X}$$

الفرق بقائمة الدخل

- إذا كان الأصل المستبعد جزءاً من أصل مالي أكبر، فيتم توزيع القيمة الدفترية للأصل المالي الأكبر بين الجزء الذي سيستمر الاعتراف به و الجزء الذي سيتم استبعاده على أساس القيمة العادلة لكل جزء منهما في تاريخ التحويل، ويتم الاعتراف في الأرباح أو الخسائر بالفرق بين :
 - (أ) القيمة الدفترية المحملة على الجزء الذي سيتم استبعاده من الدفاتر.
 - (ب) إجمالي القيمة المستلمة عن الجزء الذي سيتم استبعاده من الدفاتر.

٣,٤ ملخص:

- يجب الاعتراف بكل الأصول والالتزامات المالية بقائمة المركز المالي بما في ذلك المشتقات .
- يجب استبعاد الأصل المالي من الدفاتر عندما تنتهي فترة سريان الحق في الحصول على تدفقات نقدية أو تم نقل معظم مخاطر ومنافع الملكية لطرف آخر.
- يجب استبعاد الالتزام المالي عندما يتم التخلص منه.

٤ قياس الأدوات المالية:

٤,١ القياس الأولي:

- عند الاعتراف الأولي بالأصل المالي أو الالتزام المالي على المنشأة قياسه بالقيمة العادلة (عادة التكلفة)، و تضاف (في اغلب الحالات) تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي.
- الاستثناء من هذه القاعدة هو عندما تكون الأداة المالية تم تبويبها على أنها أداة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، في هذه الحالة لا يتم إضافة تكلفة المعاملة على القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي.
- القيمة العادلة للمقابل هو عادة سعر المعاملة أو أسعار السوق. إذا كانت أسعار السوق لا يمكن الاعتماد عليها، يمكن تقدير القيمة العادلة باستخدام إحدى طرق التقييم (على سبيل المثال التدفقات النقدية المخصومة).

٤,٢ القياس اللاحق:

- لأغراض قياس أصل مالي بعد الاعتراف الأولي يبوب هذا المعيار الأصول المالية إلى فئات أربعة يتم تعريفها هنا:
 ١. الأصل أو الالتزام المالي المقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر : هو الأصل المالي أو الالتزام المالي الذي تتوافر فيه أي من الشروط التالية :
 - (أ) تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة، ويتم هذا التبويب إذا كان :
 ١. تم اقتناؤه أو نشأ بصفة أساسية لغرض البيع أو إعادة الشراء في مدى زمني قصير .
 ٢. جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً و يوجد دليل على وجود معاملات فعلية حديثة تؤيد الحصول على أرباح قصيرة الأجل .
 ٣. مشتقات مالية فيما عدا المشتقات المالية التي تمثل أداة تغطية مخصصة وفعالة .
 - (ب) تم تبويبه عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح .

٢. الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق : هي أصول مالية غير مشتقة لها مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد و تاريخ استحقاق محدد و لدى المنشأة النية و القدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها .
٣. القروض و المديونيات : هي أصول مالية غير مشتقة ذات تاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد و غير متداولة في سوق نشط .
٤. الأصول المالية المتاحة للبيع : هي أصول غير مشتقة تم تحديدها كأصول متاحة للبيع عند الاقتناء ، و غير المبوية :

(أ) كقروض و مديونيات .

(ب) كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

(ج) كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

- بعد الاعتراف الأولى ، كل الأصول المالية يجب إعادة قياسها بالقيمة العادلة ، بدون خصم أي مصروفات للمعاملة و التي يمكن أن يتم تحملها عند البيع أو أى استبعاد آخر فيما عدا:

(أ) القروض و المديونيات

(ب) الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

- (ج) الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية و التي ليست مدرجة في سوق نشط و التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة موثوق بها .

القروض و المديونيات و الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق يجب قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي .

تعريفات أساسية:

- **التكلفة المستهلكة** لأصل أو التزام مالي هي التي يتم بها قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولى مطروح منه السداد يضاف إليه أو يطرح منه الاستهلاك المجمع لأيه فروق بين القيمة الأولية و القيمة التي تستحق في تاريخ الاستحقاق و يطرح منه إى اضمحلال في القيمة أو المبالغ التي لن يتم تحصيلها .

- **طريقة معدل العائد الفعلي** هي طريقة لاحتساب التكلفة المستهلكة لأداة مالية و لتوزيع عائد أو مصروف الفوائد على الفترات .

- **معدل العائد الفعلي** هو المعدل الذي إذا تم خصم به المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية للأداة المالية ستساوى القيمة الدفترية الحالية .

٤,٣ مثال التكلفة المستهلكة :

- في أول يناير ٢٠٠١ قامت الشركة (س) بشراء أداة دين بقيمتها العادلة التي بلغت ١,٠٠٠ جنيه مصرى و تستحق الأداة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ . القيمة الاسمية للأداة بلغت ١,٢٥٠ جنيه و معدل العائد على تلك الأداة هو ٤,٧٢% معدل ثابت يدفع سنوياً . معدل العائد الفعلي بلغ ١٠% .

كيف تقوم الشركة (س) بالمحاسبة عن تلك الأداة خلال عمرها البالغ ٥ سنوات .

الحل :

سوف تحصل الشركة (س) على فوائد قدرها ٥٩ جنيه مصرى (١٢٥٠ × ٤,٧٢ %) سنويا و تحصل على ١٢٥٠ جنيه عند استحقاق الأداة .

يجب أن تقوم الشركة (س) باستهلاك مبلغ خصم الإصدار البالغ ٢٥٠ جنيه و الفوائد المستحقة على خمس سنوات باستخدام معدل ثابت على القيمة الدفترية للأداة. ولعمل ذلك يجب أن تستخدم معدل العائد الفعلي ١٠% و يوضح الجدول التالي هذا التوزيع على خمس سنوات :-

السنة	التكلفة المستهلكة في بداية العام	الفائدة المحملة على قائمة الدخل باستخدام معدل ١٠%	الفوائد المحصلة خلال العام	التكلفة المستهلكة في نهاية العام
٢٠٠١	١,٠٠٠	١٠٠	(٥٩)	١,٠٤١
٢٠٠٢	١,٠٤١	١٠٤	(٥٩)	١,٠٨٦
٢٠٠٣	١,٠٨٦	١٠٩	(٥٩)	١,١٣٦
٢٠٠٤	١,١٣٦	١١٣	(٥٩)	١,١٩٠
٢٠٠٥	١,١٩٠	١١٩	(١,٢٥٠ + ٥٩)	صفر

كل عام يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل المالي بقيمة إيراد الفوائد و يتم تخفيض القيمة الدفترية بالفوائد المحصلة فعلا خلال العام.

• يجب قياس الاستثمارات التي يتعذر قياس قيمتها العادلة باستخدام التكلفة.

٤,٤ التبيويب:

هناك قدرا من المرونة فيما يتعلق بالأدوات المالية التي تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر ولكن هذه المرونة لمرة واحدة فقط و تكون عند الاعتراف الأولى فقط. وذلك لان عند تبويب هذه الأدوات هذا التبيويب لا يسمح بإعادة تبويبها مرة أخرى حتى وأن كان ممكن قياسها بالتكلفة أو بالتكلفة المستهلكة. وبالتالي يكون من الصعوبة على المنشأة أن تقوم بإعادة قياس تلك الأدوات بالقيمة العادلة.

لتبويب الأدوات المالية على إنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق , يجب أن يتوافر بها عدة اشتراطات. يجب أن يكون لدى المنشأة النية و القدرة على الاحتفاظ بتلك الأدوات حتى تاريخ الاستحقاق , ولا تتوافر تلك الاشتراطات في الحالات الآتية :-

(أ) أن تكون أداة حق ملكية .

(ب) أن تتوى المنشأة الاحتفاظ بالأصل المالي لفترة غير محددة.

(ج) تكون المنشأة مستعدة لبيع الأصل المالي استجابة لتغير معدل الفائدة أو المخاطر أو الاحتياج إلى

سيولة و عوامل أخرى مثيلة (إلا إذا كانت تلك الحالات ليس من الممكن توقعها)

(د) المصدر الورقة الحق في تسوية الأصل المالي بقيمة تقل بكثير عن التكلفة المستهلكة (لان هذا الحق غالبا ما سوف يتم استخدامه).

(هـ) ليس لدى المنشأة مصادر مالية متاحة حتى تستمر في تمويل الاستثمار حتى تاريخ الاستحقاق.

(و) على المنشأة قيد قانوني أو قيود أخرى تمنع المنشأة من الاحتفاظ بالأصل المالي حتى تاريخ الاستحقاق.

إذا لم تستطع المنشأة الاحتفاظ بالاستثمار حتى تاريخ الاستحقاق , لا يجب أن تستمر المنشأة في قياس الاستثمار بالتكلفة المستهلكة بعد ذلك و يجب قياس الأصل بالقيمة العادلة.

ويجب قياس باقي الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالقيمة العادلة و يجب تبويبها على أنها متاحة للبيع .

٤,٥ القياس اللاحق للالتزامات المالية:

- بعد الاعتراف الأولى , يجب قياس جميع الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- يجب قياس تلك الالتزامات بالقيمة العادلة , وفي حالة عدم القدرة على إيجاد القيمة العادلة بطريقة موثوق بها يجب قياس تلك الالتزامات بالتكلفة.

سؤال:

- قامت الشركة (س) بإصدار سندات بمبلغ ٥٠٣,٧٧٨ جنيه مصري في يناير ٢٠٠٢. لن يتم سداد فوائد دورية على تلك السندات و لكن سيتم سداد تلك السندات في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ بمبلغ ٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصري , لم يتم تبويب تلك السندات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر , معدل العائد الفعلي ٦%.

المطلوب:

- حساب ما سوف يتم تحميله على قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ و الرصيد القائم بالميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢.

الحل:

- تعد هذه السندات ذات خصم إصدار كبير , كما تعد التزاماً مالياً بالنسبة للشركة (س) .
- يتم قياس تلك السندات بالتكلفة المستهلكة مع أنه ليس هناك فائدة بالمعنى الصريح , يعد الفرق بين التكلفة الأولية و القيمة التي سوف يتم تسوية السندات بها في تاريخ الاستحقاق هو تكلفة تمويل. ويجب توزيع تكلفة التمويل على عمر تلك السندات باستخدام عائد ثابت على القيمة الدفترية , ويتم إجراء ذلك باستخدام معدل العائد الفعلي.

- ما سوف يتم تحميله على قائمة الدخل هو :
٣٠,٢٢٦ جنييه مصري (٥٠٣,٧٧٨ × ٦٪)
- الرصيد القائم في تاريخ الميزانية هو :-
٥٣٤,٠٠٤ جنييه مصري (٥٠٣,٧٧٨ + ٣٠,٢٢٦)

٤,٦ الأرباح والخسائر :

- بالنسبة للأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر : يتم الاعتراف بالأرباح و الخسائر بقائمة الدخل .
- بالنسبة للأصول المالية المتاحة للبيع : يتم الاعتراف بالأرباح و الخسائر مباشرة بحقوق الملكية (من خلال قائمة الدخل الشامل بالنسبة للمعايير الدولية) وعند استبعاد الأصل المالي يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر (المتجمعة) والتي كان تم الاعتراف بها سابقا بحقوق الملكية.
- بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة : يتم الاعتراف بالأرباح و الخسائر بقائمة الدخل كنتيجة لعملية الاستهلاك وأيضا عند استبعاد الأداة المالية.

٤,٧ الاضمحلال وعدم تحصيل الأصول المالية :

- في تاريخ كل ميزانيه ، يجب على المنشأة تقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن هناك أصلاً مالياً أو مجموعه من الأصول قد اضمحلت.
- عند وجود دليل موضوعي على الاضمحلال يجب على المنشأة تحديد مقدار خسائر الاضمحلال.

٤,٧,١ الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة :

- تقاس خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل و قيمته الاستردادية .
- القيمة الاستردادية للأصل هي القيم الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة ، مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي.
- يجب الاعتراف بالخسائر بقائمة الدخل.

٤,٧,٢ الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة :

- أدوات حقوق الملكية غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية يتم قياسها بالتكلفة إذا لم يمكن تحديد قيمتها العادلة بطريقة موثوق بها.
- خسائر الاضمحلال هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل و القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد السائد في السوق حالياً لأداه مماثله. ولا يمكن رد تلك الخسائر فيما بعد.

٤,٧,٣ - الإقتناء - لقيمة العادلة الحالية أو
المقيم الاستردادية - أي خسائر الإفصاح - سيتم الاعتراف بها عن قاعم العرض

٤,٧,٣ الأصول المالية المتاحة للبيع:

- الأصول المالية المتاحة للبيع يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم إدراج الأرباح والخسائر مباشرة بحقوق الملكية. إلا خسائر اضمحلال للأصول المالية المتاحة للبيع يجب تحويلها من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عن الفترة حتى وان لم يتم استبعاد الأصل المالي.
- يتم قياس خسائر الاضمحلال بالفرق بين تكلفة الاقتناء (مطروح منها أي سداد للقيمة الاسمية و الاستهلاك) والقيمة العادلة الحالية (الأدوات حقوق الملكية) أو القيمة الاستردادية (لأدوات الدين) مطروحاً منها أي خسائر اضمحلال سبق الاعتراف بها في قائمة الدخل.

٤,٨ ملخص:

- عند الاعتراف الأولى , تقاس الأدوات المالية بالتكلفة.
- القياس اللاحق يعتمد على تبويب الأصل المالي.
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر يتم قياسها بالقيمة العادلة , يتم الاعتراف بالأرباح و الخسائر بقائمة الدخل.
- الأصول المالية المتاحة للبيع يتم قياسها بالقيمة العادلة و يتم الاعتراف بالأرباح و الخسائر بحقوق الملكية.
- القروض و المديونيات و الاستثمارات المحتفظ بها في تاريخ الاستحقاق يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة و يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر بقائمة الدخل.
- الالتزامات المالية عادة يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة , إلا التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.

الفصل الرابع عشر

الإيراد

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. الاعتراف بالإيراد.
٢. قياس الإيراد.
٣. بيع البضائع.
٤. تقديم الخدمات.
٥. العوائد و الإتاوات و توزيعات الأرباح.
٦. الإفصاح.

١. الاعتراف بالإيراد:

• يعتبر الاعتراف بالإيراد عملية بسيطة ومباشرة في معظم الأعمال ، ولكن في بعض الأحوال تكون أكثر تعقيدا وتعطى فرص للتلاعب.

١.١ مقدمة:

• يتطلب أساس الاستحقاق مقابلة التكاليف بالإيرادات التي تنتجها. من المهم طبقا لهذا المبدأ هو أن نحدد النقطة التي يمكن أن يتم الاعتراف بالإيراد عندها حتى يتم تطبيق معالجة صحيحة للتكاليف المقابلة ، على سبيل المثال ، يجب الاعتراف بتكلفة إنتاج بضاعة تامة كأصل بقائمة المركز المالى إلى أن يتم بيع هذه البضاعة ، عندها يتم تحميل التكلفة إلى قائمة الدخل. لا يمكن تحديد أى من المعالجتين السابقتين سيتم تطبيقها إلى أن يتضح فى أى لحظة تم بيع تلك البضاعة.

• هذا القرار له تأثير مباشر على الربح لان طبقا لمفهوم الحيطة و الحذر لا يجوز الاعتراف بربح البيع إلى أن يتم البيع طبقا لقواعد الاعتراف بالإيراد.

• يتم عادة الاعتراف بالإيراد عند استحقاقه عند نقطة البيع، وذلك لان عند تلك النقطة تتحقق أربع شروط:

(أ) تم تقديم السلعة أو الخدمة للمشتري.

(ب) قام المشتري بالاعتراف بالتزامه بسداد قيمة السلع و الخدمات المقدمة. و من ناحية أخرى اعترف

البائع أن ملكية السلع قد انتقلت منه إلى المشتري.

(ج) ابدى المشتري استعداداه لسداد نقدية أو أصول أخرى وفاءاً لالتزامه.

(د) تم تحديد قيمة نقدية للسلع و الخدمات.

• يصعب خلال المراحل الأولى من دورة الأعمال وجود دليل قوى على تحقق الشروط السابقة. فقبل اكتمال العمل فى المنتج هناك احتمال أن يكون هناك مشاكل فى العملية الإنتاجية تتطلب تحميل التكلفة على قائمة الدخل كخسائر، و حتى بعد تمام الإنتاج ليس هناك ضمان أن المنتج سوف يجد من يشتريه.

• فى المراحل الأخيرة من دورة الأعمال، على سبيل المثال عندما يتم تحصيل ثمن البيع ، يمكن الاعتراف بالإيراد فى فترة بعد الاعتراف بالتكاليف المتعلقة به. وهنا قد يعتمد الاعتراف بالإيراد على ظروف غير متوقعة مثل التدفقات النقدية للعملاء والتي من الممكن أن تتغير من فترة لأخرى.

• هناك حالات يتم الاعتراف بالإيراد فى أوقات أخرى غير اكتمال عملية البيع، على سبيل المثال، فى عقود الإنشاء يتم الاعتراف بإيرادات وتكاليف العقد طبقا لنسبة الإتمام فى نهاية الفترة المالية :

(أ) نظرا لطول المدة الزمنية التي يتم فيها تنفيذ العقد، قد يؤدى تأجيل الاعتراف بالربح لحين الانتهاء

من العقد إلى قائمة دخل لا تعطى صورة عادلة عن نشاط الشركة خلال الفترة.

(ب) يمكن القول أنه فى تلك الحالة يتم الاعتراف بالإيراد طبقا لاكمال تنفيذ الأعمال اى بالجزء من

اجمالي إيراد العقد الذى تم فعلا.

١,٢. الإيراد:

- ينظم المعيار المصرى رقم (١١) الاعتراف بالإيراد فى حالات معينة (عامة) من أنواع المعاملات ، عادة يتم الاعتراف بالإيراد عندما يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة وحين يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.
- ويشمل الإيراد كما تم تعريفه بالإطار العام كلا من الإيراد والريح. وينشأ الإيراد من نشاط الشركة المعتاد ويمكن أن يطلق عليه أكثر من مسمى مثل المبيعات ، الأتعاب ، الفوائد ، توزيعات الأرباح أو الإتاوات.

١,٣. النطاق:

- يغطى المعيار المصرى رقم (١١) الإيراد من أنواع مختلفة من المعاملات والأحداث:
 - (أ) بيع البضائع (المنتجات المصنعة والبضاعة المشتراة بغرض البيع).
 - (ب) تقديم الخدمات.
 - (ج) استخدام الغير لأصول الشركة وإعطائها فوائد، إتاوات أو توزيعات أرباح.
- يتضمن الإيراد العوائد و الإتاوات و توزيعات الأرباح لأنها تنشأ من استخدام الغير لأصول الشركة.
- تعريفات:

- **عوائد** : مقابل استخدام النقدية أو ما فى حكم النقدية أو المبالغ المستحقة للمنشأة.
- **إتاوات** : مقابل استخدام الأصول طويلة الأجل الخاصة بالمنشأة مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر وبرامج الحاسب الآلى .. إلخ.
- **توزيعات الأرباح** : توزيعات الأرباح عن المساهمة فى منشأة أخرى.

- لا يتناول هذا المعيار الإيرادات الناتجة عن اتفاقيات التأجير ، عقود التأمين فى شركات التأمين ، التغيير فى القيمة العادلة للأصول و الالتزامات المالية أو التصرف فيها ، الزيادة الطبيعية فى قطاع الماشية و الإنتاج الزراعى و إنتاج الغابات ، مستخرجات المناجم الطبيعية.

١,٤. تعريفات:

- **الإيراد** : هو إجمالي تدفق المنافع الاقتصادية الداخلة للمنشأة خلال الفترة المالية و التى تنشأ من ممارسة المنشأة لأنشطتها العادية و ينتج عن تلك التدفقات زيادة فى حقوق الملكية بخلاف الزيادات الناتجة عن مساهمات المشاركين فى رأس المال.
- **القيمة العادلة** : هى القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملون بإرادة حرة.
- لا يعتبر إيراداً تلك المبالغ المحصلة لحساب طرف آخر مثل ضرائب المبيعات ، والضرائب على البضائع والخدمات ، وضرائب القيمة المضافة حيث إن هذه المبالغ لا تعتبر ضمن المنافع الاقتصادية التى تتدفق إلى المنشأة كما أنه لا ينتج عنها زيادة فى حقوق الملكية ، وكذلك الحال فى عمليات الوكالة فإن إجمالي التدفق الداخلى للمنشأة من المنافع الاقتصادية يتضمن المبالغ المحصلة لحساب الموكل و التى لا ينتج عنها زيادة فى

حقوق الملكية للمنشأة ، وعلى ذلك فإن هذه المبالغ المحصلة بالنيابة عن الموكل لا تدرج ضمن إيراد المنشأة بينما يتمثل إيراد المنشأة في قيمة العمولة فقط.

٢. قياس الإيراد :

• عادة ما يتم تحديد قيمة الإيراد الناتج عن أية معاملة بموجب اتفاق مشترك بين المنشأة والمشتري أو مستخدم الأصل موضوع الاتفاق ، ويقاس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق مع الأخذ في الاعتبار قيمة أى خصم تجارى أو خصم كمية تسمح به المنشأة.

١,٥. تحديد المعاملة :

• يتم تطبيق أسس إثبات المعاملات وفقاً لهذا المعيار بالنسبة لكل نوع من المعاملات على حدى ، وفى بعض الحالات يكون من الضروري تطبيق أسس إثبات المعاملات على كل مفردة من مكونات المعاملة الواحدة. وعلى سبيل المثال ، إذا تضمن سعر أحد المنتجات مبلغاً محدداً كمقابل لخدمات مستقبلية ، فإنه يجب تأجيل إدراج هذا المبلغ كإيراد وتسجيله على مدار فترة تقديم الخدمات المستقبلية.

• على العكس ، فإنه يجب تطبيق أسس إثبات المعاملات على اثنتين أو أكثر من المعاملات معاً إذا كانت هذه المعاملات مترابطة بالشكل الذى يجعل الأثر التجارى لها لا يمكن تفهمه بدون الرجوع إلى مجموعة متكاملة من المعاملات ، على سبيل المثال ، لقد تقوم المنشأة ببيع بضائع وفى نفس الوقت تعقد اتفاقاً مستقلاً لإعادة شراء هذه البضائع فى تاريخ لاحق مما يترتب عليه إلغاء الأثر التفصيلي للمعاملة ، وفى هذه الحالة يتم دراسة و تسجيل المعاملتين معاً.

٣. بيع البضائع :

• يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع بضائع إذا تم استيفاء جميع الشروط التالية :

(أ) أن تقوم المنشأة بتحويل المخاطر و العوائد الأساسية لملكية السلع إلى المشتري .

(ب) ألا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التى ترتبط عادة بالملكية، أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة .

(ج) أن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.

(د) أن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة .

(هـ) إمكانية تحديد قيمة التكاليف التى تحملتها أو ستحملها المنشأة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

• يتطلب تحديد التوقيت الذى قامت فيه المنشأة بنقل المخاطر و العوائد الأساسية للملكية إلى المشتري فحص الظروف المحيطة بالمعاملة ، وفى أغلب الأحيان يتزامن نقل مخاطر وعوائد الملكية مع نقل حق الملكية القانونى أو نقل حيازة الأصل إلى المشتري ، وذلك كما هو الحال فى أغلب عمليات البيع بالتجزئة.

• إذا احتفظ البائع بمخاطر أساسية للملكية فلا تعتبر المعاملة كعملية بيع و بالتالى لا يعترف بالإيراد ، مثل عندما يتوقف تحصيل الإيراد الخاص بعملية بيع معينة على الإيراد الذى يحققه المشتري من بيعه للبضائع المشتراة.

• من الممكن ان يحتفظ البائع بأحد المخاطر غير الأساسية للملكية وفى هذه الحالة تعتبر المعاملة كعملية بيع تامة وبالتالى يعترف بالإيراد الخاص بها ، فعلى سبيل المثال قد يحتفظ البائع بحق الملكية القانونى للبضائع وذلك فقط بغرض ضمان تحصيل القيمة المستحقة ، هذه معاملة تجارية شائعة و عندما تحدث يجب الاعتراف بالإيراد فى تاريخ البيع.

• يجب تقدير احتمالية حصول المنشأة على الإيراد الناتج من المعاملة. ويتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما تتوفر درجة كافية من التأكد بأن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق إلى المنشأة ، وفى بعض الحالات لا تتوفر الدرجة الكافية من التأكد حتى يتم استلام المقابل أو تزول درجة عدم التأكد. هذا على عكس الحالة التى تم فيها الاعتراف بالإيراد و لكن هناك شك فى تحصيل النقدية. وإذا توافرت درجة من عدم التأكد من إمكانية تحصيل مبلغ مدرج فعلا بالإيراد فإن القيمة التى لن يتم تحصيلها أو التى أصبح تحصيلها محل شك كبير يجب إدراجها ضمن المصروفات ولا يتم استبعاد قيمتها من الإيراد السابق الاعتراف به.

• " مقابلة الإيرادات بالمصروفات " يجب الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المتعلقة بذات المعاملة فى نفس الوقت " وعادة يمكن قياس قيمة المصروفات بدقة ، ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن الاعتراف بالإيراد إذا لم يتم قياس المصروفات المتعلقة به بشكل دقيق ، وفى هذه الحالات يتم إدراج قيمة أى مقابل تم استلامه عن بيع البضائع كالتزام.

٣,١ مثال:

• يتم بيع آلة بمبلغ ٥٠٠ جنية بضمان لمدة عام. البائع يعلم بناء على الخبرة السابقة أن ١٥% من هذه الآلات تصاب بأعطال و يتكلف الإصلاح فى المتوسط حوالى ١٠٠ جنية. تم بيع عدد ٢٠٠ آلة. كيف يقوم البائع بالمحاسبة عن تلك المبيعات؟

الحل:

• يقوم البائع بالاعتراف بإيراد قدرة ١٠٠,٠٠٠ جنية (٥٠٠ جنية \times ٢٠٠) و يقوم بالاعتراف بمصروفات بمبلغ ٣٠٠٠ جنية (١٠٠ جنية \times ٢٠٠ \times ١٥%).

٣,٢ سعر البيع يتضمن مقابل خدمات:

• قد يتضمن سعر البيع قيمة معينة لخدمات لاحقة ، فى هذه الحالة يتم تأجيل تلك القيمة و يتم الاعتراف بها على مدار مدة تقديم الخدمات ، يجب أن تكون القيمة التى تم تأجيلها تغطى تكلفة تلك الخدمات و تحقق أيضا ربح معقول على تلك الخدمات.

- يتم بيع برنامج حسابات مع تقديم خدمة الدعم الفني لمدة عام بعد البيع. تكلفة الدعم الفني لمدة عام لعميل واحد تقدر بـ ٥٠ جنية. تحقق الشركة عادة هامش ربح فوق التكلفة بـ ١٥% . يتم بيع المنتج بمبلغ ٣٥٠ جنية.
- كيف يقوم البائع بالمحاسبة عن تلك المبيعات؟

الحل:

- ٥٧,٥ ((٥٠ + ١٥%)) سيتم اعتبارها إيراد مؤجل و و يتم الاعتراف بها على مدار مدة تقديم الخدمات البالغة عام. القيمة المتبقية البالغة ٢٩٢,٥ جنية سيتم الاعتراف بها كإيراد.

٤. تقديم الخدمات:

- يعترف بالإيراد الخاص بتقديم خدمة عندما يمكن تقدير نتائجها بدقة كافية وذلك إلى المدى الذى تم تنفيذه من المعاملة حتى تاريخ الميزانية (نسبة الإتمام)، و يمكن تقدير نتائج تنفيذ عملية معينة بدقة إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة :
 - (أ) يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة.
 - (ب) أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة .
 - (ج) أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية فى تاريخ الميزانية.
 - (د) أنه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التى تم تكبدها فى العملية وكذلك التكاليف اللازمة لإتمامها.
- تكون المنشأة قادرة بصفة عامة على عمل تقديرات يعتمد عليها إذا ما قامت بالاتفاق مع الأطراف الأخرى فى المعاملة على الأمور التالية :
 - (أ) حقوق كل طرف فيما يتعلق بالخدمات التى يجب تأديتها وتلقيها بمعرفة الأطراف المعنية.
 - (ب) المقابل الذى سيتم تبادله.
 - (ج) طريقة وشروط السداد
- يمكن تحديد مستوى إتمام المعاملات بأكثر من طريقة:
 - (أ) حصر الأعمال المنفذة .
 - (ب) حساب نسبة الخدمات التى تم أداؤها حتى تاريخه إلى إجمالى الخدمات الواجب أداؤها.
 - (ج) حساب نسبة التكاليف المنكبة حتى تاريخه إلى التكاليف الكلية المقدرة للمعاملة .
- عندما يتطلب تأدية الخدمة تنفيذ عدد غير محدد من الأعمال خلال فترة محددة من الوقت فلأغراض التطبيق العملى يتم الاعتراف بالإيراد بطريقة القسط الثابت خلال الفترة المعنية ، إلا إذا توافر الدليل بأن إحدى الطرق الأخرى تعبر بصورة أفضل عن مستوى الإتمام و إذا كان عملاً معيناً هو أهم الأعمال الواجب تنفيذها فإنه يجب تأجيل الاعتراف بالإيراد إلى أن يتم استكمال هذا العمل الهام .

• إذا كانت المعاملة تشكل تأدية خدمة ولا يمكن تقدير نتائج تنفيذها يفضل المعيار عدم تسجيل ربح او خسائر. يتم الاعتراف بالإيراد الخاص بها إلى المدى الذى يقابل ذلك الجزء من التكاليف المتكبدة و المتوقع استردادها.

• خلال المراحل الأولى للمعاملة لا يمكن فى معظم الأحوال تقدير نتائج تنفيذ المعاملة بشكل يعتمد عليه ومع ذلك يكون من المتوقع بشكل كبير حصول المنشأة على الإيراد الذى يغطى تكاليف التنفيذ المتكبدة. ولهذا فإنه فى هذه الحالة يتم الاعتراف بالإيراد بقدر التكاليف المتكبدة و المتوقع تغطيتها.

• عندما لا يمكن تقدير نتائج تنفيذ العملية بشكل يعتمد عليه و يكون من غير المتوقع تغطية تكاليف التنفيذ فلا يتم الاعتراف بالإيراد الخاص بها وتدرج تكاليف التنفيذ المتكبدة ضمن المصروفات ، وحينما تزول ظروف عدم التأكد التى تمنع تقدير نتائج العملية فيتم الاعتراف بالإيراد فى ضوء ما جاء بأعلى.

٥. العوائد و الإتاوات و توزيعات الأرباح :

• الإيراد الناتج من استخدام الغير لموارد المنشأة و التى ينتج عنها عوائد وإتاوات وتوزيعات أرباح يعترف بها إذا توافر الشرطان التاليان :

(أ) يكون من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة.

(ب) يمكن قياس الإيراد بشكل يعتمد عليه.

• يعترف بالإيراد وفقاً للأسس التالية :

(أ) العوائد - على أساس نسبة زمنية أخذاً فى الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.

(ب) الإتاوات - على أساس مبدأ الاستحقاق و طبقاً لشروط الاتفاق .

(ج) توزيعات الأرباح - يتم الاعتراف بها حينما يصدر الحق لحاملى الأسهم فى تحصيل مبالغ هذه التوزيعات.

• تستحق الإتاوات طبقاً لشروط الاتفاق الخاص بها ويتم الاعتراف بها عادة طبقاً لهذا الأساس إلا إذا تبين (تبعاً لطبيعة المعاملة) أنه من المناسب الاعتراف طبقاً لأسس أخرى مناسبة ومنطقية.

• مرة أخرى النقاط التى تم مناقشتها فى الجزء الخاص ببيع البضائع فيما يتعلق بالاحتمالية والقابلية للتحصيل يسرى هنا أيضاً.

٦. الإفصاح :

• يجب أن تفصح المنشأة عن الآتى :

(أ) السياسات المحاسبية المتبعة للاعتراف بالإيراد بما يتضمن الطريقة المستخدمة لتحديد مستوى الإتمام للعمليات التى تشمل تأدية خدمات .

(ب) توزيع الإيراد المعترف به خلال الفترة على العناصر الأساسية المكونة له بما يتضمن الإيراد الناتج عما يلى :

- بيع سلع
- تأدية خدمات
- العوائد
- الإتاوات

▪ توزيع الأرباح

(ج) قيمة الإيرادات الناتجة عن تبادل السلع والخدمات والمدرجة ضمن كل مجموعة من مجموعات الإيراد الهامة.
• يجب على المنشأة الإفصاح عن الأرباح والخسائر المحتملة وذلك في ضوء معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٨) الخاص بالمخصصات والأصول والالتزامات المحتملة ، وقد تنشأ الأرباح والخسائر المحتملة من بعض البنود مثل تكاليف فترة الضمان أو المطالبات أو الغرامات أو الخسائر المحتملة.

سؤال:

- بالأخذ في الاعتبار الحيطة و الحذر كاعتبار أساسى ، ناقش فى أى من المراحل التالية يمكن تسجيل الإيراد ؟ .
- (أ) اقتنتت الشركة بضائع و هى على يقين من قدرتها على إعادة بيعها سريعا .
(ب) تقدم العميل بطلب مؤكد لشراء بضاعة .
(ج) تم تسليم البضاعة للعميل .
(د) تم إصدار الفاتورة للعميل .
(هـ) قام العميل بسداد قيمة البضاعة .
(و) تم تحصيل الشيك المقدم من العميل بواسطة البنك .

الحل:

- (أ) لا يمكن الاعتراف هناك عدم تأكد من حيث قيمة البيع ، و توقيت البيع ، وإمكانية التحصيل (تدفق المنافع الاقتصادية) حتى وإن كان هناك تأكد إن البضاعة ستباع .
- (ب) لا يمكن الاعتراف بالإيراد عندما يتم طلب البضاعة بواسطة العميل ، حتى وإن كان طلب العميل محدد من حيث كمية البضاعة و بسعر بيع محدد ، ليس من المؤكد حتى الآن إن عملية البيع سوف تتم . من الممكن أن يلغى العميل طلبه ، من الممكن إلا يستطيع المورد توريد المطلوب أو من الممكن أن تقرر الشركة عدم البيع للعميل لعدم جدارته الائتمانية .
- (ج) يجب الاعتراف بالبيع عند تسليم البضاعة فقط عندما :
- إذا كان البيع نقدى ، و بالتالى تم تسلم النقدية فى نفس الوقت .
- البيع اجل و العميل قبل الاستلام .
- (د) الحدث المهم فى البيع الأجل عادة هو إصدار الفاتورة للعميل . يصبح هناك دين ملزم ، بشروط دفع محددة لعملية بيع تامة .
- (هـ) الحدث المهم فى البيع النقدى هو عندما يحدث التسليم و تحصل النقدية ، و يحدث الاثنان فى نفس الوقت . تعتبر حيطة و حذر أكثر من اللازم إذا تم انتظار تحصيل النقدية فى عملية بيع اجل قبل تسجيل الإيراد إلا إذا كانت مخاطر التحصيل من العميل عالية و هناك شك حقيقي فى قدرة العميل على السداد .
- (و) أيضا تعتبر حيطة و حذر أكثر من اللازم إذا تم انتظار تحصيل الشيك المقدم من العميل بواسطة البنك قبل تسجيل الإيراد إلا إذا كانت مخاطر التحصيل عالية و هناك شك حقيقي فى أن البنك سوف يقبل الشيك .

الفصل الخامس عشر

التأجير

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمؤجر .
٢. التأجير من قبل المصنعين أو الموزعين .
٣. المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمستأجر .
٤. البيع مع إعادة الاستئجار .
٥. المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمستأجر طبقا للمعيار الدولى .
٦. المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمؤجر طبقا للمعيار الدولى .

١. المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمؤجر:

١.١ متى يتم اعتبار عقد الإيجار إيجاراً تمويلياً:

- يلتزم بما ورد فى هذا المعيار كل من توافر لدية ثلاثة اشتراطات:
 - ✓ كان طرفاً فى عقد التأجير التمويلى المسجل فى السجل المعد لذلك بالجهة الإدارية المختصة (مصلحة الشركات).
 - و
 - ✓ كانت شروط العقد تعطى للمستأجر الحق فى شراء المال المؤجر فى التاريخ و بالمبلغ المحدد فى العقد.
 - و
 - ✓ كانت هدة العقد تمثل (٧٥%) على الأقل من العمر الإنتاجى الأصلى للمال المؤجر.
 - أو
 - كانت القيمة الحالية لإجمالى القيمة التعاقدية عند نشأة العقد تمثل ٩٠% على الأقل من قيمة المال المؤجر.

- لا يغطى هذا المعيار عقود التأجير التى يلتزم فيها المستأجر بشراء المال المؤجر فى نهاية مدة التأجير. والذى يعتبر بيعاً مؤجلاً بالتقسيط.

١.٢ المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمؤجر:

- (أ) يدرج المال المؤجر كأصول ثابتة مؤجرة بدفاتر (المؤجر) بالتكلفة الدفترية لاقتنائه.
- (ب) يتم إجراء الإهلاكات على تلك الأصول وفقاً لعمرها الإنتاجى المقدر حسبما جرى عليه العمل عادة وفقاً للعرف و طبيعة المال الذى يجرى إهلاكه.
- (ج) تسجل إيرادات عقود التأجير التمويلى على أساس معدل العائد الناتج من عقد الإيجار مضافاً إليه مبلغاً يعادل قسط الإهلاك الدورى.
- (د) يجنب الفرق بالزيادة أو بالنقص حسب الأحوال بين الإيراد المثبت بهذه الطريقة و القيمة الإيجارية المستحقة عن نفس الفترة المحاسبية فى حساب مستقل مدين أو دائن يتم تسوية رصيده مع صافى القيمة الدفترية للمال المؤجر عن انتهاء العقد.
- (هـ) يتم تحميل قائمة الدخل للمؤجر بتكلفة الصيانة و التأمين و كافة المصروفات اللازمة للحفاظ على الأصل إلا إذا تم التعاقد على أن يتحملها المستأجر.
- (و) إذا شك المؤجر فى تحصيل دفعات الإيجار ينبغى عليه تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فى تحصيلها.

١.٣ مثال:

فى أول يناير ١٩٩٧ قام المؤجر بتأجير أصل قيمته ١,٠٠٠,٠٠٠ جنية بعقد تأجير تمويلى لمدة ست سنوات مقابل قيمة إيجاربه قدرها ٢١٩,٨٣٨ جنية سنوياً و يحق للمستأجر فى نهاية مدة العقد شراء الأصل بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنية.

وكان العمر الإنتاجى المقدر للأصل عشر سنوات و كان معدل الفائدة الذى يرغب المؤجر فى استخدامه فى هذا التعاقد يبلغ ١٥ % سنويًا و الذى بتطبيقه ينتج عائد سنوى خلال فترة العقد كالاتى :

بالجنيه

١١٧,٠٢٥	م ١٩٩٧
١٠١,٦٠٣	م ١٩٩٨
٨٣,٨٦٧	م ١٩٩٩
٦٣,٤٧٢	م ٢٠٠٠
٤٠,٠١٧	م ٢٠٠١
١٣,٠٤٤	م ٢٠٠٢

الإيراد الذى يثبته المؤجر سنويًا باستخدام المعدل المذكور عليه كالاتى :

مبلغ الفائدة قسط الإهلاك الإيراد المكتسب

جنيه	جنيه	جنيه	
٢١٧,٠٢٥	١٠٠,٠٠٠	١١٧,٠٢٥	م ١٩٩٧
٢٠١,٦٠٣	١٠٠,٠٠٠	١٠١,٦٠٣	م ١٩٩٨
١٨٣,٨٦٧	١٠٠,٠٠٠	٨٣,٨٦٧	م ١٩٩٩
١٦٣,٤٧٢	١٠٠,٠٠٠	٦٣,٤٧٢	م ٢٠٠٠
١٤٠,٠١٧	١٠٠,٠٠٠	٤٠,٠١٧	م ٢٠٠١
١١٣,٠٤٤	١٠٠,٠٠٠	١٣,٠٤٤	م ٢٠٠٢

و يكون حساب تحت التسوية هو الفرق بين الإيراد المكتسب و القيمة الإيجارية و يظهر كالاتى :

الفرق (حساب تحت التسوية)	الإيراد المكتسب	القيمة الإيجارية	
جنيه	جنيه	جنيه	
٢,٨١٣	٢١٧,٠٢٥	٢١٩,٨٣٨	م ١٩٩٧
١٨,٢٣٥	٢٠١,٦٠٣	٢١٩,٨٣٨	م ١٩٩٨
٣٥,٩٧١	١٨٣,٨٦٧	٢١٩,٨٣٨	م ١٩٩٩
٥٦,٣٦٦	١٦٣,٤٧٢	٢١٩,٨٣٨	م ٢٠٠٠
٧٩,٨٢١	١٤٠,٠١٧	٢١٩,٨٣٨	م ٢٠٠١
١٠٦,٧٩٤	١١٣,٠٤٤	٢١٩,٨٣٨	م ٢٠٠٢
٣٠٠,٠٠٠			

- وحيث إن قيمة الأصل الدفترية في نهاية مدة العقد ستصبح ٤٠٠,٠٠٠ جنية و بفرض اختيار المستأجر شراء الأصل فإنه سيقوم بسداد مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنية ثمناً لهذا الأصل و يتم استخدام مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنية رصيد حساب تحت التسوية في إقفال حساب الأصل لدى المؤجر.
- و إذا استعرضنا قيود اليومية اللازمة لتطبيق هذا تكون كالاتى:

<u>سنة ١٩٩٧م</u>	
من البنك	٢١٩,٨٣٨
إلى مذكورين	
الإيرادات	٢١٧,٠٢٥
تسوية عقود تأجير	٢,٨١٣
من أ.خ إهلاك	١٠٠,٠٠٠
إلى مجمع الإهلاك	١٠٠,٠٠٠
<u>سنة ١٩٩٨م</u>	
من البنك	٢١٩,٨٣٨
إلى مذكورين	
الإيرادات	٢٠١,٦٠٣
تسوية عقود تأجير	١٨,٢٣٥
من أ.خ إهلاك	١٠٠,٠٠٠
إلى مجمع الإهلاك	١٠٠,٠٠٠
<u>وهكذا حتى عام ٢٠٠٢</u>	
من البنك	٢١٩,٨٣٨
إلى مذكورين	
الإيرادات	١١٣,٠٤٤
تسوية عقود تأجير	١٠٦,٧٩٤
من أ.خ إهلاك	١٠٠,٠٠٠
إلى مجمع الإهلاك	١٠٠,٠٠٠
من مذكورين	
البنك	١٠٠,٠٠٠

مجمع الإهلاك	٦٠٠,٠٠٠
تسوية عقود تأجير	٣٠٠,٠٠٠
إلى الأصول الثابتة المؤجرة	١٠٠٠,٠٠٠

وبفرض عدم اختيار المستأجر شراء الأصل في تاريخ نهاية عقد التأجير يقوم المؤجر بدراسة مدى إمكانية الاستفادة من هذا الأصل و إذا تبين أنه لن يمكن الاستفادة منه و أن قيمته التجريدية تبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه مثلاً يجرى القيد التالي:

وهكذا حتى عام ٢٠٠٢

من مذكورين	
مجمع الإهلاك	٦٠٠,٠٠٠
تسوية عقود تأجير	٣٠٠,٠٠٠
خسائر أصول ثابتة مؤجرة	٦٠,٠٠٠
أصول ثابتة	٤٠,٠٠٠
إلى الأصول الثابتة المؤجرة	١٠٠,٠٠٠

٢. التأجير من قبل المصنعين أو الموزعين:

- إذا كان المؤجر هو المصنع أو الموزع للمال المؤجر ، تدرج أرباح أو خسائر البيع في حساب النتيجة عن الفترة للمصنعين أو الموزعين وفقاً للسياسة المتبعة عادة في البيع للغير .
- لاحظ أن ما يتم الاعتراف به فوراً هو أرباح أو خسائر البيع إما عائد التأجير يتم معالجته كما سبق.

٣. المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمستأجر:

- تدرج القيمة الإيجارية المستحقة عن عقود التأجير التمويلي كمصروف في قائمة الدخل الخاصة بالمستأجر خلال كل فترة مالية.
- إذا قام المستأجر في نهاية العقد باستخدام حق شراء المال المستأجر يثبت هذا المال كأصل ثابت بالقيمة المدفوعة لممارسة حق شراء المال والمتفق عليها طبقاً للعقد و يتم إهلاكه على مدار العمر الإنتاجي المتبقى المقدر له وفقاً للطرق و المعدلات التي يتبعها المستأجر للأصول المماثلة .

٤. البيع مع إعادة الاستئجار:

- قد يقوم المؤجر بتأجير مال إلى مستأجر و يكون هذا المال قد آلت ملكيته إلى المؤجر من المستأجر بموجب عقد يتوقف نفاذه على إبرام عقد تأجير تمويلي وفي هذه الحالة يجب أن يقوم المستأجر كبائع بتأجيل أية أرباح أو خسائر تنتج عن الفرق بين ثمن البيع و صافي القيمة الدفترية للأصل في دفاتره و يتم استهلاك هذا الفرق على مدار مدة عقد التأجير .

٥. المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمستأجر طبقاً للمعيار الدولى:

• مقدمة:

يعد الإيجار التمويلى من أهم تطبيقات مبدأ "الجوهر قبل الشكل" حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بالأصل المؤجر إيجاراً تمويلياً ضمن أصوله بدلاً من الاعتراف بالمدفوعات الإيجارية كمصروف.

• تعريفات:

- **الإيجار التمويلى**: هو أى عقد إيجار تنتقل بمقتضاه مخاطر و منافع الملكية من المؤجر إلى المستأجر.

▪ لاحظ: انتقال الملكية للمستأجر فى أى وقت من أوقات العقد ليس ضرورة لاعتبار العقد إيجاراً تمويلياً.

▪ لاحظ أيضاً انه بالرغم من أن المعيار الدولى أعطى مؤشرات تؤخذ فى الاعتبار لتحديد ما إذا كان العقد إيجاراً تمويلياً من عدمه، إلا أن القاعدة الأساسية هى انتقال مخاطر و منافع الملكية من المؤجر إلى المستأجر.

- **الإيجار التشغيلى**: هو أى إيجار لم ينطبق عليه تعريف الإيجار التمويلى.

٥.١ مؤشرات الإيجار التمويلى:

(أ) إذا نص عقد الإيجار على انتقال الملكية فى نهاية العقد من المؤجر إلى المستأجر.

(ب) كانت شروط العقد تعطى للمستأجر الحق فى شراء المال المؤجر فى التاريخ و بالمبلغ المحدد فى العقد.

▪ يجب أن يكون سعر ممارسة الحق اقل من القيمة العادلة للأصل بدرجة كافية و التى تجعل استغلال الحق متوقعاً .

(ج) كانت مدة العقد تمثل معظم العمر الإنتاجى للأصل للمال المؤجر .

▪ لاحظ أن نسبة الـ ٧٥% لم تذكر صراحة و لكن تؤخذ كاسترشاد .

(د) كانت القيمة الحالية لإجمالي القيمة التعاقدية عند نشأة العقد تمثل معظم قيمة المال المؤجر .

▪ لاحظ أن نسبة الـ ٩٠% لم تذكر صراحة و لكن تؤخذ كاسترشاد .

(هـ) فى حالة إلغاء العقد، يتحمل المستأجر الخسائر الناتجة عن الإلغاء .

(و) التغير فى القيمة العادلة للقيمة المتبقية للأصل فى نهاية العقد يتحملها المستأجر .

(ز) يمكن مد العقد لفترات أخرى بقيمة تقل عن القيمة المتوقعة للإيجار .

(ح) الأصل المؤجر ذا طبيعة متخصصة و التى تجعل المستأجر فقط هو الذى يستطيع الاستفادة من

الأصل دون تعديلات جوهرية .

٥,٢ . المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمستأجر :

٥,٢,١ . الاعتراف والقياس الأولى :

- إذا توافر أى من المؤشرات التى تفيد أن مخاطر و منافع الملكية قد انتقلت من المؤجر إلى المستأجر ، يقوم المستأجر بالاعتراف بالأصل المؤجر إيجارا تمويليا ضمن أصوله بدلا من الاعتراف بالمدفوعات الإيجارية كمصروف و يكون الطرف الدائن هو التزام الإيجار التمويلي

مدين : الأصل
xxxx

دائن : التزام الإيجار التمويلي
xxxx

- يتم قياس تلك المعاملة بأيهما أقل : القيمة العادلة للأصل أو القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية.
- يتم احتساب القيمة الحالية باستخدام معدل العائد الناتج من العقد الإيجارى و هو معدل الفائدة الذى يستخدمه المؤجر لحساب القيمة الإيجارية و ثمن الشراء وهو الذى يجعل القيمة الحالية لإجمالي القيمة التعاقدية تساوى قيمة المال المؤجر عند بدء سريان العقد
- فى حالة تعذر الوصول لذلك المعدل يتم استخدام معدل اقتراض المستأجر إذا قام بالحصول على قرض الآن.

٥,٢,٢ . القياس اللاحق :

- نشأ نتيجة الاعتراف الأولى أصل و التزام .
 - الأصل : سيتم إهلاكه على العمر الانتاجى أو مدة العقد أيهما أقل .
 - الالتزام : يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة كما بمعيار الأدوات المالية رقم (٣٩) .
 - عند الاستحقاق (السداد) : يتم توزيع مبلغ القسط ما بين أصل الالتزام و الفوائد فيما عدا القسط الأول فى حالة السداد الفورى المقدم .
- مدين : التزام الإيجار التمويلي (المبلغ الذى يستنزى من الالتزام - متمم)
- مدين : مصروف الفوائد (فوائد الفترة)
- دائن : النقدية (بقيمة القسط)

٥,٢,٣ . مثال :

- قامت الشركة (أ) بالدخول فى عقد إيجار و كانت شروطه كما يلى :
- مدة الإيجار ٣ سنوات.
- القيمة الإيجارية ١٨,٠٠٠ جنية كل نصف سنة.
- القيمة العادلة للأصل بلغت ١٠٠,٠٠٠ جنية و عمر الأصل المقدر ٤ سنوات .
- معدل العائد الناتج من العقد الإيجارى ٩,٣ % .
- معدل اقتراض المستأجر إذا قام بالحصول على قرض الآن ١٠ % .
- القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية باستخدام معدل ٩,٣ % مبلغ ٩٦,٩٣٦ جنية .

- تستحق القيمة الإيجارية في بداية كل فترة.

المطلوب تحديد ما إذا كان هذا الإيجار إيجارا تمويليا أم تشغيلياً و المعالجة المحاسبية المناسبة للسنة الأولى.

الحل:

• يتم اعتبار ذلك الإيجار إيجارا تمويليا و ذلك لتوافر المؤشرات التالية:

(أ) مدة العقد تمثل معظم العمر الإنتاجي للأصلى للمال المؤجر (٣ من ٤ سنوات).

(ب) القيمة الحالية لإجمالي القيمة التعاقدية عند نشأة العقد تمثل معظم قيمة المال المؤجر (القيمة

الحالية ٩٦,٩٣٦ جنية و القيمة العادلة للأصل بلغت ١٠٠,٠٠٠ جنية) .

• الاعتراف وقياس الأصل.

يتم قياس تلك المعاملة بأيهما أقل : القيمة العادلة للأصل ١٠٠,٠٠٠ جنية او القيمة الحالية للمدفوعات

الإيجارية ٩٦,٩٣٦ جنية .

مدين : الأصل ٩٦,٩٣٦

دائن : التزام الإيجار التمويلي ٩٦,٩٣٦

• القياس اللاحق .

- الأصل : سيتم إهلاكه على العمر الإنتاجي أو مدة العقد أيهما أقل و بالتالي سيتم إهلاكه على ٣

سنوات و بالتالي يكون الإهلاك السنوي (٩٦,٩٣٦ جنية على ٣ سنوات قسط ثابت) ٣٢,٣١٢

جنية

- الالتزام : يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة كما بمعيار الأدوات المالية رقم (٣٩)

رصيد الالتزام بعد القسط الأول و الذي دفع فوراً (٩٦,٩٣٦ - ١٨,٠٠٠) = ٧٨,٩٣٦

مدين : التزام الإيجار التمويلي ١٨,٠٠٠ (المبلغ الذي يستنزى من الالتزام)

دائن : النقدية ١٨,٠٠٠ (بقيمة القسط)

لاحظ أنه تم استنزى كل القسط المدفوع من أصل المبلغ لعدم وجود فائدة في أول قسط نظراً لسداده

فوراً مقدماً .

الفوائد الخاصة بالقسط الثانى = ٩,٣ % × ٧٨,٩٣٦ = ٣,٦٧٠

رصيد الالتزام بعد القسط الثانى

(٧٨,٩٣٦ رصيد أول المدة + الفائدة التى استحققت ٣,٦٧٠ - القسط المدفوع ١٨,٠٠٠) = ٦٤,٦٠٦

مدين : التزام الإيجار التمويلي ١٤,٣٣٠ (المبلغ الذى يستنزى من الالتزام - متمم)

مدين : مصروف الفوائد ٣,٦٧٠ (فوائد الفترة).

دائن : النقدية ١٨,٠٠٠ (بقيمة القسط).

٦. المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمؤجر طبقاً للمعيار الدولى:

- يتم استبعاد الأصل من الدفاتر و يتم الاعتراف بأرصدة مستحقة التحصيل من العملاء بالقيمة الحالية للاستثمار و التى تساوى أيضا تكلفة الأصل
مدین : أرصدة مستحقة التحصيل من العملاء
دائن : الأصل
 - عند تحصيل كل قسط يتم توزيعه بين أصل المبلغ وإيراد الفوائد فيما عدا القسط الأول فى حالة التحصيل الفورى المقدم
مدین : النقدية (بقيمة القسط)
دائن : أرصدة مستحقة التحصيل من العملاء (المبلغ الذى يستنزى من أرصدة العملاء - متمم)
دائن : إيراد الفوائد (فوائد الفترة)
- ٦.١. التأجير من قبل المصنعين أو الموزعين:

- إذا كان المؤجر هو المصنع أو الموزع للمال المؤجر ، تدرج أرباح أو خسائر البيع فى حساب النتيجة عن الفترة للمصنعين أو الموزعين وفقاً للسياسة المتبعة عادة فى البيع للغير
- لاحظ ان ما يتم الاعتراف به فوراً هو أرباح أو خسائر البيع أما عائد التأجير يتم معالجته كما سبق.



الفصل السادس عشر

المحاسبة عن الضرائب

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. الضريبة الجارية.
٢. الضريبة المؤجلة.
٣. الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة .
٤. الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً.
٥. القياس والاعتراف بالضريبة المؤجلة.
٦. الضرائب في حسابات الشركة.

الضريبة الجارية :

١,١ مقدمة:

• ربما افترضت أن المحاسبة عن ضرائب الدخل هي عملية بسيطة جداً بالنسبة للشركات ، حيث تقوم بحساب مقدار الضريبة مستحقة السداد على صافي الربح الضريبي للشركة ثم تقوم بتسجيلها :

من حـ / مصروف الضرائب (قائمة الدخل)
إلى حـ / التزام الضرائب (قائمة المركز المالي)

• في الحقيقة ، إن هذا الجانب من ضرائب الشركات (الضريبة الجارية) هو في العادة أمر مباشر ، بينما تظهر التعقيدات عندما نأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية المستقبلية لما يحدث الآن في الدفاتر ، وهذا الجانب من الضرائب يطلق عليه الضريبة المؤجلة وهو ما سنتناوله في الجزء القادم .

١,٢ معيار (٢٤) ضرائب الدخل:

• يغطي معيار (٢٤) كلاً من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة . تعتبر الأجزاء الخاصة بالضريبة الجارية مختصرة حيث أنها تعتبر بسيطة .

١,٣ تعريفات:

- الربح أو الخسارة المحاسبية: هو ربح أو خسارة الفترة قبل خصم عبء الضرائب (طبقاً لمعايير المحاسبة) .
- الربح الضريبي (الخسارة الضريبية): هو ربح (خسارة) الفترة المحدد طبقاً للتشريع الضريبي و القواعد التي تضعها الإدارة الضريبية و الذي تسدد (تسترد) على أساسه ضرائب الدخل .
- العبء الضريبي (الضرائب المستردة): هو القيمة الإجمالية التي تدخل في تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة والمتعلقة بالضريبة الجارية والضريبة المؤجلة.
- الضريبة الجارية: هي قيمة الضرائب المستحقة السداد (الاسترداد) المرتبطة بصافي الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) للفترة.

• قبل المضي قدماً يجب أن نوضح الفرق بين الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة :

- (أ) الضريبة الجارية هي القيمة الواجبة السداد إلى مصلحة الضرائب عن أنشطة المنشأة خلال الفترة .
- (ب) الضريبة المؤجلة هي قيمة ضرائب الدخل التي يستحق سدادها أو استردادها في الفترات المستقبلية والمرتبطة بفروق ضريبية مؤقتة (فقرة ٢-٢) .

١,٤ . الاعتراف بالتزامات وأصول الضريبة الجارية:

- يتطلب معيار المحاسبة (٢٤) الاعتراف بالضرائب غير المدفوعة عن الفترة الحالية أو الفترات السابقة كالتزام وبالعكس الاعتراف بالضرائب المدفوعة بالزيادة عن الفترة الحالية أو الفترات السابقة كأصل .

سؤال:

بلغ الربح الضريبي للشركة (س) في عام ٢٠٠٨ مبلغ ١٢٠,٠٠٠ جنيه ، قدرت ضريبة الدخل عن أرباح عام ٢٠٠٧ مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه ، وبلغ معدل الضريبة ٣٠% .
المطلوب حساب مبلغ الضريبة المستحقة السداد ومصروف الضريبة عن عام ٢٠٠٨ إذا علمت أنه تم الاتفاق مع مصلحة الضرائب على رقم الضريبة المستحقة السداد عن أرباح عام ٢٠٠٧ ما يلي :
(أ) ٣٥,٠٠٠ جنيه مصري (ب) ٢٥,٠٠٠ جنيه مصري

الحل:

جنيه مصري	
٣٦,٠٠٠	(أ) الضريبة المستحقة عن أرباح عام ٢٠٠٨ (١٢٠,٠٠٠ × ٣٠%)
٥,٠٠٠	فرق الضرائب عن عام ٢٠٠٧
<hr/>	
٤١,٠٠٠	المصروف والالتزام الضريبي
٣٦,٠٠٠	(ب) الضريبة المستحقة عن أرباح عام ٢٠٠٨
(٥,٠٠٠)	فرق الضرائب عن عام ٢٠٠٧
<hr/>	
٣١,٠٠٠	المصروف والالتزام الضريبي

كإذيل ، يمكن عرض المسدد بالزيادة بقائمة الدخل بصورة منفصلة كإيراد وبقائمة المركز المالي كأصل ، إجراء مقاصة كما سبق هو الأسلوب الأكثر شيوعاً .

- يتطلب معيار (٢٤) أيضاً الاعتراف بأصل بقيمة الخسائر الضريبية التي يمكن الرجوع بها لسنوات سابقة لاسترداد الضرائب المدفوعة في السنوات السابقة ، يعد هذا مسموح لأن هناك منفعة متوقعة ويمكن قياسها بطريقة موثوق بها .

١,٥ . مثال:

الخسائر الضريبية التي يمكن الرجوع بها لسنوات سابقة :

في عام ٢٠٠٧ قامت الشركة (س) بسداد مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري ضريبه عن أرباحها ، في عام ٢٠٠٨ حققت الشركة خسائر ضريبية بلغت ٢٤,٠٠٠ جنيه مصري تسمح القواعد الضريبية بخضم الخسائر الضريبية من الأرباح الضريبية عن الأعوام السابقة ، معدل الضريبة ٣٠% .

المطلوب :

احتساب المصروف والالتزام الضريبي لعام ٢٠٠٨ م .

الحل :

الضريبة التي يمكن استعاضاها بسبب الخسائر = ٣٠% × ٢٤,٠٠٠ جنيه = ٧,٢٠٠ جنيه مصري .

القيد المحاسبي :

٧,٢٠٠ من ح/ الأصل الضريبي (قائمة المركز المالي)

٧,٢٠٠ إلى ح/ الضرائب (قائمة الدخل)

١,٦ . القياس :

- قياس الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للعام الحالي والأعوام السابقة يعد أمر بسيط ، حيث تقاس بالقيمة التي من المتوقع دفعها (استردادها) من مصلحة الضرائب ، يتم استخدام معدلات الضريبة (قوانين الضرائب) المطبقة (غالباً سيتم تطبيقها لأن القانون في سبيله للإصدار) في نهاية الفترة .

١,٧ . الاعتراف بالضريبة الجارية :

- عادة يعترف بالضريبة الجارية كإيراد أو كمصروف و تدرج في ربح أو خسارة الفترة ، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من :

(أ) الضريبة الناشئة عن تجميع الأعمال يتم معالجتها بطريقة مختلفة (الأصول و الالتزامات الضريبية الخاصة بالشركة التابعة المقتناة تدخل في احتساب الشهرة) .

(ب) الضريبة الناشئة عن عملية أو حدث يعترف به - في نفس الفترة أو في فترة مختلفة - ضمن حقوق الملكية مباشرة .

- القاعدة في (ب) منطقية. إذا تم الاعتراف بعملية أو حدث ضمن حقوق الملكية مباشرة بدلا من قائمة الدخل فيجب ان يتم الاعتراف بالضرائب المتعلقة بها أيضا ضمن حقوق الملكية. مثال على هذه الحالة طبقا لمعيار (٥) يتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن تغيير في السياسات المحاسبية المطبقة بأثر رجعي أو تصويب الأخطاء كتسويات في الرصيد الافتتاحي للاحتياطات و الأرباح المرحلة ضمن حقوق الملكية .

١,٨ . العرض :

- يجب عرض الأصول والالتزامات المتعلقة بالضريبة الجارية بالميزانية بصورة منفصلة عن الأصول و الالتزامات الأخرى
- يمكن أن تقوم المنشأة بإجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية (المتداولة) إذا كان :
(أ) كان للمنشأة الحق القانوني في إجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها .

(ب) وكانت المنشأة تتوى أن تسدد الضريبة على أساس رصيد المقاصة ، أو أن تقوم بتحصيل الأصل الضريبي وتقوم بسداد الالتزام الضريبي فى نفس الوقت .

• يجب عرض مصروف (إيراد) الضريبة المرتبط بأرباح أو خسائر الأنشطة العادية منفردا فى صلب قائمة الدخل .

٢. الضريبة المؤجلة :

• الضريبة المؤجلة هي طريقة محاسبية للقياس تستخدم لمقابلة الأثر الضريبي للمعاملات مع أثرها المحاسبى .

٢.٢. ما هي الضريبة المؤجلة

• عندما تعترف المنشأة بأصل أو التزام فإنها تتوقع استرداد أو تسوية القيمة الدفترية لذلك الأصل أو الالتزام ، بعبارة أخرى تتوقع المنشأة أن تبيع أو تستخدم الأصول ، وأن تدفع قيمة الالتزامات ، فماذا يحدث عندما يكون من المتوقع أن هذا الاسترداد أو التسوية يؤدي إلى سداد ضرائب أكبر (أو أقل) من ما كان من الممكن حدوثه إذا كان الاسترداد أو التسوية ليس لهم أثر ضريبي ؟ فى مثل هذه الحالات يتطلب معيار (٢٤) أن تقوم المنشآت بالاعتراف بالالتزام ضريبي مؤجل (أو أصل ضريبي مؤجل) .

٢.٣. تعريفات:

• **الالتزامات الضريبية المؤجلة :** هي قيمة ضرائب الدخل التى يستحق سدادها فى الفترات المستقبلية والمرتبطة بفروق ضريبية مؤقتة .

• **الأصول الضريبية المؤجلة :** هي قيمة الضرائب التى يستحق استردادها فى الفترات المستقبلية فيما يتعلق بـ:

(أ) الفروق المؤقتة المخصومة (أى القابلة للخصم من الربح الضريبي فى الفترات المستقبلية) .

(ب) الخسائر الضريبية غير المستخدمة و المرحلة للفترات التالية .

(ج) الخصم الضريبي غير المستخدم و المرحل للفترات التالية .

• **الفروق المؤقتة :** هي الفروق بين القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات فى الميزانية والأساس الضريبي

لهذه الأصول أو الالتزامات ، و تتمثل الفروق المؤقتة إما فى :

(أ) **فروق مؤقتة خاضعة للضريبة :** و هي الفروق المؤقتة التى سوف يترتب عليها أرباح خاضعة للضريبة

عند تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) فى الفترات المستقبلية وذلك عندما يتم استرداد أو

تسوية القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام .

(ب) **فروق مؤقتة قابلة للخصم :** وهى الفروق المؤقتة التى سوف يترتب عليها خصومات تخفض مقدار

الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) فى الفترات المستقبلية وذلك عندما يتم استرداد أو تسوية القيمة

الدفترية للأصل أو الالتزام .

• **الأساس الضريبي للأصل أو الالتزام :** هو القيمة المتعلقة بهذا الأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية .

الأساس الضريبي للأصل:

• هي القيمة التي ستخصم للأغراض الضريبية من المزايا الاقتصادية الخاضعة للضريبة التي ستتدفق أو ترد للمنشأة استرداداً للقيمة الدفترية للأصل. أما إذا كانت هذه المزايا الاقتصادية غير خاضعة للضريبة , فإن الأساس الضريبي لهذا الأصل يكون مساوياً للقيمة الدفترية .

سؤال:

أذكر الأساس الضريبي للأصول في كل من الحالات التالية :

- ← (أ) تكلفة آلة ١٠٠ جنيه ، و للأغراض الضريبية تم إهلاك ٣٠% من تكلفة الآلة خصماً من إيرادات الفترة الجارية والفترات السابقة وسوف تخصم التكلفة المتبقية لهذه الآلة في الفترات المستقبلية ، إما كإهلاك أو يخصم عند التصرف في الآلة ، و سوف يخضع الإيراد المتولد بواسطة الآلة للضريبة و أية أرباح من التصرف في الآلة ستخضع للضريبة أيضاً ، كما أن أية خسائر من التصرف فيها سوف يتم خصمها للأغراض الضريبية.
- (ب) تبلغ القيمة الدفترية للفوائد مستحقة التحصيل ١٠٠ جنيه بينما يتم المحاسبة الضريبية للفوائد المحصلة على الأساس النقدي.
- (ج) تبلغ القيمة الدفترية للعملاء ١٠٠ جنيه ، و قد تم إدراج الإيرادات المرتبطة بهؤلاء العملاء ضمن الربح الضريبي .
- (د) تبلغ القيمة الدفترية لقرض مستحق للمنشأة ١٠٠ جنيه ، تحصيل هذا القرض لن يترتب عليه آثار ضريبية.

الحل:

- (أ) الأساس الضريبي للآلة ٧٠ جنيه .
(ب) الأساس الضريبي للفوائد المستحقة صفراً .
(ج) الأساس الضريبي للعملاء هو ١٠٠ جنيه .
(د) الأساس الضريبي للقرض هو ١٠٠ جنيه .

الأساس الضريبي للالتزام:

- هو القيمة الدفترية للالتزام مخصوماً منها أية مبالغ تتعلق بهذا الالتزام يسمح بخصمها للأغراض الضريبية في السنوات المستقبلية.
- وبالنسبة للإيراد المحصل مقدماً يكون أساسه الضريبي هو قيمته الدفترية مخصوماً منها أي مبلغ من هذا الإيراد لن يكون خاضع للضريبة مستقبلاً.

سؤال:

- (أ) تتضمن الالتزامات المتداولة مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه مصروفات مستحقة. فإذا كانت المصروفات المرتبطة بها سوف تخصم للأغراض الضريبية على أساس نقدي .
- (ب) تتضمن الالتزامات المتداولة إيرادات فوائد محصلة مقدما ٢,٠٠٠ جنيه ، فإذا كانت إيرادات الفوائد تتم المحاسبة الضريبية عليها على أساس نقدي .
- (ج) تتضمن الالتزامات المتداولة مصروفات مستحقة بمبلغ ٣,٠٠٠ جنيه ، فإذا كانت المصروفات المرتبطة بها تم خصمها بالفعل للأغراض الضريبية .
- (د) تتضمن الالتزامات المتداولة جزاءات وغرامات مستحقة بمبلغ ٥,٠٠٠ جنيه. الجزاءات والغرامات لا يتم خصمها للأغراض الضريبية .
- (هـ) تبلغ القيمة الدفترية لقرض مستحق على المنشأة ١٠٠,٠٠٠ جنيه ، فإذا كان لا يوجد أثر ضريبي لسداد القرض .

الحل:

- (أ) الأساس الضريبي للمصروفات المستحقة صفرًا.
- (ب) الأساس الضريبي للفوائد المحصلة مقدما صفرًا.
- (ج) الأساس الضريبي للمصروفات المستحقة ٣,٠٠٠ جنيه.
- (د) الأساس الضريبي للغرامات والجزاءات هو ٥,٠٠٠ جنيه.
- (هـ) الأساس الضريبي للقرض يكون ١٠٠,٠٠٠ جنيه.
- يعطي معيار (٢٤) أمثلة لحالات تكون فيها القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام مساوية لأساسه الضريبي.
- (أ) المصروفات المستحقة والتي تم خصمها بالفعل عند تحديد الضريبة الجارية للمنشأة عن العام الحالي أو فترات سابقة .
- (ب) قرض يتم تسجيله بالدفاتر بالقيمة الأصلية التي تم الحصول عليها وهي القيمة التي سوف يتم سدادها عند تاريخ استحقاق القرض .
- (ج) مصروفات مستحقة والتي لن يتم اعتماد خصمها ضريبياً أبداً .
- (د) إيراد مستحق والذي لن يخضع للضرائب أبداً .

٢,٥ . الفروق المؤقتة :

- تختلف الأرباح المحاسبية عن الأرباح الضريبية وهناك نوعان من الفروق :
(أ) **فروق دائمة** : وتحدث عندما يكون هناك إيراد أو مصروف لن يدخل في احتساب الأرباح الضريبية (على سبيل المثال مصروفات الترفيه لا تكون قابلة للخصم ضريبياً) .
(ب) **فروق مؤقتة** : و تحدث عندما تدرج عناصر الإيراد و المصروف في كلا من الأرباح المحاسبية والضريبية و لكن ليس في نفس الفترة المحاسبية.
• على سبيل المثال، قد يكون هناك مصروف قابل للخصم ضريبياً عند احتساب الربح الضريبي في عام ٢٠٠٧ و غير مدرج بالدفاتر المحاسبية حتى عام ٢٠٠٨ أو بعدها.
• على المدى الطويل ، يتساوى إجمالي الأرباح الضريبية و إجمالي الأرباح المحاسبية (فيما عدا الفروق الدائمة) حيث تنشأ الفروق الزمنية في فترة معينة و تتعكس خلال فترة أو فترات لاحقة.
• و تعتبر الضريبة المؤجلة هي الضريبة المتعلقة بالفروق المؤقتة.

٢,٦ . ملخص :

- الضريبة المؤجلة هي أداء محاسبية و لا تمثل مبالغ مستحقة السداد لمصلحة الضرائب.
- الأساس الضريبي للأصل أو الالتزام هي قيمة الأصل أو الالتزام من وجهة نظر ضريبية.
- يجب التفرقة بين الفروق المؤقتة و الفروق الدائمة.
- تنشأ الضريبة المؤجلة من الفروق المؤقتة .

٣ . الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة :

تذكر إن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة ينشأ عنها التزامات ضريبية مؤجلة.

٣,١ . أمثله :

- فيما يلي بعض أمثله للحالات التي قد ينشأ عنها فروق مؤقتة خاضعة للضرائب.

٣,١,١ المعاملات التي تؤثر على قائمة الدخل :

- (أ) إيرادات الفوائد التي تدرج في الربح المحاسبي عند استحقاقها على الأساس الزمني بينما تدرج في الربح الضريبي عند تحصيلها نقداً.
- (ب) مبيعات السلع التي تدرج في الربح المحاسبي عند تسليم البضاعة للعميل بينما تدرج في الربح الضريبي عند تحصيل ثمنها نقداً.
- (ج) إهلاك معجل لأصل ما للأغراض الضريبية. عند اقتناء أصل جديد تسمح القواعد الضريبية بخصم جزء من الأصل مقابل الأرباح الضريبية فوراً و هذه القيمة قد تزيد عن الإهلاك المحسوب في الدفاتر المحاسبية في سنة الاقتناء.

(د) تكاليف التطوير و التي تم رسملتها على أن يتم استهلاكها على قائمة الدخل في حين يتم خصمها من الربح الضريبي في عام استحقاقها.

(هـ) المصروفات المدفوعة مقدماً و التي تم خصمها من الربح الضريبي عند سدادها على أساس نقدي.

٣،١،٢ المعاملات التي تؤثر على قائمة المركز المالي:

(أ) إهلاك احد الأصول غير المسموح به ضريبياً. و لا يسمح بخصم أي مبالغ للأغراض الضريبية عند بيع أو تخريد الأصل.

(ب) مدين قام بتسجيل قرض بقيمة المتحصلات التي تم استلامها (المبلغ في تاريخ الاستحقاق) ناقصاً منه تكاليف المعاملة. و يتم زيادة القيمة الدفترية للقرض في الفترات اللاحقة بقيمة استهلاك تكاليف المعاملة و يتم تحميل الاستهلاك على الربح المحاسبي في حين يتم خصم تكاليف المعاملة من الربح الضريبي في الفترة التي تم الاعتراف فيها بالقرض.

٣،١،٣ تعديلات القيمة العادلة وإعادة التقييم:

(أ) الاستثمارات المتداولة أو الأدوات المالية و التي تم تقييمها بالقيمة العادلة. تزيد هذه القيمة عن التكلفة و لا يوجد مثل هذه التعديلات للأغراض الضريبية.

(ب) قد يتم تقييم بعض عناصر الأصول الثابتة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) و لا يتم إجراء هذه التعديلات للأغراض الضريبية. هذا يسري ايضاً على الاستثمارات طويلة الأجل. بما أن الأساس الضريبي يظل كما هو بالقيمة الأصلية سيكون هناك فرق بين القيمة بالدفاتر و الأساس الضريبي يتطلب زيادة في الالتزام الضريبي المؤجل.

٣،١،٤ الفروق التي لا ينشأ عنها التزام ضريبي مؤجل:

• تذكر القاعدة السابقة ، أن كل الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة ينشأ عن التزام ضريبي مؤجل. هناك

حالتان نص عليهما المعيار لا ينشأ عنهما التزام ضريبي مؤجل:

(أ) الالتزام الضريبي المؤجل الناشئ عن الشهرة و التي لا يسمح باستهلاكها للأغراض الضريبية.

(ب) الالتزام الضريبي المؤجل الناشئ عن الاعتراف الأولي للأصل أو الالتزام في معاملة:

١. ليست عملية تجميع أعمال.

٢. في تاريخ المعاملة لم تؤثر على الربح المحاسبي أو الربح الضريبي.

• نحاول أن نفهم السبب وراء الاعتراف بالالتزام الضريبي المؤجل عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة:

(أ) عندما يتم الاعتراف بأصل ، فمن المتوقع ان قيمته الدفترية سيتم استردادها في شكل منافع اقتصادية سوف تتدفق للمنشأة في المستقبل.

(ب) إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من أساسه الضريبي ، فإن المنافع الاقتصادية الخاضعة للضرائب سوف تكون أكبر من القيمة التي سوف تكون مقبولة للخصم ضريبياً.

(ج) و لذلك فإن الفرق يعتبر فرق مؤقت خاضع للضريبة ، و يكون الالتزام بسداد ضرائب الدخل في المستقبل هو التزام ضريبي مؤجل.

(د) عندما تسترد المنشأة القيمة الدفترية للأصل ، تتعكس الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة و يكون للمنشأة ربح خاضع للضريبة.

(هـ) و بالتالي من المتوقع خروج منافع اقتصادية من المنشأة في شكل ضرائب مسدده مما يحتم الاعتراف بالتزام ضريبي مؤجل طبقاً لمعيار (٢٤).

٣,٢ . مثال : الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة :

قامت الشركة بشراء أصل بتكلفة ١٥٠٠ جنية ، في نهاية عام ٢٠٠٨ بلغت القيمة الدفترية للأصل مبلغ ١٠٠٠ جنية و بلغ مجمع الإهلاك للأغراض الضريبية مبلغ ٩٠٠ جنية و بلغ معدل الضريبة الحالي ٢٥%

المطلوب:

حساب التزام الضريبة المؤجل.

الحل:

أولاً : ما هو الأساس الضريبي للأصل ؟ هو

١,٥٠٠ جنية - ٩٠٠ جنية = ٦٠٠ جنية

من أجل استرداد القيمة الدفترية البالغة ١,٠٠٠ جنية ، يجب على إدارة الشركة تحقيق إيرادات خاضعة للضريبة بمبلغ ١,٠٠٠ جنية ، ولكنها سوف تستطيع خصم مبلغ ٦٠٠ جنية فقط كمصروفات قابلة للخصم ضريبياً . وبالتالي سوف تدفع الشركة ضرائب دخل ٤٠٠ جنية $\times ٢٥\% = ١٠٠$ جنية عن استرداد القيمة الدفترية للأصل.

بالتالي يجب على الشركة الاعتراف بالتزام ضريبي مؤجل بمبلغ ٤٠٠ جنية $\times ٢٥\% = ١٠٠$ جنية .

٣,٣ . الفروق المؤقتة (الزمنية) :

• بعض الفروق المؤقتة يطلق عليها الفروق الزمنية ، وتحدث تلك الفروق عندما يدرج إيراد أو مصروف في

أرباح الفترة المحاسبية في حين يدخل في حساب الأرباح الضريبية في فترة مختلفة . الأنواع الرئيسية للفروق

المؤقتة الخاضعة للضريبة والتي تعتبر فروق زمنية وينشأ عنها التزامات ضريبية مؤجلة في الأمثلة التالية :

- الفوائد المحصلة التي تتم المحاسبة عنها طبقاً لأساس الاستحقاق ولكن تتم المحاسبة الضريبية عنها طبقاً للأساس النقدي .

- الإهلاك المعجل للأغراض الضريبية.

- رسملة واستهلاك تكاليف التطوير .

- فيما عدا استثناءين ، جميع الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة ينشأ عنها التزام ضريبي مؤجل .
- تعتبر فروق ضريبية كثيرة فروق زمنية .
- تنشأ الفروق الزمنية عندما يدرج إيراد أو مصروف عند حساب الأرباح المحاسبية في فترة ويدرج عند حساب الأرباح الضريبية في فترة أخرى .

٤ . الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً

٤,١ . تعريف :

تذكر هذه القاعدة : جميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً ينشأ عنها أصل ضريبي مؤجل .
يجب أن يستوفى الأصل الضريبي المؤجل شروط الاعتراف الواردة بمعيار (٢٤) . وهي أنه يتم الاعتراف بأصول ضريبية مؤجلة عن كل الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً إلى المدى الذى يكون فيه من المتوقع أن تكون الأرباح الضريبية المستقبلية كافية لاستخدام الأصل الضريبي المؤجل . هذا يعتبر تطبيق لمبدأ الحيطة والحذر .

٤,٢ . المعاملات التي تؤثر على قائمة الدخل :

- أ - تكلفة المعاش يتم خصمها من الربح المحاسبى عند تقديم الموظف للخدمة . ولكن لا يتم خصمها من الربح الضريبي إلا عندما تقوم الشركة بسدادها إما كمزايا تقاعد أو لصندوق المعاش .
- ب - مجمع الإهلاك لأصل فى القوائم المالية أكبر من مجمع الإهلاك المخصص للأغراض الضريبية حتى نهاية الفترة المحاسبية .
- ج - تكلفة المخزون الذى تم بيعه قبل نهاية الفترة المالية تم خصمه من الربح المحاسبى عند تسليم السلعة ولكن سوف يتم خصمه من الربح المحاسبى عند استلام النقدية مقابل البيع .
- د - صافى القيمة البيعية للمخزون أو القيمة الاستردادية لأصل ثابت التى تكون أقل من قيمته الدفترية وبالتالي تم تخفيض القيمة الدفترية ولكن ذلك التخفيض لن يتم الاعتراف به ضريبياً حتى يتم بيع الأصل .
- هـ - تكلفة الأبحاث يتم الاعتراف بها كمصروف فى الفترة المحاسبية التى حدثت فيها ولكن لن يتم خصمها من الربح الضريبي إلا فى فترة لاحقة .
- و - تم تأجيل إيراد وظهر بقائمة المركز المالى ولكن تم الاعتراف به فى الربح الضريبي فى الفترة الحالية
- ز - المنحة الحكومية تم إدراجها بقائمة المركز المالى كإيراد مؤجل ولكنها لن تخضع للضرائب فى الفترات المستقبلية ، (لن يتم الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل فى هذه الحالة طبقاً لنص المعيار) .

٤,٣. تعديلات القيمة العادلة وإعادة التقييم :

الاستثمارات المتداولة أو الأدوات المالية يمكن تسجيلها بالقيمة العادلة والتي من الممكن أن تكون أقل من التكلفة ولكن لم تعترف الضرائب بتلك التعديلات للأغراض الضريبية .

٤,٤. الاعتراف بالفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً :

كما هو الحال في الفروق المؤقتة الخاضعة للضرائب هناك حالات لا يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل :

- عندما ينشأ الأصل الضريبي المؤجل من الاعتراف الأولى لأصل أو التزام في معاملة :

• ليست عملية تجميع أعمال .

• في تاريخ المعاملة لم تؤثر على كلاً من الربح المحاسبي أو الربح الضريبي .

نحاول أن نتفهم السبب وراء الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً :

(أ) عندما يتم الاعتراف بالالتزام ، فمن المفترض أن قيمته الدفترية سوف يتم تسويتها في شكل

منافع اقتصادية خارجة من المنشأة في المستقبل .

(ب) عندما تتحقق تلك الموارد من المنشأة ، جزء منها أو كلها قد تكون قابلة للخصم ضريبياً عند

تحديد الربح الضريبي في فترة لاحقة عن الفترة التي تم الاعتراف فيها بالالتزام .

(ج) يوجد فرق ضريبي مؤقت بين القيمة الدفترية للالتزام وأساسه الضريبي .

(د) بالتالي ينشأ أصل ضريبي مؤجل يمثل ضريبة الدخل التي يمكن استردادها في الفترات

اللاحقة عندما يتم السماح بخصم جزء من ذلك الالتزام من الربح الضريبي .

(هـ) بالمثل ، عندما تكون القيمة الدفترية لأصل أقل من أساسه الضريبي هذا الفرق ينشأ عنه

أصل ضريبي مؤجل فيما يتعلق بضرائب الدخل التي يمكن استردادها في الفترات اللاحقة .

٤,٥. مثال : فروق ضريبية قابلة للخصم :

تعترف الشركة (س) بالالتزام بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه يتمثل في مصروفات ضمان مستحقة في ٣١ ديسمبر

٢٠٠٧ لن يتم السماح بخصم تكلفة الضمان للأغراض الضريبية حتى يتم سدادها بواسطة الشركة ، معدل

الضريبة ٢٥ % .

المطلوب :

حساب الضريبة المؤجلة في هذه الحالة .

الحل :

ما هو الأساس الضريبي للالتزام ؟ هو صفر (القيمة الدفترية ١٠,٠٠٠ جنيه ناقص القيمة التي سوف يسمح بخصمها للأغراض الضريبية من هذا الالتزام في المستقبل) .

عندما يتم تسوية هذا الالتزام بقيمته الدفترية سوف يتم تخفيض الربح الضريبي للشركة بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه وبالتالي ١٠,٠٠٠ جنيه $\times 25\% = 2,500$ جنيه .

الفرق بين القيمة الدفترية البالغة ١٠,٠٠٠ جنيه والأساس الضريبي البالغ صفر يعد فرق قابل للخصم ضريبياً . وبالتالي يجب على الشركة الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل ١٠,٠٠٠ جنيه $\times 25\% = 2,500$ جنيه بشرط أن يكون من المتوقع أن تحقق الشركة أرباح ضريبية مستقبلية كافية للاستفادة من ذلك الأصل .

٤,٦ الأرباح الضريبية في الفترات المستقبلية :

متى نكون متأكدين من أن الأرباح الضريبية المستقبلية ستكون كافية حتى يمكن استخدام الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً ؟

ينص معيار (٢٤) أنه يمكن افتراض ذلك إذا كان هناك فروق ضريبية مؤقتة خاضعة للضريبة تتعلق بنفس جهة الضرائب ولنفس الشركة الخاضعة للضريبة . والتي من المتوقع أن تنعكس :

أ - في نفس الفترة التي من المتوقع أن تنعكس فيها الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً .

ب - في الفترات التي ينشأ فيها خسائر ضريبية من أصل ضريبي مؤجل يمكن ترحيلها .

في هذه الحالات فقط يتم الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل ، في الفترة التي ينشأ فيها فروق ضريبية مؤقتة قابلة للخصم .

٤,٧ الخسائر الضريبية والخصم الضريبي غير المستخدم :

• قد يكون للشركة خسائر ضريبية أو خصم ضريبي غير مستخدم (يمكن أن يتم تخفيضه من الأرباح الضريبية) في نهاية فترة محاسبية ما .

هل يجب الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل فيما يتعلق بهذه القيم ؟

ينص معيار (٢٤) على أنه يمكن الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل في مثل هذه الحالات إلى المدى الذي

يكون فيه من المتوقع وجود أرباح ضريبية مستقبلية كافية لاستخدام ذلك الأصل الضريبي المؤجل .

٤,٨ إعادة تقدير الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها :

يجب على المنشآت أن تقوم في نهاية كل فترة بإعادة تقدير مدي وجود أرباح ضريبية مستقبلية متاحة وإلي

أي مدي يجب الاعتراف بجزء من الأصول الضريبية غير المعترف بها .

٥. القياس والاعتراف بالضريبة المؤجلة

٥,١. أساس تسجيل الضريبة المؤجلة :

- يتبنى معيار (٢٤) أسلوب التسجيل الكامل للمحاسبة عن الضريبة المؤجلة .
- أسلوب التسجيل الكامل له ميزة حيث يعترف بأنه كل فرق زمني في نهاية الفترة المحاسبية له أثر على مدفوعات الضرائب المستقبلية ، إذا قامت الشركة بخصم إهلاك معجل الآن ، الضرائب المستقبلية ستكون أعلى من ما كانت سوف تكون عليه لو لم تقم الشركة بذلك .مثال :
- الشركة بدأت نشاطها في ٢٠٠٧/١/١ . في أول عام لها حققت الشركة ٥ مليون جنيه أرباح وكان مصروف الإهلاك بمبلغ ١ مليون جنيه مصري والإهلاك الضريبي بمبلغ ١,٥ مليون جنيه ، معدل الضريبة ٣٠% .

الحل:

الالتزام الضريبي ١,٣٥ مليون جنيه (٣٠% × (٥ + ١ - ١,٥) ولكن المحمل على قائمة الدخل سوف يزيد بقيمة الالتزام الضريبي المؤجل ٣٠% × ٠,٥ مليون = ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصري وبالتالي يصبح إجمالي مصروف الضرائب المحمل على قائمة الدخل مبلغ ١,٥ مليون (١,٣٥ مليون + ١٥٠,٠٠٠) والمعدل الفعلي للضريبة هو ٣٠% على الأرباح المحاسبية (٥ مليون × ٣٠%) .

٥,٢. التغير في معدلات الضريبة :

- عندما يتغير معدل الضريبة من سنة لأخرى ، تظهر مشكلة فيما يتعلق بالضريبة المؤجلة التي يجب تحميلها على قائمة الدخل .
- يتطلب معيار (٢٤) قياس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع أن تكون مطبقة عندما ينعكس الأصل أو يسوى الالتزام ، بناءً على معدلات الضرائب المفروضة (أو في طريقها أن تكون مفروضة) في نهاية الفترة المحاسبية .
- بعبارة أخرى يتطلب معيار (٢٤) استخدام طريقة "الالتزام" للاعتراف بالضريبة المؤجلة .

٥,٣. الخصم :

- يتم استخدام الخصم للأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود .
- ينص معيار (٢٤) أنه لا يجوز خصم الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة للصعوبة والتعقيد في الاحتساب ، يتم استخدام الخصم للالتزامات طويلة الأجل الأخرى مثل المخصصات .

٥,٤. القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة :

- يجب مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في نهاية كل فترة مالية ويتم تخفيضها إذا كان ذلك مناسباً (في حالة عدم وجود أرباح ضريبية مستقبلية) ويمكن رد ذلك الانخفاض في الفترات المستقبلية .

٥,٥ الاعتراف :

- كما هو الحال في الضريبة الجارية ، يتم عادةً الاعتراف بالضريبة المؤجلة كإيراد أو مصروف ويتم إدراجها بقائمة الدخل عن الفترة .
- يكون هناك استثناء إذا نشأت الضريبة عن معاملات أو أحداث تم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .
- قيمة الضريبة المؤجلة التي تظهر بقائمة الدخل تشمل مكونين :
 - (أ) الضريبة المؤجلة المتعلقة بالفروق المؤقتة .
 - (ب) التسويات المتعلقة بالتغير في القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة مثل التغير في سعر الضريبة أو إعادة تقدير استرداد الأصول الضريبية المؤجلة أو تغيير طريقة الاستفادة المتوقعة من أصل .
- بالنسبة للبنود في (ب) يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل إلا في الحالات التي تتعلق ببنود تم الاعتراف بها مباشرة بحقوق الملكية .
- يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والجارية مباشرة بحقوق الملكية إذا كانت تتعلق ببنود تم إدراجها مباشرة بحقوق الملكية .
- أمثلة من المعايير والتي تسمح بالاعتراف المباشر بحقوق الملكية :
 - (أ) إعادة تقييم الأصول الثابتة (معياري ١٠) .
 - (ب) أثر التغيير في السياسات المحاسبية المطبقة بأثر رجعي أو تصحيح الأخطاء الجوهرية معيار (٥).

٥,٦ لماذا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة ؟

- (أ) التسويات التي يتم إجراؤها والمتعلقة بالضريبة المؤجلة تتم وفقاً لمفهوم الاستحقاق ووفقاً لتعريف الالتزام الوارد بالإطار العام ، أي حدث ماضي ينشأ عن التزام في شكل زيادة في الضرائب والتي سيتم دفعها في المستقبل ويمكن تقدير القيمة بطريقة موثوق بها ، وبالمثل ينطبق تعريف الأصل على الأصل الضريبي المؤجل .
- (ب) إذا لم يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية المستقبلية ، قد يجعل ذلك الأرباح أكبر مما يجب مما يؤدي إلى توزيع أرباح أكبر مما يجب والتأثير السلبي على سعر السهم ونصيب السهم من الأرباح.

٦. الضرائب في حسابات الشركة :

٦.١. الضرائب في قائمة الدخل :

- يتم حساب الضريبة على الربح من الأنشطة العادية بتجميع :
 - (أ) ضريبة الدخل الجارية على صافي الربح الضريبي .
 - (ب) التحويل من وإلى الضريبة المؤجلة .
 - (ج) أي زيادة أو نقص في ضريبة الدخل التي تتعلق بسنوات سابقة .
- عندما يتم حساب الضريبة على الأرباح ، يتم الاحتساب بناءً على تقدير الشركة من وجهة نظرها للالتزامها الضريبي ، في التعاملات اللاحقة مع الجهات الضريبية قد يتم الاتفاق على مصروف ضريبي أكثر .
- الفرق بين الضريبة المقدرة على الربح في سنة ما وبين مصروف الضريبة الفعلي المتفق عليه عن نفس العام يتم اعتباره كتسوية للضريبة على الأرباح في السنة التالية وينشأ عن ذلك إيضاح بقيمة الزيادة أو النقص في الضريبة .

سؤال :

في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ حققت الشركة (س) أرباح تشغيل قبل الضرائب بمبلغ ١١٠,٠٠٠ جنيه ، تم تقدير ضريبة الدخل على أرباح التشغيل بمبلغ ٤٥,٠٠٠ جنيه مصري ، في السنة السابقة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ كانت ضريبة الدخل على أرباح عام ٢٠٠٢ قد تم تقديرها بمبلغ ٣٨,٠٠٠ جنيه مصري ولكن تم الاتفاق لاحقاً على مبلغ ٤٠,٥٠٠ جنيه ، تم تحويل مبلغ دائن من الضرائب المؤجلة بمبلغ ١٦,٠٠٠ جنيه مصري في عام ٢٠٠٣ .

المطلوب :

- (أ) حساب الضريبة على أرباح عام ٢٠٠٣ ؟
- (ب) حساب الضريبة الواجبة السداد ؟

الحل :

- (أ) الضريبة على أرباح عام ٢٠٠٣ :

جنيه مصري	
٤٥,٠٠٠	ضريبة الدخل على الأرباح
(التزام بقائمة المركز المالي)	
١٦,٠٠٠	الضريبة المؤجلة
	محمل عن ضرائب سنوات سابقة
٢,٥٠٠	(٣٨,٠٠٠ - ٤٠,٥٠٠)
<u>٦٣,٥٠٠</u>	الضريبة عن أرباح عام ٢٠٠٣ (قائمة الدخل)

(ب) الضريبة المستحقة السداد عن أرباح ٢٠٠٣ إلترام ٤٥,٠٠٠ جنيه .

٦,٢ . الضريبة بقائمة المركز المالي :

- من الواضح من الأمثلة السابقة أن مصروف ضريبة الدخل المحمل على قائمة الدخل غالباً لن يكون مساوي لالتزام ضريبة الدخل الظاهر بقائمة المركز المالي .
- هناك عدة بنود من المتوقع أن نجدها بقائمة المركز المالي :
- (أ) قد تكون ضريبة الدخل مستحقة السداد فيما يتعلق مثلاً بالفوائد المدفوعة في آخر إقرار عن أرباح العام أو استحققت .
- (ب) إذا لم يكن هناك ضريبة مستحقة السداد (أو صغيرة) فمن الممكن أن يكون هناك ضريبة دخل أصل مسترد مفصح عنه في الأصول المتداولة .
- (ج) عادةً ما سوف يكون هناك التزام للضرائب ، ومن الممكن أن يشمل مبالغ مستحقة من سنوات سابقة ولم يتم سدادها .
- (د) يمكن أيضاً أن نجد التزام في حساب الالتزامات الضريبية المؤجلة ، وتظهر الضريبة المؤجلة ضمن بنود الالتزامات طويلة الأجل بقائمة المركز المالي .

سؤال :

- في السنة المنتهية في ٣١ يوليو ٢٠٠٤ حققت الشركة (س) أرباح ضريبية بلغت ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري ويستحق عنها سداد ضرائب بمعدل ٣٠% :
- (أ) سوف يتم تحويل مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه إلى حساب الضريبة المؤجلة ، وكان رصيد ذلك الحساب قبل إجراء ذلك قيد التسوية مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه .
 - (ب) الضريبة المتوقعة عن أرباح العام المنتهي في ٣١ يوليو ٢٠٠٣ كانت ٨٠,٠٠٠ جنيه مصري وتم الاتفاق لاحقاً مع مصالح الضرائب على سداد مبلغ ٨٤,٠٠٠ جنيه وتم سدادها بالكامل .
 - (ج) الضريبة على أرباح العام المنتهي في ٣١ يوليو ٢٠٠٤ تستحق السداد في ١ مايو ٢٠٠٥ .
 - (د) خلال السنة المنتهية في ٣١ يوليو ٢٠٠٤ حققت الشركة أرباح رأسمالية بلغت ٦٠,٠٠٠ جنيه عن بيع بعض الأصول .

المطلوب :

- (أ) حساب مصروف الضريبة عن السنة المنتهية في ٣١ يوليو ٢٠٠٤ ؟
- (ب) حساب الالتزامات الضريبية بقائمة المركز المالي للشركة في ٣١ يوليو ٢٠٠٤ ؟

(أ) مصروف الضريبة عن السنة :

جنيه مصري	(I) - الضريبة على أرباح التشغيل الضريبية
٣٦٠,٠٠٠	(١,٢٠٠,٠٠٠ × %٣٠)
١٨,٠٠٠	الضريبة على الربح الرأسمالي
٢٠,٠٠٠	الضريبة المؤجلة
<hr/>	
٣٩٨,٠٠٠	فرق الضريبة عن السنة السابقة
٤,٠٠٠	(٨٤,٠٠٠ - ٨٠,٠٠٠)
<hr/>	
٤٠٢,٠٠٠	مصروف الضريبة عن السنة

(II) - قائمة الدخل تظهر كالتالي :

الأرباح قبل الضرائب	(١,٢٠٠,٠٠٠ + ٦٠,٠٠٠)
مصروف الضريبة	(٤٠٢,٠٠٠)
<hr/>	
١,٢٦٠,٠٠٠	صافي ربح العام بعد الضرائب
<hr/>	
٨٥٨,٠٠٠	(ب) الضريبة المؤجلة :

جنيه مصري	رصيد أول المدة
١٠٠,٠٠٠	محمل على قائمة الدخل
٢٠,٠٠٠	الضريبة المؤجلة بالمركز المالي
<hr/>	
١٢٠,٠٠٠	الالتزام الضريبي كالتالي : المستحق السداد في ٢٠٠٥/٥/١
<hr/>	
٣٦٠,٠٠٠	الضريبة عن الربح العادي
١٨,٠٠٠	الضريبة على الربح الرأسمالي
<hr/>	
٣٧٨,٠٠٠	مستحق السداد في ٢٠٠٥/٥/١

٦,٣ . عرض الأصول والالتزامات الضريبية :

- يجب عرض الأصول والالتزامات الضريبية منفصلة عن الأصول والالتزامات الأخرى بقائمة المركز المالي.
- بالإضافة إلى إن الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة لا يجب عرضها ضمن الأصول والالتزامات المتداولة .

• هناك حالات محدودة التي يمكن إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية ، وهذا يحدث فقط عندما :

- (أ) يكون لدى الشركة الحق القانوني لإجراء تلك المقاصة .
 - (ب) تنوي الشركة السداد على أساس الصافي أو تحصيل الأصل وسداد الالتزام في نفس التوقيت .
- نفس الاشتراطات تسري على المقاصة للأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة .

٦,٤ . عرض المصروف الضريبي :

- يجب عرض المصروف الضريبي /الإيراد و الذي يتعلق ببند قائمة الدخل بقائمة الدخل



الفصل السابع عشر

نصيب السهم في الأرباح

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. نصيب السهم في الأرباح.
٢. النصيب الأساسي للسهم في الأرباح.
٣. أثر التغيير في هيكل رأس المال على النصيب الأساسي للسهم في الأرباح.
٤. النصيب المخفض للسهم في الأرباح.
٥. العرض و الإفصاح و أمور أخرى.

١. معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢)

١.١ هدف المعيار:

• يهدف هذا المعيار إلى تحسين مقارنة الأداء بين شركات مختلفة عن نفس الفترة المحاسبية و بين الفترات المحاسبية المختلفة لنفس الشركة ، وذلك عن طريق شرح طرق تحديد عدد الأسهم التي تدخل في حساب نصيب السهم في الأرباح وتحديد طرق العرض.

١.٢ تعريفات:

- **الأسهم العادية:** هي أداة ملكية تالية في الحقوق لكل أنواع أدوات الملكية الأخرى.
- **الأسهم العادية المحتملة:** هي أداة مالية أو عقد قد يمنح حاملها الحق في امتلاك أسهم عادية .
- **الخيارات والتعهدات وما في حكمها:** هي أدوات مالية تعطى لحاملها الحق في شراء أسهم عادية .
- **الأداة المالية:** هي أى عقد يؤدي إلى نشأة أصل مالي والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى .
- **أداة حقوق الملكية:** هي أى عقد يثبت الحق في باقى أصول منشأة بعد خصم جميع التزاماتها .

١.٢.١ الأسهم العادية:

• يمكن أن يكون هناك عدة أنواع من الأسهم العادية و لكن يكون لكل نوع منها نفس الحقوق في توزيعات الأرباح. تشارك الأسهم العادية في صافي أرباح الفترة بعد مشاركة الأنواع الأخرى من الأسهم مثل الأسهم الممتازة .

١.٢.٢ الأسهم العادية المحتملة:

• يحدد المعيار المصري رقم (٢٢) الأمثلة التالية من الأدوات المالية و العقود الأخرى و التي تنشأ الأسهم العادية المحتملة:

- (أ) الالتزامات المالية أو أدوات حقوق الملكية بما فيها الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.
- (ب) الخيارات والتعهدات.
- (ج) خطط الموظفين التي تسمح لهم بالحصول على أسهم عادية كجزء من مقابل عملهم.
- (د) أسهم عادية سوف يتم إصدارها عند تحقق شروط ناتجة عن اتفاقيات تعاقدية مثل شراء شركة و/أو أصول أخرى.

١.٢ نطاق المعيار:

• لنطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) المحددات التالية:

- (أ) الشركات التي تكون أسهمها العادية الحالية أو المحتملة مقيدة في أحد أسواق الأوراق المالية (وأيضاً الشركات التي في طريقها لتصبح مقيدة) فقط هي التي تلتزم بعرض نصيب السهم في الأرباح.
- (ب) عند عرض نتائج أعمال الشركة الأم يجب عرض نصيب السهم في الأرباح على أساس نتائج الأعمال المجمعة.
- (ج) إذا اختارت الشركات عرض نصيب السهم في الأرباح طواعية برغم أن أسهمها العادية الحالية أو المحتملة غير مقيدة في أحد أسواق الأوراق المالية فيجب الالتزام بما ورد في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) .

٢. النصيب الأساسي للسهم في الأرباح :

٢,١ . القياس :

- يحسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح بقسمة صافي أرباح أو خسائر الفترة الخاصة بحملة الأسهم العادية (البسط) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة (المقام).
- $\text{النصيب الأساسي للسهم في الأرباح} = \frac{\text{صافي أرباح (خسائر) الفترة الخاصة بحملة الأسهم العادية}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة}}$

٢,٢ . الأرباح :

- عند تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة يؤخذ في الاعتبار كافة بنود الدخل والمصروفات الخاصة بحاملي الأسهم العادية للشركة التي تحققت خلال الفترة (بما في ذلك الضرائب و حقوق الأقلية) مخصوماً منه توزيعات أرباح الأسهم الممتازة.
- يتحدد المبلغ الخاص بنصيب حملة الأسهم الممتازة من الأرباح والذي يتم خصمه من صافي ربح الفترة كما يلي:

- (أ) توزيعات الأرباح الخاصة بالأسهم الممتازة غير المجمعة للأرباح والتي يتم إعلان توزيعها عن الفترة.
- (ب) إجمالي التوزيعات المطلوبة للأسهم الممتازة المجمعة للأرباح سواء تم إعلان التوزيع أو لم يتم ، ولا تتضمن توزيعات الأرباح عن الفترة الخاصة بالأسهم الممتازة أية توزيعات تم دفعها أو إعلانها للأسهم مجمعة الأرباح والمتعلقة بفترات سابقة.
- (ج) لتحديد صافي أرباح الفترة الخاصة بحاملي الأسهم العادية ، يخصم نصيب العاملين و حصة مجلس الإدارة من الأرباح.

٢,٣ . نصيب السهم :

- لغرض حساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح يحسب عدد الأسهم العادية على أساس المتوسط المرجح لهذه الأسهم القائمة خلال الفترة . يعدل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة وكل الفترات المعروضة ليعكس كافة الأحداث بخلاف تلك الناتجة عن تحويل الأسهم العادية المحتملة والتي غيرت من عدد الأسهم العادية القائمة دون تغيير مقابل في موارد المنشأة.
- ويتم حساب الترجيح بعامل الوقت على أساس عدد الأيام التي يظل فيها عدد من الأسهم قائماً بالنسبة إلى الإجمالي.

٢,٤ . مثال : المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة:

• فيما يلي المعاملات التي حدثت خلال العام على أسهم شركة (س) إحدى الشركات المقيدة بالبورصة:

التاريخ	التفاصيل	الاسهم المصدرة
١٨ يناير ٢٠١٠	رصيد أول المدة	١٧٠,٠٠٠
٣١ مايو ٢٠١٠	إصدار أسهم نقدية جديدة	٨٠,٠٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٠	رصيد آخر المدة	٢٥٠,٠٠٠

المطلوب:

حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال ٢٠١٠

الحل:

يمكن حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال ٢٠١٠ بطريقتين:

$$(أ) \quad ٢١٦,٦٦٦ \text{ سهماً} = \left(\frac{٧}{١٢} \times ٢٥٠,٠٠٠ \right) + \left(\frac{٥}{١٢} \times ١٧٠,٠٠٠ \right)$$

$$(ب) \quad ٢١٦,٦٦٦ \text{ سهماً} = \left(\frac{١٢}{١٢} \times ٨٠,٠٠٠ \right) + \left(\frac{١٢}{١٢} \times ١٧٠,٠٠٠ \right)$$

٢,٥ . المقابل:

- في معظم الحالات تؤخذ الأسهم في الاعتبار عند حساب المتوسط المرجح اعتباراً من تاريخ استحقاق مقابل هذه الأسهم (الذي يكون عادة هو تاريخ الإصدار). ويتوقف توقيت أخذ الأسهم العادية في الاعتبار على الشروط المتعلقة بإصدار هذه الأسهم ، ويجب إعطاء عناية خاصة لجوهر أي عقد مرتبط بالإصدار. فيما يلي معالجة إصدار الأسهم العادية في حالات مختلفة:

المقابل	تاريخ أخذ الأسهم العادية في الاعتبار
الأسهم العادية المصدرة مقابل نقدية .	عند استحقاق السداد النقدي.
الأسهم العادية التي تصدر كنتيجة لتحويل أداة مديونية إلى أسهم عادية.	من تاريخ توقف حساب استحقاق الفوائد.
الأسهم العادية التي تصدر بدلاً من فوائد أو أصل أو أداة مالية أخرى.	من تاريخ توقف حساب استحقاق الفوائد.
الأسهم العادية التي تصدر مقابل تسوية التزام على الشركة .	من تاريخ إجراء التسوية .
الأسهم العادية التي تصدر مقابل اقتناء أصل بخلاف النقدية .	من تاريخ الاعتراف بالاقتناء .
الأسهم العادية التي تصدر مقابل تقديم خدمة .	من تاريخ تأدية الخدمة .

- الأسهم العادية التي تصدر كجزء من مقابل الشراء في عملية اقتناء شركة تؤخذ في الاعتبار عند حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم اعتباراً من تاريخ الاقتناء ، وذلك لأن الشركة المقتنية تدرج نتائج تشغيل الشركة المقتناة في قائمة الدخل الخاصة بها اعتباراً من تاريخ الاقتناء .
- إذا تم سداد جزء من مقابل السهم العادية ، تعامل كجزء من الأسهم العادية إلى المدى الذي يحق لتلك الأسهم الحصول على أرباح بالمقارنة الأسهم العادية المدفوعة بالكامل.

- الأسهم المحتملة تعامل كأسهم قائمة وتؤخذ في الاعتبار عند حساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح فقط من تاريخ استيفاء كافة الشروط اللازمة لإصدارها .

٣. أثر التغير في هيكل رأس المال على النصيب الأساسي للسهم في الأرباح:

٣,١ . مقدمة:

- فيما سبق رأينا أثر إصدار أسهم جديدة علي نصيب السهم الأساسي في الأرباح . في تلك الحالات ، سيكون رقم نصيب السهم الأساسي في الأرباح قابل للمقارنة مع العام الحالي وذلك بسبب أن المتوسط المرجح لعدد الأسهم قد ارتفع عندما كان هناك زيادة مقابلة في الموارد. تم استلام نقدية عندما تم إصدار الأسهم . تم افتراض أنه تم إصدار الأسهم بكامل القيمة السوقية .

٣,٢ . مثال : نصيب السهم في الأرباح عند إصدار أسهم جديدة:

في ٣٠ سبتمبر ٢٠١١ م ، أصدرت الشركة (س) ١٠٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمتها السوقية بالكامل ، تبدأ السنة المالية للشركة في ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر ، فيما يلي بعض المعلومات المالية عن عامي ٢٠١٠ م، و ٢٠١١ م .

٢٠١٠ م	٢٠١١ م	عدد الأسهم القائمة في ٣١ ديسمبر
٨,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	
٣,٢٨٠,٠٠٠ جنية	٣,٣٠٠,٠٠٠ جنية	صافي أرباح العام بعد الضرائب ونصيب السهم الممتاز

المطلوب :

حساب نصيب السهم الأساسي في الأرباح لعام ٢٠١١ ورقم المقارنة لعام ٢٠١٠

الحل :

٢٠١٠ م	٢٠١١ م	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
-	٦,٠٠٠,٠٠٠	$\frac{9}{12} \times 8,000,000$
-	٢,٢٥٠,٠٠٠	$\frac{3}{12} \times 9,000,000$
٨,٠٠٠,٠٠٠	٨,٢٥٠,٠٠٠	
٣,٢٨٠,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠	الأرباح
٤١ قرشاً	٤٠ قرشاً	نصيب السهم الأساسي من الأرباح

بالرغم من زيادة الأرباح بمقدار ٢٠,٠٠٠ جنية خلال عام ٢٠١١ م ، إلا أن النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لم يكن بنفس مستوى ٢٠١٠ م وذلك لأنه تم ضخ رأسمال إضافي خلال الثلاث أشهر الأخيرة من عام ٢٠١١ م .

- هناك أحداث أخرى ينشأ عنها زيادة في عدد الأسهم المصدرة القائمة ولا ينشأ عنها تغيير في الموارد . في مثل هذه الحالات يجب إجراء تعديلات من أجل جعل النصيب الأساسي للسهم في الأرباح للعام الحالي والعام السابق قابلين للمقارنة . هناك أربع حالات أخذهم معيار (٢٢) في الاعتبار :
 - (أ) رسملة الأرباح ، الإصدار المجاني (توزيعات الأرباح في صورة أسهم مجانية) .
 - (ب) عنصر المنحة في أية إصدارات أخرى مثل المزايا والحقوق الممنوحة لقدامى المساهمين عند إصدار أسهم جديدة .
 - (ج) تجزئة الأسهم .
 - (د) دمج الأسهم (عكس التجزئة) .

٣,٣ . رسملة الأرباح ، عنصر المنحة في الإصدار ، تجزئة الأسهم ودمج الأسهم :

- يمكن اعتبار أن لتلك الأحداث أثر متشابه حيث تصدر أسهم عادية لقدامى المساهمين دون مقابل إضافي وبالتالي يزيد عدد الأسهم العادية القائمة دون زيادة في موارد المنشأة ، وفي هذه الحالة يجب تعديل عدد الأسهم العادية التي كانت قائمة قبل هذا الإجراء بنسبة التغيير في الأسهم العادية القائمة كما لو كان هذا الحدث قد تم في بداية أول فترة مالية تم عرضها في القوائم المالية المقدمة .

٣,٤ . مثال : نصيب السهم في الأرباح عند الإصدار كمنحة (أسهم مجانية)

لدى شركة (س) ٤٠٠٠٠٠٠ سهم مصدر وقائم ، في ٣٠ سبتمبر ٢٠١١ م قامت الشركة بإصدار ١٠٠٠٠٠٠ سهم مجاني كمنحة .

احسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لعامي ٢٠١١م ورقم المقارنة لعام ٢٠١٠م إذا علمت أن الأرباح في ٢٠١١م بلغت ٨٠,٠٠٠ جنيه والنصيب الأساسي للسهم في الأرباح لعام ٢٠١٠م كان ١٨,٧٥ قرش وأن السنة المالية للشركة تبدأ ١ يناير وتنتهي ٣١ ديسمبر .

الحل :

٢٠١١ م	الأرباح
٨٠,٠٠٠ جنيه	عدد الأسهم القائمة في ١ يناير
٤٠٠,٠٠٠ سهم	عدد الأسهم المجانية المصدرة
١٠٠,٠٠٠ سهم	
٥٠٠,٠٠٠ سهم	
١٦ قرشاً	النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يجب أيضاً تعديل عدد الأسهم القائمة الخاصة بعام ٢٠١٠ حتى يمكن جعل أرقام النصيب الأساسي للسهم في الأرباح قابلة للمقارنة . تم تعديل النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لعام ٢٠١٠م كالتالي :

$$\{ 18,75 \text{ قرش} \times \frac{400}{500} = 15 \text{ قرش}$$

٣,٥ . الإصدار بحقوق شراء:

• الإصدار بحقوق شراء الأسهم هو إصدار أسهم جديدة للمساهمين الحاليين بسعر أقل من السعر الحالي للسوق . يتم عرض الأسهم الجديدة علي أساس (س) عدد أسهم لكل (ص) عدد أسهم قائمة حالياً ، علي سبيل المثال : إصدار حق شراء " ١ لكل ٣ " يعني عرض إصدار ١ سهم جديد بسعر عرض معين لكل ٣ أسهم قائمة حالياً . وهذا يعني أن هناك عنصر منحه (مجان) . للوصول إلي رقم النصيب الأساسي للسهم في الأرباح عند وجود إصدار بحقوق الشراء ، يجب حساب أولاً السعر النظري للسهم بعد استخدام حقوق الشراء .

٣,٦ . مثال : السعر النظري للسهم بعد استخدام حقوق الشراء:

لدى الشركة (س) ١٠٠٠٠٠٠ سهم مصدر وقائم . قامت الشركة بعرض حق شراء ١ سهم لكل ٤ سهم بسعر ٣ جنيه للسهم علماً بأن سعر السوق للأسهم في آخر يوم قبل الإصدار بحقوق الشراء هو ٣,٥ للسهم .
المطلوب حساب السعر النظري للسهم بعد استخدام حقوق الشراء.

الحل :

جنيه مصري

١٤	قبل الإصدار ٤ أسهم بقيمة ٣,٥ جنيه للسهم
٣	إصدار ١ سهم بقيمة ٣ جنيه للسهم
<u>١٧</u>	القيمة النظرية لعدد ٥ أسهم

$$\text{السعر النظري للسهم بعد استخدام حقوق الشراء} = \frac{١٧}{٥} = \text{جنيه } ٣,٤ \text{ جنيه للسهم}$$

٣,٧ . الإجراءات:

• الإجراءات التي تم إتباعها لحساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح للعام الحالي والرقم المقارن للعام السابق هي كالتالي :

(أ) يجب ضرب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح للعام السابق بالكسر التالي :

القيمة العادلة النظرية للسهم بعد الإصدار بحقوق شراء

القيمة العادلة للسهم مباشرة قبل استخدام حقوق الشراء

(ب) للحصول علي النصيب الأساسي للسهم في الأرباح للعام الحالي :

(i) يجب ضرب عدد الأسهم قبل الإصدار بحقوق شراء في كسر السنة قبل تاريخ الإصدار والكسر التالي

القيمة العادلة للسهم قبل استخدام حقوق الشراء

القيمة العادلة النظرية للسهم بعد الإصدار بحقوق شراء

(ii) يجب ضرب عدد الأسهم بعد الإصدار بحقوق شراء بكسر السنة بعد تاريخ الإصدار ثم يتم الجمع على الرقم الناتج من الخطوة (i).

٣,٨ مثال: نصيب السهم في الأرباح عند الإصدار بحقوق شراء:

لدى الشركة (س) ١٠٠٠٠٠٠ سهم مصدر وقائم كما قامت الشركة بإصدار أسهم بحقوق شراء ١ سهم لكل ٥ أسهم في ١ أكتوبر ٢٠١١ بسعر ١ جنيه. القيمة السوقية للسهم في آخر يوم عرض متضمناً حق الشراء كان ١,٦ جنيه.

المطلوب حساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لعام ٢٠١١ م والرقم المقارن لعام ٢٠١٠ م علماً بأن أرباح العام بلغت ٥٠,٠٠٠ جنيه عن عام ٢٠١١ م و ٤٠,٠٠٠ جنيه عن عام ٢٠١٠ م.

الحل:

حساب السعر النظري للسهم بعد الإصدار بحقوق الشراء

جنيه مصري	
٨	قبل الإصدار ، ٥ أسهم × ١,٦ جنيه للسهم
١	إصدار ١ أسهم × ١ جنيه للسهم
٩	القيمة النظرية لـ ٦ أسهم
	السعر النظري للسهم بعد الإصدار بحقوق الشراء = $\frac{٩}{٦}$ جنيه = ١,٥ للسهم

* النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لعام ٢٠١٠ م:

يتم حساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح (قبل الأخذ في الاعتبار الإصدار بحقوق شراء = ٤٠ قرشاً (٤٠,٠٠٠ جنيه مقسومة على ١٠٠٠٠٠ سهم)

$$\text{النصيب الأساسي للسهم في الأرباح} = \frac{٤٠}{١,٦} \times ١,٥ = ٣٧,٥ \text{ قرشاً}$$

* النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لعام ٢٠١١ م:

عدد الأسهم قبل الإصدار بحقوق شراء ١٠٠٠٠٠٠ سهم وتم إصدار ٢٠٠٠٠٠ سهم

$$\text{المرحلة الأولى: } ٨٠,٠٠٠ = \frac{١,٦}{١,٥} \times \frac{٩}{١٢} \times ١٠٠,٠٠٠$$

$$\begin{aligned} \text{المرحلة الثانية :} & \quad \frac{3}{12} \times 120,000 = 30,000 \\ \hline & \quad 110,000 \\ \text{النصيب الأساسي للسهم في الأرباح} & = \frac{50,000 \text{ جنيه}}{110,000} = 45,5 \text{ قرشاً} \end{aligned}$$

سؤال :

بلغ صافي أرباح الشركة (س) عن السنوات المنتهية في ٣١ من ديسمبر كالتالي :

مليون جنيه

٢٠٠٦ م	١,١
٢٠٠٧ م	١,٥
٢٠٠٨ م	١,٨

في ١ يناير ٢٠٠٧ م بلغ عدد الأسهم القائمة المصدرة ٥٠٠,٠٠٠ سهم وخلال عام ٢٠٠٧ قامت الشركة بالإعلان عن إصدار بحقوق شراء كالتالي :

- الحقوق : ١ سهم جديد لكل ٥ أسهم قائمة (بإجمالي ١٠٠,٠٠٠ سهم جديد)
- سعر التنفيذ : ٥ جنيه
- آخر يوم لاستخدام الحق : ١ مارس ٢٠٠٧ م .

سعر السوق (القيمة العادلة) للسهم من الشركة (س) مباشرة قبل استخدام الحقوق في ١ مارس ٢٠٠٧ م = ١١ جنيه للسهم.

المطلوب : حساب النصيب الأساسي للسهم من الأرباح عن أعوام ٢٠٠٦ م ، ٢٠٠٧ م و ٢٠٠٨ م

الحل :

• حساب السعر النظري للسهم بعد استخدام حقوق الشراء =

القيمة العادلة لكل الأسهم القائمة + الإجمالي المستلم من استخدام حقوق الشراء

عدد الأسهم القائمة قبل استخدام حقوق الشراء + عدد الأسهم التي تم إصدارها عند استخدام حقوق الشراء

$$= \frac{(11 \text{ جنيه} \times 500,000) + (5 \text{ جنيه} \times 100,000)}{500,000 + 100,000} = 10 \text{ جنيهات}$$

• حساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح:

٢٠٠٦ م النصيب الأساسي للسهم في الأرباح
الذي تم عرضه ١,١٠٠,٠٠٠ جنيه
٥٠٠,٠٠٠
= ٢,٢ جنيه

٢٠٠٦ م النصيب الأساسي للسهم في الأرباح
بعد تعديله باستخدام حقوق الشراء
١,١٠٠,٠٠٠ جنيه
١٠ ×
١١ ٥٠٠,٠٠٠
= ٢ جنيه

٢٠٠٧ م النصيب الأساسي للسهم في الأرباح
متضمناً أثر الإصدار بحقوق الشراء
١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه
= ٢,٥٤ جنيه
$$\left(\frac{10}{12} \times 600,000 \right) + \frac{11}{10} \times \frac{2}{12} \times 500,000$$

٢٠٠٨ م النصيب الأساسي للسهم في الأرباح
متضمناً أثر الإصدار بحقوق الشراء
١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه
٦٠٠,٠٠٠
= ٣ جنيهات

٤. النصيب المخفض للسهم في الأرباح:

٤.١ مقدمة:

• في نهاية فترة محاسبية معينة يمكن أن يكون للشركة أدوات مالية مصدرة ليس لها حق حالي في المشاركة في أرباح الملاك ، ولكن قد تعطي هذا الحق في المستقبل. وتتضمن تلك الأدوات المالية ما يلي :

(أ) نوع من أسهم الملكية والتي لا يكون لها الحق في توزيعات الأرباح حالياً ولكن قد يكون لها هذا الحق في تاريخ معين في المستقبل .

(ب) الأسهم الممتازة والقروض القابلة للتحويل والتي تعطي لحاملها الحق في تحويل تلك الأدوات المالية إلى أسهم عادية للشركة في تاريخ مستقبلي وذلك بناء علي معدل تحويل محدد مسبقاً .

(ج) الخيارات والتعهدات بإصدار أسهم .

- في هذه الحالات ، عدد السهم المستقبلية القائمة يجب أن تزيد وبالتالي تؤدي إلى انخفاض النصيب الأساسي للسهم في الأرباح . بعبارة أخرى ، زيادة عدد الأسهم العادية في المستقبل يؤدي إلى " تخفيف " حقوق الملكية ومن الممكن حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح (النصيب الأساسي للسهم في الأرباح والذي من الممكن الحصول عليه خلال فترة مالية إذا تم التخفيف خلالها) . هذا سيعطي المستثمرين مؤشراً للآثار المحتملة للتخفيف.

٤,٢. الأرباح:

- لأغراض حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح تقوم المنشأة بتعديل صافي الربح أو الخسارة عن الفترة والمنسوب لحملة الأسهم العادية بأثر كل مما يلي بعد حساب الضريبة:
- (أ) أية توزيعات أرباح للأسهم العادية المحتملة الخافضة التي تم خصمها للوصول لصافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية.
- (ب) أية فوائد تم الاعتراف بها خلال الفترة والمتعلقة بالأسهم العادية المحتملة الخافضة .
- (ج) أي تغييرات في الدخل أو المصروفات والناجمة عن تحويل الأسهم العادية المحتملة الخافضة.
- قد يؤدي تحويل بعض الأسهم العادية المحتملة إلى تغييرات في الإيرادات أو المصروفات ، فقد يؤدي التخفيض في مصروف الفائدة المرتبطة بالأسهم العادية المحتملة إلى الزيادة في الأعباء الخاصة بنصيب العاملين في الأرباح ، ولذا ينبغي تعديل صافي الربح أو الخسارة عن الفترة بأي تغييرات في الإيراد أو المصروف لأغراض حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح .

٤,٣. الأسهم:

- من أجل حساب النصيب المخفض السهم في الأرباح يتعين أن يكون عدد الأسهم العادية هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بالإضافة إلى المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض إلى أسهم عادية، ويعتبر أنه قد تم تحويل الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض إلى أسهم عادية في بداية الفترة أو إذا كان ذلك لاحقاً في تاريخ إصدار الأسهم العادية المحتملة.
- يتم تحديد عدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها عند تحويل الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض حسب شروط الأسهم العادية المحتملة ، ويفترض الحساب استخدام أفضل سعر تحويل أو سعر ممارسة من وجهة نظر حامل الأسهم العادية المحتملة.
- كما هو الحال عند حساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح فإن الأسهم العادية المحتملة تعامل كأسهم قائمة ويتم أخذها في الاعتبار عند حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح عندما تتحقق الشروط الخاصة بإصدار هذه الأسهم. ويتم أخذ الأسهم المحتملة في الاعتبار في بداية الفترة. وإذا لم تتحقق الشروط الخاصة بالأسهم المحتملة فإن عدد الأسهم المحتملة التي يتم أخذها في الاعتبار عند

حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح تكون معتمدة على عدد الأسهم التي سوف يتم إصدارها إذا كانت نهاية فترة الاحتمال هي نهاية الفترة المعروضة. هذا ، ولا يسمح بتعديل أرقام المقارنة إذا لم تستوف الشروط عند نهاية فترة الصلاحية.

٤,٤. مثال: النصيب المخفض للسهم في الأرباح :

في عام ٢٠١١ م بلغ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح للشركة (س) ١٠٥ قرش تم حسابه علي أساس أرباح بلغت ١٠٥,٠٠٠ جنيه وعدد أسهم عادية بلغ ١٠٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم الاسمية ١ جنيه . كما بلغت السندات المصدرة مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه ، ١٥% ، قابلة للتحويل خلال سنتين بمعدل تحويل ٤ أسهم عادية لكل سند بقيمة اسمية ٥ جنيه .

بلغ معدل الضرائب ٣٠% . بلغ مجمل الربح عن عام ٢٠١١ م مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه والمصروفات مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه تشمل فوائد قدرها ٦,٠٠٠ جنيه .

المطلوب : حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح.

الحل :

الخطوة الأولى :

عدد الأسهم : عدد الأسهم الإضافية التي سوف تصدر عند التحويل ٤٠,٠٠٠ جنيه $\times \frac{٤}{٥} = ٣٢,٠٠٠$ سهماً

الخطوة الثانية :

الأرباح : سوف تم توفير مصروفات الفوائد البالغة ٦,٠٠٠ جنيه ولكن تلك الزيادة في صافي الربح سوف تخضع للضرائب وبالتالي يمكن إعادة حساب الأرباح كما يلي :

جنيه مصري	
٢٠٠,٠٠٠	مجمل الربح
(٤٤,٠٠٠)	المصروفات (٥٠,٠٠٠) - (٦,٠٠٠)
١٥٦,٠٠٠	صافي الربح قبل الضرائب
(٤٦,٨٠٠)	الضرائب ٣٠%
١٠٩,٢٠٠	الأرباح

الخطوة الثالثة : حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح

$$\frac{١٠٩,٢٠٠}{١٣٢,٠٠٠} = ٨٢,٧ \text{ قرش للسهم}$$

الخطوة الرابعة : الانخفاض : ١٠٥ قرش - ٨٢,٧ قرش = ٢٢,٣ قرش للسهم

سؤال :

بلغت الأسهم المصدرة والقائمة للشركة (س) عدد ٥٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٢٥ قرش للسهم كما لدي الشركة الإصدارات التالية :

(أ) ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، ١٤% ، سندات ، قابلة للتحويل في خلال ٣ سنوات بمعدل تحويل ٢ سهم عن كل سند بقيمة اسمية ١٠ جنيهات .

(ب) ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، ١٠% ، سندات قابلة للتحويل في خلال عام بمعدل تحويل ٣ أسهم عن كل سند بقيمة اسمية ٥ جنيهات .

بلغت إجمالي أرباح عام ٢٠١١ م ١,٧٥٠,٠٠٠ جنيه كما بلغ معدل الضرائب ٣٥% .

المطلوب :

حساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح :

الحل :

$$(أ) \text{ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح} = \frac{١,٧٥٠,٠٠٠}{٥,٠٠٠,٠٠٠} = ٣٥ \text{ قرشاً}$$

(ب) يجب تحديد أي من الأدوات المالية القابلة للتحويل (الأسهم العادية المحتملة) سوف تكون خافضة إذا تم التحويل:

$$\text{الزيادة في النصيب الأساسي للسهم في الأرباح للسندات ، ١٤\%} = \frac{١٤٠,٠٠٠ \times ٠,٦٥}{٢٠٠٠,٠٠٠} = ٤٥,٥ \text{ قرشاً}$$

$$\text{الزيادة في النصيب الأساسي للسهم في الأرباح للسندات ، ١٠\%} = \frac{٢٠٠,٠٠٠ \times ٠,٦٥}{١٢٠٠,٠٠٠} = ١٠,٨ \text{ قرشاً}$$

أثر تحويل السندات ذات عائد ١٤% هو زيادة نصيب السهم في الأرباح وذلك لأن الزيادة في نصيب السهم في الأرباح بلغت ٤٥,٥ قرش وهو أعلى من النصيب الأساسي للسهم في الأرباح البالغ ٣٥ قرش وبالتالي السندات ذات العائد ١٤% هي مضادة للمخفض .

أما السندات ذات العائد ١٠% فتعتبر خافضة .

$$\text{نصيب المخفض للسهم في الأرباح} = \frac{١,٧٥٠,٠٠٠ \text{ جنيه} + ١٣٠,٠٠٠ \text{ جنيه}}{١,٢٠٠,٠٠٠ + ٥,٠٠٠,٠٠٠} = ٣٠,٣ \text{ قرشاً}$$

٤,٥ . معالجة الخيارات:

- من أجل حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح ، على المنشأة افتراض ممارسة الخيارات المؤدية للتخفيض والأسهم العادية الأخرى المحتملة المؤدية للتخفيض للمنشأة ، وتعتبر المتحصلات المفترضة من هذه الإصدارات إنه قد تم استلامها من إصدار الأسهم بقيمتها العادلة ، كما يعامل الفرق بين عدد الأسهم الصادرة وعدد الأسهم التي كانت ستصدر بقيمتها العادلة على إنها إصدار لأسهم عادية دون مقابل .
- تعتبر الخيارات والتعهدات الأخرى لشراء الأسهم مؤدية للتخفيض إذا كان سينجم عنها صدور أسهم عادية بأقل من قيمتها العادلة ، وتكون قيمة التخفيض هي القيمة العادلة ناقصاً سعر الإصدار ، وعلى ذلك من أجل حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح ، تتم معاملة الأسهم العادية المحتملة على أنها تتكون مما يلي:-

- (أ) عقد لإصدار عدد معين من الأسهم العادية بما يعادل قيمتها العادلة خلال الفترة ، و هذه الأسهم تكون مسعرة بشكل عادل ويفترض أنها غير مؤدية للتخفيض وليست مضادة للتخفيض ، ويتم تجاهلها في حساب حصة السهم في الأرباح المخفضة.
- (ب) عقد لإصدار الأسهم العادية الباقية بدون مقابل ، وهذه الأسهم العادية لا تنتج متحصلات وليس لها تأثير على صافي الربح أو الخسارة المنسوب للأسهم العادية القائمة ، وعلى ذلك فإن هذه الأسهم تؤدي إلى التخفيض وتضاف إلى عدد الأسهم القائمة عند حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح.

تعتبر الأسهم المسددة ثمنها جزئياً كخيارات أو تعهدات إلى المدى الذي لا يحق لها الحصول على توزيعات أرباح.

سؤال :

فيما يلي نتائج أعمال الشركة (ص) عن السنة المنتهية في ٣١ من ديسمبر ٢٠١١ م

صافي ربح العام	١,٢٠٠,٠٠٠ جنية
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام	٥٠٠,٠٠٠ سهم
متوسط القيمة العادلة لسهم عادي واحد خلال العام	٢٠ جنية
المتوسط المرجح لعدد أسهم محل الخيار	١٠٠,٠٠٠ سهم
سعر الممارسة أو التنفيذ للخيار	١٥ جنية للسهم

البيانات قبل
التحويل
للربح

المطلوب : حساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

٣١٨

١٠٠٠٠

١٥

١٠٠٠٠

١٥

الحل:

$$\text{النصيب الأساسي للسهم في الأرباح} = \frac{1,200,000 \text{ جنيه}}{50,000} = 2,4 \text{ جنيه}$$

عدد الأسهم التي كان الممكن إصدارها إذا تم الإصدار بالقيمة العادلة =

$$75,000 = \frac{100,000 \times 10 \text{ جنيه}}{20 \text{ جنيه}}$$

$$\text{النصيب المخفض للسهم في الأرباح} = \frac{1,200,000 \text{ جنيه}}{75,000 - 100,000 + 50,000} = 2,29 \text{ جنيه}$$

٤,٦. الأسهم العادية المحتملة الخافضة:

- يجب معاملة الأسهم العادية المحتملة على أنها مؤدية للتخفيض فقط عندما يؤدي تحويلها إلى أسهم عادية إلى تخفيض في صافي ربح السهم من الأنشطة العادية المستمرة .

٥. العرض والإفصاح وأمور أخرى:

٥,١. العرض:

- على المنشأة عرض النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح في قائمة الدخل والنتائج عن الأرباح أو الخسائر من النشاط العادي المستمر والمتعلق بحملة الأسهم بالشركة الأم و لكل فئة من الأسهم العادية التي لها حق مختلف في المشاركة في صافي أرباح الفترة ، ويجب على المنشأة عرض النصيب الأساسي والمخفض في الأرباح وإبرازه بشكل متساو عن كافة الفترات المعروضة.
- يجب عرض النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح حتى لو كانت الأرقام المفصح عنها سالبة (نصيب السهم في الخسائر) .

٥,٢. الإفصاح:

- على الشركة الإفصاح عما يلي:
(أ) المبالغ المستخدمة في بسط معادلة حساب كل من النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح وكذلك تسوية هذه المبالغ مع صافي الربح أو الخسارة للفترة .
(ب) المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمة كمقام في معادلة حساب كل من النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح وكذلك التسوية بين الرقمين .

٥,٣. بدائل نصيب السهم في الأرباح

- إذا قامت الشركة بالإفصاح - بالإضافة إلى النصيب الأساسي و المخفض للسهم في الأرباح - عن مبالغ نصيب السهم باستخدام أحد مكونات صافي الربح الظاهر في قائمة الدخل بخلاف صافي الربح أو الخسارة للفترة لحملة الأسهم العادية فيجب مراعاة م يلي:
(أ) يتم حساب نصيب السهم من هذه المبالغ باستخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المحددة طبقاً لهذا المعيار

(ب) إذا استخدم أحد مكونات صافي الربح غير الظاهرة كبند منفصل في قائمة الدخل فيتم إجراء مطابقة بين المكون المستخدم والبند الظاهر في قائمة الدخل.

(ج) يجب الإفصاح عن نصيب السهم من الأرباح الأساسي والمخفض وإبرازها بشكل متساو.

أهمية نصيب السهم من الأرباح: ٥,٤

- نصيب السهم من الأرباح هو من أكثر الإحصائيات المستخدمة في التحليل المالي. بسبب الاستخدام العريض لنسبة "السعر إلى الأرباح" كحجر أساسي في القرارات الاستثمارية تزايدت أهمية نصيب السهم من الأرباح .
- هي بالتأكيد حقيقة ، أن نصيب السهم من الأرباح يعطي صورة أكثر دقة عن العائد الحقيقي للمستثمر أكثر مما تعطيه الأرباح المعروضة بالقوائم المالية والتي لا توضح الأثر الخافض لإصدار أسهم .
- نصيب السهم في الأرباح الفعلي والمتوقع يمكن من خلال نسبة "السعر إلى الأرباح" أن يكون له أثر كبير على سعر سهم الشركة ، وبالتالي سعر السهم قد ينخفض إذا كان من المتوقع أن يكون نصيب السهم من الأرباح سيكون منخفض .
- هناك عدد من الأسباب توضح لماذا لا يجب أن يستخدم نصيب السهم من الأرباح في تحديد قيمة أسهم الشركة ، يركز معيار ٢٢ على المقام (عدد الأسهم) بالرغم من أن البسط (الأرباح) يصعب تنظيمه .
- الأرباح المعروضة قد تتأثر بعدد من العوامل ، اختيار السياسة المحاسبية ، تقييم الأصول ، مشاكل الضرائب ، فمجلس الإدارة الذي يود عرض نصيب سهم في الأرباح مرغوب فيه يمكن أن يجد طرق لتضخيم الأرباح المعروضة .
- يعد نصيب السهم في الأرباح أحد طرق تقييم الدور الإداري والعهددة الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين ، قد يتم ربط المكافآت بنمو نصيب السهم في الأرباح وبالتالي زيادة الضغط على الإدارة لتحسين نصيب السهم في الأرباح ، الخطر من ذلك هو أن جهد الإدارة قد يوجه إلى التلاعب بالنتائج لإظهار نصيب السهم في الأرباح مرغوب فيه .
- يجب أيضاً ملاحظة أن نصيب السهم في الأرباح لا يأخذ في الاعتبار الاعتبارات الأخرى التي تؤثر على مدى جدوى الاستثمار في شركة مثل المخاطر ومع ذلك فإن السوق حساس تجاه نصيب السهم في الأرباح .

الفصل الثامن عشر

التحليل المالي و تفسير القوائم المالية

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية :

١. الأنواع الرئيسية للنسب المالية.
٢. الربحية والعائد على رأس المال.
٣. السيولة , الرافعة المالية و رأس المال العامل.
٤. نسب استثمار حملة الأسهم.
٥. القيود التي تحد من فوائد القوائم المالية وأساليب التحليل.
٦. السياسات المحاسبية والقيود على النسب المالية.

١. الأنواع الرئيسية للنسب المالية:

١.١. الأنواع الرئيسية للنسب المالية:

بصفة عامه النسب المالية الأساسية يمكن تقسيمها إلى خمسة أنواع :-

- الربحية والعائد.
- السيولة طويلة الأجل و الثبات.
- السيولة قصيرة الأجل.
- الكفاءة (معدلات الدوران).
- نسب استثمار حملة الأسهم.

تحت كل نوع سوف يتم تحديد عدد من أساليب القياس أو النسب المالية و التي يتم حسابها في العادة و تلقى قبولاً عاماً كمؤشر له معنى.

يجب التأكيد على أن كل نشاط اقتصادي يجب أن يتم تقييمه بصفه مستقلة حيث قد تكون احد النسب ذات معنى لشركه صناعية ولكن في نفس الوقت غير ذات معنى للمؤسسات المالية.

الهدف من الحصول على معلومات ذات معنى من النسب المالية هي المقارنة، و هذا يشمل مقارنة النسب المالية لشركه من عام لأخر لتحديد ما إذا كان هناك تطور أو تدهور، أو مقارنة النسب المالية للشركة مع شركات مثيله لتحديد ما إذا كانت الشركة التي يتم تحليل أدائها اقل أو أفضل من متوسط الصناعة.

يجب التأكيد على أن التحليل بالنسب المالية بمفرده ليس كافياً لتفهم القوائم المالية و هناك معلومات أخرى يجب أن يتم النظر إليها على سبيل المثال :-

- (أ) محتويات أى معلومات و تقارير مكمله للحسابات و القوائم المالية.
- (ب) عمر و طبيعة أصول الشركة.
- (ج) التطورات الحالية و المستقبلية للأسواق التي تعمل بها الشركة سواء في الدولة التي تقيم بها الشركة أو الدول الخارجية ، اقتناء أو التخلص من إحدى الشركات التابعة للشركة.
- (د) البنود غير العادية و التي تم الإفصاح عنها بصوره مستقلة في قائمة الدخل .
- (هـ) أي صفات ملحوظة في التقرير أو الحسابات مثل الأحداث بعد تاريخ القوائم المالية، الالتزامات المحتملة، تقرير مراقب الحسابات المتحفظ، الموقف الضريبي للشركة.... الخ

١.٢. مثال : حساب النسب المالية:

لتوضيح كيفية حساب النسب المالية، سوف يتم استخدام المسودة التالية لقائمة المركز المالي وأرقام قائمة الدخل.

قائمة الدخل للشركة (س)

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ م

٢٠٠٧ م	٢٠٠٨ م	إيضاح	
جنية مصرى	جنية مصرى		
١,٩٠٩,٠٥١	٣,٠٩٥,٥٧٦	(١)	الإيرادات
٢٤٤,٢٢٩	٣٥٩,٥٠١	(١)	أرباح التشغيل
١٩,١٢٧	١٧,٣٧١	(٢)	صافى المصروفات التمويلية
٢٢٥,١٠٢	٣٤٢,١٣٠	→	الأرباح قبل الضرائب
٣١,٢٧٢	٧٤,٢٠٠		ضرائب الدخل
١٩٣,٨٣٠	٢٦٧,٩٣٠		أرباح العام
٩,٣	١٢,٨		نصيب السهم فى الأرباح

قائمة المركز المالى للشركة (س)

فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ م

٢٠٠٧ م	٢٠٠٨ م	إيضاح	
جنية مصرى	جنية مصرى		
			الأصول
			الأصول غير المتداولة
٦٥٦,٠٧١	٨٠٢,١٨٠		أصول ثابتة
			الأصول المتداولة
٨٦,٥٥٠	٦٤,٤٢٢		المخزون
٨٥٣,٤٤١	١,٠٠٢,٧٠١	(٣)	الأرصدة المدينة
٦٨,٣٦٣	١,٣٢٧		النقدية بالصندوق ولدى البنوك
١,٠٠٨,٣٥٤	١,٠٦٨,٤٥٠		
١,٦٦٤,٤٢٥	١,٨٧٠,٦٣٠		اجمالى الأصول
			حقوق الملكية والالتزامات
			حقوق الملكية
٢١٠,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	(٥)	الأسهم العادية
٤٨,١٧٨	٤٨,١٧٨		علاوة الإصدار
٤١٠,٥٩١	٦٥١,٧٢١		الأرباح المرحلة
٦٦٨,٧٦٩	٩٠٩,٨٩٩		
			الالتزامات غير المتداولة
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠		قرض
٨٩٥,٦٥٦	٨٦٠,٧٣١	(٤)	الالتزامات المتداولة
١,٦٦٤,٤٢٥	١,٨٧٠,٦٣٠		اجمالى حقوق الملكية والالتزامات

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

م ٢٠٠٧	م ٢٠٠٨	
جنية مصرى	جنية مصرى	
		(١) إيرادات المبيعات والأرباح
١,٩٠٩,٠٥١	٣,٠٩٥,٥٧٨	إيرادات المبيعات
١,٤٤١,٩٥٠	٢,٤٠٢,٦٠٩	تكلفة المبيعات
<u>٤٦٧,١٠١</u>	<u>٦٩٢,٩٦٧</u>	مجمل الربح
٢٢٢,٨٧٢	٣٣٣,٤٦٦	المصروفات الإدارية
<u>٢٤٤,٢٢٩</u>	<u>٣٥٩,٥٠١</u>	أرباح التشغيل
<u>١٢٠,١٤٧</u>	<u>١٥١,١٠٧</u>	الإهلاك
		(٢) صافي المصروفات التمويلية
١١,٩٠٩	٨,١١٥	الفوائد المدينة على بنوك سحب على المكشوف والقروض الأخرى
١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	الفوائد المدينة على القرض طويل الأجل
<u>٢١,٩٠٩</u>	<u>١٨,١١٥</u>	
٢,٧٨٢	٧٤٤	الفوائد الدائنة على ودائع قصيرة الأجل
<u>١٩,١٢٧</u>	<u>١٧,٣٧١</u>	الصافي
		(٣) الأرصدة المدينة
		الأرصدة المستحقة خلال عام العملاء
٨٠٧,٧١٢	٩٠٥,٦٧٩	
٤٥,٧٢٩	٩٧,٠٢٢	الأرصدة المدينة والإيرادات المستحقة
<u>٨٥٣,٤٤١</u>	<u>١,٠٠٢,٧٠١</u>	
		(٤) الالتزامات المتداولة
٥٤٥,٣٤٠	٦٢٧,٠١٨	الموردين
٢٨٠,٤٦٤	٨١,٢٧٩	الأرصدة الدائنة والإيرادات المؤجلة
٣٧,٢٠٠	١٠٨,٠٠٠	ضرائب الدخل المستحقة
٣٢,٦٥٢	٤٤,٤٣٤	الضرائب الأخرى
<u>٨٩٥,٦٥٦</u>	<u>٨٦٠,٧٣١</u>	
		(٥) رأس المال
١.٠٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠	رأس المال المرخص به
<u>٢١٠.٠٠٠</u>	<u>٢١٠.٠٠٠</u>	رأس المال المصدر والمدفوع
-	٢٠.٠٠٠	(٦) توزيعات الأرباح المدفوعة

٢. الربحية والعائد على رأس المال:

- يمكن استخدام معدل العائد على رأس المال المستخدم بواسطة حملة الأسهم أو مجلس الإدارة لتقييم أداء الإدارة.
- في مثالنا السابق ، حققت الشركة أرباح في عامي ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ وكان هناك زيادة في الأرباح من عام إلى آخر :
 - (أ) بنسبة ٥٢% قبل الضرائب .
 - (ب) بنسبة ٣٩% بعد الضرائب .
- يعتبر استخدام الأرباح قبل الضرائب كمؤشر أفضل من استخدام الأرباح بعد الضرائب ، وذلك بسبب أنه قد يكون هناك تغيرات غير طبيعية في المصروف الضريبي من عام إلى آخر والتي لا تؤثر على ربحية عمليات المنشأة .
- يجب احتساب مؤشر ربحية آخر وهو "الربح قبل الفوائد والضرائب" ، ويمثل هذا الرقم ما حققته الشركة قبل سداد الفوائد للدائنين مثل القروض وأوراق الدفع وقروض البنوك متوسطة الأجل والتي سوف تظهر في قائمة المركز المالي ضمن الالتزامات غير المتداولة .
 - وبالتالي : الربح قبل الفوائد والضرائب يساوي :
 - (أ) الربح من الأنشطة العادية قبل الضرائب .
 - يضاف
 - (ب) فوائد القروض .
- القوائم المصدرة غالباً لا تعطي معلومات كافية عن الفوائد الواجب سدادها لتحديد مقدار الفوائد التي تتعلق بالتمويل طويل الأجل ، وسنفترض في مثالنا السابق أن كل الفوائد الواجبة السداد تتعلق بتمويل طويل الأجل (١٨,١١٥ جنيه) .
- وبالتالي يكون الربح قبل الفوائد والضرائب كما يلي :

٢٠٠٧ م	٢٠٠٨ م	
٢٢٥,١٠٢	٣٤٢,١٣٠	الربح من الأنشطة العادية قبل الضرائب
٢١,٩٠٩	١٨,١١٥	الفوائد
<u>٢٤٧,٠١١</u>	<u>٣٦٠,٢٤٥</u>	الربح قبل الفوائد والضرائب

وهذا يشير إلى نمو قدره ٤٦% في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ م .

٢,١ العائد على رأس المال المستخدم:

- من المستحيل تقييم الأرباح أو نمو الربح بدون أن يتم تنسيب الربح إلى مقدار الأموال (رأس المال) التي تم استخدامها لتحقيق تلك الأرباح .
- وبالتالي تعتبر نسبة العائد على رأس المال المستخدم من أهم نسب الربحية والتي تعرض الربح كنسبة من رأس المال المستخدم .

$$\text{العائد على رأس المال المستخدم} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{إجمالي الأصول - الالتزامات المتداولة}} \times 100\%$$

$$\text{رأس المال المستخدم} = \text{حقوق الملكية} + \text{الالتزامات الغير متداولة}$$

$$\text{أو} = \text{إجمالي الأصول - الالتزامات المتداولة}$$

- والمبدأ المستخدم هنا أنه يجب مقارنة المثل بالمثل ، فإذا كان رأس المال المستخدم هنا يعني رأس المال والاحتياطات مضافاً إليها الالتزامات طويلة الأجل والقروض ، فإن الربح هنا يعني الربح المحقق من كل هذه الأموال المستثمرة ولذلك يتم استخدام الربح قبل خصم الفوائد والضرائب .
- في مثالنا السابق ، رأس المال المستخدم =

$$2008 \text{ م} : 1,870,630 \text{ جنيه} - 860,731 \text{ جنيه} = 1,009,899 \text{ جنيه.}$$

$$2007 \text{ م} : 1,664,425 \text{ جنيه} - 895,656 \text{ جنيه} = 768,769 \text{ جنيه.}$$

وهذه المبالغ تمثل إجمالي الأصول مطروحاً منها الالتزامات المتداولة في عامي 2008 م ، 2007 م بقائمة المركز المالي .

العائد على رأس المال المستخدم	2008 م	2007 م
	360,245	247,011
	35,7%	32%
	1,009,899	768,769

- ماذا يقول لنا معدل العائد على رأس المال ؟ ماذا يجب أن ننظر إليه ؟ هناك 3 مقارنات يجب إجراؤها :
- (أ) التغيير في العائد على رأس المال المستخدم من عام إلى آخر يمكن اختباره ، في المثال السابق هناك تغيير في العائد على رأس المال المستخدم بحوالي 4% عن عام 2007 .
- (ب) العائد على رأس المال المستخدم والمحقق بواسطة شركات أخرى ، لو كانت تلك المعلومات متاحة .
- (ج) مقارنة العائد على رأس المال المستخدم مع معدلات الاقتراض الموجودة حالياً بالسوق .
- i. ماذا ستكون تكلفة الاقتراض الجديد إذا كانت الشركة في حاجة إلى اقتراض إضافي ، وهل تحقق الشركة عائداً على رأس المال يشير إلى قدرة الشركة على تحقيق أرباح لتجعل الاقتراض الجديد ذا منفعة .
- ii. هل تحقق الشركة عائداً على رأس المال يشير إلى أن الشركة تحقق قيمة من الأموال التي تقتريها حالياً؟

في المثال السابق ، لو افترضنا أن معدل الفائدة الحالي بالسوق لقرض متوسط الأجل من البنوك حوالي ١٠% ، فإن معدل العائد على رأس المال المستخدم في عام ٢٠٠٨ م والذي بلغ حوالي ٣٦% لا يبدو قليلاً بل على العكس يمكن القول بأن معدل العائد على رأس المال المستخدم يعتبر عالياً .

• من السهل إيجاد معدل عائد منخفض على رأس المال من إيجاد معدل عائد مرتفع ، حيث هناك دائماً فرصة أن تكون أصول الشركة طويلة الأجل وبالأخص الأصول الثابتة مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية بقائمة المركز المالي .

• وبالتالي فإن رقم رأس المال المستخدم هو أقل مما يجب ، إذا حققت الشركة معدل عائد على رأس المال المستخدم ٦% بدلاً من ٣٦% فإن هذا العائد يعتبر أقل من معدل فائدة الاقتراض الحالي وبالتالي يعتبر معدل العائد قليلاً جداً وغير مناسب .

٢, ٢ العائد على حقوق الملكية:

يعطي العائد على حقوق الملكية رؤية أكثر تحديداً مما يعطيها العائد على رأس المال المستخدم ولكن يتم استخدام نفس المبادئ عند الاحتساب .

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح قبل الضرائب وتوزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{حقوق ملكية المساهمين}} \times ١٠٠\%$$

في مثالنا السابق يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية كما يلي :

	٢٠٠٧ م	٢٠٠٨ م
الربح قبل الضرائب وتوزيعات الأسهم الممتازة	١٩٣,٨٣٠	٢٦٧,٩٣٠
حقوق ملكية المساهمين	٦٦٨,٧٦٩	٩٠٩,٨٩٩
العائد على حقوق الملكية	٢٩%	٢٩,٤%

ولا يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية من النسب واسعة الاستخدام ، وذلك لوجود نسب ومؤشرات أخرى مفيدة تعطي مؤشرات العائد على حقوق الملكية مثل نصيب السهم من الأرباح ، نصيب السهم من التوزيعات، معدل توزيعات الأرباح ومعدل العائد كما سيتم شرح هذه المؤشرات لاحقاً .

٢, ٣ تحليل نسب الربحية والعائد أكثر تفصيلاً : النسب الثانوية:

عادةً ما يتم تحليل معدل العائد على رأس المال المستخدم أكثر تفصيلاً لمعرفة لماذا يكون معدل العائد على رأس المال عالياً أو منخفضاً ؟ ، ولماذا يكون أفضل أو أسوأ من العام السابق ؟ هناك عاملان يؤثران في معدل العائد على رأس المال المستخدم وكلاهما يتعلق بإيرادات المبيعات .

(أ) هامش (صافي الربح) :

يمكن للشركة أن تحقق صافي ربح عالياً أو منخفضاً على مبيعاتها على سبيل المثال شركة تحقق ٢٥ قرشاً ربحاً من كل جنيه مبيعات ، تحقق عائد على مبيعاتها أكبر من الشركة التي تحقق ربح ١٠ قروش من كل جنيه مبيعات .

(ب) معدل دوران الأصول :

معدل دوران الأصول يقيس مدى كفاءة استخدام أصول المشروع لتحقيق مبيعات على سبيل المثال : إذا كان هناك شركتان لكل منهما رأس مال مستخدم يبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه وتحقق الشركة (أ) مبيعات ٤٠٠,٠٠٠ جنيه في العام وتحقق الشركة (ب) مبيعات ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فقط في العام فإن الشركة (أ) تحقق مبيعات أعلى باستخدام نفس مقدار رأس المال المستخدم وهذا يساعد الشركة (أ) على تحقيق معدل عائد على رأس المال أعلى من الشركة (ب) ، ويتم التعبير عن معدل الدوران بـ "عدد مرات" أي أن الأصول تحقق عدد مرات معينة مبيعات سنوية ، في هذا المثال تحقق الشركة (أ) معدل دوران على الأصول قدره ٤ مرات وتحقق الشركة (ب) معدل دوران على الأصول قدره ٢ مرة .

• مجمل الربح ومعدل دوران الأصول سنوياً يفسران معدل العائد على رأس المال المستخدم ، وإذا كان معدل العائد على رأس المال المستخدم هو النسبة الأصلية فإن مجمل الربح ومعدل دوران الأصول يعتبران نسب ثانوية ، العلاقة بين النسب الثلاثة يمكن عرضها حسابياً كالتالي :

$$\text{معدل العائد على رأس المال} = \text{نسبة صافي الربح} \times \text{معدل دوران الأصول}$$

$$\frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{رأس المال المستخدم}} =$$

في المثال السابق :

معدل العائد على رأس المال	معدل دوران الأصول	نسبة صافي الربح
٣٦٠,٢٤٥	٣,٠٩٥,٥٧٦	٣٦٠,٢٤٥
١,٠٠٩,٨٩٩	١,٠٠٩,٨٩٩	٣,٠٩٥,٥٧٦
%٣٥,٦	٣,٠٦ مرة	%١١,٦٤
٢٤٧,٠١١	١,٩٠٩,٠٥١	٢٤٧,٠١١
٧٦٨,٧٦٩	٧٦٨,٧٦٩	١,٩٠٩,٠٥١
%٣٢,١	٢,٤٨ مرة	%١٢,٩٤

في هذا المثال ، التحسن الذي حدث في معدل العائد على رأس المال المستخدم من عام ٢٠٠٧ م إلى عام ٢٠٠٨ م ناتج نتيجة معدل دوران على الأصول أعلى ، وفي الحقيقة أن نسبة صافي الربح انخفض قليلاً ولكن الارتفاع الكبير في معدل دوران الأصول عوض الانخفاض في نسبة صافي الربح .

ومن الجدير بالذكر ، يجب التعليق على تغير إيرادات المبيعات من عام إلى آخر ، ربما تكون قد لاحظت ارتفاع مبيعات الشركة بنسبة ٦٠% حيث ارتفعت من ١,٩ مليون إلى ٣,١ مليون جنيه من عام ٢٠٠٧ م إلى عام ٢٠٠٨ م .

٢,٣,١ تحذير بشأن التعليق على نسبة صافي الربح ومعدل دوران الأصول:

من المنطقي التفكير في أن نسبة صافي ربح عالٍ يعتبر شيئاً جيداً ومعدل دوران منخفض هو شيء سيئ ، بصفة عامة ذلك صحيح ولكن يجب الموازنة بين نسبة صافي الربح ومعدل دوران الأصول ولا يمكن النظر لأحدهم دون الآخر .

(أ) هامش ربح مرتفع يعني أن الربح لكل جنيه مبيعات مرتفع ، وهذا يعني أيضاً أن أسعار البيع قد تكون مرتفعة وبالتالي هناك احتمال قوي بانخفاض حجم المبيعات وبالتالي معدل دوران الأصول
(ب) معدل دوران أصول مرتفع يعني أن الشركة تحقق حجم مبيعات مرتفع وقد يعني ذلك أيضاً أن الشركة تحافظ على أسعار بيعها منخفضة وبالتالي هامش ربح منخفض لكل جنيه مبيعات .
يمكن أخذ المثال التالي في الاعتبار:

الشركة (ص)		الشركة (س)	
إيرادات المبيعات	٤,٠٠٠,٠٠٠ ج.م	إيرادات المبيعات	١,٠٠٠,٠٠٠ ج.م
رأس المال المستخدم	١,٠٠٠,٠٠٠ ج.م	رأس المال المستخدم	١,٠٠٠,٠٠٠ ج.م
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	٢٠٠,٠٠٠ ج.م	الأرباح قبل الفوائد والضرائب	٢٠٠,٠٠٠ ج.م

الأرقام السابقة سوف تعطى النسب المالية التالية:

الشركة (ص)		الشركة (س)	
العائد على رأس المال المستخدم	$\frac{٢٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}}{١,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}} = ٢٠\%$	العائد على رأس المال المستخدم	$\frac{٢٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}}{١,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}} = ٢٠\%$
نسبة صافي الربح	$\frac{٢٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}}{٤,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}} = ٥\%$	نسبة صافي الربح	$\frac{٢٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}}{١,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}} = ٢٠\%$
معدل دوران الأصول	$\frac{٤,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}}{١,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}} = ٤$	معدل دوران الأصول	$\frac{١,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}}{١,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}} = ١$

الشركتين تحققان نفس معدل العائد على رأس المال ولكن بطريقتين مختلفتين تماماً ، الشركة (أ) تعمل بمعدل دوران أصول منخفض وهامش ربح عالٍ أما الشركة (ب) تقوم بنشاط أكبر ومبيعات أعلى أي معدل دوران أعلى ولكن بهامش ربح أقل ، قد تكون الشركة (أ) تتعامل مع طبقات السوق الغنية أما الشركة (ب) قد تكون تتعامل مع طبقات السوق الشعبية .

٢, ٤ هامش مجمل الربح ، هامش صافي الربح وتحليل الربحية :

على حسب شكل قائمة الدخل ، يمكنك أن تحسب نسبة هامش مجمل الربح ونسبة هامش صافي الربح ، والنظر إلى هذين المؤشرين مجتمعين يعطي معلومات مفيدة جداً .
على سبيل المثال : افترض أن الشركة لديها قائمة الدخل المختصرة التالية لسنتين متعاقبتين :

السنة الأولى	السنة الثانية	
جنية مصرى	جنية مصرى	
١٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	الإيرادات
٥٥,٠٠٠	٤٢,٠٠٠	تكلفة المبيعات
٤٥,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	مجمل الربح
٣٥,٠٠٠	٢١,٠٠٠	المصروفات
١٠,٠٠٠	٧,٠٠٠	صافى الربح

بالرغم من أن نسبة صافى الربح لم تتغير فى السنتين وتساوى ١٠% إلا أن نسبة مجمل الربح تغيرت كما يلي:

$$\%٤٠ = \frac{\text{ج م } ٢٨,٠٠٠}{\text{ج م } ٧٠,٠٠٠} \text{ فى السنة الأولى}$$

$$\%٤٥ = \frac{\text{ج م } ٤٥,٠٠٠}{\text{ج م } ١٠٠,٠٠٠} \text{ و فى السنة الثانية}$$

تحسن نسبة مجمل الربح لم يؤد إلى تحسن فى نسبة صافى الربح. وذلك لأن المصروفات كنسبة مئوية من المبيعات ارتفعت من ٣٠% فى السنة الأولى إلى ٣٥% فى السنة الثانية.

٢, ٥ التكلفة التاريخية مقابل التكلفة الحالية :

- فى هذا الفصل يتم مناقشة تفهم القوائم المالية المعدة بناءً على التكلفة التاريخية للحسابات .
- من الجدير مراعاة كيف سوف يختلف التحليل لو كنا نتعامل مع قوائم مالية تم إعدادها بناءً على التكلفة الحالية .
- هناك بعض النقاط سوف تظهر :
 - الأصول غير المتداولة سوف تظهر غالباً بالقيمة العادلة والتي تكون عادةً أعلى من التكلفة التاريخية بعد الاهلاك ، وبالتالي سيكون رأس المال المستخدم أعلى وبالتالي ستكون نسبة معدل العائد على رأس المال المستخدم أقل .
 - استخدام قيمة أعلى للأصول يؤدي إلى قيمة اهلاك أعلى ويؤدي ذلك إلى تخفيض صافى الربح .
 - إذا تم تقييم مخزون أول المدة بالتكلفة الحالية ، فسوف تزيد تكلفة البضاعة المباعة وينخفض صافى الربح .
- بالتالي يمكن أن ترى أن نسبة العائد على رأس المال المستخدم المحسوبة بناءً على حسابات بالتكلفة التاريخية قد تكون أعلى مما يجب .

٣. السيولة ، الرافعة المالية ورأس المال العامل:

البنوك والدائنون الآخرون سوف يكونون مهتمين بالرافعة المالية الخاصة بالشركة .

٣,١ السيولة طويلة الأجل : الدين والرافعة المالية:

نسب الدين تهتم بما على الشركة من ديون مقارنةً بحجمها ، وما إذا كانت الشركة تدخل في ديون أكبر أم تتحسن حالتها المالية وما إذا كانت أعباء الدين ثقيلة أم خفيفة .

أ - عندما يكون على الشركة اقتراض كبير، يكون الدائنون والبنوك والمقرضون المحتملون غير راغبين في إعطاء الشركة أموالاً إضافية .

ب - عندما تكون الشركة تحقق عائد متوسط قبل خصم الفوائد والضرائب ويكون لديها أعباء قرض ثقيلة ، سيكون صافي الربح بعد سداد الفوائد والمتبقي لحملة الأسهم قليل جداً ، وإذا ارتفعت أسعار الفائدة أكثر أو اضطرت الشركة إلى اقتراض أموال أكثر سوف تتحمل الشركة مصروفات فائدة أعلى من الربح قبل الفوائد والضرائب ، وقد يؤدي ذلك إلى تصفية الشركة في النهاية .

■ هناك سببين كبيرين لماذا يجب أن تكون أعباء الدين للشركة تحت السيطرة ، هناك أربع نسب مالية تحلل هذه النقطة بالذات وهم : نسبة الدين ، الرافعة ، معدل تغطية الفوائد ونسب التدفقات النقدية

نسبة الدين:

٣,٢

نسبة الدين هي نسبة ديون الشركة الإجمالية إلى إجمالي الأصول .

أ - **تشمل الأصول** : الأصول غير المتداولة بقيمتها الدفترية بالإضافة على الأصول المتداولة .

ب - **تشمل الديون** : كل الدائنين ، سواء كانت تستحق خلال عام أو بعد أكثر من عام .

يمكن أن نتجاهل الالتزامات طويلة الأجل الأخرى مثل الضرائب المؤجلة .

لا يوجد إرشاد محدد للحد الأقصى المسموح به لنسبة الدين ولكن هناك إرشاد عام باعتبار نسبة الدين التي تبلغ ٥٠% نسبة آمنة ، في الحياة العملية هناك شركات كثيرة تعمل بنجاح بالرغم من أن لديها نسبة دين أكثر من ٥٠% ، ولكن يمكن القول بأن نسبة الـ ٥٠% تعتبر مقياساً مساعداً . بالإضافة إلى ذلك إذا كانت نسبة الديون أكثر من ٥٠% وتزداد سوءاً، فإن من المفيد النظر بعناية أكثر في موقف نسبة الدين بالشركة .

في الحالة العملية السابقة نسبة الدين هي كما يلي:

٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	اجمالي الديون
(٨٩٥,٦٥٦ + ١٠٠,٠٠٠)	(٨٦٠,٧٣١ + ١٠٠,٠٠٠)	اجمالي الأصول
١,٦٦٤,٤٢٥	١,٨٧٠,٦٣٠	
%٦٠=	%٥١=	

في هذه الحالة، نسبة الديون تعتبر عالية ، وذلك أساسا بسبب إن الالتزامات المتداولة مرتفعة. ومع ذلك، فقد انخفضت نسبة الدين من ٦٠٪ إلى ٥١٪ بين عامي ٢٠٠٧ م و ٢٠٠٨ م ، وبالتالي يتضح إن الشركة تحسن موقف ديونها.

٣,٣ نسبة الرافعة المالية:

تهتم هذه النسبة بهيكل رأس المال طويل الأجل للشركة. يمكننا اعتبار الشركة على أنها تتكون من الأصول غير المتداولة وصافي الأصول المتداولة (أي رأس المال العامل، الذي هو الأصول المتداولة مخصصا منها الالتزامات المتداولة). يجب تمويل هذه الأصول عن طريق رأس المال طويل الأجل للشركة، والذي هو واحد من اثنين من الأشياء :

(أ) رأس المال المصدر الذي يمكن تقسيمه إلى:

- ١ - أسهم عادية بالإضافة إلى عناصر حقوق الملكية الأخرى (على سبيل المثال الاحتياطيّات).
- ٢ - الأسهم الممتازة الغير مستردة (غير عادية).

(ب) الديون طويلة الأجل بما في ذلك الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد

وتصنف عادة الأسهم الممتازة كاللتزام غير متداول وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥)، وتدرج أرباح الأسهم الممتازة (المدفوعة أو المستحقة) في تكاليف التمويل في قائمة الدخل.

نسبة الرافعة المالية لرأس المال هي مقياس لنسبة الدين في رأس مال الشركة. يتم قياس ذلك على النحو التالي:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{القروض المحملة بفوائد} + \text{حقوق الملكية} + \text{القروض المحملة بفوائد}}{100\%}$$

كما هو الحال مع نسبة الدين، ليس هناك حد مطلق لما ينبغي أن تكون عليه نسبة الرافعة المالية. يمكن اعتبار شركة ذات نسبة رافعة مالية أكثر من ٥٠% على أنها نسبة مرتفعة (في حين ان النسبة المنخفضة تعني نسبة الرافعة أقل من ٥٠%).

العديد من الشركات ذات نسبة رافعة مالية عالية، ولكن إذا كانت الشركة ذات نسبة رافعة مالية عالية بدرجة متزايدة ، فمن المرجح أن تواجه صعوبة في المستقبل عندما تريد أن تقتصر بدرجة أكثر من ذلك، إلا إذا كان من الممكن أن تعزز رأس المال ، إما من خلال الأرباح المحتجزة أو عن طريق إصدار أسهم جديدة.

لاحظ أنه يمكن النظر للرافعة المالية بشكل عكسي ، عن طريق حساب نسبة إجمالي الأصول الممولة من حقوق الملكية، والتي يمكن أن تسمى نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول. يتم حسابها على النحو التالي:

$$\text{نسبة حقوق المساهمين الى الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{حقوق الملكية} + \text{القروض المحملة بفوائد}} \times 100\%$$

أو

$$= \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الأصول مخصصا منها الالتزامات المتداولة}}$$

في مثال الشركة (س)، نجد أن الشركة، على الرغم من وجود نسبة ديون مرتفعة بسبب التزاماتها المتداولة، لديها نسبة رافعة مالية منخفضة. الشركة ليس لديها أسهم ممتازة ودينها الوحيد طويل الأجل هو فقط قرض بفائدة ١٠٪. وبالتالي فإن نسبة حقوق الملكية إلى الأصول مرتفعة.

٢٠٠٧ م	٢٠٠٨ م	
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	الرافعة المالية
٧٦٨,٧٦٩	١,٠٠٩,٨٩٩	
%١٣ =	%١٠ =	
٦٦٨,٧٦٩	٩٠٩,٨٩٩	نسبة حقوق المساهمين الى الأصول
٧٦٨,٧٦٩	١,٠٠٩,٨٩٩	
%٨٧ =	%٩٠ =	

كما ترى، فإن نسبة حقوق الملكية إلى الأصول هي مرآة عكسية من الرافعة المالية.

٣,٤ الآثار المترتبة على ارتفاع أو انخفاض الرافعة المالية

ذكرنا في وقت سابق أن الرافعة المالية هي، من بين أمور أخرى، محاولة لتحديد درجة المخاطرة التي ينطوي عليها امتلاك أسهم في شركة، والمخاطر سواء كانت من حيث قدرة الشركة على الاستمرار في مزاوله العمل ومن حيث توزيعات الأرباح العادية المتوقعة من الشركة. المشكلة مع شركة ذات نسبة رافعة مالية مرتفعة هي أنها بحكم التعريف لديها الكثير من الديون.

يحمل الدين عموماً فائدة ثابتة (أو معدل ثابت من الأرباح إذا كان في شكل أسهم ممتازة)، وهناك بالتالي مبلغ محدد (وكبير) واجب سداده من الأرباح لحاملي الديون قبل الوصول إلى البقية المتاحة لتوزيعها على أصحاب الأسهم. ربما تصبح المخاطرة أكثر وضوحاً بالاستعانة بالمثل التالي:

الشركة (س)	الشركة (ص)	الشركة (ع)	
م ج (٠٠٠)	م ج (٠٠٠)	م ج (٠٠٠)	
٦٠٠	٤٠٠	٣٠٠	الأسهم العادية
٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	الأرباح المرحلة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	احتياطي إعادة التقييم
٩٠٠	٧٠٠	٦٠٠	
-	-	١٠٠	الأسهم الممتازة (قابلة للاسترداد) (٦%)
١٠٠	٣٠٠	٣٠٠	قرض (١٠%)
١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	رأس المال المستخدم
%١٠	%٣٠	%٤٠	نسبة الرافعة المالية
%٩٠	%٧٠	%٦٠	نسبة حقوق الملكية للأصول

بافتراض ان كل شركة تحقق ربحا قبل خصم الضرائب والفوائد بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى ونسبة الضريبة على أرباح الشركات هو ٣٠%. والمبالغ المتاحة للتوزيع على المساهمين على النحو التالي:

الشركة (س)	الشركة (ص)	الشركة (ع)	
م ج (٠٠٠)	م ج (٠٠٠)	م ج (٠٠٠)	
٥٠	٥٠	٥٠	الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد
(١٠)	(٣٠)	(٣٦)	الفوائد / توزيعات الأرباح للأسهم الممتازة
٤٠	٢٠	١٤	الأرباح الخاضعة للضرائب
١٢	٦	٦	الضريبة (٣٠%)
٢٨	١٤	٨	أرباح الفترة

إذا كان الربح قبل الفوائد والضرائب فى السنة التالية بلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى فان المبالغ المتاحة لحملة الأسهم العادية تصبح كما يلي:

الشركة (س)	الشركة (ص)	الشركة (ع)	
م ج (٠٠٠)	م ج (٠٠٠)	م ج (٠٠٠)	
٤٠	٤٠	٤٠	الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد
١٠	٣٠	٣٦	الفوائد / توزيعات الأرباح للأسهم الممتازة
٣٠	١٠	٤	الأرباح الخاضعة للضرائب
٩	٣	٣	الضريبة (٣٠%)
٢١	٧	١	أرباح الفترة

لاحظ الأتى

%٤٠	%٣٠	%١٠	نسبة الرافعة المالية
%٦٠	%٧٠	%٩٠	نسبة حقوق الملكية للأصول
%٢٠-	%٢٠-	%٢٠-	التغير فى الأرباح قبل الفوائد والضرائب
%٨٧,٥-	%٥٠-	%٢٥-	التغير فى المبالغ المتاحة للتوزيع على المساهمين

كلما ارتفعت نسبة الرافعة المالية، كلما ازداد خطر أن القليل سوف يكون متاح للتوزيع كأرباح على حملة الأسهم العادية (إن وجد شيء).

يعرض المثال بوضوح هذه الحقيقة ، كلما ارتفعت نسبة الرافعة المالية كلما كان التغيير فى الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية كبير عند حدوث أى تغيير فى الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد. العلاقة بالمثل عند زيادة الأرباح، إذا ارتفع الربح قبل الفوائد والضرائب بنسبة ٢٠٪ ، فستجد أن التغيير فى الربح متاح لحملة الأسهم العادية سيكون أكبر كلما زادت نسبة الرافعة المالية. هذا يعنى أنه سيكون هناك تقلبات كبيرة فى الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، وبالتالي تقلبات كبيرة فى توزيعات أرباح الأسهم المدفوعة لهؤلاء المساهمين إذا كانت نسبة الرافعة المالية عالية.

وهذا هو الخطر، قد تتحسن النتائج أو قد تسوء بشكل كبير جدا رغم ان التغيير فى الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد لم يتغير بشكل كبير.

٣,٥ تغطية الفوائد:

نسبة تغطية الفائدة تبين ما إذا كانت الشركة تحقق أرباح كافية قبل خصم الضرائب والفوائد لدفع تكاليف الفائدة بسهولة، أو ما إذا كانت تكاليف الفائدة مرتفعة بالنسبة لحجم أرباحها، وبالتالي فان التراجع فى مستوى الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد عندئذ يكون له تأثير كبير على الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية.

نسبة تغطية الفوائد - الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد الفوائد التمويلية

عندما تكون نسبة تغطية الفائدة هى مرتين أو أقل تكون منخفضة، ويجب أن تتجاوز ٣ مرات قبل اعتبار تكلفة الفائدة على الشركة ضمن الحدود المقبولة.

بالرجوع أولا الى المثال الخاص بالشركات (س)، (ص)، و (ع) فان نسبة تغطية الفائدة كما يلي:

$$\begin{array}{ccc} \text{الشركة (س)} & \text{الشركة (ص)} & \text{الشركة (ع)} \\ \hline \text{م ج } 50,000 & \text{م ج } 50,000 & \text{م ج } 50,000 \\ \text{م ج } 10,000 & \text{م ج } 30,000 & \text{م ج } 30,000 \\ \text{٥ أمثال} & \text{١,٦٧ أمثال} & \text{١,٦٧ أمثال} \end{array} = \text{الأرباح قبل الفوائد و الضرائب : ٥٠,٠٠٠ ج م} \quad (أ)$$

$$\begin{array}{ccc} \text{الشركة (س)} & \text{الشركة (ص)} & \text{الشركة (ع)} \\ \hline \text{م ج } 40,000 & \text{م ج } 40,000 & \text{م ج } 40,000 \\ \text{م ج } 10,000 & \text{م ج } 30,000 & \text{م ج } 30,000 \\ \text{٤ أمثال} & \text{١,٣٣ أمثال} & \text{١,٣٣ أمثال} \end{array} = \text{الأرباح قبل الفوائد و الضرائب : ٤٠,٠٠٠ ج م} \quad (ب)$$

معدل تغطية الفوائد بالنسبة للشركة (ص) و الشركة (ع) منخفض وهذا يعتبر تحذير لحملة الأسهم العادية بأن نصيبهم في الأرباح يتأرجح بدرجة كبيرة (كنسبة) بالنسبة للتغير (حتى ولو بدرجة طفيفة) في الأرباح قبل الفوائد و الضرائب.

سؤال (نسبة تغطية الفوائد)

بالرجوع إلى المثال ١,٢، ما هي نسبة تغطية الفوائد للشركة (س) ؟
ينبغي اتخاذ الفائدة الإجمالية، من إيضاحات القوائم المالية، وليس الصافي بعد خصم إيرادات الفائدة كما هو موضح في قائمة الدخل.

٢٠٠٧ م	٢٠٠٨ م	الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد =
٢٤٧,٠١١	٣٦٠,٢٤٥	
٢١,٩٠٩	١٨,١١٥	الفوائد الدائنة
= ١١ مره	= ٢٠ مره	

الشركة لديها نسبة تغطية للفوائد أكثر من كافيته. وبالنظر إلى انخفاض نسبة الرافعة المالية للشركة، فهذا ليس من المستغرب وبالتالي في النهاية نحصل على صورة للشركة كأنها شركة لا يبدو لديها مشكلة في سداد الديون، على الرغم من ارتفاع (بشكل متناقص) نسبة الدين.

٣,٦ نسبة التدفق النقدي:

نسبة التدفق النقدي هي نسبة صافي التدفقات النقدية الواردة للشركة إلى إجمالي ديونها.
أ- صافي التدفقات النقدية الواردة للشركة هي المبالغ النقدية الناتجة للنشاط من عمليات التشغيل. ويمكن الحصول على المبلغ الدقيق لصافي التدفق النقدي من قائمة التدفقات النقدية.
ب- إجمالي الديون هي الديون قصيرة وطويلة الأجل، بما في ذلك المخصصات. ويمكن التمييز بين الديون المستحقة خلال سنة واحدة والديون الأخرى والمخصصات.

من الواضح أن الشركة تحتاج إلى كسب ما يكفي من المال من عمليات التشغيل لتكون قادرة على سداد الديون المتوقعة والارتباطات المستقبلية، ونسبة التدفقات النقدية، والتغيرات في نسبة التدفقات النقدية من سنة إلى أخرى، توفر مؤشرا مفيدا عن الموقف النقدي للشركة.

٢,٧ القدرة على سداد الديون والسيولة على المدى القصير:

تعتبر الربحية بالطبع جانبا هاما من جوانب أداء الشركة ونسبة الرافعة المالية تعتبر جانبا آخر، ومع ذلك، كلاهما لا يتناول بشكل مباشر مسألة أساسية وهي السيولة .

السيولة هي كمية النقدية التي يمكن للشركة الحصول عليها على وجه السرعة لسداد ديونها (وربما لتلبية مطالبات أخرى غير متوقعة للسداد النقدي أيضا).

الأوعية السائلة تتكون من:

- (أ) النقدية .
- (ب) الاستثمارات قصيرة الأجل والتي لها سوق نشط .
- (ج) الودائع لأجل ثابت مع البنوك أو مؤسسات مالية أخرى، على سبيل المثال، الودائع ذات العائد المرتفع لمدة ستة أشهر مع البنك .
- (د) المدينون التجاريون (لأنهم سوف يقومون بسداد ما هو مستحق في غضون فترة قصيرة معقولة من الوقت).
- (هـ) الكميالات (لأنها مثل المدينون التجاريون، فهي تمثل مبالغ نقدية من المقرر أن ترد خلال فترة قصيرة نسبيا من الزمن).

وخلاصة القول، الأصول السائلة هي الأصول المتداولة والتي سيتم أو يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة، والنقدية نفسها.

هناك تعريفين شالعين للأصول السائلة وهما:

- (أ) جميع الأصول المتداولة دون استثناء.
 - (ب) جميع الأصول المتداولة باستثناء المخزون.
- يمكن لشركة الحصول على الأصول السائلة من مصادر أخرى غير المبيعات من السلع والخدمات، مثل إصدار أسهم في مقابل نقدية، الحصول على قرض جديد أو بيع الأصول غير المتداولة. ولكن لا يمكن للشركة أن تعتمد على هذه الطرق في جميع الأوقات، وبشكل عام، فإن الحصول على الأوعية السائلة يكون بالاعتماد على تحقيق إيرادات من المبيعات والأرباح. وحتى مع ذلك، فإن الأرباح لا تؤدي دائما إلى زيادة في السيولة. وهذا بشكل أساسي يرجع إلى أن الأموال الناتجة من عملية المتاجرة ربما استثمرت في أصول غير المتداولة أو دفعت كأرباح وقت تحقيقها.

السبب في احتياج الشركة للأصول السائلة هو القدرة على سداد ديونها عند استحقاقها. تتم المدفوعات باستمرار لمصروفات التشغيل والتكاليف الأخرى، وبالتالي فهناك دورة نقدية من الأنشطة التجارية للمقبوضات النقدية المتدفقة من المبيعات والمدفوعات النقدية لتغطية النفقات.

٣,٨ دورة النقدية:

لمساعدتك على فهم نسب السيولة، من المفيد أن تبدأ مع شرح موجز لدورة النقدية. دورة النقدية تصف التدفق النقدي من و إلى النشاط مرة أخرى كنتيجة للعمليات التجارية العادية. تستخدم النقدية لسداد المشتريات، الأجور والمرتببات وغيرها من النفقات، على الرغم من إمكانية تأجيل المدفوعات من خلال استخدام بعض فترات الائتمان الممنوحة. يمكن للنشاط الاحتفاظ بالمخزون لفترة من الوقت ثم بيعه. سوف يتم استعادة النقدية من خلال المبيعات، على الرغم من أن العملاء قد تؤجل سداد مديونياتهم نتيجة استخدام فترات الائتمان.

النقاط الرئيسية حول دورة النقدية هي كما يلي:

- (أ) توقيت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من النشاط لا يتزامن مع وقت حدوث المبيعات وتكاليف المبيعات. يمكن تأجيل التدفقات النقدية الخارجة من خلال استخدام الائتمان. يمكن أن تتأخر التدفقات النقدية الواردة للنشاط من خلال وجود أرصدة للمدينين.
 - (ب) الوقت بين إجراء عمليتي الشراء والبيع قد يؤثر أيضا على التدفقات النقدية. إذا تم الاحتفاظ بالمخزون لفترة طويلة، فإن الوقت بين سداد النقدية مقابل المخزون ووقت التحصيلات النقدية من عملية البيع سيكون طويلا أيضا.
 - (ج) الاحتفاظ بالمخزون ووجود أرصدة مدينة مستحقة يمكن بالتالي أن ينظر إليهما على أنهما سببين لتأخير المتحصلات النقدية. طريقة أخرى لقول هذا هي أنه إذا كانت الشركة تستثمر في رأس المال العامل، فإن موقفها النقدي سوف يظهر انخفاض مماثل.
 - (د) وبالمثل، استخدام الائتمان الممنوح من الدائنين هو السبب في تأجيل المدفوعات النقدية. موقف سيولة الشركة يزداد سوءا عندما يتوجب عليها السداد للموردين، إلا إذا كان يمكنها الحصول على المزيد من النقدية من خلال المبيعات والأرصدة المدينة في هذه الأثناء.
- تستخدم نسب السيولة ونسب معدل دوران رأس المال العامل لاختبار السيولة للشركة، وطول دورة النقدية، والاستثمار في رأس المال العامل.

الاختبار القياسي لمستوى السيولة هو نسبة التداول. ويمكن الحصول على ذلك من قائمة المركز المالي.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

والفكرة وراء ذلك هو أن الشركة ينبغي أن يكون لديها الأصول المتداولة الكافية و التي تبشر بإمكانية تحصيل "النقدية في المستقبل" لتلبية تعهداتها المستقبلية لتسديد الالتزامات المتداولة. من الطبيعي توقع نسبة تزيد على ١. خلاف ذلك، يكون هناك احتمال أن الشركة لن تكون قادرة على سداد ديونها في الوقت المحدد. في الواقع العملي، ينبغي أن يتوقع نسبة مريحة تزيد على ١، ولكن ما هو مريح يختلف بين أنواع الشركات المختلفة. الشركات ليست لديها القدرة على تحويل كل ما لديها من الأصول المتداولة إلى نقدية بسرعة كبيرة. في الممارسة العملية، فإن بعض شركات التصنيع تحتفظ بكميات كبيرة من مخزون المواد الخام، والتي يجب أن تستخدم في إنتاج مخزون السلع النهائية. قد يتم تخزين هذه السلع لفترة طويلة، أو بيعها بأجل طويل. في هذه الشركات، حيث يكون معدل دوران المخزون بطيء، معظم المخزون يكون غير قابل للتحويل إلى أصل سائل بصورة سهلة، وذلك لأن دورة النقدية تكون طويلة. لهذه الأسباب، يتم حساب نسبة سيولة إضافية، والمعروفة باسم نسبة السيولة السريعة أو اختبار السيولة السريعة.

يتم حساب نسبة السيولة السريعة أو اختبار السيولة السريعة على النحو التالي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة مخصوما منها المخزون}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة بشكل مثالي على الأقل ١ للشركات ذات معدل دوران مخزون بطيء. بالنسبة للشركات ذات معدل دوران مخزون سريع، يمكن أن تكون نسبة السيولة السريعة مريحة رغم انها أقل من ١ وذلك دون أن تكون لدي الشركة مشكلة في التدفق النقدي.

تقدم كلا من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة مؤشرا على موقف سيولة الشركة، ولكن لا ينبغي أن تفسر الأرقام المطلقة بشكل حرفي تام. نظريا، تكون نسبة التداول المقبولة هي ١,٥ ونسبة السيولة السريعة المقبولة هي ٠,٨ ولكن يجب استخدام ذلك كدليل استرشادي فقط، و ذلك لان أنشطة مختلفة تعمل بطرق مختلفة جدا. على سبيل المثال، مجموعة سوبر ماركت قد تكون لديها نسبة تداول ٠,٥٢ ونسبة السيولة

السريعة ٠٠,١٧. محلات السوبر ماركت لها أرصدة عملاء منخفضة (الناس لا تقوم بشراء البقالة بالأجل)، والنقدية منخفضة (الإدارة النقدية الجيدة)، وأرصدة مخزون متوسطة (أرصدة مخزون مرتفعة ولكن معدل دوران سريع، ولا سيما في ضوء التلف) وأرصدة دائنة عالية جدا.

مقارنة هذا مع شركات تصنيع وتجارة التجزئة، ذات نسبة تداول ١,٤٤ ونسبة سيولة سريعة ٠,٠٣. هذه الشركات تعمل مع نسب سيولة أقرب إلى المعيارية.

المهم هو اتجاه هذه النسب، حيث يمكن للمرء التأكد بسهولة ما إذا كانت السيولة تتحسن أو تتدهور. إذا كان السوبر ماركت قام بتداول تجارى خلال السنوات العشرة الماضية (بنجاح كبير) مع نسبة تداول ٠,٥٢ و نسبة سيولة سريعة ٠,١٧ و بالتالى يمكن أن يفترض أن الشركة يمكن أن تستمر في النشاط مع هذه المستويات من السيولة. وإذا كانت نسبة التداول في العام التالي قد انخفضت إلى ٠,٣٨ ونسبة التداول السريع الى ٠,٠٩، فمن ثم لابد إجراء مزيد من التحقيق في موقف السيولة المناسب. ذلك الموقف النسبي هو الآن أكثر أهمية من الأرقام المطلقة.

لا يجب أن ننسى الوجه الآخر للعملة أيضا، حيث يمكن الحصول على نسبة تداول ونسبة سيولة سريعة أكبر مما يجب أن تكون، فقد تكون الشركة لديها كميات كبيرة من المخزون وأرصدة العملاء، وبالتالي يعتبر ذلك ربط لمزيد من الأموال في النشاط أكثر مما يحتاج إليه. يشير ذلك إلى سوء إدارة أرصدة العملاء (الائتمان) أو المخزون من قبل الشركة.

٢,١٠ نسب الكفاءة: الرقابة على المخزون وأرصدة العملاء

فترة التحصيل لأرصدة العملاء: هي مقياس تقريبي لمتوسط الوقت الذي يستغرقه عملاء الشركة لسداد ما هو مستحق. ويحسب متوسط فترة التحصيل لأرصدة العملاء على النحو التالي:

$$\frac{\text{أرصدة العملاء}}{\text{المبيعات}} \times ٣٦٥ \text{ يوم}$$

ينبغي أن يؤخذ رقم المبيعات كما هو ظاهر في قائمة الدخل، مع ملاحظة أنه ينبغي استبعاد البيع النقدي - هذه النسبة تستخدم فقط للمبيعات الآجلة.

تقدير متوسط فترة التحصيل لأرصدة العملاء هو تقريبي فقط بسبب:

(أ) قيمة المستحقات في قائمة المركز المالي قد تكون مرتفعة بشكل غير طبيعي أو منخفضة بالمقارنة مع المستوى الطبيعي لدي الشركة عادة.

(ب) مبلغ إيرادات المبيعات في قائمة الدخل صافى من الضرائب على المبيعات، ولكن المستحقات في قائمة المركز المالي تشمل الضريبة على المبيعات. نحن لا نقارن بدقة مثل مع مثل.

عادة ما تكون المبيعات قد تمت بشروط الائتمان العادية للسداد في خلال ٣٠ يوما. اذا زادت فترة التحصيل عن هذا المعدل بدرجة كبيرة ستكون مثالا على سوء إدارة أموال النشاط. ومع ذلك، يجب أن تسمح بعض الشركات بشروط ائتمان سخية لكسب العملاء.

اتجاه متوسط فترة التحصيل لأرصدة العملاء مع مرور الوقت ربما يكون أفضل دليل. إذا كانت فترة التحصيل في تزايد عاما بعد عام، فهذا يدل على سوء التحكم في إدارة الائتمان (وبالتالي يحتمل أن تكون الشركة تدار بشكل سيئ).

٣,١١ فترة تحصيل أرصدة العملاء:

باستخدام نفس أنواع نشاط الشركات كمثال، فان فترة التحصيل لكل شركة هي كما يلي:

فترة التحصيل	السنة السابقة	فترة التحصيل	العملاء التجاريون $\times 365$ المبيعات	نشاط الشركة
٥ يوم	$\frac{3,977 \text{ ألف ج م} \times 365}{290,668 \text{ ألف ج م}}$	٦,٤ يوم	$\frac{5,016 \text{ ألف ج م} \times 365}{284,986 \text{ ألف ج م}}$	سوبر ماركت
٧٨ يوم	$\frac{272,4 \text{ مليون ج م} \times 365}{1,274,2 \text{ مليون ج م}}$	٨١,٢ يوم	$\frac{458,3 \text{ مليون ج م} \times 365}{2,059,5 \text{ مليون ج م}}$	نشاط صناعي
٣١,١ يوم	$\frac{287 \text{ مليون ج م} \times 365}{3,366,3 \text{ مليون ج م}}$	٢٩,٣ يوم	$\frac{304,4 \text{ مليون ج م} \times 365}{3,817,3 \text{ مليون ج م}}$	تكرير السكر و بائع

الاختلاف في فترة التحصيل يعكس الاختلافات بين أنواع الأعمال. محلات السوبر ماركت يكون لديها أرصدة العملاء التجاريين قليلة، في حين أن شركات التصنيع لديها أكثر من ذلك بكثير. فترات التحصيل تعتبر ثابتة إلى حد ما عن السنة السابقة لجميع الشركات الثلاث.

٣,١٢ فترة دوران المخزون:

نسبة مالية أخرى تستحق الاحتساب هي فترة دوران المخزون. هذا رقم آخر تقديري، يمكن الحصول عليها من الحسابات المنشورة، وهي تدل على متوسط عدد الأيام التي يتم الاحتفاظ خلالها ببند المخزون. كما هو الحال مع متوسط فترة تحصيل أرصدة العملاء، فإنها ليست سوى رقم تقديري تقريبي، ولكن هي نسبة موثوقة بما فيه الكفاية لمقارنة التغييرات على أساس سنوي.

يتم حسابها كما يلي :

$$\frac{\text{المخزون}}{\text{تكلفة المبيعات}} \times 360 \text{ يوم}$$

هي مقياس آخر لمدى قوة إدارة النشاط. إطالة فترة دوران المخزون من سنة إلى أخرى يشير إلى:

- ١ - تباطؤ في تداول النشاط، أو
- ٢ - تراكم في مستويات المخزون، مما يشير إلى أن الاستثمارات في المخزون أصبحت مفرطة ، عموما كلما كان دوران المخزون أعلى فان ذلك أفضل، بمعنى كلما قلت فترة دوران المخزون كلما كان أفضل، ولكن العديد من جوانب سياسة الاحتفاظ بالمخزون يجب أن تكون متوازنة:

١- فترة تنفيذ أوامر الشراء.

٢- التقلبات الموسمية في الطلب.

٣- أوجه الاستخدام البديلة للمستودعات و المخازن.

٤- الخصومات عند الشراء بكميات كبيرة.

٥- درجة تعرض بنود المخزون للتقادم و التلف.

يفترض إذا أضفنا معا فترة دوران المخزون وفترة تحصيل أرصدة العملاء، يعطينا هذا مؤشرا على مدى سرعة تحويل المخزون إلى نقدية ، كلا من فترة تحصيل أرصدة العملاء و فترة دوران المخزون تعطي لنا دليل آخر على سيولة الشركة.

٣,١٣ مثال على فترة معدل دوران المخزون:

فترات معدل دوران المخزون المقدره لسوير ماركت هي كما يلي:

الشركة	فترة دوران المخزون
السوير ماركت	$\frac{\text{المخزون}}{\text{تكلفة المبيعات}} \times 360$
	$\frac{360 \times 10,004}{204,071} = 22,3 \text{ يوم}$
السوير ماركت	$\frac{\text{المخزون}}{\text{تكلفة المبيعات}} \times 360$
	$\frac{360 \times 14,094}{261,368} = 19,7 \text{ يوم}$

يتم حسابها باستخدام المعادلة التالية : الأرصدة الدائنة للموردين × ٣٦٥ يوم
المشتريات

من النادر أن تجد إيضاح عن المشتريات في القوائم المالية المنشورة وبالتالي فإن تكلفة المبيعات بمثابة تقريب. فترة السداد غالباً ما تساعد على تقييم سيولة الشركة، عندما تزيد فهذا غالباً ما يكون إما علامة على نقص التمويل طويل الأجل أو سوء إدارة للأصول المتداولة، مما يؤدي إلى اللجوء إلى زيادة استخدام الائتمان الممنوح من الموردين، وزيادة السحب على المكشوف لدى البنوك وهكذا.

سؤال: (السيولة ورأس المال العامل)

احسب نسب السيولة و نسب رأس المال العامل من واقع حسابات شركة (ص)، والتي تقدم خدمات دعم (تنظيف وغيرها) للعملاء في جميع أنحاء العالم. ما هو تعليقك على نتائج هذه النسب.

٢٠٠٦ م	٢٠٠٧ م	
مليون جنيه مصرى	مليون جنيه مصرى	
٢,٣٤٤,٨	٢,١٧٦,٢	إيرادات المبيعات
١,٧٣١,٥	١,٦٥٩	تكلفة المبيعات
٦١٣,٣	٥١٧,٢	مجمّل الربح
		الأصول المتداولة
٧٨	٤٢,٧	المخزون
٤٣١,٤	٣٧٨,٩	عملاء و أرصدة مدينة (إيضاح ١)
١٤٥	٢٠٥,٢	النقدية و الودائع قصيرة الأجل
٦٥٤,٤	٦٢٦,٨	إجمالى الأصول المتداولة
		الالتزامات المتداولة
٨١,١	٣٢,٤	القروض و بنوك سحب على المكشوف
٧٦,٧	٦٧,٨	ضرائب الدخل
١٧,٢	١١,٧	الاستحقاقات
٤٦٧,٢	٤٨٧,٢	موردون و أرصدة دائنة (إيضاح ٢)
٦٤٢,٢	٥٩٩,١	إجمالى الالتزامات المتداولة
١٢,٢	٢٧,٧	صافى الأصول المتداولة
		الإيضاحات
٣٣٥,٥	٢٩٥,٢	١ عملاء تجاريون
١٨٨,١	١٩٠,٨	٢ موردون

الإجابة:

م ٢٠٠٦	م ٢٠٠٧	
$1,02 = \frac{654,4}{642,2}$	$1,05 = \frac{626,8}{599,1}$	نسبة التداول
$0,90 = \frac{576,4}{642,2}$	$0,97 = \frac{584,1}{599,1}$	نسبة التداول السريع
$52,2 \text{ يوم} = 365 \times \frac{335,5}{2,344,8}$	$49,5 \text{ يوم} = 365 \times \frac{295,2}{2,176,2}$	فترة تحصيل أرصدة العملاء
$16,4 \text{ يوم} = 365 \times \frac{78}{1,731,5}$	$9,4 \text{ يوم} = 365 \times \frac{42,7}{1,659}$	فترة معدل دوران المخزون
$40 \text{ يوم} = 365 \times \frac{188,1}{1,731,5}$	$42 \text{ يوم} = 365 \times \frac{190,8}{1,659}$	فترة سداد أرصدة الموردين

نسبة التداول الخاصة بالشركة هي أقل قليلا من المتوسط لكن نسبة التداول السريع تعد أفضل من المتوسط وأقل القليل جدا من نسبة التداول. هذا يشير إلى أن مستويات المخزون تخضع للرقابة الصارمة، والتي عززتها فترة قصيرة لمعدل دوران المخزون. يبدو أن رأس المال العامل يدار بشكل محكم، لتجنب ضعف السيولة التي يمكن أن تسببها فترة طويلة لتحصيل أرصدة العملاء وأرصدة الموردين عالية نسبيا.

الشركة في المثال هي شركة خدمية وبالتالي فمن المتوقع أن مستويات المخزون منخفضة جدا و فترة معدل دوران المخزون قصيرة جدا. التشابه في فترة تحصيل أرصدة العملاء و فترة سداد أرصدة الموردين يعنى ان الشركة تقوم بتمرير التأخير في تحصيل المستحقات إلى الموردين.

سؤال:

(دورة التشغيل)

١- احسب دوره التشغيل للشركة (س) للعام ٢٠٠٢ بناء على البيانات التالية:

جنية مصرى

١٥٠,٠٠٠

المخزون : مواد خام

٦٠,٠٠٠

إنتاج تحت التشغيل

٢٠٠,٠٠٠

منتج تام

٥٠٠,٠٠٠

المشتريات

٣٤٤

أرصدة العملاء	٢٣٠,٠٠٠
الموردين	١٢٠,٠٠٠
المبيعات	٩٠٠,٠٠٠
تكلفة المبيعات	٧٥٠,٠٠٠

ب- اذكر الخطوات التي يمكن إتباعها لتحسين دورة التشغيل.

الإجابة:

أ- دورة التشغيل يمكن حسابها كما يلي :

اجمالي أرصدة المخزون في نهاية العام × ٣٦٥	فترة دوران المخزون
تكلفة المبيعات	يضاف
اجمالي أرصدة العملاء في نهاية العام × ٣٦٥	فترة تحصيل أرصدة العملاء
المبيعات	يخصم
اجمالي أرصدة الموردين في نهاية العام × ٣٦٥	فترة سداد أرصدة الموردين
المشتريات	
٤١٠,٠٠٠	اجمالي أرصدة المخزون في نهاية العام (ج م)
٧٥٠,٠٠٠	تكلفة المبيعات (ج م)
١٩٩,٥ يوم	فترة دوران المخزون
٢٣٠,٠٠٠	اجمالي أرصدة العملاء في نهاية العام (ج م)
٩٠٠,٠٠٠	المبيعات
٩٣,٣ يوم	فترة تحصيل أرصدة العملاء
١٢٠,٠٠٠	اجمالي أرصدة الموردين في نهاية العام
٥٠٠,٠٠٠	المشتريات
٨٧,٦ يوم	فترة سداد أرصدة الموردين
٢٠٥,٢ يوم	مدة دورة التشغيل (١٩٩,٥ + ٩٣,٣ - ٨٧,٦)

ب- الخطوات التي ينبغي أن تتبع لتقليل مدة دورة التشغيل تتضمن ما يلي:

- ١- خفض فترة دوران المخزون من المواد الخام.
- ٢- تقليص الوقت اللازم لإنتاج السلع. لكن يجب على الشركة ضمان عدم التضحية بالجودة نتيجة لتسريع عملية الإنتاج.

٣- زيادة فترة الائتمان المأخوذة من الموردين. فترة الائتمان الممنوحة للشركة من الموردين تبدو طويلة حيث أنها ٣ أشهر ومن المحتمل عدم زيادتها لأن الشركة قد تفقد خصومات الدفع الفوري.

٤- تخفيض فترة دوران مخزون السلع التامة.

٥- تخفيض فترة تحصيل أرصدة العملاء. يجب تقييم التكاليف الإدارية اللازمة لتسريع عملية التحصيل وتأثير الحد من فترة الائتمان المسموح به على المبيعات. لكن فترة الائتمان تبدو بالفعل طويلة جدا وفقا لمعايير معظم الصناعات. قد يكون تم السماح بتلك الشروط السخية لتأمين إبرام عقود بمبالغ كبيرة قليلا.

٤. نسب استثمار المساهمين:

هي النسب التي تساعد المساهمين الحاليين والمستثمرين الآخرين على تقييم قيمة ونوعية الاستثمار في

الأسهم العادية للشركة وهي:

(أ) ربحية السهم.

(ب) توزيعات الأرباح/ السهم.

(ج) تغطية توزيعات الأرباح.

(د) السعر / ربحية السهم.

(هـ) نسبة الربح الموزع إلى السعر.

قيمة الاستثمار في الأسهم العادية في الشركات المدرجة في البورصة هي القيمة السوقية، ولذلك نسب الاستثمار يجب أن تراعي ليس فقط المعلومات في قوائم الشركة المنشورة، ولكن أيضا السعر الحالي، وسيتم احتساب النسبة الربحية والرابعة والخامسة باستخدام سعر السهم.

٤,١ ربحية السهم (نصيب السهم من الأرباح)

من الممكن حساب العائد السنوي على كل سهم عادي ، هذا هو نصيب السهم من الأرباح. ربحية السهم هو مقدار نصيب السهم من صافي الربح للفترة.

٤,٢ توزيعات الأرباح للسهم ومعدل تغطية توزيعات الأرباح:

الأرباح الموزعة للسهم بالجنية لا تحتاج إلى تفسير، ويوضح فهي عنصر له بعض الاهتمام من المساهمين.

معدل تغطية توزيعات الأرباح - نصيب السهم من الأرباح
توزيعات الأرباح للسهم (العادي)

تدل هذه النسبة على نسبة الجزء الذي تم توزيعه من أرباح العام والنسبة التي سيتم الاحتفاظ بها لتمويل نمو النشاط في المستقبل. معدل تغطية توزيعات الأرباح ٢ مرة يشير إلى أن الشركة قد سددت ٥٠٪ من

أرباحها القابلة للتوزيع كتوزيعات أرباح، واحتفظت بنسبة ٥٠٪ في النشاط للمساعدة في تمويل العمليات المستقبلية. الأرباح المحتجزة مصدرا مهما للتمويل في المستقبل بالنسبة لمعظم الشركات، ولذلك فإن معدل تغطية توزيعات الأرباح يمكن أن يكون في بعض الحالات عاليا جدا. عندما يحدث تغير هام في معدل تغطية توزيعات الأرباح من سنة إلى أخرى، قد يكون من المفيد النظر فيه عن كثب. على سبيل المثال، إذا كان معدل تغطية توزيعات الأرباح للشركة قد انخفض بشكل حاد بين سنة والسنة التالية، يمكن أن يكون ذلك بسبب أن أرباحها قد انخفضت، ولكن الإدارة ترغب في دفع ما لا يقل عن نفس القدر من الأرباح كما هو الحال في العام السابق، وذلك لتبقي توقعات المساهمين بالارتياح.

٤,٣ السعر/ربحية السهم:

نسبة (السعر / ربحية السهم) هي نسبة سعر سهم الشركة الحالي إلى ربح السهم . إذا كانت نسبة (السعر / ربحية السهم) مرتفعة، فذلك يؤدي إلى الثقة القوية للمساهمين في الشركة ومستقبلها، على سبيل المثال: الثقة في نمو الأرباح، إما انخفاض نسبة (السعر / ربحية السهم) يشير إلى انخفاض تلك الثقة.

يمكن مقارنة نسبة (السعر / ربحية السهم) لشركة واحدة مع تلك النسبة لأي من:

- الشركات الأخرى في نفس القطاع الصناعي.

- الشركات الأخرى بشكل عام.

وغالبا ما تستخدم في تقارير البورصة حيث تكون الأسعار متاحة بسهولة.

٤,٤ نسبة الربح الموزع إلى سعر السهم:

نسبة الربح الموزع إلى السعر هو العائد الذي يتوقعه المساهم حاليا على أسهم الشركة.

$$\text{نسبة الربح الموزع إلى سعر السهم} = \frac{\text{توزيعات الأرباح للسهم عن العام}}{\text{القيمة السوقية الحالية للسهم}} \times 100\%$$

يتم أخذ توزيعات الأرباح للسهم على أنها عن العام السابق.

يبحث المساهمين عن كلا من الربح الموزع ونمو رأس المال. ومن الواضح ان الربح الموزع يعتبر جانب هام من جوانب أداء السهم.

سؤال:

في العام المنتهى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٨ م، قامت الشركة بالإعلان عن توزيعات أرباح دورية لحملة الأسهم العادية بمبلغ ٧,٤ قرش للسهم الواحد وتوزيع أرباح فى نهاية العام لحملة الأسهم العادية بمبلغ ٨,٦ قرش للسهم الواحد. على افتراض ان سعر السهم ٣١٥ قرشا، ما هى نسبة الربح الموزع إلى السعر؟

الإجابة:

إجمالي توزيعات الأرباح / السهم = (٨,٦ + ٧,٤) = ١٦ قرش

$$16 = 100 \times \frac{16}{310} = 5,1\%$$

سؤال:

قائمة الدخل حتى ٣٠ إبريل

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
بالآلف جنية	بالآلف جنية	
٩,٧٥٠	١١,٢٠٠	إيرادات المبيعات
٦,٨٢٥	٨,٤٦٠	تكلفة المبيعات
٣٢٠	٤٦٥	صافي الأرباح قبل الضرائب
		هذا بعد طرح ما يلي
٢٨٠	٣٦٠	الاهلاكات
٦٠	٨٠	فوائد تمويلية على القرض
٩	١٥	فوائد تمويلية على بنوك سحب على المكشوف
١٠	١٢	أتعاب المراجعة

قائمة المركز المالي في ٣٠ إبريل

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
بالآلف جنية	بالآلف جنية	
١,٤٣٠	١,٨٥٠	الأصول
		الأصول غير المتداولة
٤٩٠	٦٤٠	الإصول المتداولة
١,٠٨٠	١,٢٣٠	المخزون
١٢٠	٨٠	العملاء
		النقدية بالصندوق ولدى البنوك
١,٦٩٠	١,٩٥٠	
٣,١٢٠	٣,٨٠٠	
		إجمالي الأصول
		حقوق الملكية والالتزامات
		حقوق الملكية
٨٠٠	٨٠٠	الأسهم العادية
٩٣٠	١,٣١٠	الأرباح المرحلة
١,٧٣٠	٢,١١٠	
٦٠٠	٨٠٠	الالتزامات غير المتداولة
		قرض
		الالتزامات المتداولة
٢٢٠	٣٤٨	

بنوك سحب على المكشوف	١١٠	٨٠
الموردين	٧٥٠	٦٩٠
ضرائب مستحقة	٣٠	٢٠
	٨٩٠	٧٩٠
اجمالي حقوق الملكية والالتزامات	٣,٨٠٠	٣,١٢٠

النسب التالية للشركة (س)، تم حسابها استنادا إلى قوائمها المالية التي نشرت في السنة السابقة، وأيضا من أحدث نسب لمتوسط الصناعة:

الشركة (س)	متوسط الصناعة
٣٠ أبريل	
٢٠٠٨	
%١٦,٧٠	%١٨,٥٠
%٣,٩٠	%٤,٧٣
٢	١,٩٠
١,٤٢	١,٢٧
%٣٠	%٣٥,٢٣
٤٠ يوم	٥٢ يوم
٣٧ يوم	٤٩ يوم
١٣,٩٠	١٨,٣٠
٤,٢٩	٣,٩١
%٢٦,٣٧	%٣٢,٧١

المطلوب:

- (١) حساب النسب المقارنة (إلى أقرب علامتين عشريتين كلما أمكن) للشركة (س) للسنة المنتهية في ٣٠ أبريل ٢٠٠٩، يجب أن تظهر كيفية الحساب بشكل واضح.
- (٢) كتابة تقرير إلى مجلس الإدارة خاص بتحليل أداء الشركة، ومقارنة النتائج بالعام السابق و بمتوسط الصناعة.

الإيجابية:

الشركة (س)

متوسط
الصناعة

		٢٠٠٩ م		٢٠٠٨ م	
	=	٨٠+٤٦٥		٦٠+٣٢٠	العائد على رأس المال
%١٨,٥٠	%١٨,٧٢	٢,٩١٠	%١٦,٣٠	٢,٣٣٠	المستخدم
	=	٨٠+٤٦٥		٦٠+٣٢٠	
%٤,٧٣	%٤,٨٧	١١,٢٠٠	%٣,٩٠	٩,٧٥٠	الأرباح/المبيعات
	=	١١,٢٠٠		٩,٧٥٠	
٣,٩١	٣,٨٥	٢,٩١٠	٤,١٨	٢,٣٣٠	معدل دوران الأصول
	=	١,٩٥٠		١,٦٩٠	
١,٩٠	٢,٢	٨٩٠	٢,١٠	٧٩٠	نسبة التداول
	=	٨٠+١,٢٣٠		١٢٠+١,٠٨٠	
١,٢٧	١,٤٧	٨٩٠	١,٥٢	٧٩٠	نسبة التداول السريع
	=	٨,٤٦٠-١١,٢٠٠		٦,٨٢٥-٩,٧٥٠	
%٣٥,٢٣	%٢٤,٤٦	١١,٢٠٠	%٣٠	٩,٧٥٠	هامش مجمل الربح
	=	٣٦٥×١,٢٣٠		٣٦٥×١,٠٨٠	
٥٢ يوم	٤٠ يوم	١١,٢٠٠	٤٠ يوم	٩,٧٥٠	فترة تحصيل أرصدة العملاء
	=	٣٦٥×٧٥٠		٣٦٥×٦٩٠	
٤٩ يوم	٣٢ يوم	٨,٤٦٠	٣٧ يوم	٦,٨٢٥	فترة سداد أرصدة الموردين
	=	٨,٤٦٠		٦,٨٢٥	
١٨,٣٠ مره	١٣,٢ مره	٦٤٠	١٣,٩ مره	٤٩٠	فترة معدل دوران المخزون
	=	٨٠٠		٦٠٠	
%٣٢,٧١	%٢٧,٥	٢,٩١٠	%٢٥,٧٥	٢,٣٣٠	الرافعة المالية

التقرير

إلى: أعضاء مجلس الإدارة

من: المحاسب

الموضوع: تحليل أداء الشركة

ينبغي قراءة هذا التقرير بالتزامن مع الملحق المرفق الذي يبين النسب ذات الصلة (من الجزء (أ))

التداول والربحية.

تحسن العائد على رأس المال المستخدم بشكل كبير بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و أصبح الآن أعلى من متوسط الصناعة.

وقد تحسن صافي الدخل كنسبة من المبيعات بشكل ملحوظ بين السنوات، وأيضاً الآن أعلى من متوسط الصناعة بشكل هامشي. و مع ذلك هامش مجمل الربح أقل بكثير مما كان عليه في العام السابق، ويمثل فقط حوالي ٧٠٪ من متوسط الصناعة.

(هذا يشير إلى إما أن هناك تغيير في هيكل تكاليف الشركة أو أنه هناك تغيير في طريقة توزيع التكاليف بين الفترات. وفي كلتا الحالتين، هذا يعتبر تغيير ملحوظ يتطلب التحقق منه.)

قد تكون الشركة في فترة انتقالية حيث زادت المبيعات بنسبة ١٥٪ خلال العام ويبدو أنه تم شراء أصول غير متداولة جديدة.

انخفض العائد على الأصول بين الفترات على الرغم من أن أرقام عام ٢٠٠٩ متمشية مع متوسط الصناعة. هذا الانخفاض (يشير إلى أن الكفاءة في استخدام الأصول قد تراجع أو أنها تشير إلى أن الأصول المقتناة في عام ٢٠٠٩ حتى الآن لم تساهم بشكل كامل في النشاط. اتجاه النشاط على المدى الطويل قد يوضح الصورة.

السيولة وإدارة رأس المال العامل:

تحسنت نسبة التداول بشكل طفيف خلال العام وأعلى هامشياً من متوسط الصناعة. بل هي أيضاً تتماشى مع ما ينظر إليه عادة باعتباره نسبة مرضية (٢:١).

انخفضت نسبة السيولة السريعة بشكل طفيف لكنها لا تزال أفضل من متوسط الصناعة. (هذا يشير إلى أن الشركة ليس لديها مشاكل في السيولة على المدى القصير ولا يتوقع أن يكون هناك صعوبة في دفع ديونها عند استحقاقها.)

أرصدة العملاء كنسبة من المبيعات لم تتغير عن عام ٢٠٠٨ والتي هي أقل بكثير من متوسط الصناعة. وبناء على ذلك، (فمن المحتمل أن توجد فرصة ضئيلة لتخفيض النسبة أكثر من هذا ، وكذلك قد يكون هناك في المستقبل ضغط من العملاء لزيادة فترة الائتمان الممنوح.)

انخفضت فترة الائتمان الممنوحة من الموردين من ٣٧ يوما إلى ٣٢ يوما وهي أقل بكثير من متوسط الصناعة، وبالتالي قد يكون من الممكن تمويل أي أرصدة عملاء إضافية عن طريق التفاوض مع الموردين على شروط ائتمان أفضل.

انخفض معدل دوران المخزون قليلا وهو أبطأ بكثير من متوسط الصناعة، وهذا قد يعكس ان هناك اتجاة لتكوين مخزون لمقابلة زيادة كبيرة في المبيعات. بديلا عن ذلك، قد يكون هناك بعض الخطر ان يكون المخزون متضمن على عناصر متقدمة تتطلب التخلص منها.
الرافعة المالية:

زاد مستوى الرافعة المالية بدرجة طفيفة فقط خلال العام وهي أقل من متوسط الصناعة. وحيث ان العائد على رأس المال المستخدم هو تقريبا ضعف سعر الفائدة على القرض، فان الربحية من المحتمل أن تزداد في مقابل زيادة متواضعة في مستوى الرافعة المالية.

إمضاء: محاسب

٥ القيود التي تحد من فوائد القوائم المالية وأساليب التحليل:

قيود القوائم المالية:

تتأثر القوائم المالية بعيوب المعلومات بالتكلفة التاريخية كما أنها معرضة للتلاعب. تهدف القوائم المالية إلى إعطاء عرض عادل للأداء المالي للمنشأة عن فترة مالية و عن مركزها المالي في نهاية تلك الفترة. تهدف معايير المحاسبة المصرية و الإطار العام الى التأكد من أن القوائم المالية تحقق ذلك بقدر الأمكان. ولكن هناك عدد من الأسباب تبرر عدم أخذ المعلومات المالية كما هي.

٥,١ مشاكل معلومات التكلفة التاريخية:

تتميز معلومات التكلفة التاريخية بأنها يمكن الاعتماد عليها و التحقق منها ولكن تفقد عنصر الملائمة بمرور الزمن. القيمة التي تظهر بها الأصول في قائمة المركز المالي بالتكلفة التاريخية قد لا يكون لها أي علاقة بما قد تكون عليه القيمة الحالية وتكلفة الإحلال.

تكلفة الإهلاك أيضا ستكون منخفضة مما يؤدي إلى تضخم في الأرباح. وبالتالي فان القوائم المالية لا تظهر تكلفة الاستخدام الحقيقية لتلك الأصول.

هذا قد يكون مضلل عند محاولة توقع الأداء في المستقبل. فقد يكون هناك أصل يجب إحلاله في خلال عامين بقيمة أكبر بكثير من التكلفة الأصلية التي يظهر بها الأصل الحالي بقائمة المركز المالي. وهذا سوف يؤدي إلى إهلاك و مدفوعات أكبر (إذا تم التمويل عن طريق القروض). بالإضافة إلى تضخم الأرباح نتيجة لانخفاض الإهلاك مما قد يؤدي الى توزيع أرباح أكثر مما يجب وبالتالي زيادة فرص اقتناء

الأصل الجديد عن طريق القروض. هذه المعلومات لا يمكن الوصول إليها لمجرد النظر إلى القوائم المالية.

في خلال فترات التضخم، تعتبر القوائم المالية بالتكلفة التاريخية أكثر تعرضاً للتضليل. حيث سيكون سعر البيع وتكلفة المشتريات متماشين مع التضخم، في حين ان استخدام طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً (والى حد ما طريقة المتوسط المرجح) للمخزون يؤدي إلى أن المنصرف يكون من الأصناف القديمة (الأقل سعراً) وهذا يؤدي إلى انخفاض تكلفة المبيعات وتضخيم الأرباح. وهذا بسبب تسجيل المخزون بالتكلفة التاريخية.

المحاسبة الخلافة: ٥,٢

تعد الشركات المسجلة في البورصة قوائمها المالية ونصب أعينها بورصة الأوراق المالية، وكلما أمكن تقوم تلك الشركات بإعداد قوائمها المالية بالشكل الذي يعرض للمحللين الماليين ما يتوقعون رؤيته. على سبيل المثال، الارتفاع المستمر في الأرباح من غير منحنى ذو قمة وقاع يعطى اطمئنان للمستثمر. تقوم الشركات في بعض الأحيان بتحقيق ذلك باستخدام المخصصات لتفادي الارتفاع والانخفاض في الأرباح. هذا ما حاول معيار المخصصات منعه ولكن لازالت الشركات بإمكانها تحقيق ذلك بتأجيل أو تقديم إصدار الفواتير أو التلاعب في توقيت الاستحقاقات.

الإدارة التي تحصل على مكافآت بناء على الأداء تفضل الارتفاع المستمر (كاف لضمان الحصول على مكافآت سنوية، أفضل من الحصول على مكافآت مرتفعة في سنة ومنخفضة في أخرى) أما الإدارة التي تحصل على خيارات امتلاك أسهم تهدف إلى الحصول على نتائج عالية للمضاربة في تلك الأسهم قبل قيامهم بالبيع.

جانب هام في تحسين مظهر قائمة المركز المالي الاحتفاظ بنسبة الرافعة المالية منخفضة قدر المستطاع. يعلم المستثمرون إن مدفوعات الفوائد تعتبر تخفيض من المبالغ المتاحة للتوزيع كما أن الدائنون المحتملون سوف يكونون أقل رغبة في إقراض الشركة في حالة أنها ذات رافعة مالية مرتفعة.

هناك عدد من مقاييس المحاسبة الخلافة والتي تهدف إلى تخفيض الرافعة المالية. في الماضي كانت الشركات القابضة تجد مبررات لاستبعاد الشركات التابعة ذات الرافعة العالية من القوائم المجمعة. وبذلك تستفيد من القروض التي حصلت عليها تلك الشركات التابعة ولكن هذه القروض لن تظهر بالقوائم المالية المجمعة.

تمكن معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) من القضاء على تلك النقطة ولكن لازال هناك طرق لعدم تسجيل التزام بالمركز المالي للمنشأة. قد يتم بيع أصل مع إعادة استئجاره. وقد يتم سداد قرض قبل نهاية السنة المالية على أن يتم أخذه مرة ثانية في بداية السنة التالية.

٥,٣ أثر الأطراف ذات علاقة:

الهدف من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٥) هو التأكد من احتواء القوائم المالية على الإيضاحات الضرورية التى تلفت الانتباه الى احتمال أن يكون المركز المالى والأرباح و الخسائر قد تأثرت بوجود الأطراف ذات العلاقة وبالمعاملات والأرصدة مع تلك الأطراف .

الأطراف ذات العلاقة هى خاصية طبيعية فى النشاط، فمن الشائع أن تقوم الشركات بأداء أنشطة عن طريق شركة تابعة أو شقيقة أو ترتبط بمعاملة مع أحد المديرين أو أحد أقاربهم. النقطة هى أنه لا يمكن الافتراض أن تلك المعاملات تمت بإرادة حرة أو فى مصلحة الشركة وهو ما يجب أن يكون واضحا للمستثمرين المحتملين للشركة. يمكن استخدام سعر التحويل لتحويل ربح من شركة لأخرى.

على الرغم من وجود معيار المحاسبة المصرى رقم (١٥)، تستطيع الشركات التى ترغب فى إخفاء المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ايجاد طرق معقدة لتحقيق ذلك ولا تظهر القوائم المالية اثر تلك العلاقات. على سبيل المثال، يمكن أن تمنع الشركة القابضة الشركة التابعة من التنافس على مناقصة معينة ولا يعلم باقى الملاك عن تلك الفرصة التى ضاعت عليهم.

٥,٤ التجارة الموسمية:

هناك عامل آخر قد يشوه النتائج المعروضة. شركات كثيرة والتى تتميز تجارتها بالموسمية تحدد نهاية السنة المالية لها بعد الموسم مباشرة من أجل تخفيض الوقت اللازم لجرد المخزون. وفى هذا التوقيت يظهر المركز المالى قدر مرغوب فيه من النقدية وأرصدة العملاء والموردين بفرض انه تم سداد معظم الأرصدة. وبالتالي يعرض المركز المالى فى توقيت تكون فيه السيولة فى أعلى درجاتها. إذا ما تم إعداد القوائم المالية بعد أشهر قليلة أو قبل أشهر قليلة من الموسم عندما يكون النشاط فى غير أوقات الرواج ويجب سداد التكاليف الثابتة، فان تلك القوائم سوف تظهر صورة مختلفة تماما.

٥,٥ اقتناء الأصول:

اقتناء الأصول قبل الفترة المحاسبية مباشرة قد يشوه أيضا النتائج. فسوف تظهر قائمة المركز المالى أصول بقيمة عالية مقابل التزامات عالية أيضا، ولكن الإيراد الذى سوف ينشأ عن استخدام تلك الأصول لم يتحقق بعد. سوف يؤثر ذلك سلبا على معدل العائد على رأس المال المستخدم.

٥,٦ الأحداث التالية لتاريخ الميزانية معيار المحاسبة المصرى رقم (٧):

• تعريفات:

الأحداث التالية لتاريخ الميزانية : هى تلك الأحداث التى تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية سواء كانت تلك الأحداث فى صالح المنشأة أو فى غير صالحها.

ويمكن تحديد نوعين من الأحداث:

(أ) أحداث توفر أدلة إضافية عن حالات كانت قائمة فى تاريخ الميزانية و تتطلب تعديل فى القوائم المالية.

(ب) أحداث تشير إلى حالات نشأت بعد تاريخ الميزانية ولا تتطلب تعديل في القوائم المالية، وقد تتطلب الإفصاح عنها في القوائم المالية

تقع أحداث بين تاريخ الميزانية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية و التي تشير إلى أن الأصول والالتزامات في نهاية الفترة المالية يجب أن تعدل او يجب الإفصاح عن تلك الأحداث.

٥,٦,١ أحداث تالية لتاريخ الميزانية تستوجب تعديل القوائم المالية :

يتطلب المعيار أن تعدل القيم المدرجة بالقوائم المالية لتعكس الأحداث التالية لتاريخ الميزانية في حالات معينة.

على المنشأة أن تعدل القيم المدرجة بالقوائم المالية لتعكس الأحداث التالية لتاريخ الميزانية التي تستوجب تعديل القوائم المالية و لا تعدل المنشأة القيم المدرجة بالقوائم المالية لتعكس الأحداث التالية لتاريخ الميزانية التي لا تستوجب تعديل القوائم المالية .

من أمثلة الأحداث التالية لتاريخ الميزانية والتي تستوجب أن تعدل المنشأة القيم المدرجة بالقوائم المالية هو إفلاس أحد العملاء عادة ما يؤكد أن هناك خسارة محققة بالفعل في تاريخ الميزانية في حساب العملاء وأن المنشأة في حاجة إلى تعديل القيمة المدرجة لحساب العملاء .

فيما يتعلق بالاستمرارية ، قد يستدعي التدهور في نتائج التشغيل والمركز المالي بعد تاريخ الميزانية دراسة ما إذا كان فرض الاستمرارية مازال مناسباً من عدمه . فإذا لم يعد فرض الاستمرارية مناسباً ، فإن تأثير ذلك يكون خطيراً جداً حيث يتطلب هذا المعيار تعديلاً جوهرياً في أساس المحاسبة أكثر من مجرد تعديل المبالغ المثبتة وفقاً لأساس المحاسبة المتبع.

فيما يلي أمثلة للأحداث التالية لتاريخ الميزانية والتي تستوجب أن تعدل المنشأة القيم المدرجة بالقوائم المالية أو أن تدرج بها عناصر لم تكن قد أدرجت:

(أ) صدور حكم قضائي بعد تاريخ الميزانية يكشف عن وجود التزام على المنشأة وكان هذا الالتزام قائماً بالفعل في تاريخ الميزانية

(ب) ظهور معلومات جديدة بعد تاريخ الميزانية تكشف أن قيمة أحد الأصول قد اعتراها انخفاض في تاريخ الميزانية عن القيمة المثبتة في الميزانية أو أن قيمة خسارة الانخفاض السابق إثباتها لهذا الأصل تحتاج إلى تعديل

i. بيع المخزون بعد تاريخ الميزانية قد يوفر دليلاً على صافي القيمة البيعية لهذا المخزون في تاريخ الميزانية.

ii. إفلاس أحد العملاء والذي قد يحدث بعد تاريخ الميزانية عادة ما يؤكد أن هناك خسارة محققة بالفعل في تاريخ الميزانية في حساب العملاء وأن المنشأة في حاجة إلى تعديل القيمة المدرجة لحساب العملاء

(ج) التحديد الذي يتم بعد تاريخ الميزانية لتكلفة شراء أصل أو المتحصلات من عملية بيع أصل تمت قبل تاريخ الميزانية.

(د) اكتشاف غش أو خطأ و يشير إلى أن القوائم المالية لم تكن سليمة.

أحداث تالية لتاريخ الميزانية لا تستوجب تعديل القوائم المالية: ٥, ٦, ٢

ينظر المعيار بعد ذلك إلى الأحداث التي لا تستوجب تعديل القوائم المالية

فيما يلي أمثلة على أحداث تالية لتاريخ الميزانية لا تستوجب تعديل القوائم المالية :

(أ) عملية اندماج كبيرة بعد تاريخ الميزانية أو استبعاد إحدى الشركات التابعة الهامة.

(ب) الإعلان عن خطة للتوقف عن جزء من النشاط أو استبعاد أصول أو سداد التزامات تتعلق بالتوقف عن مزولة جزء من النشاط أو الدخول في عقد ارتباط لبيع هذه الأصول أو سداد تلك الالتزامات .

(ج) شراء أو استبعاد أصول هامة أو مصادرة أصول هامة بواسطة الحكومة.

(د) تدمير أحد المصانع الكبرى بالحريق بعد تاريخ الميزانية.

(هـ) الإعلان عن أو البدء في تنفيذ عملية إعادة هيكلة هامة.

(و) المعاملات الهامة على الأسهم العادية والمعاملات المحتملة على الأسهم العادية بعد تاريخ الميزانية

(ز) التغييرات الكبيرة غير العادية بعد تاريخ الميزانية في أسعار الأصول أو أسعار الصرف.

(ح) التغييرات في معدلات الضرائب أو قوانين الضرائب التي تم إقرارها أو الإعلان عنها بعد تاريخ الميزانية

(ط) الدخول في ارتباطات هامة أو التزامات محتملة مثل إصدار ضمانات هامة.

(ي) الشروع في رفع دعوى قضائية كبيرة بسبب أحداث تمت بعد تاريخ الميزانية.

• إذا كانت الأحداث التالية لتاريخ الميزانية والتي لا تستوجب تعديل القوائم المالية جوهرية ويؤثر عدم الإفصاح عنها على قدرة مستخدم القوائم المالية على التقييم الصحيح واتخاذ القرارات السليمة بناء على هذه القوائم المالية ، فيجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التالية لكل مجموعة هامة من تلك الأحداث .

(أ) طبيعة الحدث.

(ب) تقدير الأثر المالي للحدث أو ذكر عدم إمكان تقديره

من أمثلة الأحداث التالية لتاريخ الميزانية التي لا تستوجب تعديل في القوائم المالية ، الانخفاض في القيمة السوقية لبعض الاستثمارات بعد تاريخ الميزانية وقبل تاريخ إصدار القوائم المالية . فالانخفاض في القيمة السوقية هنا لا يتعلق بحالة الاستثمار في تاريخ الميزانية ولكن يعكس ظروف حدثت خلال الفترة اللاحقة و بناء على ذلك لا تعدل المنشأة المبالغ المدرجة بالقوائم المالية والخاصة بالاستثمارات . وبالمثل فليس على المنشأة أن تحدث مبالغ الاستثمارات المفصّل عنها في تاريخ الميزانية على الرغم من أنها قد تحتاج لإضافة إيضاح آخر .

٦ السياسات المحاسبية والقيود على النسب المالية :

٦,١ أثر اختيار السياسات المحاسبية :

عندما تسمح المعايير المحاسبية بمعالجات بديلة لبعض الحسابات، يجب أن يتم الإفصاح في إيضاح السياسات المحاسبية عن السياسة التي تم اختيارها ويتم أن يتم تطبيقها بثبات. يجب عليك التفكير في أن اختيار السياسة المحاسبية قد يؤثر على القوائم المالية على سبيل المثال رسملة الفوائد على الأصول المؤهلة لتحمل الفوائد أو تحميلها كمصروف على قائمة الدخل.

٦,٢ تغير السياسة المحاسبية :

يتم معالجة أثر التغير في السياسة المحاسبية كتعديل للفترات السابقة طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥). وهذا يعنى أن أرقام المقارنة سيتم تعديلها لعكس التغير في السياسة لأغراض المقارنة ويتم إدراج أثر التغير في الأرباح المرحلة.

طبقا لمبدأ الثبات في العرض طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١)، فإن أى تغيير في السياسة يمكن عمله إذا كان مبرر بناء على أن السياسة الجديدة تعد أفضل من السياسة التي ستحل محلها لأنها سوف تعطى عرض أكثر ملاءمة وعدالة للنتائج والمركز المالى للمتشأة.

المشكلة هنا أن الإدارة يمكن أن تتلاعب بالنتائج باستخدام التغيير في السياسات المحاسبية وهذا قد يحدث لتفادى أثر المعالجة القديمة أو لكسب أثر المعالجة الجديدة.

هذا غالبا ما يحدث في الفترات الحساسة، عندما تكون أرباح الشركة منخفضة أو الشركة بصدد إصدار أسهم جديدة. على الإدارة أن تقنع مراقب الحسابات ان السياسة الجديدة تعتبر أفضل.

أثر ذلك التغيير هو قصير الأجل جدا. معظم المحللين والمستخدمين ذوى المعرفة سوف يستبعدوا أثر ذلك التغيير إلا إذا كان سيؤثر على توزيعات الأرباح. قد يساعد ذلك أيضا على تجنب مخالفة اتفاقيات التمويل وذلك لأثر التغيير على بعض النسب المالية.

من الواضح أن تغيير السياسة المحاسبية لنبد ما ممكن أن يحدث مره كل فترة طويلة. لن يسمح مراقبى الحسابات بتغيير آخر حتى وإن كان للرجوع للسياسة القديمة إلا إذا كان هناك سببا استثنائيا جدا.

المديرين يمكنهم اختيار السياسات المحاسبية التي تناسب الشركة أو نوع النتائج الذى يرغبون فى الحصول عليه. أى تغيير يجب أن يكون مبرر، ولكن بعض المديرين يمكن أن يحاولوا التغيير فقط للتلاعب بالنتائج.

- الاعتبارات التي تناقش كيف يمكن استخدام السياسات المحاسبية للتلاعب بالنتائج تؤدي بنا الى بعض القيود على التحليل بالنسب المالية أهمها:
- إذا كانت هذه هي السنة الأولى للشركة فلن يكون هناك أرقام مقارنة وبالتالي لن يمكن تحديد اذا كان هناك تحسن في النسب المالية من عدمه.
 - المقارنة مع متوسط الصناعة قد لا يكون معبرا. قد تكون للشركة عوامل خاصة ولا تكون شائعة في الصناعة.
 - النسب التي تعتمد على حسابات بالتكلفة التاريخية غالبا تكون مشوهة. بالأخص الأصول غير المقيمة سوف تؤثر على معدل العائد على رأس المال المستخدم والرافعة.
 - تتأثر النسب المالية باختيار السياسات المحاسبية فمثلا لزيادة العائد على رأس المال المستخدم يجعل الشركة تختار عدم تقييم الأصول كلما أمكن.
 - القوائم المالية معرضة للتلاعب وبالتالي النسب المالية التي تحسب على أساسها. عادة عند استخدام المحاسبة الخلافة تكون بهدف التأثير على النسب المالية المهمة .
 - التضخم خلال فترة سيشوه النتائج والنسب. يمكن أن يتضخم كلا من صافى الربح وبالتالي معدل العائد على رأس المال عند استخدام سياسة الوارد أولا يصرف أولا خلال فترات التضخم.
 - لا يوجد شركتان حتى وان كانا يعملان في نفس الصناعة يكون لهما نفس المخاطر المالية والتشغيلية.

الفصل التاسع عشر

قائمة التدفقات النقدية

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. قائمة التدفقات النقدية.
٢. إعداد قائمة التدفقات النقدية.
٣. تفسيرات قائمة التدفقات النقدية.

١ معيار المحاسبة المصري (٤) قائمة التدفقات النقدية :

تعتبر المعلومات عن التدفقات النقدية لأية منشأة مفيدة في إمداد مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما في حكمها واحتياجات المنشأة لاستخدام هذه التدفقات النقدية.

١,١ مقدمة :

ثار الجدل على أن الأرباح لا تفيد أو تعطى صورة واضحة عن نشاط الشركة، وعلى ذلك فإنه يمكن تضليل مستخدمي القوائم المالية برقم الأرباح المعروف.

(أ) يمكن أن يعتقد المساهمين أن رقم الأرباح بعد الضرائب وليكن ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري هو المبلغ الذي سوف يتم دفعة كتوزيعات للأرباح. إذا لم تكن المنشأة لديها نقدية كافية تجعلها قادرة على إدارة النشاط وتستطيع أيضاً دفع التوزيعات، فإن توقعات المساهمون سوف تكون خاطئة.

(ب) قد يعتقد الموظفون أنه إذا كانت المنشأة تحقق أرباح، فإنها قادرة على دفع أجور أعلى في العام المقبل، هذا الافتراض قد يكون خاطئاً، فدفع الأجور يعتمد بشكل أساسي على النقدية المتاحة.

(ج) بقاء المنشأة لا يعتمد كثيراً على تحقيق أرباح مثلما يعتمد على قدرتها على سداد مديونياتها عند استحقاقها. مثل هذه المدفوعات قد تشمل مدفوعات "إيراديه" مثل شراء المواد الخام، الأجور، الفوائد والضرائب .. الخ، ولكن تشمل أيضاً المدفوعات الرأسمالية لشراء أصول جديدة طويلة الأجل وإعادة سداد القروض عند استحقاقها (على سبيل المثال عند سداد السندات المالية).

نستنتج من تلك الأمثلة، أنه من الواضح أن الأداء المالي للمنشأة لا يعتمد بشكل كبير على الأرباح المحققة خلال الفترة، ولكن يعتمد في الحقيقة على السيولة وكذلك التدفقات النقدية.

١,٢ التدفق النقدي وتدفق الأموال :

في بعض الدول، سواء حالياً أو في الماضي، يكون من الواجب عرض قوائم أخرى على أساس تدفق الأموال بدلاً من التدفق النقدي، ومع ذلك فإن تعريف "الأموال" يمكن أن يكون غامضاً بشكل كبير ومثل هذه القوائم قد تحتاج إعادة ترتيب للأرقام الموجودة بالفعل و المعروضة في الميزانية وقائمة الدخل. وعلى العكس فإن قائمة التدفقات النقدية غير مبهمة وتعطى معلومات إضافية لتلك الموجودة في باقي القوائم. وتعطى تصوير بالنشاط وليس بتبويب قائمة الميزانية.

عادة يتم عرض قوائم التدفق النقدي كقائمة إضافية تدعم الميزانية، و قائمة الدخل والإيضاحات المتممة لهم.

١,٣ هدف معيار المحاسبة المصري (٤):

والهدف من هذا المعيار هو إمداد مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما في حكمها واحتياجات المنشأة لاستخدام هذه التدفقات النقدية، و تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية وما في حكمها للمنشأة والتي تبوب التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

١,٤ نطاق المعيار:

على المنشأة إعداد قائمة التدفق النقدي وفقا لمتطلبات هذا المعيار وينبغي عرض هذه القائمة كجزء متمم لقوائمها المالية. يهتم مستخدمو القوائم المالية بالتعرف على الكيفية التي تعتمد عليها المنشأة في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها. وذلك مهما كان التباين في أنشطتها الرئيسية الخاصة بإنتاج الإيراد، ومن ثم فإن هذا المعيار يتطلب من جميع المنشآت عرض قائمة التدفق النقدي.

١,٥ أهمية عرض معلومات التدفق النقدي:

توفر قائمة التدفق النقدي - عند استخدامها بالاشتراك مع باقي القوائم المالية - المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقييم التغييرات التي تحدث في صافي أصول المنشأة وفي هيكلها المالي (بما في ذلك درجة السيولة وقدرتها على سداد ديونها) وقدرتها على التأثير على مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية من أجل أن تتوافق مع الظروف والفرص المتغيرة، وتعتبر معلومات التدفق النقدي مفيدة في تقييم مقدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها كما أنها تحسن من القدرة على المقارنة لأن هذه القائمة تستبعد الآثار الناتجة من استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس المعاملات والأحداث.

تستخدم المعلومات التاريخية للتدفق النقدي كمؤشر لقيمة وتوقيت ومدى تحقق التدفقات النقدية المستقبلية، كما أنها أيضاً تفيد في فحص مدى دقة التقديرات السابق إعدادها للتدفقات النقدية المستقبلية، ولاختبار العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وأثر تغير الأسعار.

١,٦ تعريفات:

يعطى المعيار التعريفات التالية ، وأهمها تعريف النقدية وما في حكمها.

النقدية : تتضمن النقدية بالصندوق والودائع تحت الطلب.

ما في حكم النقدية: هي الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ

نقدية محددة، والتي يكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلاً.

التدفقات النقدية : هي التدفقات النقدية وما في حكمها الداخلة والخارجة.

أنشطة التشغيل : هي الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد للمنشأة، والأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة

استثمار أو تمويل .

أنشطة الاستثمار : هي أنشطة اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية.

أنشطة التمويل : هي الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض بالمنشأة.

١,٧ النقدية وما في حكمها:

يمتد المعيار في تعريف ما في حكم النقدية ليوضح أن البنود التي في حكم النقدية هي لغرض مواجهة الالتزامات النقدية قصيرة الأجل وليس لغرض الاستثمار أو لأغراض أخرى طويلة الأجل، و يمكن وصف استثمار ما بأنه في حكم النقدية عندما يكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الأجل، ويمكن القول بأنها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء. وتستبعد الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية من البنود التي في حكم النقدية (مثل الأسهم في شركات أخرى). استثناءً من ذلك الأسهم الممتازة التي لها تاريخ استحقاق ويتم اقتناؤها قبل فترة قصيرة من تاريخ استحقاقها.

تعتبر القروض البنكية بمثابة أنشطة تمويلية. ولا يعتبر السحب على المكشوف من البنوك في بعض الدول نشاطاً تمويلياً وإنما يتم تضمينه كأحد مكونات النقدية وما في حكمها، ومن سمات هذه الترتيبات المصرفية أنها تظهر رصيد البنك في كثير من الأحيان على أنه يتذبذب ما بين رصيد موجب إلى رصيد سحب على المكشوف.

لا تتضمن التدفقات النقدية الحركة التي تتم بين البنود التي تمثل النقدية أو ما في حكمها، لأن هذه المكونات تمثل جزءاً من إدارة النقدية للمنشأة بدلاً من كونها جزء من أنشطتها التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية ، وتتضمن إدارة النقدية عملية استثمار للنقدية الزائدة وللبنود التي في حكم النقدية.

١,٨ عرض قائمة التدقيق النقدي :

يتطلب معيار المحاسبة المصري (٤) أن تعرض قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

تقوم المنشأة بعرض تدفقاتها النقدية من كل من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون أكثر ملاءمة لأعمالها. ويوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمنشأة وأرصدها النقدية وما في حكمها ، ويمكن استخدام هذه المعلومات أيضاً لتقييم العلاقات بين تلك الأنشطة.

١,٨,١ أنشطة التشغيل:

يعتبر مبلغ التدفقات النقدية الناتج من أنشطة التشغيل الجزء الأهم من قائمة التدفقات النقدية، حيث يعرض ما إذا كانت المنشأة قادرة على توليد تدفقات نقدية من التشغيل ومدى ذلك . وهذه التدفقات من أنشطة التشغيل هي التي يجب في النهاية أن تتيح سداد كافة التدفقات النقدية الخارجة المتعلقة بالأنشطة الأخرى مثل سداد فوائد القروض وسداد التوزيعات على الأسهم وغيرها.

تتشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل أساساً عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمنشأة، وذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة. والأمثلة على التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل هي :

(أ) المقبوضات النقدية من بيع البضائع وتقديم الخدمات.

(ب) المقبوضات النقدية من الإتاوات والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى.

(ج) المدفوعات النقدية للموردين سداداً لقيمة بضائع وخدمات.

(د) المدفوعات النقدية إلى العاملين ونيابة عنهم.

قد ينشأ عن بعض المعاملات ربح أو خسارة مثل ما ينتج من بيع أصل من الأصول الثابتة والذي يتم أخذه في الاعتبار عند تحديد صافي الربح أو الخسارة ومع ذلك فإن التدفقات النقدية المتعلقة بمثل هذه المعاملات تمثل تدفقات نقدية من أنشطة الاستثمار.

١,٨,٢ أنشطة الاستثمار:

تمثل التدفقات النقدية المعروضة تحت هذا العنوان في قائمة التدفقات النقدية مدى الإنفاق الذي تم خلال الفترة للحصول على أصول تستخدم في توليد دخل مستقبلي وتدفقات نقدية، ويعطى المعيار الأمثلة التالية على التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة الاستثمار هي :

(أ) المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة وأصول أخرى طويلة الأجل وتتضمن هذه المدفوعات ما يتعلق منها بتكاليف التطوير المرسلة وتكاليف الأصول الثابتة التي تم إنشاؤها بالموارد الذاتية.

(ب) المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل.

(ج) المدفوعات النقدية لاقتناء أسهم أو سندات في منشآت أخرى والحصص في الشركات المشتركة.

(د) المقبوضات النقدية من بيع أسهم أو سندات بمنشآت أخرى والحصص في الشركات المشتركة.

(هـ) المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى .

(و) المقبوضات النقدية من تحصيل الدفعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى.

١,٨,٣ أنشطة التمويل:

يعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية الناشئة من أنشطة التمويل مهماً، لأنه يساعد على التنبؤ باحتياجات مقدمي رأس المال للمنشأة من التدفقات النقدية المستقبلية، ويعتبر ذلك مؤشراً على الفوائد وتوزيعات الأرباح المستقبلية والأمثلة على التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة التمويل هي :

(أ) المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم.

(ب) المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المنشأة.

(ج) المقبوضات النقدية من إصدار أدوات المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل.

(د) المدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بالتأجير التمويلي. (لاحظ يأخذ في الاعتبار هذه النقطة لأغراض المعايير الدولية فقط)

١,٩ عرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :

يُتيح المعيار اختيار عرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام إما :

(أ) **الطريقة المباشرة** : والتي يتم بمقتضاها الإفصاح عن الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية.

(ب) **الطريقة غير المباشرة**: والتي يتم بمقتضاها تسوية صافي الربح أو الخسارة لمراعاة أثر المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية وأي تأجيل أو استحقاق لمقبوضات أو لمدفوعات التشغيل الماضية أو المستقبلية، وبنود الإيرادات أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية للاستثمار أو التمويل.

تعتبر الطريقة المباشرة هي الأفضل حيث يفصح عن معلومات قد لا تكون موجودة في أماكن أخرى بالقوائم المالية، والتي قد تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

١,٩,١ استخدام الطريقة المباشرة:

هناك طرق مختلفة للحصول على المعلومات عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية. وتتمثل أوضح طريقة في استخراج تلك المعلومات من الدفاتر المحاسبية. قد يكون ذلك أمراً شاقاً، لذلك فإن الطريقة غير المباشرة تعد أكثر سهولة.

١,٩,٢ استخدام الطريقة غير المباشرة:

مما لا شك فيه، تعد هذه الطريقة أسهل من وجهة نظر معد قائمة التدفقات النقدية. يتم تسوية صافي أرباح أو خسائر الفترة بالبنود التالية:

(أ) التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينون والدائنون من الأنشطة التشغيلية.

(ب) البنود غير النقدية، مثل الإهلاك، والمخصصات.

(ج) بنود أخرى، وهي التدفقات النقدية التي تبوب تحت أنشطة الاستثمار والتمويل مثل الأرباح أو الخسائر من بيع الأصول الثابتة.

ويمثل النموذج التالي شكل تلك القائمة وهي مستخرجة من معايير المحاسبة المصرية

جنيه مصري	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
X	الأرباح قبل الضرائب
	تسويات:
X	الإهلاك
X	خسائر فروق عملة
(X)	إيراد استثمارات
X	فوائد مدينة
X	
(X)	الزيادة في العملاء والمدينون
X	النقص في المخزون
(X)	النقص في الموردين
X	النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(X)	فوائد مدفوعة
(X)	ضرائب دخل مدفوعة
X	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

أنه من الهام تفهم سبب أن بعض البنود قد تم إضافتها، في حين إن هناك بعض البنود قد تم طرحها، فتجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

- (أ) لا يمثل الإهلاك مصروف نقدي، ولكن تم طرحه للوصول إلى صافي الربح، وبالتالي يتم استبعاده من خلال إضافته مرة أخرى.
- (ب) وينفس المنطق، فإن خسائر استبعاد الأصول طويلة الأجل (الناتجة عن الإهلاك بمعدل أقل مما يجب)، فيتم استبعادها من خلال إضافته مرة أخرى.
- (ج) الزيادة في المخزون تعنى نقص في النقدية، وبمعنى آخر أنه تم صرف النقدية لشراء المخزون.
- (د) الزيادة في المدينون تعنى أن مدينو الشركة لم يقوموا بدفع نقدية، وبالتالي نقص النقدية.
- (هـ) في حالة الدفع للدائنين، تسبب نقص رصيد الدائنين، وبالتالي نقص النقدية.

١,٩,٢ الطريقة المباشرة مقارنة بالغير مباشرة:

يفضل استخدام الطريقة المباشرة عندما لا يكون هناك تكلفة إضافية لاستخراج المعلومات الضرورية لإعدادها، ولكن لا يشترط معيار المحاسبة المصري (٤) استخدام هذه الطريقة. وفي الواقع العملي، يتم استخدام الطريقة غير المباشرة بصورة أكثر اتساعاً، حيث أنها تتميز بالسهولة والسرعة في إعدادها.

١,١٠ الفوائد وتوزيعات الأرباح:

ينبغي الإفصاح عن كل من التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وتوزيعات الأرباح بشكل منفصل كما ينبغي تبويب كل منها بطريقة تتصف بالثبات من فترة لأخرى إما على أنها أنشطة تشغيل أو استثمار أو تمويل.

يمكن ان يتم تبويب التوزيعات المدفوعة بإحدى الطريقتين التاليتين:

(أ) ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التمويل، لإظهار تكلفة الحصول على مصادر التمويل.

(ب) عنصر من عناصر التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، بحيث يستطيع مستخدموا القوائم المالية تقييم قدرة المنشأة على دفع التوزيعات من تدفقاتها النقدية التشغيلية.

١,١١ الضرائب على الدخل:

ينبغي الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل منفصل كما ينبغي تبويبها على أنها تدفقات نقدية ناتجة من أنشطة التشغيل ما لم يكن من الممكن ربطها مباشرةً بأنشطة التمويل أو الاستثمار على وجه الخصوص.

عادة، يكون من الصعب الربط بين المعاملات و التدفقات النقدية الضريبية الناتجة منها، ومع ذلك فإنه في معظم الأحوال تكون التدفقات النقدية الضريبية ناتجة عن معاملات الشركة التشغيلية ولذلك تبويب ضمن الأنشطة التشغيلية.

١,١٢ مكونات النقدية وما في حكمها:

ينبغي على المنشأة الإفصاح عن مكونات النقدية وما في حكمها كما ينبغي عرض التسوية للمبالغ المبينة في قائمة التدفق النقدي مع البنود المقابلة لها والتي تظهر في الميزانية.

نظراً للتنوع في ممارسات إدارة النقدية والترتيبات المصرفية في أنحاء العالم ولغرض الالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية"، تفصح المنشأة عن السياسة التي تطبقها في تحديد مكونات النقدية وما في حكمها .

١,١٣ افصاحات أخرى:

ينبغي أن تفصح المنشأة عن الأرصدة الهامة لمبلغ النقدية وما في حكمها والتي تحتفظ بها المنشأة وغير المتاحة للاستخدام بواسطة المجموعة مع تعليق الإدارة على ذلك. وعلى سبيل المثال:

(أ) القيود على استخدام أرصدة النقدية وما في حكمها.

(ب) مبلغ تسهيلات الاقتراض غير المسحوبة والتي قد تكون متاحة.

(ج) إجمالي مبلغ التدفقات النقدية التي تمثل زيادات في طاقة التشغيل منفصلة عن التدفقات النقدية التي تكون مطلوبة للاحتفاظ بطاقة التشغيل.

(د) قيمة التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل لكل قطاع صناعي أو جغرافي.

١,١٤ مثال على قائمة التدفقات النقدية:

في الجزء التالي سوف نلقى النظر على إجراءات إعداد قائمة التدفقات النقدية.

١,١٤,١ الطريقة المباشرة:

قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

جنيه

٣٠,٣٣٠	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(٢٧,٦٠٠)	مقبوضات نقدية من العملاء
٢,٧٣٠	مدفوعات نقدية للموردين والموظفين
(٢٧٠)	نقدية متولدة من التشغيل
(٩٠٠)	فوائد مدفوعة
١,٥٦٠	ضرائب دخل مدفوعة
(٩٠٠)	صافي النقدية من أنشطة التشغيل
٢٠	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
٢٠٠	شراء أصول ثابتة
٢٠٠	مقبوضات من بيع آلات
(٤٨٠)	فوائد مقبوضة
٢٥٠	توزيعات مقبوضة
٢٥٠	صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
(١,٢٩٠)	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٧٩٠)	مقبوضات من إصدار أسهم رأس المال
٢٩٠	مقبوضات من اقتراض طويل الأجل
١٢٠	توزيعات مدفوعة *
٤١٠	صافي النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
	صافي الزيادة في النقدية و ما في حكمها
	النقدية وما في حكمها في بداية الفترة
	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

* يمكن أن تعرض أيضاً كتدفق نقدي تشغيلي

قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

جنيه	
٣,٥٧٠	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
	صافي الربح قبل الضرائب
	يتم تسويته بـ :
٤٥٠	الإهلاك
(٥٠٠)	إيرادات الاستثمار
٤٠٠	الفوائد المدينة
٣,٩٢٠	
(٥٠٠)	الزيادة في أرصدة العملاء و الأرصدة المدينة الأخرى
١,٠٥٠	النقص في المخزون
(١,٧٤٠)	النقص في حسابات الدائنين
٢,٧٣٠	النقدية المتولدة من التشغيل
(٢٧٠)	فوائد مدفوعة
(٩٠٠)	ضرائب دخل مدفوعة
١,٥٦٠	صافي النقدية من أنشطة التشغيل
	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٩٠٠)	شراء أصول ثابتة
٢٠	مقبوضات من بيع آلات
٢٠٠	فوائد مقبوضة
٢٠٠	توزيعات مقبوضة
(٤٨٠)	صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٢٥٠	مقبوضات من إصدار أسهم رأس المال
٢٥٠	مقبوضات من اقتراض طويل الأجل
(١,٢٩٠)	توزيعات مدفوعة *
(٧٩٠)	صافي النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
٢٩٠	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها
١٢٠	النقدية وما في حكمها في بداية الفترة
٤١٠	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

* يمكن أن تعرض أيضاً كتدفق نقدي تشغيلي.

٢ إعداد قائمة التدفقات النقدية :

٢,١ مقدمة:

بصفة أساسية ، فإن إعداد قائمة التدفقات النقدية يعد أمر بسيط جداً. وما عليك فقط هو تفهم نموذج القائمة، وإتباع الخطوات المشار إليها في المثال اللاحق. قد يكون من الملاحظ أن بعض البنود قد تبدو معاملاتها بطريقة مثيرة للحيرة، ولكن سوف تجدها أكثر منطقية إذا جعلت تفكيرك من وجهة نظر التدفق النقدي.

(أ) الزيادة في المخزون تم إظهارها بإشارة سالبة (مابين أقواس)، وذلك لأنه يعد تدفق نقدي خارج تم صرفه للحصول على المخزون.

(ب) الزيادة في العملاء تم إظهارها بإشارة سالبة، وذلك لنفس الأسباب. فزيادة العملاء تعنى نقص في النقدية

(ت) وعلى العكس فالزيادة في الدائنون موجبة، وهذا يعنى أنه تم الاحتفاظ بالنقدية والتي لم تستخدم لسداد الدائنين، وبالتالي زيادة النقدية.

٢,٢ مثال توضيحي ١: إعداد قائمة التدفقات النقدية :

فيما يلي قائمة الدخل و الميزانية لشركة (س) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م

شركة (س)

قائمة الدخل عن العام المنتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م

بالآلف جنية مصري	بالآلف جنية مصري
٧٢٠	مبيعات
	مواد خام مستخدمة
٧٠	أجور
٩٤	إهلاك
١١٨	خسائر استبعاد أصول طويلة الأجل
١٨	
٣٠٠	
٤٢٠	أرباح التشغيل
(٢٨)	فوائد مدينة
٣٩٢	الأرباح قبل الضرائب
(١٢٤)	الضرائب
٢٦٨	أرباح العام

شركة (س)
الميزانية في ٣١ ديسمبر

٢٠٠١ م	٢٠٠٢ م	
بالألف جنية مصري	بالألف جنية مصري	
١,٥٦٠	١,٥٩٦	أصول طويلة الأجل
(٢٢٤)	(٣١٨)	التكلفة
١,٣٣٦	١,٢٧٨	الإهلاك
٢٠	٢٤	أصول متداولة
٥٨	٧٦	مخزون
٥٦	٤٨	عملاء
١٣٤	١٤٨	بنوك
١,٤٧٠	١,٤٢٦	إجمالي الأصول
٣٤٠	٣٦٠	حقوق الملكية والالتزامات
٢٤	٣٦	حقوق الملكية
٥١٤	٧١٦	رأس المال
٨٧٨	١,١١٢	علاوة إصدار
٥٠٠	٢٠٠	أرباح مرحلة
٦	١٢	التزامات غير متداولة
٨٦	١٠٢	قروض طويلة الأجل
٩٢	١١٤	التزامات متداولة
١,٤٧٠	١,٤٢٦	دائنون
		ضرائب
		إجمالي حقوق الملكية و الالتزامات

معلومات إضافية

- التوزيعات المدفوعة مبلغ ٦٦,٠٠٠ جنية مصري.
- قامت الشركة خلال العام بدفع مبلغ ٩٠,٠٠٠ جنية مصري مقابل شراء آلات.

المطلوب:

إعداد قائمة التدفقات النقدية لشركة (س) عن العام المنتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤) باستخدام الطريقة غير المباشرة.

الحل:

الخطوة ١

قم بإعداد نموذج قائمة التدفقات النقدية بالعنوان المشار إليه في معيار المحاسبة المصري (٤). يجب أن تعطى نفسك مساحة من الوقت. وقم باستخدام ثلاث ورقات أو أكثر. واحدة للقائمة الرئيسية، واحدة لملاحظاتك، وواحدة لأعداد الحسابات. وهذا أمر أساسي لأعداد النموذج بطريقة أفضل.

الخطوة ٢

قم بالبداية بقدر المستطاع بإعداد التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وعندما تقوم بإعداد القائمة من الميزانية، فعليك القيام باحتساب بعض البنود مثل الإهلاك، خسائر من بيع أصول طويلة الأجل، أرباح العام والضرائب المدفوعة (أنظر الخطوة ٤). لاحظ أنه من الممكن عدم إعطائك رقم الضرائب المحملة على قائمة الدخل، فعليك اعتبار ان الضرائب المدفوعة خلال العام هي الرصيد المستحق للضرائب العام السابق ومن ثم احتساب الضرائب المحملة على أنه الرصيد المتبقي.

الخطوة ٣

قم باحتساب رقم المشتريات أو مبيعات الأصول طويلة الأجل، وإصدار الأسهم وإعادة سداد القروض إذا لم يكن معطى.

الخطوة ٤

إذا لم يتم إعطائك رقم صافى الربح، قم بإعداد حساب للأرباح و الخسائر، باستخدام رصيد أول وأخر المدة للأرباح المرحلة، الضرائب المحملة والتوزيعات المعلنة والمدفوعة. سوف يكون بإمكانك احتساب أرباح العام على أنه الرصيد المتبقي لتضعه في قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

الخطوة ٥

الآن سوف يكون بإمكانك استكمال القائمة من خلال تحديد وقت محدد لكل رقم معطى أو تم احتسابه.

شركة (س)

قائمة التدفقات النقدية من العام المنتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م

ألف جنيه مصري

	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٣٩٢	صافى الربح قبل الضرائب
١١٨	الإهلاك
١٨	خسائر استبعاد أصول طويلة الأجل
٢٨	الفوائد المدينة
(٤)	الزيادة في المخزون
(١٨)	الزيادة في العملاء
٦	الزيادة في الدائنين
٥٤٠	التدفقات المتولدة من التشغيل
(٢٨)	فوائد مدفوعة
(٦٦)	توزيعات مدفوعة
(١٠٨)	ضرائب دخل مدفوعة (١٠٢-١٢٤+٨٦)
٣٣٨	صافى النقدية من أنشطة التشغيل
	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٩٠)	شراء أصول طويلة الأجل
١٢	مقبوضات من بيع آلات*
(٧٨)	صافى النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٣٢	مقبوضات من إصدار أسهم رأس المال
(٣٠٠)	مقبوضات من اقتراض طويل الأجل
(٢٦٨)	صافى النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
(٨)	صافى النقص في النقدية وما في حكمها
٥٦	النقدية وما في حكمها في ١ يناير ٢٠٠٢م
٤٨	النقدية وما في حكمها في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م

* فيما يلي كيفية حساب عملية استبعاد الأصول طويلة الاجل:

التكلفة	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٢
١,٥٩٦	١,٥٦٠
استبعادات (رصيد)	مشتريات
٥٤	٩٠
<u>١,٦٥٠</u>	<u>١,٦٥٠</u>

مجمع الإهلاك	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٢	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢
٢٢٤	٣١٨
إهلاك العام	إهلاك الاستبعادات (رصيد)
١١٨	٢٤
<u>٣٤٢</u>	<u>٣٤٢</u>

٣٠	صافي القيمة الدفترية للاستبعاد (٢٤ - ٥٤)
(١٨)	خسائر الاستبعاد
<u>١٢</u>	مقبوضات من الاستبعادات

٢,٣ مثال توضيحي ٢: إعداد قائمة التدفقات النقدية:

فيما يلي قائمة الدخل و الميزانية لشركة (س) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ م و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ م أنت الان المدير المالي ومطالب بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري (٤).

شركة (س)

قائمة الدخل عن العام المنتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ م

بالآف جنيه مصري

٢,٥٥٣	مبيعات
(١,٨١٤)	تكلفة مبيعات
<u>٧٣٩</u>	أرباح التشغيل
٢٥	ايرادات أخرى: فوائد دائنة

(١٢٥)	مصروفات توزيع
(٢٦٤)	مصروفات إدارية
(٧٥)	تكاليف تمويلية
٣٠٠	الأرباح قبل الضرائب
(١٤٠)	ضرائب الدخل
١٦٠	أرباح العام

شركة (س)
الميزانية في ٣١ ديسمبر

٢٠٠١ م	٢٠٠٢ م	
بالآلاف جنية مصرى	بالآلاف جنية مصرى	
٣٠٥	٣٨٠	أصول طويلة الاجل
٢٠٠	٢٥٠	أصول ثابتة
٢٥	-	أصول ملموسة
		استثمارات
١٠٢	١٥٠	أصول متداولة
٣١٥	٣٩٠	مخزون
-	٥٠	عملاء
١	٢	استثمارات قصيرة الأجل
٩٤٨	١,٢٢٢	بنوك
		إجمالي الأصول
		حقوق الملكية والالتزامات
		حقوق الملكية
١٥٠	٢٠٠	رأس المال (قيمة السهم العادي ١ جنيه مصري)
١٥٠	١٦٠	علاوة إصدار
٩١	١٠٠	فائض إعادة تقييم
١٨٠	٢٦٠	أرباح مرحلة
		التزامات غير متداولة
٥٠	١٧٠	قروض طويلة الأجل
		التزامات متداولة
١١٩	١٢٧	دائنون
٩٨	٨٥	بنك سحب على المكشوف
١١٠	١٢٠	ضرائب
٩٤٨	١,٢٢٢	إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

معلومات إضافية:

- تتمثل المقبوضات من بيع استثمارات طويلة الأجل مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه مصري.

- تم بيع تجهيزات بمبلغ ٣٢,٠٠٠ جنيه مصري تبلغ تكلفتها الأصلية مبلغ ٨٥,٠٠٠ جنيه مصري، وصافي قيمتها الدفترية مبلغ ٤٥,٠٠٠ جنيه مصري.
- فيما يلي المعلومات التي تخص الأصول الثابتة:

٢٠٠١ م	٢٠٠٢ م	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	
٥٩٥	٧٢٠	التكلفة
٢٩٠	٣٤٠	مجمع الإهلاك
٣٠٥	٣٨٠	صافي القيمة الدفترية

- تم إصدار ٥٠,٠٠٠ سهم خلال العام قيمة السهم ١ جنيه مصري وبعلاوة إصدار ٢٠ قرش للسهم.
- تعد الاستثمارات قصيرة الأجل ذات سيولة عالية وقد اقترب تاريخ استحقاقها.
- تم دفع توزيعات خلال العام بمبلغ ٨٠,٠٠٠ جنيه مصري.

المطلوب:

إعداد قائمة التدفقات النقدية لشركة (س) عن العام المنتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ م وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤) باستخدام النموذج المشار إليه في المعيار.

شركة (س)

قائمة التدفقات النقدية عن العام المنتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ م

ألف جنيه مصري

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	
٣٠٠	صافي الربح قبل الضرائب
٩٠	الإهلاك (ملحوظة ١)
١٣	خسائر استبعاد أصول طويلة الأجل (٤٥ - ٣٢)
(٥)	أرباح بيع استثمارات طويلة الأجل
٥٠	الفوائد المدينة (بالصافي)
(٤٨)	(الزيادة) / النقص في المخزون
(٧٥)	(الزيادة) / النقص في العملاء
٨	الزيادة في الدائنون
٣٣٣	النقدية المتولدة من التشغيل
(٧٥)	فوائد مدفوعة
(٨٠)	توزيعات مدفوعة
(١٣٠)	ضرائب دخل مدفوعة (١٢٠ - ١٤٠ + ١١٠)
	صافي النقدية من أنشطة التشغيل

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	
(٢٠١)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة (ملحوظة ٢)
(٥٠)	مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة طويلة الأجل
٣٢	مقبوضات من بيع أصول ثابتة
٣٠	مقبوضات من بيع استثمارات طويلة الأجل
٢٥	فوائد محصلة
(١٦٤)	صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
٦٠	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
١٢٠	إصدار رأس المال
١٨٠	مقبوضات من اقتراض طويل الأجل
٦٤	صافي النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
(٩٧)	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها
(٣٣)	النقدية وما في حكمه في ١ يناير ٢٠٠٢
	النقدية وما في حكمه في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

ملاحظات:

١. الإهلاك المحمل:

ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٣٤٠	الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢
٢٩٠	الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١
٤٠	إهلاك الأصول المباعة (٨٥-٤٥)
(٢٥٠)	
٩٠	المحمل خلال العام

٢. شراء أصول ثابتة:

الأصول الثابتة (تكلفة)

ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
استيعادات	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٢
٨٥	٥٩٥
	إعادة تقييم (٩١-١٠٠)
	٩
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢	مشتريات (رصيد)
٧٢٠	٢٠١
٨٠٥	٨٠٥

ملاحظة:

بشكل عام، يجب الأخذ في الاعتبار النقاط التالية عند حل أمثلة التدفقات النقدية :

- فيما يتعلق برأس المال، فيجب فصل رأس المال عن علاوة الإصدار.
- فيما يتعلق بالمكافآت، فأنها لا تمثل نقدية.
- إعادة تقييم الأصول طويلة الأجل، فيجب أخذها في الاعتبار عند حساب الإضافات والاستبعادات.
- الحركة على الضريبة المؤجلة، يجب أخذها في الاعتبار عند حساب الضرائب المدفوعة.

٣ تفسيرات قائمة التدفقات النقدية :

٣,١ مقدمة:

ما نوع المعلومات التي تمدها قائمة التدفق النقدي وإيضاحاتها ؟
يركز معيار المحاسبة المصري (٤) أن قائمة التدفقات النقدية تعطى بعض المعلومات والتي لا توجد في القوائم المالية الأخرى.

(أ) يمكن الربط الواضح والتحليل للعلاقة بين الأرباح والنقدية.

(ب) يتم الأخذ في الاعتبار ما في حكم النقدية، والذي يعطى صورة أفضل لسيولة الشركة.

(ج) يجب إظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من أنشطة التمويل، بدلاً من إظهارها كاحتياطات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أمر هام وهو أنه من الخطأ أن يتم تقييم مدى تقدم أو سوء أداء الشركة باستخدام مؤشر واحد. فعند تحليل بيانات التدفقات النقدية لا يجب المقارنة بين التدفقات النقدية والأرباح عن فترة، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار عدد من الفترات أيضاً (مثل ثلاث أو خمس أعوام).

مفهوم الأساس النقدي لا يتطابق مع مفهوم الأرباح كل عام، فإن الأرباح تتأثر بالاستحقاقات، والدفعات المقدمة، المخصصات والمفاهيم المحاسبية الأخرى، وهو ما لا يطبق على النقدية ولذلك فيجب مقارنة أرقام التدفق النقدي على حدى على مستوى الفترات المالية.

العلاقة بين الربح والتدفق النقدي سوف تتغير باستمرار. لاحظ أن المنشآت ذات الأداء الجيد لا تظهر أرباحاً تتعدى التدفقات النقدية التشغيلية. وبنفس الطريقة فإن الشركات ذات الأداء السيئ يمكن أن تظهر تدفقات نقدية تشغيلية تتعدى الأرباح. والفائدة من هذه المقارنة هو تحديد إلى أي مدى يمكن ربط الأرباح بالتدفقات نقدية.

لا يجب الاهتمام بمدى تحويل الأرباح إلى نقدية بصفة مستمرة. فيجب النظر إلى هذه العملية وتقديرها على فترات تزيد عن العام. فيجب مقارنة التدفقات النقدية والأرباح لنفس الفترات لتحديد مدى قدرة المنشأة على تحويل الأرباح إلى نقدية.

يجب الأخذ في الاعتبار العلاقة بين أرقام التدفق النقدي وبعضها البعض كل فترة. فإن مفهوم "ترابط التدفقات النقدية" يمكن تحديده من خلال مقارنة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل مع التدفقات النقدية من أنشطة التمويل، وخصوصاً التسهيلات، لتقييم مدى اعتماد المنشأة على التمويل الخارجي.

٣,٢ مميزات المحاسبة عن التدفقات النقدية:

تتمثل مميزات التدفقات النقدية فيما يلي:

- (أ) تعتمد استمرارية الشركة على مدى قدرتها على توليد النقدية، وهذا ما تلفت إليه التدفقات النقدية الانتباه.
- (ب) التدفقات النقدية هي أشمل من الأرباح والتي تعتمد على المفاهيم والمبادئ المحاسبية.
- (ج) يهتم الدائنون (طويل- وقصير الأجل) بمدى قدرة المنشأة على السداد لهم بدلاً من تحقيقها للأرباح. بينما توضح الأرباح مدى احتمالية وجود نقدية، وهذا ما يكون أكثر وضوحاً من خلال التدفقات النقدية.
- (د) يتيح عرض التدفقات النقدية صورة أوضح لمقارنة النتائج بين الشركات المختلفة، وذلك أكثر من عرض الأرباح التقليدية.
- (هـ) ترضى التدفقات النقدية حاجة المستخدمين:

- تمد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار (في المحاسبة الإدارية "التكلفة الملائمة" لاتخاذ قرار هي تدفقاتها النقدية المستقبلية). محاسبة الأرباح التقليدية لا تفيد في اتخاذ القرارات.
- أما بالنسبة لمراقبي الحسابات والمساهمين فإن محاسبة التدفقات النقدية تعطى أساساً من الرضاء كمحاسبة إشرافية أو رقابية.
- وكما هو موضح في السابق، فإن احتياجات الدائنون والموظفون سوف يتم إشباعها بالمحاسبة عن التدفقات النقدية.

- (و) تعد تنبؤات التدفقات النقدية أسهل في إعدادها كما أنها أكثر فائدة من تنبؤات الأرباح.
- (ز) في بعض الأحيان يكون من الأسهل مراجعتها بالمقارنة مع مراجعة الحسابات المعدة وفقاً لمبدأ الاستحقاق.
- (ح) تعد مفاهيم التدفقات النقدية أسهل في الفهم إذا ما قورنت مع مفاهيم الاستحقاق.
- (ط) تعد محاسبة التدفقات النقدية ذات قيمة عظيمة لكل المستخدمين حيث أنها تشمل تصور للأحداث السابقة وكذلك تنبؤ بالأحداث المستقبلية.
- (ي) يمكن مراقبة التنبؤات، وذلك من خلال قوائم تحليل الانحرافات حيث يتم مقارنة التدفقات النقدية الفعلية بالتوقعات.

٣,٣ انتقادات معيار المحاسبة المصري (٤):

تم انتقاد تضمين ما في حكم النقدية، وذلك لأنها لا تعكس الطريقة التي يدار بها النشاط، و بالأخص يعد مطلب أن يكون الاستثمار الذي يستحق خلال ثلاثة أشهر ضمن ما في حكم النقدية، امرأ غير واقعيًا. لا يمكن التفرقة بين إدارة الأصول التي تعتبر في حكم النقدية عن باقي القرارات الاستثمارية.

الفهرس

الصفحة

١	الفصل الأول : الإطار العام .
٢	١ . الإطار العام و مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً .
٣	٢ . الإطار العام .
٧	٣ . أهداف القوائم المالية .
٨	٤ . الافتراضات الأساسية .
٩	٥ . الخصائص النوعية للقوائم المالية .
١٣	٦ . عناصر القوائم المالية .
١٧	٧ . الاعتراف بعناصر القوائم المالية .
١٨	٨ . قياس عناصر القوائم المالية .
١٩	٩ . سلامة وعدالة العرض والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية .
٢١	الفصل الثاني : عرض القوائم المالية .
٢٢	١ . عرض القوائم المالية .
٢٤	٢ . الميزانية (قائمة المركز المالي) .
٢٨	٣ . الفصل بين الأصول والالتزامات المتداولة و غير المتداولة .
٣٠	٤ . قائمة الدخل الشامل (طبقاً للمعيار الدولي رقم ١) .
٣٣	٥ . قائمة الدخل .
٣٧	٦ . مراجعة على بعض المفاهيم والحسابات الأساسية .
٣٩	٧ . قائمة التغير في حقوق الملكية .
٤١	٨ . الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .
٤٩	الفصل الثالث : الأصول طويلة الأجل .
٥٠	١ . معيار المحاسبة المصري (١٠) الأصول الثابتة .
٦٠	٢ . محاسبة الإهلاك .
٦٦	٣ . معيار المحاسبة المصري (١٢) المنح الحكومية .
٧٣	٤ . معيار المحاسبة المصري (٣٤) الاستثمار العقاري .
٧٧	٥ . معيار المحاسبة المصري (١٤) تكلفة الاقتراض .

٨٣	الفصل الرابع : الأصول غير الملموسة
٨٤	١. المعيار المصري رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة.
٨٧	٢. تكاليف البحث و التطوير.
٩٢	٣. الشهرة.
٩٧	الفصل الخامس : الاضمحلال فى قيمة الأصول
٩٨	١. معيار المحاسبة المصري (٣١) الاضمحلال فى قيمة الأصول.
١٠٢	٢. وحدات توليد النقد.
١٠٤	٣. الشهرة و اضمحلال الأصول.
١٠٥	٤. المحاسبة عن خسائر الاضمحلال.
١٠٩	الفصل السادس : التقرير عن الأداء المالى
١١٠	١. السياسات المحاسبية و التغييرات فى التقديرات المحاسبية و الأخطاء.
١١٢	٢. التغييرات فى السياسات المحاسبية.
١١٤	٣. الأخطاء.
١١٧	٤. الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة.
١٢٥	الفصل السابع : مقدمة عن المحاسبة عن المجموعة
١٢٦	١. حسابات المجموعة .
١٢٨	٢. المعيار المصري رقم (١٧) القوائم المالية المجمع و المستقلة.
١٣٢	٣. مكونات حسابات المجموعة و هيكل المجموعة.
١٣٤	٤. حسابات المجموعة : مشكلات الأطراف ذات العلاقة.
١٣٧	الفصل الثامن : الميزانية المجمع
١٣٨	١. ملخص اجراءات تجميع الأعمال.
١٤٤	٢. حقوق الأقلية.
١٤٩	٣. توزيعات ارباح مدفوعة من الشركات التابعة.
١٥٠	٤. الشهرة الناتجة من تجميع الأعمال.
١٦٠	٥. العمليات التجارية داخل المجموعة.
١٦٦	٦. بيع أصول غير متداولة داخل المجموعة.
١٦٧	٧. ملخص الميزانية المجمع.
١٦٨	٨. الاستحواذ على شركة تابعة خلال الفترة المالية.

١٧١	٩. توزيعات الأرباح و أرباح ما قبل الاستحواذ.
١٧٣	١٠. القيمة العادلة للمحاسبة عن الاستحواذ.
١٨١	الفصل التاسع : قائمة الدخل المجمعة
١٨٢	١. قائمة الدخل المجمعة.
١٩٠	٢. قائمة الدخل الشامل المجمعة (المعيار الدولي).
١٩٣	الفصل العاشر : الاستثمارات فى شركات شقيقة
١٩٤	١. المحاسبة عن الاستثمارات فى شركات شقيقة.
١٩٥	٢. طريقة حقوق الملكية.
١٩٧	٣. قائمة الدخل و قائمة المركز المالى.
٢١٣	الفصل الحادى عشر : المخزون و عقود الإنشاء
٢١٤	١. المخزون و أعمال تحت التنفيذ قصيرة الأجل.
٢٢٢	٢. عقود الإنشاء.
٢٣٩	الفصل الثانى عشر : المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة
٢٤٠	١. المخصصات.
٢٤٤	٢. إعادة الهيكلة.
٢٤٥	٣. الأصول و الالتزامات المحتملة.
٢٥٣	الفصل الثالث عشر : الأدوات المالية
٢٥٤	١. الأدوات المالية.
٢٥٦	٢. عرض الأدوات المالية.
٢٥٩	٣. الاعتراف بالقوائم المالية.
٢٦١	٤. قياس الأدوات المالية.
٢٦٧	الفصل الرابع عشر : الإيراد
٢٦٨	١. الاعتراف بالإيراد.
٢٧٠	٢. قياس الإيراد.
٢٧٠	٣. بيع البضائع.
٢٧٢	٤. تقديم الخدمات.
٢٧٣	٥. العوائد و الإتاوات و توزيعات الأرباح.
٢٧٣	٦. الإفصاح.

الفصل الخامس عشر : التأجير

٢٧٥

٢٧٦

٢٧٩

٢٧٩

٢٧٩

٢٨٠

٢٨٣

٢٨٥

٢٨٦

٢٨٩

٢٩٢

٢٩٥

٢٩٧

٣٠٠

٣٠٥

٣٠٦

٣٠٧

٣٠٩

٣١٤

٣١٩

٣٢١

٣٢٢

٣٢٣

٣٣١

٣٤٦

٣٥٢

٣٥٧

١. المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمؤجر .

٢. التأجير من قبل المصنعين أو الموزعين .

٣. المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمستأجر .

٤. البيع مع إعادة الاستئجار .

٥. المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمستأجر طبقا للمعيار الدولى .

٦. المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمؤجر طبقا للمعيار الدولى .

الفصل السادس عشر : المحاسبة عن الضرائب

١. الضريبة الجارية.

٢. الضريبة المؤجلة.

٣. الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة .

٤. الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً.

٥. القياس والاعتراف بالضريبة المؤجلة.

٦. الضرائب فى حسابات الشركة.

الفصل السابع عشر : نصيب السهم فى الأرباح

١. نصيب السهم فى الأرباح.

٢. النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح.

٣. أثر التغير فى هيكل رأس المال على النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح.

٤. النصيب المخفض للسهم فى الأرباح.

٥. العرض و الإفصاح و أمور أخرى.

الفصل الثامن عشر : التحليل المالى و تفسير القوائم المالية

١. الأنواع الرئيسية للنسب المالية.

٢. الربحية والعائد على رأس المال.

٣. السيولة , الرافعة المالية و رأس المال العامل.

٤. نسب استثمار حملة الأسهم.

٥. القيود التى تحد من فوائد القوائم المالية وأساليب التحليل.

٦. السياسات المحاسبية والقيود على النسب المالية.

٣٥٩

٣٦٠

٣٦٩

٣٧٧

الفصل التاسع عشر : قائمة التدفقات النقدية

١ . قائمة التدفقات النقدية.

٢ . إعداد قائمة التدفقات النقدية.

٣ . تفسيرات قائمة التدفقات النقدية.

